


KÖPRÜLÜ KÜT
567
M. Asım BY





اللهم انت الهادي لسالك مسالك محامدك • والسامع
لجامع مسائل حامدك • اهدنا لخوض طالبنا هداية كافية لتسهيل
مشكلاتنا ودلنا على مقاصدنا دلالة وافية لحل معضلاتنا •
وصل على جميع الانبياء والمرسلين وعلى آلهم واصحابهم
اجمعين • صلوة شافية الامراض قلوبنا وشرح صدورنا
وبعد يقول العبد الفقير الى الله الغني محمد الكردي
الشهرواني الشهير بمنلاذاده وفقه الله تعالى للحسنى
والزيادة هذه حواشي فايقة • وتحقيقات رايقة • لحل
مشكلات الحاشية العصامية • لايقة ودقيقها فائقة •
كتبتها لاصحاب التحصيل من المبتدين • نفعهم الله تعالى
بهم اجمعين • والمرجو منهم الدعاء • ولكل امرى مانوى •



مانوى قوله يا هاديا لسالك مسالك محامدك شرع في الحمد بعد
تيمن بالتسمية اداء لحق ما وجب عليه من شكر نعمائه تعالى التي
تاليف هذا الكتاب اثر من آثارها • اذ شكر المنعم على المنعم عليه واجب
عقلا ونقلا • واقتداء بالسلف الصالحين رضوان الله تعالى عليهم
اجمعين • وتمسكا بالكتاب الكريم • المبدو بها في الفاتحة المبينة •
وامتثالا لسنة رسول رب العالمين • حيث قال كل امر
ذي بال لم يبدأ ببسم الله فهو ابتر • وكل امر ذي بال لم يبدأ بالحمد لله
فهو اجزم • وكل امر ذي بال لم يفتتح بذكر الله فهو اقطع • والبال
القلب والشان والحال والابتر مقطوع الذنب من الحيوانات •
والاجزم مقطوع الاصابع • والاقطع مقطوع اليد من الانسان •
والمعنى كل امر ذي بال اي ذي شرف وشان يعتد به ويعتنى
عليه لم يبدأ بذكر الله تعالى فهو ناقص البركة • ولا يعتد به في الشريعة •
وحاصله تنزيل الموجود منزلة المعدوم لفوات كماله ووصفه
المحمود • وعلى هذا فلا تعارض بين الحديثين • لان المقصود مجرد
الابتداء بما يشعر بتعظيم الله تعالى في اول الامر بقرينة الرواية
الثالثة فلا احتياج الى حمل الابتداء على الحقيقي والعرفي الممتد
من اول الامر الى المقصود بالذات • او الاضافي والحاصل بالنسبة
الى ما بعده من الكلام شيئا فشيئا الى ان ينتهي الى المقصود • ولا
الى حمل احدهما على الجنان والثناء • والاخر على الكتابة ولا الى

الابتداء بالتسمية

حمل الباء الكاينة في الاحاديث الشريفة على الاستعانة او الملابسة
ويقال الاستعانة بامر لا ينافي الاستعانة بامر آخر كالملابسة فانه
ذلك مع كونه خلاف الظاهر يؤدي الى خروج التسمية والحمد من الكتاب
والحمد من الكتاب بالاتفاق ۰ وفي التسمية خلاف ۰ ثم الثناء
على الله تعالى لا يلزم ان يكون بمادة الحمد بل يكون بكل ما يشعر با
التعظيم لانه حقيقة الحمد والثناء اظهارا لكمال المحمود وتعظيم المثنى
عليه قولا وفعلا ظاهرا وباطنا ۰ فيشمل الاعتقادات وانواع
الطاعات والاجتناب عن المنكرات والاخلاق الحميدة والخصال
الكريمة وغير ذلك مما يدل على تعظيم الحق المنعم المتفضل ۰ ولهذا عدل
عن الاسلوب المشهور الى الصنيع البديع ۰ فقال يا هاديا لسالك
مسالك محامدك اشارة الى كثرة طرق الحمد مع انه في كل جديد لذة
فيا حرف من حروف النداء تستعمل في البعيد والقريب والمتوسط
وانما اختارها من بين حروف النداء اشارة الى المراتب الثلث
الكاينة بين العبد والحق سبحانه وتعالى ۰ فان حال العبد مع الله تعالى
اما القرب او البعد او التوسط ۰ فالاول مقام المقربين ۰۰۰
والثاني منزلة اصحاب الشمال ۰ والثالث درجة اصحاب اليمين ۰
وهاديا منادى منصوب لكونه شبه مضاف لتعلقه وارتباطه بما
بعده اسم فاعل من الهداية وهي الدلالة المطلقة الى المطلوب عند اهل
السنة والجماعة سواء كانت موصلة اليه بالفعل او لا ۰ وعند اهل

الاعتزال الدلالة الموصلة الى المطلوب بالفعل ۰ ويتعدى بنفسه
وباللام وبالى ويضاف الى الله تعالى والى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
والى القرآن ۰ قال الله تعالى الذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا ۰
وقال الله تعالى انك لتهدي الى صراط المستقيم ۰ وقال الله تعالى ان
هذا القرآن يهدي للتي هي اقوم ۰ هذا والسالك في الطريق الذاهب فيه
والمسالك جمع مسلك ۰ وهو الطريق المسلوك فيه والمحامد جمع محمدة
بكسر الميم مصدر ميمي بمعنى الحمد ۰ وبفتح الميم الخصلة الحميدة ۰ فالهادي
اشارة الى انه تعالى المنعم المتفضل ۰ ولهذا يستحق جميع المحامد
والسالك اشارة الى الحامد والمسالك بصيغة الجمع اشارة الى كثرة
طرق الحمد ۰ والمحامد اشارة الى كثرة افراد الحمد ۰ واضافتها الى الكاف
اشارة الى ان جميع المحامد راجعة الى الله تعالى ۰ وما عداه تعالى من الوسائط
اسباب وآلات وشرايط الحمد له تعالى هذا شبه الحمد بالصحراء الواسعة
في السعة وكثرة الجهات والطرق استعارة مكنية ۰ واثبات المسالك
استعارة تخييلية قرينة للمكنية وشبه الحامد بالسالك في تلك المسالك
استعارة تبعية تصريحية ترشيح للمكنية ۰ ولك ان تقول شبه جهات
الحمد بالمسالك واستعار اسم المشبه به للمشبه استعارة تصريحية ۰
والقرينة اضافتها الى الحمد ۰ وذكر السالك ترشيح للمصرحة فتامل
قوله ويا سامعا لجامع ما ثر محامدك كرر حرف النداء لزيادة الابتهال
والتضرع الموجب لقبول الدعاء ۰ والسامع اسم فاعل من السمع بمعنى

الاستماع والجامع اسم فاعل ايضا بمعنى الجميع كالناصر والنصير
والعالم والعليم والمسائل جمع مسئلة بمعنى السؤال والمعنى يا الها
سامعا لجميع سؤالات حامديك **قوله** اهدنا الصراط المستقيم هداية
كافية لتسهيل مشكلاتنا جواب النداء المتقدم والصراط الطريق
والمستقيم المستوى والمراد به الدين الحق والملة الاسلامية على طريق
الاستعارة المصرحة ولما كانت الهداية الى الصراط اعم من ان يكون
كافية لحل المشكلات اكد الفعل بالمصدر ووصف المصدر بالكفاية
لتحصيل المقصود وهو تسهيل المشكلات وحل المعضلات وتحصيل
المهمات الموجب لنيل المقامات والدرجات واللام متعلق بكافية
والحل بالحاء المهملة في اكثر النسخ ضد العقد وفي بعضها بالجيم
المضمومة وهو معظم الشيء وفي بعضها جل مشكلاتنا جملة وهي
طائفة من الشيء والكل مستقيم ههنا والاول انسب والمشكلات
جمع مشكلة على صيغة اسم الفاعل من اشكل الامر اذا التبس والمراد به
المسائل المشكلة او الامور المشكلة **قوله** صراط الذين انعمت عليهم
لتبديل كمالاتنا بضلالاتنا بدل من الاول بدل الكل من الكل للبيان
والتاكيد اي اهدنا الصراط المستقيم صراط الانبياء والاولياء الذين
انعمت عليهم بانواع الانعامات واحسنت اليهم باصناف الاحسانات
لتبديل كمالاتنا من ضلالاتنا يقال بدله منه اي اخذه بدله والباء بمعنى
من فان حروف الجر كثيرا ما تنوب بعضها عن بعض والمعنى لاخذ كمالاتنا

كمالاتنا بدل ضلالاتنا اي لاختيار كمالاتنا بدلا من ضلالاتنا فان الانبياء
عليهم الصلوة والسلام انما يبعثون لتبديل الكمالات من الضلالات
والطيبات من الخبيثات فافهم فان في كلامه نكتة حيث عدى التبديل
بالباء **قوله** وصل على نفسهم صلوة وافية بشكر ما انعم علينا في اصلاح
حالاتنا عطف على اهدنا والصلوة في اصل اللغة الدعاء وهو محال
في حق الله تعالى فيحمل على الغاية التي هي الاحسان والتفضل على عباده
فيكون مجازا مرسلا من قبيل ذكر السبب وارادة المسبب وكذا سائر
ما يشعر بالاحتياج والانفعال كالرحمة والرأفة والشفقة و
الحنو وغير ذلك فان اطلاق جميع ذلك عليه تعالى انما هو باعتبار
الغاية التي هي الاحسان والانعام والتفضل دون المبدأ هو
الانفعال واذا اضيفت الى الملائكة يراد منها الاستغفار لاهل
الايمان واذا اضيفت الى الانسان تكون بمعناها الحقيقي الذي
هو الدعاء والتمني الصلوة للنبي عليه الصلوة والسلام من الله
تعالى اظهار العجز عنها ولهذا قيل هي الثناء الكامل الذي
وسعنا اذ لم فامرنا بان نكل ذلك اليه تعالى ونقول اللهم
صل على محمد وعلى آل محمد وسلم وهو افضل العبادات في هذا الباب
فانه تعالى اعلم باحوال عباده وما يستحقونه من المدح والثناء
والرحمة والرأفة فعوضنا امر الصلوة اليه ليصلي عليه بما يستحقه
صلى الله تعالى عليه وسلم من التحية والاحسان افضل التفضيل

مطلب افضل الصلوة عند العلماء

واستعماله باحد الاشياء الثلثة التي هي من واللام والاضافة • وفي
حال الاضافة يراد منه معنيان • احدها الزيادة المطلقة فيضاف الى
ما يعرف للتوضيح والتخصيص كسائر الصفات • نحو زيد احسن القوم •
ولا يشترط دخوله في المضاف اليه فتقول زيد افضل القوم • اي افضل
الناس من بين القوم واعلم البلد اي اعلم الناس من بين اهل البلد • •

افعل التفضيل

ونبينا افضل قريش • اي افضل الخلق من بين قبيلة قريش • ويوسف
احسن اخوته اي احسن الناس من بين اخوته • والثاني ان يراد الزيادة
على ما اضيف اليه • وحينئذ يشترط دخوله في المضاف اليه بحسب
الشركة في اصل المعنى دون التفضيل لئلا يلزم تفضيل الشيء على نفسه
والجنسية • نحو زيد افضل الناس • فلا يقال يوسف احسن اخوته
لعدم دخوله فيهم لاضافتهم الى ضميره • فانك اذا قلت جاءني اخوة
يوسف لم يكن يوسف من جملتهم • ولا الملائكة افضل البشر • ولا
الحرير البس الكتان • لعدم الجنسية بل يقال اذا اريد هذا المعنى
يوسف احسن من اخوته • والملائكة افضل من البشر • والحرير البس
من الكتان • واذا تقرر هذا فقوله صل على محمد افضلهم • ان كان
المراد الزيادة المطلقة فهو من قبيل الاول • والمعنى صل على افضل
الخلق من بين الانبياء • وان كان المراد به الزيادة على المضاف
فهو من قبيل الثاني • والمعنى صل على افضل الانبياء • واكمل الاصفياء
محمد صلى الله تعالى عليه وسلم • والحمل على الاول ابلغ • وعلى الثاني انسب

انسب كما لا يخفى • واكتفى بذكر الافضل عن البيان لاستغنائه عنه
لشهرته بين الامة بالافضلية • واكد الفعل بالمصدر المجموع
ليدل على الانواع المختلفة • ووصفه بقوله وافية ليتعلق به اللام
في قوله شكرا ما انعم علينا • فانه تعلقها بالفعل السابق ركيك كما لا
يخفى • والمنعم علينا منه صلى الله تعالى عليه وسلم هو الدين المتين
الجامع لجميع جهات الحسن والخير • ولهذا لا يجيء دين بعده • وقوله
في اصطلاح حالاتنا متعلق بانعم • وكلمة في بمعنى اللام • ومبدأ
اصلاح الحال الايمان • ثم الطاعة • ثم المعرفة • ثم الحقيقة • وليس وراء
مرمى لرام ولا مرقى لراق **قوله** وعلى آله المفضلين علينا بكفاية اسباب
السعادة لتحصيل كمالاتنا • عطف على افضلهم • وسيجيء معنى الآل
والافضال الاحسان • والحروف الثلثة متعلقة به • الاول لبيان
المفضل عليه • والثاني لبيان المفضل به • والثالث لبيان الغرض
من الافضال • والمراد باسباب السعادة المعرفة • فاذا حصل الايمان
والاسلام • حصلت السعادة الكاملة الابدية • واذا حصل السعادة
المذكورة حصل للانسان الكمال الكامل • وهو العلم والعمل • ولفظ
الكفاية في قوله بكفاية زائدة كلفظ المفصل الآتي • او اراد بهما
المقابلة فيكون على هذا لفظ الكفاية بمعنى الاجمال بمقابلة بالتفصيل
فهما مضافان الى ما بعدهما • اما على المعنى المصدري او على معنى اضافة
الصفة الى الموصوف **قوله** وصحبه المجملين الينا بمفصل آثار النبوة

ليحفظونا عن الخطأ في مقالاتنا عطف على الآل. والصحب جمع الصاحب
مثل الركب والراكب وجمع الصحب الأصحاب. وجمع الأصحاب الأصاحيب
كذا في مختار الصحاح. والصحابة كل من رأى النبي صلى الله تعالى عليه
وسلم وآمن به ومات على الإيمان. والإجمال الإحسان والترتيب
والتكثير من أجمل في الصنيعة وجمل تجميلا حسنه وكثره وزينه ❀
واستعمل المحشي في مجرد الإحسان ولهذا عداه بالى وعدى
الإفضال بعلى مع أنه بمعنى الإحسان أيضا كراهة لإعادة الحرف
الواحد مرتين. والحروف الثلاثة أيضا متعلقة بالإجمال. والمراد
بمحض آثار النبوة خواصها العجيبة ومزاياها الغريبة من الأخلاق
الحميدة والخصال المرضية والآداب الحسنة والشيم المستحسنة
ولهذا قال ليحفظونا عن الخطأ في مقالاتنا فتأمل قوله وبعد
فيقول العبد الفقير إلى الله الغني عن العالمين إبراهيم بن محمد بن
عربشاه الإسفرايني عصام الدين. قيل الواو في أمثال هذا العطف
على جملة الحمد باعتبار الصورة. أو باعتبار عطف القصة على القصة
لأن الأولى إنشائية والثانية إخبارية. وعطف الإخبار على الإنشاء
وإن جوزه بعض النحاة لكنه لا يناسب هذا إذا كانت الجملة الأولى
إنشائية. وإن قلنا إنها إخبارية محضة أو إخبارية تتضمن الإنشاء
فلا إشكال ولاتحادهما صورة ومعنى ح لكن هذا مبني على عدم مجيء
الواو للابتداء كما هو المشهور بين الناس والأصح خلافه. فإن الواو

فإن الواو كثيرا ما يقع في ابتداء الكلام من غير أن يتقدمه شيء ويحمل
على الابتدائية المجردة. أو لتحسين الكلام وتزيينه أو الزيادة المطلقة.
فاحفظه فإنه من الفوائد الجليلة. وبعد من الظروف الزمانية أو المكانية
أو المشتركة بينهما. وله حالتان إما الإضافة أو القطع. فإن كان
مضافا فهو معرب على حسب اقتضاء العوامل من النصب والجر ولا
يكون مرفوعا. إلا أنه يخرج عن الظرفية. أو يراد منه اللفظ. وإن كان
مقطوعا عن الإضافة فلا يخلو إما أن يكون المضاف إليه منويا
أو منسيا فإن كان منسيا فهو معرب على حسب اقتضاء العوامل
أيضا. وإن كان منويا بني على الضم. وبها قرئ قوله تعالى لله
الأمر من قبل ومن بعد. وهو ههنا من الظروف الزمانية لكونه
مضافا إلى الزمان المقدر مبني على الضم لكون المضاف إليه منويا
منصوب بالفعل المؤخر تقديره بعد الفراغ من التسمية
والحمد والصلاة فيقول العبد الفقير. والفاء في فيقول زائدة
على توهم أما. وقيل جواب لأما المقدرة والواو نائب عنه. وعلى
كل حال لا يمنع من العمل لكونه زائلا عن مكانه الأصلي على ما قاله
المحققون. وإنما عبر بالمضارع لكون الحكاية مقدما على
المحكي والعبد خلاف الحر. والمطيع والإنسان مطلقا. والجمع
عباد وعبيد وأعبد ويقال فيه عبدل ويجمع على عبادل. وهو
صفة مشبهة. والفقير خلاف الغني. وإنما عداه بإلى لتضمنه

معنى الاحتياج وصف نفسه بالفقر • ودبه بالغنى • رعاية لقوله تعالى

والله الغنى وانتم الفقراء اه • والعالم ما سوى الله تعالى من المكونات

سمى به لكونه علامة دالة على وجود صانعه ومبدعه • وجمعه

بالواو والنون شاذ لاختصاصه بالعقلاء الذكور • وقوله

ابراهيم عطف بيان للعبد الفقير • وهو غير منصرف للعجمة والعلمية •

وقوله عربشاه علم مركب تركيبا مزجيا غير منصرف ايضا للعلمية

والتركيب • وقس عليه امثاله نحو محمد شاه • وعلى شاه • وخواد ذم شاه

وقاضيخان • وتترخان الى غير ذلك من الالفاظ المركبة المزجية •

وقوله الاسفرائنى صفة نسبية للعبد الفقير او لعربشاه •

واسفرائن بكسر الهمزة وتقديم اليا على النون بلد الخراسان •

وقوله عصام الدين بدل من العبد لقب المحشى ابراهيم والعصام

فى اللغة رباط القربة وسيرها الذى تحمل به كذا فى الصحاح **قوله**

هذه حواشى كالشمس لنجوم درر الزبر غواشى • وحق هذا الكلام

هكذا هذه حواشى غواشى لدرر الزبر كالشمس للنجوم • هذه

اشارة الى الامور الذهنية بتنزيلها منزلة الحسية بدليل قوله

بتول • والحواشى جمع حاشية وحاشية الثوب جوانبه والغواشى

جمع غاشية بمعنى الساترة • وقوله لدرر الزبر متعلق بغواشى

جمع الدر وهو اللؤلؤ • والزبر بضمتين جمع الزبور وهو الكتاب

بمعنى المزبور • والمعنى هذه حواشى ساترة لدرر الكتاب سترا

سترا كستر الشمس للنجوم • وفيه مدح لكتابه وفى عبارته ركاكة حيث

اضاف النجوم الى الدرر وادخل عليه اللام • اللهم الا ان يقال انه

من قبيل اضافة المشبه به الى المشبه ويقدر للشمس مثله بقرينة •

ولك ان تجعل كالشمس صفة حواشى وللنجوم الدرر متعلقا بغواشى •

اى هذه حواشى مثل الشمس غواشى لنجوم درر الزبر • وحينئذ لا تكلف

فى كلامه واراد بالغواشى البياض بحيث يستتر الشرح تحته فتامل

قوله ما فيه للفوائد الضيائية واشى • اى ما فى هذه الحواشى من البيان

والايضاح مزين للفوائد الضيائية كاف لها من وشى الثوب

يشيه وشيا وشية • والواشى من وشيه نقشه وزينه وحسنه

فجملة الموصول صفة حواشى ايضا • وتذكير الضماير باعتبار المؤلف

قوله لا يوجد عن مدحه متحاشى • اى لا يوجد متحاشى عن مدحه و

المتحاشى المتبرى من الشى • ويقول حاشيته ليس الامر كذلك •

فهذه الجملة ايضا صفة بعد صفة للحواشى **قوله** ولا يتوهم فى حقه ذام

او داشى • اى لا يتوهم فى حق هذه الحاشية من يذمه او ينمه من وشى

به الى السلطان اذا نمه وغمزه وسعى به اليه **قوله** لا يرده ناظر كابر

غير مكابر لكثرة ما فيه من الابتداع • ترك العطف اشارة الى اسلوب

اخر من المدح • اى لا يقدر على رده ناظر كبير غير متكبر • ولا معاند

لكثرة ما فيه من البداعة والغرابة • والجملة صفة حواشى ايضا **قوله**

ولا يؤبن شاعر فاخر بالاطلاع على خوافيه • الا بجمال الاختراع بفعال

ادته الداهية تؤوده اوداً اذا دهته وامرضته • والشاعر العالم • والفا
خر المفتخر والاختراع الانشاء والابداء • والمعنى لا ينصفه عالم
مفتخر بالاطلاع على خوافيه وسرائره بشيء من الاشياء الا بالاختراعات
الحسنة • والتصرفات الجميلة • وان قرئت يؤده بالتخفيف من
اده يؤده اوداً اذا اماله وعطفه فله وجه • لكن الاول انسب
لموافقته لقوله برده في كلام مدح بما يشبه الذم فتأمل **قوله** من
لم يفارقه ربقة التقليد فليتفوه بما شاء فليس معه النزاع • في القاموس
الربق بالكسر حبل فيه عدة عرى يشد به البهم كل عروة ربقة بالكسر
والفتح • والجمع كعنب واصحاب وجبال انتهى كلامه • والتقليد
قبول قول الغير من غير دليل وسند • والتفوه النطق • والمعنى
من لم يفارق التقليد الذي هو كالربقة في العنق ولم يخلص عنه •
ولم يصل درجة الاجتهاد والتحقيق فليتكلم ولينطق بما شاء فلا
نزاع معه • وهذه الجملة كالتفريع على ما قبلها **قوله** ومن يبلغ غاية
التحديد لنظم السديد فليتنزه عنه فلا نريد منه الا الوداع من هذه
شرطية كالاولى • والتحديد الحرفة والعوض والسداد والصواب
من القول والفعل والاستقامة ايضاً • والتنزه التباعد •
والوداع اسم لمصدر ودع يدع ودعا بمعنى ترك • وقولهم
اماتوا ماضي يدع بناء على قلة الاستعمال • وقوله لنظم بدل من قوله
بدل الاشتمال والفاء الاولى جواب الشرط • والثانية تعليلية

تعليلية والجملة المنفردة من الشرط والجزاء عطف على مثلها
فافهم **قوله** انفع اهل السعادة بانتفاع واردع اصحاب الشقاوة
عن الانتفاع • هذا دعاء لاهل السعادة من الطلبة • وعلى اهل
الشقاوة منهم لعدم قبولهم الحق والردع والزجر والمنع • واطلاق
النفاع على الله تعالى مع ان اسماء الله تعالى توقيفية موقوفة
على اذن الشرع لورود اصله فيه وهو النافع والاذن بالاصل اذن
بالفرع بالطريق الاولى لما فيه من المبالغة اللائقة بجناب الحق
تبارك وتعالى **قوله** انت حسبنا في الترقي الى بقاع العلم الذي
هو في غاية الارتفاع • والحسب والحسيب الكافي والبقاع بالبناء
التل شبه الترقي الى مراتب العلوم بالعروج الى الشيء المرتفع
كالتل والجبل واضاف المشبه به الى المشبه • ورشحه بذكر الارتفاع
والترقي اللازم للمشبه به • اي انت حسبنا وكافينا في الترقي الى
مدارج العلم التي هي كالجبال المرتفعة غاية الارتفاع فتأمل
قوله الحمد هو الوصف • اي الحمد اللغوي هو الوصف بالجميل على
الجميل الاختياري • وقيل هو الثناء باللسان على الجميل الاختياري
وقيل هو الثناء والنداء على الجميل • وقيل هو الوصف بالجميل
على جهة التعظيم والتبجيل قصداً مطلقاً • والحمد العرفي فعل
ينبئ عن تعظيم المنعم لكونه منعماً • وهذا هو الشكر اللغوي
بعينه • والشكر العرفي صرف العبد جميع ما انعم الله تعالى

عليه الى ما خلق له • فكل واحد من الحمد والشكر اللغوي والعرفي جزء
من هذا الشكر • ومورد الحمد اللغوي خاص وهو اللسان • ومتعلقه
عام وهو الفضائل والفواضل اى الصفات الفاضلة والنعم الواصلة
والعرفي بالعكس • فانه اعم باعتبار المورد واخص باعتبار المتعلق
لانه النعمة خاصة • واركانه خمسة • الحامد • والمحمود • والمحمود به •
والمحمود عليه • وآلة الحمد • الحامد المصنف • والمحمود جناب الباري •
والمحمود به ما يحصل الحمد به من الافعال والاقوال • والمحمود عليه النعم
وآلة الحمد اللسان • فالمحمود به لا يشترط ان يكون اختياريا بخلاف
المحمود عليه فانه يشترط ان يكون اختياريا على التعريفين الاوليين
دون الاخيرين • والمراد بالاختياري ما كان بالقصد • والاختيار
كصدور الافعال الاختيارية منا • وقيل الاختياري ما قام با
لفاعل المختار ليخرج الصفات القائمة بالجمادات • على ان الحمد
لا يقتضي ان يكون المحمود عليه اختياريا بحسب اللغة فان المحمود عليه
عند المحققين هو الباعث على الحمد سواء كان اختياريا او غيره •
ولهذا قيل الحمد في اللغة هو الثناء الجميل على المنعم وغير هذا مما
ذكر من التعريفات اصطلاحية • وعلى هذا فالحمد على صفات الباري
تبارك وتعالى • اما لعدم اشتراط كون المحمود عليه اختياريا •
واما لكونها قائمة بالفاعل المختار • واما لكونها اختيارية على رأي
بعض العلماء لجواز ان يكون لذاته تعالى قصد مستمر متقدم على تلك

تلك الصفات بالذات لا بالزمان • فلا يلزم الحدوث بناء على ما قيل •
ان كان كل اختياري حادث • واما لكونها منزلة منزلة الاختياري
لاستقلال الذات فيها كما يستقل الفاعل المختار في افعاله الا
ختيارية ولانها مبادئ للافعال الاختيارية • واما لكون الحمد عليها
مجازا عن المدح هذا التفصيل ما اجد في كلامهم • وقد لخص منه جميع
مرامهم • فاحفظه فانه خلاصة الكلام في هذا المقام • وقس عليه غيره •
وقل اللهم اعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك • فان تحرير
بحث الحمد على هذا المنوال مما لا نظير له • ثم اعلم ان ههنا اربعة
الفاظ متقاربة المعاني • وهي الحمد والشكر والمدح والثناء •
وقد اختلفوا فيها هل هي مترادفة او متباينة او بينها عموم
وخصوص مطلق او من وجه • والوجه الاخير هو المشهور بين
الجمهور • وقد بينا جميع ذلك في الرسالة المسكية مع فوائد
لا عين رأت ولا اذن سمعت قوله فهو ليس بحمد حقيقة واستعمال
الحمد فيه مجاز محض نظرا • لان التنزيل المذكور انما ارتكب لئلا يخرج
الحمد من حقيقته • والا فلا احتياج اليه كما لا يخفى • فالاولى ان يقول
وما وقع على غير الاختياري كصفات الباري تعالى فلتنزيلها
منزلة الاختياري لاستقلال الذات فيها • او لكونها مبادي
افعال اختيارية او لان الحمد عليها ليس بحمد حقيقة • لان
المحمود عليه ليس بمحمود عليه حقيقة بل هو محمود عليه مجازا والمحمود عليه

حقيقة امرائه • يترتب عليها من الافعال الاختيارية الصادرة عنها
فالحمد على المبادي مجاز وعلى المقاصد حقيقة فتأمل قوله ولي حمد با
ودت وهو متعد منه يقال وليه يليه وليا وولاية اذا دنا منه
وقرب • ومنه الولي للمحب والصديق والنصير وقد يتعدى بعلى
قوله فالمعنى انه كل حمد لمحب كل حمد كلتا الكليتين ماخوذتان
من معنى لام الاستغراق قوله لانه محب كل حمد لرجوعه اليه بواسطة
او بغير واسطة • لحمده تعالى نفسه وحمد الواسطة راجع اليه تعالى
ايضا لان الحمد انما يكون في مقابلة الفضائل والفواضل وكل ذلك
من الله تعالى • والواسطة آلة لوصول اثر صنعه تعالى الى الحامد
فجميع المحامد راجعة اليه تعالى بالاخرة • حتى قيل قول القائل زيد
حسن الوجه مدح لزيد وثناء على باديه • وبهذا سقط ما قيل ان
حمد الواسطة لنفسه لا له تعالى • ولهذا يثاب عليه ويعاقب فتأمل
قوله من خلق ما يحمد عليه وبه بيان للامر • ولا يجوز ان يكون
بمعنى اللام لان تعلق الحكم بالمشتق اغنى عن ذلك قوله
اي كل حمد متعلق بوليه تعلق الحال بزيد في قولك المال لزيد
لا تعلق الحال بالمحل • فلا يرد ما قيل انه تعالى لو كان محلا للحمد
الحادث للزم ان يكون محلا للحوادث قوله ومن الافاضل اراد به
المولى عبد الغفور اللاري قوله لا احصي ثناء الاحصاء العد
تضمن معنى الاثناء اي لا اثني ثناء عليك كما اثنيت • لثنائك

لثنائك على نفسك وقوله انت تأكيد الكاف في عليك قوله ولا
يخفى ما في جمع الولي والنبي • ثم في تقديم الولي على النبي يعني
ما في مجموع ذلك قوله الى المأثور المشهور طرح هذا الكلام
حديثا لان الاثر الحديث الشريف او خبر الصحابة وليس كذلك
قوله من ان الولاية افضل من النبوة بيان لما وكتب في الحاشية
ان الاكثر على ان درجة الولاية افضل من درجة النبوة • ولا يلزم
منه ان يكون الولي افضل من النبي لان النبي جامع لهما فكل نبي
ولي ولا عكس انتهى كلامه • وهو سهو منه فان جمهور الامة على
ان درجة النبوة افضل من درجة الولاية • الا بعض الكرامية
وبعض الصوفية • فانهم قالوا الولاية افضل من النبوة مطلقا
بدليل قصة الخضر مع موسى عليهما السلام • والجواب ان الخضر
ايضا نبي لا ولي • ولو سلم انه ولي فذلك ابتلاء في حق موسى
عليه السلام ولا يلزم من معرفة غير النبي شيئا ان يكون افضل
من النبي • لان الولي مأمور باتباع النبي والايمان به • فلا يمكن
ان يكون افضل منه • لكن تردد بعض الناس في نبوة النبي وولايته
ايهما افضل • فقالوا تارة النبوة افضل • لانه اصل والولاية فرع •
والاصل افضل واخرى الولاية افضل لانه معاملة مع الحق • والنبوة
معاملة مع الخلق • لكن هذا ليس مذهبا لاحد فضلا عن اكثر الناس
وقد ذكرنا تفصيله في شرح الطريقة • وبعض لطائفه في شرح

فصيح البردة قوله النبي انسان بعثه الله تعالى الى الخلق لتبليغ الاحكام والرسول اخص منه وهو ان يكون له كتاب او شريعة هذا المشهور بين الطلبة والصحيح عند المحققين ان الكتاب ليس بشرط في الرسول لان الانبياء عليهم الصلوة والسلام مائة الف واربعة وعشرون الفا لما روى عن ابي ذر الغفاري رضي الله تعالى عنه انه قال سئلت رسول الله صلى الله عليه وسلم كم النبيون قال مائة الف واربعة وعشرون الفا قلت كم الرسل من ذلك قال ثلثمائة وثلثة عشر جم غفير اولهم ادم واخرهم محمد عليه الصلوة والسلام اربعة منهم سريانيون ادم وادريس وشيث ونوح واربعة من العرب هود وصالح وشعيب ونبيك يا ابا ذر وقد نزل عليهم مائة واربعة كتب وستة منهم اولو العزم ادم ونوح وابراهيم وموسى وعيسى ومحمد عليهم الصلوة والسلام واول الانبياء بني اسرائيل موسى واخرهم عيسى عليهما السلام الى هنا لفظ الحديث على ما ذكر في بعض الكتب فالرسل منهم ثلثمائة وثلثة عشر والكتب المنزلة مائة واربعة بحكم الخبر فالاربعة للاربعة ولشيث خمسون صحيفة ولادريس ثلثون ولابراهيم عشرون وفي رواية اخرى لابراهيم عشر صحايف ولموسى قبل التورية عشر فيلزم منه ان لا يكون غير السبعة رسلا وهو باطل فاذن هذان اللفظان مترادفان ومن

مطلب المضاف يكتسب من المضاف اليه عشر احكام

ومن ثم الفرق بينهما فقد اتعب نفسه قوله والاصل في الاضافة العهد قبل المضاف يكتسب من المضاف اليه عشرة احكام الاول التخصيص نحو غلام رجل والثاني التعريف نحو غلام زيد و الثالث الجنسية نحو غلام الرجل والرابع التانيث نحو تلتقطه بعض السيارة لكن هذا اذا كان المضاف جزء المضاف اليه فلا يقال جاءتني غلام هند والخامس الاشتقاق نحو مررت برجل اي رجل اي كامل في الرجولية والسادس العموم نحو كل عبد في الدار فهو لي والسابع الحدث نحو ضربته كل الضرب والثامن الظرفية نحو سرت اي وقت والتاسع الاستفهام نحو من عندك والعاشر الشرط نحو غلام من تضرب اضرب فاحفظه فانه لطيف جدا قوله ينقلون في ذلك حديثا وهو من فصل بيني وبين آلي بعلي لم تنله شفاعتي ورد بانه غير ثابت وعلى تقدير الثبوت فالمراد به علي ابن ابي طالب رضي الله تعالى عنه اي من فصل بيني وبين آلي بعلي بن ابي طالب رضي الله عنه لم تنله شفاعتي بان يجعل عليا من آل دون غيرهم فيكون تعريضا للشيعة فانهم الذين يفصلون بينه وبين آل بفرط محبتهم له ولهذا قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لعلي كرم الله وجهه هلك فيك اثنان محب مفرط ومبغض مفرط فالمحب المفرط هو الروافض والمبغض المفرط الخوارج ونحن فيما بين ذلك قوله وللفقها

اقوال في تعيين آل الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم • القول الاول
بمعنى الاتباع • وهو مذهب جابر بن عبد الله وسفيان الثوري
ومختار اصحاب الشافعي هو القول الراجح عند الامام النووي
والازهري • وفيه خمسة اقوال احدها هذا • والثاني ما ذهب اليه
الامام الشافعي رحمه الله • وهو ان الآل بنو هاشم وبنو المطلب
وهو رواية عن الامام احمد بن حنبل • والثالث ما ذهب اليه الامام
ابو حنيفة وهو ان الآل بنو هاشم فقط وهو اختيار ابن القاسم
من المالكية • والرابع ان الآل من يجمع بينه وبين رسول الله صلى
الله عليه وسلم اب الى غالب فهر وهو مذهب اشهب من اصحاب
مالك • والخامس ما ذكره ابن عبد البر في التمهيد وهو ان
الآل ورثته وازواجه صلى الله تعالى عليه وسلم • وقال بعض
الافاضل ان آل الشخص من يؤل ويرجع الى ذلك الشخص فالآل صلى
الله عليه وسلم من يؤل اليه اما بحسب النسب او بحسب النسبة •
فاما الآل بحسب النسب فهم الذين حرم عليهم الصدقة في الشريعة
المحمدية وهم بنو هاشم وبنو المطلب عند بعض الائمة وبنو هاشم
فقط عند البعض • واما الآل بحسب النسبة فهم العلماء ان كانت
النسبة بحسب الكمال الصوري اعني العلم الشرعي والاولياء
الكاملون والحكماء المتألهون ان كانت النسبة بحسب الكمال
الحقيقي اعني العلم الحقيقي فانهم المقتبسون من مشكاة انواره سبقو

سبقوهم زمانا او لحقوهم • ولا شك ان النسبة الثانية آكد من الاولى
ولهذا حرم عليهم الصدقة المعنوية اعني تقليد الغير في العلوم
والمعارف الالهية انتهى كلامه **قوله** وفي ذكر الآداب • براعة الاستهلال
البراعة التفوق يقال برع الرجل يبرع براعة اذا فاق اصحابه
والاستهلال اول صوت الصبي حين يولد ومعناه اللغوي
الاضافي تفوق الصوت وارتفاعه ومعناه العرفي ان يذكر
المؤلف في اول تاليفه لفظا يدل على انه ما الف من اي فن من الفنون
قوله لان النحو من قسم الادب والادب صيانة النفس عما يستقبح
قولا وفعلا وهو قسمان ادب النفس وهو التخلية عن الاخلاق
الذميمة والتحلية بالاخلاق الحميدة وادب الدرس وهو القراءة
على وفق القوانين العربية ولهذا سمي علوم العربية بالعلوم
الادبية وهو اثنى عشر قسما لكل قسم تسمى بعلم الادب وهي علم[1]
اللغة وعلم[2] الاشتقاق وعلم[3] الصرف وعلم[4] النحو وعلم[5] العروض
وعلم[6] القافية وقرض الشعر وانشاء النثر وعلم[7] المعاني وعلم[8]
البيان وعلم[9] البديع وعلم[10] الخط وعلم[11] المحاضرات وعلم[12] التواريخ
قوله يقال رقى الشيء رقيا على وزن فعول انما قيد به دفعا
للاشتباه لان هذا الوزن مشترك بين المصدر والجمع والفعول
والفعيل وكثيرا ما يشتبه هذه الاوزان بعضها ببعض في
المعتل اللام الواوي واليائي بما يعتبر به من التغيير والاقسام

مطلب الفرق بين المصدر والفعول والفعيل من الناقص

ثمانية المصدر الواوي واليائي نحو عتا يعتو عتوا ومضى
يمضي مضيا وقد ينقلب الواو الاخيرة ياء فيكون الواوي
مثل اليائي نحو عتيا والاصل فيه الضم وقد يكسر الفاء اتباعا
للعين والجمع منهما مثل عتي ودمي جمع عات ودم والاصل
فيه الضم ايضا وقد يكسر الفاء اتباعا للعين والمفعول منهما مثل
عدو وبغي اصله بغوي واجتمعت الواو والياء وسبقت
احديهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء فصار
بغيا والواوي لا يتغير عن اصله والفعيل منهما مثل علي
وشري وهو ظاهر فاحفظ فانه عظيم جدا **قوله** اي لم يغدر
من الغدر وهو ضد الوفاء تقول غدر يغدر غدرا كنصر
وضرب **قوله** يستدعي ان يكون الجار والمجرور بحسب المعنى
وصفا وبحسب اللفظ حالا والمحققون ذهبوا الى رعاية جانب المعنى
لكونه اهم ضبط وخلط وخطاء اما الضبط فلان هذا اصطلاح
من عند نفسه ولم يقل احد به واما الخلط فلان هذا الترديد لا فائدة
فيه لان القاعدة المقررة ان الجار والمجرور والظروف والجمل حال
بعد المعارف وصفة بعد النكرات وان جوز بعضهم العكس واما
الخطاء فيعرفه الى المحققين وهم بريئون منه فان الحال ايضا
اي نسبته
وصف لصاحبها وقد عاملها فلا فرق بينهما من حيث المعنى
فتخصيص احد **قوله** باللفظ والآخر بالمعنى تحكم فتامل **قوله** القاهر

الظاهر انه يقول للعلامة المشهور فانه فعلى كيف يكون
الظاهر ذلك والتاء فيه ليس للتانيث بل للمبالغة فتاء التاء
لا يخرج عن التانيث في جميع معانيه كذا في كتاب المحرر في النحو **قوله**
في وصف ابن الحاجب بالعلامة نظر هذا الكلام من اوله الى آخره
خرافة وهذيان وجهل وطغيان فان ابن الحاجب علامة الدنيا
قد اعترف بفضله المحققون واغترف من بحار المدققون
ولولاه ما ظهرت للناس طريقة التحقيق والتدقيق ولا بان لهم
اسلوب التهذيب والتاليف ونسبة القطب الشيرازي اليه
نسبة الخادم الى المخدوم على ما سمعت من بعض العلماء الفهوم
بل هو اوحدي زمانه والمتقي عصره واوانه جامع العلوم العقلية
والنقلية كاشف المعضلات الصعبة الابية ابو عمرو عثمان
ابي بكر بن يونس الكردي الدويني ودوين قرية عظيمة
ببلادنا بينها وبين قريتنا مرحلة وكان مالكي المذهب لانه
تولد في صعيد مصر وكان اهله يومئذ مالكيا وذلك ان اباه
خرج من بلده مع ابن له يقال عمر وعازما للديار المصرية وقت
سلطنة الاكراد بها فلما وصل الى الشام توفي ابنه عمرو وتوجه
هو وحده نحو مصر القاهرة فرأى فيها بعض الاختلال فخرج
الى المدينة الصعيد فمكث هناك وتزوج فولد له عثمان فعلمه
القرآن والتجويد والفقه والاصول وغيرها من العلوم العقلية

والنقلية حتى صار في العلوم نجيبا غاية النجابة ثم بلغ اباه ان مصر
القاهرة قد اعتدلت فعاد اليها في البحر فنزلا في مركبهم ومركب
السلطان وكان غلمان يقرأ القرآن بصوت لين مأنوس فسمعه
السلطان وهو عز الدين موسك الصلاحي الكردي فتعجب من قرائته
غاية التعجب فارسل الى رئيس المركب فقال له الغلام الذي يقرأ القرآن
من اي بلدة قال ليس لي علم فامر باحضار والده فحضر فالقى اليه
القصة من اولها الى آخرها ما وقع له وكان عارفا بسائر الالسنة
فاخذه السلطان حاجبا عنده ثم انتشر علم ابنه بالقاهرة
فطلبوه ليتصدى للتدريس فاجاب وحصل منه النفع الزائد
للمسلمين وسلم له اهل القاهرة الرياسة العلمية وصنف
كتاب الكافية والشافية وشرح المفصل ما صنف مثله ثم صنف
مختصرين في اصول الفقه فتداول احدهما بين الائمة وترك
الآخر لصعوبته ثم صنف مختصرا في فقه المالكية ما صنف مثله
في مذهب مالك ثم فصل فصلا يعجز عنه اقرانه ثم عرض له عارض
دنيوي فذهب الى بلاد العجم واستمر هناك زمانا حتى انتفع
الناس منه غاية الانتفاع ثم اراد ان يرحل الى بلد ابيه وجده
فاخبره مخبر بان بها فتنا عظيما فامتنع فذهب الى الاسكندرية
للزيارة فمات بها رحمه الله تعالى وقبره هناك ويزار الى الآن
وكان وفاته سنة ست واربعين وست مائة وولد بقرية في

الصعيد يقال لها اسنا في اواخر سنة سبعين وخمسمائة
كذا ذكره بعض الافاضل واصله في تاريخ ابن خلكان وغيره من كتب
التاريخ **قوله** واعتذارا عما عرضه عن الاطراء في المدح كلام لا وجه له
لان الاعراض عن الاطراء في المدح لا يوجب الاعتذار عنه لكونه منهيا
شرعا والصواب ان يقول اختار وصفه بالاشتهار واغناء
عن سائر الاوصاف واعراضا عن الاطراء في المدح **قوله** جمع المشرق
والمغرب لانه لم يرد بهما حقيقتهما حتى يخفى تعددهما الذي
يستدعيه صيغة الجمع بل اراد البلد المشرقي والمغربي فيصح
جمعهما بلا مرية ولا شك لوجود شرط الجمعية حينئذ وهو التعدد
الذي يقتضيه صيغة الجمع وذلك بانه يعتبر كل بلد مشرقي
مشرقا باعتبار شروق الشمس منه وطلوعها عليه ثم يجمع على مشارق
وكذا المغارب ثم انه ذكرهما كناية عن جميع الارض من قبيل ذكر بعض
الاجزاء وارادة الكل كما في قوله تعالى رب المشرق والمغرب ورب
المشرقين والمغربين ورب المشارق والمغارب فالافراد باعتبار
المطلع الواحد الحقيقي والتثنية باعتبار الصيف والشتاء او
باعتبار مطلع الذهاب والاياب والجمع باعتبار كثرة المطالع
حقيقة او حكما فان الشمس من اول السرطان الى اول الجدي
في كل يوم مطلعا وهي مائة واثنان وثمانون وهكذا المغارب
فهي تطلع كل يوم من مطلع وتغرب من مغرب لا تعود اليهما

الى المقام القابل وذلك قوله تعالى والشمس تجري لمستقر لها
ذلك تقدير العزيز العليم فان قلت حقيقة الجمع لا تستدعي
وجود الافراد الخارجية حتى يحتاج الى التكلف بعلاوة قولهم
شمس وشموس وقمر واقمار ومعرف ومعارف وسروال
وسراويل قلت لا بد للجمع من الافراد حقيقة او حكما وقد
جمعت هذه الامثلة باعتبار الافراد الحكمية التي هي القطع والاجزاء
فتدبر **قوله** الشيخ صفة مشبهة يقال في المذكر الشيخ وفي المؤنث
الشيخة والجمع شيوخ وقيل الانسان ما دام في البطن فهو جنين
واذا ولد فهو طفل فاذا بلغ فهو شاب فاذا طعن في الثلاثين
فهو كهل فاذا وصل الى ثمانين فهو شيخ الى ارذل العمر **قوله**
ان المشهور ان الشيخ ابن الحاجب قتل شابا هذا من جملة غلطاته
غفر الله لنا وله فان الشيخ ابن الحاجب ما قتل قطعا ولا مات
شابا على ما مر في الترجمة آنفا وما اشتهر بين الطلبة من ان
ابن الحاجب قتل ببغداد في الفتنة الجنكزية بسبب نصير
الدين الطوسي وهو شاب حينئذ هذا فرية لا اصل لها وامثالها
كثير بين الناس **قوله** ذات الشجر والنخل من قبيل عطف الخاص
على العام لشرفه وقيل النخل لا يدخل تحت الشجر وهذا غريب جدا
قوله الاولى ترك الجمع امثال هذه الامور الجزئية التي يعد
الرابعة مما لا ينبغي التعرض له وان كان المساوات في القرائن

في الغرض من امر حسنا **قوله** العلة الغائية ما تقدم في التصور وتأخر
في الوجود **قوله** العلة اما داخلة في المعلول او خارجة عنه فان
كانت داخلة فيه اما ان يكون المعلول بها بالقوة او بالفعل الاول
العلة المادية والثاني العلة الصورية وان كانت خارجة فلا
يخلو اما ان تكون مؤثرة في وجود المعلول او يكون مؤثرة في
المؤثر فيه او لا هذا ولا ذلك فالاول العلة الفاعلية والثاني
العلة الغائية والثالث اما وجودي او عدمي فالاول هي
الآلات والشرائط والثاني ارتفاع الموانع وجعلوها من تتمة
العلة الفاعلية ولهذا حصروا العلل الناقصة في الاربع وقد
قيل كل مركب صادر عن فاعل مختار فلا بد له من هذه العلل الاربع
فتأمل **قوله** وسائر مشتق من السور بمعنى بقية ما اكل في القاموس
السور البقية والفضلة واساره ابقاه وعلى هذا قوله بقية
ما اكل اما اسما محذوفة اعتمادا على علم الطالب او من باب الاكتفاء
بذكر احد القرينين كقوله تعالى سرابيل تقيكم الحر اي الحر والبرد
او اراد بالاكل معنى عاما يشمل الشرب ايضا وهو محرم الادخال
فالسؤر بالهمزة مطلق البقية سواء كان من الطعام ومن الشراب
واما السور بلا همزة فهو الحائط يقال سور وسورة اي بقية
من البناء ومنه سورة القرآن بمعنى طائفة منه كذا في الصحاح
فاستعماله في كلام المصنفين بمعنى الجميع غير ثبت وقد اشتبه

في القاموس على سبيل القلة واستشهد له بشاهد وكان استعمال
صاحب الكشاف اشارة اليه فلا يرد قول من عاب عليه فتأمل
قوله وقد قيل لا بد من تقييد التعريف بما يخص التوفيق بالخير
بان يقال هو جعل اسباب الخير موافقة للمسببات اذ لا يستعمل
التوفيق في جعل اسباب الشر موافقا لمسبباتها ولهذا قيل التوفيق
جعل الله تعالى فعل عباده موافقا لما يحبه ويرضاه ولا يخفى انه
فاعل الخير والشر هو الله تعالى عند اهل السنة والجماعة كثر الله تعالى
سوادهم ويلزم منه ان يكون موفقا لاسبابها وعدم استعمال
التوفيق في الشر تأدب للعبد مع الله تعالى كما هو اللائق للعبودية
وهو طريقة ابي البشر آدم صلوات الله عليه وسلامه حيث قال
ربنا ظلمنا انفسنا وان لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين
قوله استقبح اهل اللسان نسبة الفعل الى الفاعل بالباء لانه
يدخل الالة باطل لقوله تعالى وكفى بالله شهيدا وكفى بنا حاسبين
ومر بزيد وغير ذلك وقوله فلا يحسن ضرب بزيد والقياس
هو زيد تفريع فاسد وقياس مع الفارق لان تعدية الافعال
بالحروف سماعي غريب جدا فلا يلزم من عدم مقبولية ضرب
بزيد عدم مقبولية الغير فان معنى التوفيق الى الشيء جعله
موافقا له ويلزم ذلك ان يعطي اسباب ذلك الشيء وتعديته
باللام يقال وفقه الله تعالى لمرضاته ووفقه لما يحبه ويرضاه لكن

لكن هذا التركيب لا يستعمل الا بالبناء وعلى هذا فقوله فالعرفي
وما توفيقي الا من الله جعل مجازي خطاء فاحش كيف لا وقد قال
الله تعالى في التنزيل حكاية وما توفيقي الا بالله وفي القاموس
وفقه الله توفيقا ولا يتوفق عبد الا بتوفيقه قوله وتوجيهه على
ما يستفاد من الكشاف في تفسير سورة هود انه بتقدير المضاف
حيث قال وما كوني موفقا الا بمعونته وتوفيقه جعل الباء من
عدم الادراك مراد صاحب الكشاف فان مراده بهذا الكلام كون
التوفيق مصدر المجهول وكون الباء للاستعانة لا غير كما لا يخفى
على من له ادنى دراية بهذا الشان وتقدير المضاف بيان لمعنى الباء
الذي هو الاستعانة لا غير فكلام صاحب الكشاف دليل قوي
عليه لا له ولو قال انه بتقدير معنى الاعتصام او بتضمين
معنى الامتساك لكان له وجه فتدبر قوله وهو حسبي ونعم الوكيل
عطف على جملة وهو حسبي والمخصوص محذوف اي ونعم الوكيل
هو كما في قوله تعالى نعم العبد فيكون من قبيل عطف الجملة الفعلية
الانشائية على الجملة الاسمية الاخبارية او على حسبي فيكون
خبرا عن المبتدأ اي وهو نعم الوكيل والمخصوص الضمير المتقدم
كما في قولنا زيد نعم الرجل فيكون من قبيل عطف الجملة على المفرد كما
في قوله تعالى فالق الاصباح وجعل الليل سكنا وهو جائز لتضمنه
معنى الفعل وعلى كلا التقديرين فيه عطف الانشاء على الاخبار

عطف الانشاء

وفي جوازه وعدمه كلام كثير فقيل يجوز مطلقا وهو مذهب بعض
النحاة ويؤيده قوله تعالى ومأويهم جهنم وبئس المصير وقيل
يجوز في الجملة التي لها محل من الاعراب كقولك زيد ابن صالح وما
افسقه وعمرو ابوه بخيل وما اجوده وفيه قوله تعالى وقالوا حسبنا
الله ونعم الوكيل على ان الواو من الحكاية لا من المحكي اي قالوا حسبنا
الله وقالوا نعم الوكيل لان المحكي لابد ان يكون بدون الواو وقيل
الحكاية نحو حسبنا الله ونعم الوكيل والا لزم عطف الانشاء على
الاخبار من غير ان يكون لهما محل من الاعراب وهو غير جائز الا بتأويل
بعيد وهو ان يقال وقلنا نعم الوكيل وقيل يجوز باعتبار اقتضاء
المقام ذكره سعد الدين التفتازاني في حاشية الكشاف في قوله تعالى
يا ليتنا نُرَدُّ ولا نكذّبَ بآيات ربّنا وقيل يجوز باعتبار عطف
القصّة على القصّة بدون ملاحظة الاخبارية والانشائية هذا
ويمكن ان نقول قولنا هو حسبي انشاء ايضا وان كان في صورة
الخبر لوقوعه موقع التضرّع والدعاء اذ ليس الغرض منه الاخبار
بانه تعالى كاف بل الغرض منه انشاء الكفاية كما في قولنا اشهد
ان لا اله الا الله فان الغرض منه انشاء الشهادة لا الاخبار عنها
او نقول سلّمنا انه اخبار لكن التقدير في قولنا ونعم الوكيل وهو
مقول في حقه نعم الوكيل فيكون الكلام من قبيل عطف الجملة الاسمية
الاخبارية على الجملة الاسمية الاخبارية ويرتفع المحذور هذا

هذا وقيل الواو هنا للاعتراض لا للعطف فان الاعتراض كما
يقع بين الكلامين يقع في آخر الكلام وهو بعيد جدّا كما لا يخفى
لان الاعتراض يكون لسدّ خلل في الكلام السابق ولا خلل فيه هنا
فلا وجه له **قوله** والمحتمل بصيغة اسم المفعول **قوله** ويمكن ان يقال
ترك الحمد اقتصارا على البسملة انما عبّر عنه بالامكان المبنيّ
عن الضعف لان من بسمل لا يقال انه حمد في العرف **قوله** واعرض
عن الاخيرين لان كتابه للصبي الذي لا يكون تعليمه الا قريبا
هذا كلام يكذّبه الحسّ فان كتابه هذا اي الكافية اعجز الكبار فضلا عن الصغار
كما اعترف به آنفا بقوله وهضم النفس من الحق بما يكاد ان يوقعه
في الاعجاب كتصنيف شرح هذا الكتاب من اهمّ المهمات بل نقول انما
اعرض عن الاخيرين لان الشروع في العلم ثلاثة اقسام مطلق
الشروع والشروع على البصيرة والشروع على كمال البصيرة
فالاوّل يكفي فيه الشعور بوجه ما والثاني لابد فيه من ذكر الامور
الثلثة المذكورة والثالث لابدّ فيه من ذكر ثمانية اشياء
التصوّر بوجه ما والتصديق بغاية ما والتصديق بموضوعية
الموضوع وبيان مرتبة العلم المشروع فيه فيما بين العلوم وبيان
شرفه وبيان واضعه وبيان وجه التسمية بالاسم الخاص وبيان
مسائله اجمالا وقد زاد بعضهم مباحث الالفاظ فتكون تسعة
فالمصنف اقتصر على القسم الاول طلبا للاختصار وبناء على

على استشهاد هذه الامور بين الطلبة وقد ذكرنا ما يتعلق بهذا
البحث من العجايب والغرايب في الرسالة المسكية فارجع اليها قوله
فمتى لم يعرفا كيف يبحث عن احوالهما فانه قرأ بالتخفيف كان
المعنى متى لم يكونا معروفين ومعلومين لا يمكن ان يبحث عن احوالهما
وهذا صحيح في نفس الامر لكنه ينتهض دليلا على الابتداء بالتعريف
لانه يجوز ان يكونا معلومين بوجه اخر وذلك يكفي في البحث عنهما
وان قرأ بالتشديد ينتهض دليلا عليه لكن يرد عليه ان البحث
عن الشيء لا يستدعي تعريفه بل يكفي فيه المعلومية بوجه من الوجوه
اللهم الا ان يقال المراد بالاحوال الاحوال الذاتية والبحث عنها
لا يتصور بدون التعريف فان قيل لا احتياج الى التعريف في البحث
عن الشيء لان الغرض منه الشعور به وهو حاصل قبل التعريف
بتوقف كل شيء على تصوره واجيب عنه بان ذلك التوقف
بالنسبة الى المعلم دون المتعلم فان قيل المتعلم ايضا عالم با
لمعرف قبل التعريف لان التعريف هو الارشاد الى علم المخاطب
قلنا لا يلزم من لزوم علم المخاطب لزوم علم المتعلم لجواز ان يكون
المتعلم سامعا غير مخاطب فالتعريف بالقياس الى السامع يفيد اصل
المعرفة وبالقياس الى المخاطب زيادة المعرفة فاحفظ فانه من الفوايد
النفيسة قوله هذه وجوه اربعة للتقديم يريد ان الجزء مقدم
على الكل طبعا وعلما في كل مركب حسيا وعقليا فتدبر قوله قال

قال الشارح الكازروني قال امير المؤمنين علي بن ابي طالب كرم
الله وجهه قيل هذا افتراء على الكازروني فانه لم يفتر على احد قوله
اذ يعرف ان التاء للفرق بين الجمع والواحد اراد بالجمع اسم الجنس
فانه كثيرا ما يطلق عليه الجمع وقوله او للفرق بين الجنس والواحد
تفنن في العبارة والا فالتاء ليست فارقة بين الجمع والواحد
لا لغة ولا استعمالا ولا عرفا ولا اصطلاحا قوله الفرق بينه وبين
التمر جواب سؤال مقدر كانه قيل كيف يكون الكلم جنسا كالتمر
وهو لا يطلق الا على الثلث فصاعدا بخلاف التمر فانه يطلق
على القليل والكثير فاجاب عنه بانه عرض للكلم من الاستعمال هذا
العارض والتمر باق على اصل الوضع قوله هذا التاويل بعيد
عن ظاهر الاستعمال جدا اذ ليس من داب اللغة ان يقال المراد
من الكلم الطيب بعضه اقول هذا ليس امرا منسوبا الى اللغة حتى يرد
عليه ما قاله بل هو امر مستنبط من اقتضاء المقام تصحيحا للاستعمال
فلا بعد اصلا في امثال هذه التصرفات بقراين المقامات تصحيحا
للالفاظ وتصويرا للمعاني فافهم قوله ويمكن ان شاهد الجنس
الظاهر انه يعود شاهد الجمع وكانه اراد بالجنس الجمع لدلالته على
الكثرة والشمول قوله بان لام التعريف يبطل معنى الجمعية اقول
لا حاجة الى هذا فان الفحول من العلماء قد صرحوا بان الكلم اسم
جنس ويكون في اسماء الاجناس التذكير والتانيث عند الاسناد

الى ضمائرها كقوله تعالى اعجاز نخل خاوية واعجاز نخل منقعر **قوله**

لزم انه لا يقصد اليه الكلمة الواحدة ما لم تقصد جماعة من الكلم سهو

ظاهر لصحة قولنا جاءت الرجال سواء جاؤا معا او لا ولهذا قيل

فى قوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون ان التاكيد باجمعين

لدفع توهم التفرقة فى السجود فافهم **قوله** لام التعريف معناه

الاشارة الى ما يعرفه المخاطب قالوا التعريف هو الاشارة الى علم

المخاطب بمدلول اللفظ سواء كانت بجوهر اللفظ كما فى الاعلام او بغير

كالاشارة فى اسماء الاشارة وكالنسبة المعلومة فى الموصولات فاذا

قلت لقيت من عرفته وجعلت من موصولا فقد اشرت بمضمونه

الصلة الى علم المخاطب بمعينه وهو النسبة المعلومة عنده واذا جعلته

موصوفا فقد اشرت به الى متعين فى ذاته لا فى علم المخاطب فالاول

مصاحب للتعيين والثانى مصاحب لملاحظة التعيين والفرق

بين مصاحبة التعيين وملاحظته ظاهر ولهذا قيل لا يحسن الخطاب

بالشامة الاسنة الا لمن سبق معرفته به وعلى هذا كل كلمة اشارة

الى ما ثبت فى ذهن المخاطب من مدلولها **قوله** فهى لام الجنس اقول

الجنس والحقيقة والماهية والطبيعة واحد وهو ما به الشئ هو هو

ولا وجود له الا فى العقل ثم لام الجنس اصل عند علماء المعانى وما عداه

من فروعه لانه بحثهم عن الاحكام الوضعية والمعانى المجازية ولام

الخارجى اصل عند علماء الاصول وما عداه من فروعه لكون الاحكام

حكام الخارجية اصلا عندهم واعلم ان المعرف بلام الجنس والحقيقة

قد يعتبر فيه الوجود بواسطة القرينة اما مطلقا غير مقيد بالبعضية

والكلية كذا فى المهملة واما فى ضمن البعض كما فى الجزئية وقد يعتبر

فيه عدم الوجود كما فى الطبيعة نحو الانسان نوع وقد يعتبر الوجود

والعدم كما فى التعريفات كذا ذكره الحفيد فى حاشية المختصر وهو

محل النظر وتامل **قوله** فهى لام العهد الخارجى اقول لام العهد الخارجى

ما يشار به الى المذكور قبل سواء كان واحدا او جماعة نحو جاءنى

رجل فاكرمت الرجل وقد يستغنى عن ذكر المعهود لعلم المخاطب به

بواسطة القرائن كقولك خرج الامير اذا لم يكن فى البلد الا امير

واحد وكقولك لمن دخل البيت اغلق الباب وقد يكون لام العهد

للاشارة الى الحاضر كما فى وصف المنادى واسم الاشارة نحو يا

ايها الرجل وهذا الرجل حاضر كذا فى المطول **قوله** ثم الجنس

لا محالة تحته كثرة وبهذا الاعتبار يتوهم التنافى فى لفظ الكلمة

بين اللام والتاء التى للوحدة اقول فى وضع اسماء الاجناس

خلاف فقيل للماهية من حيث هى وقيل موضوع للماهية مع وحدة

غير معينة ويسمى فردا منتشرا ويكون حينئذ اطلاقه على نفس

الماهية مجازا مرسلا من باب اطلاق اسم الكل على الجزء فعلى الثانى

لا منافاة بينهما اصلا سواء كان اسم الجنس معرفا باللام او لا وسواء

كان التاء للوحدة الجنسية او الفردية وعلى الاول بينهما تناف

ان كان التاء للوحدة الفردية الجزئية وان كان للوحدة الفردية
الكلية والجنسية فلا منافات ايضا وقيل التاء قد جرد عن معنى
الوحدة هنا اذ ليس نصا في الوحدة حتى يمتنع التجريد عنها بدليل
قولهم كلمتين وتمرتين وقيل الواحد في نفسها غير مرادة من التاء
لكون المقام مقام التعريف وعلى هذا فلا يفرق بين الكلم والكلمة
بخلاف التمر والتمرة فتدبر قوله لان المنافات بين صيغة الكلم
والتاء لازمة اقول لا منافاة بينهما اصلا لان كان مدلول اسم
الجنس الماهية مع وحدة ما لانه حينئذ يشار باللام الى نفس الجنس
وبالتاء الى الوحدة وكل واحد منهما مدلول اسم الجنس فلا منافاة
وهذا هو الجواب عما في الشرح ايضا وان كان مدلوله الماهية
الصرفة ولم يكن التاء للوحدة الجنسية او الفردية الكلية ولم يجرد
عن معنى الوحدة فبينهما تناف حينئذ كما ذكرنا آنفا قوله اذ
التحقيق ان التاء ليس لوحدة جنس اشار اليه اللام بل لجعل افراد هذا
الجنس مشروطة بالوحدة في كونها افرادا له يعني ان التاء الكائنة
في اسماء الاجناس مثل كلمة تمرة وحمامة ليست للوحدة الجنسية
التي اشارت اليها اللام كما هو المفهوم من قولهم يجوز اتصاف الجنس
بالوحدة والواحد بالجنسية فيقال هذا الجنس واحد وذلك الواحد
جنس بل هي للوحدة الفردية الشخصية الكلية ويلزم ذلك
جعل افراد الجنس مشروطة بالوحدة في كونها افرادا له حتى لا يصح

لا يصح جعل كلمتين مثلا فردا لهذا الجنس لكون افراده مشروطة بالوحدة
المذكورة وهذا لا ينافي الكثرة التي يقتضيها الجمع لان التاء الداخلة
عليه للوحدة الشخصية الكلية لا للوحدة الشخصية الجزئية حتى
يقع المنافات القطعية بينهما هذا مفهوم كلامه والاصح من ذلك
ان يقال اسم الجنس موضوع للماهية المطلقة او المعتبرة كما مر آنفا
وعلى كل التقديرين لها افراد متعددة متكثرة فاشار الواضع
بالتاء الى كل واحد واحد منهما كما اشار بالتثنية الى كل اثنين اثنين وبا
الجمع الى كل جماعة جماعة وبنفس الصيغة مع عدم القرائن الى نفس الجنس
ومفهومه فالفرق بين الكلمة والكلم والتمرة والتمر والحمامة
والحمام ان الوحدة داخلة في مفهوم الاول دون الثاني فتدبر
قوله اللفظ في اللغة الرمي بمعنى الرمي بالجوارح مطلقا وقال
بعض الافاضل نقلا عن الاساس ان اصل اللفظ الاسقاط المخصوص
وهو الاسقاط من الفم لا مطلق الاسقاط واستعماله في الرمي
بطريق المجاز يقال لفظ النوى ولفظ اللقمة من الفم اذا اسقطها
منه ومن المجاز قولهم فلان لفظ القول ولفظ به ولفظت الرحم
ماء الفحل ولفظت الرحى الدقيق ولفظت الحية سمها وعلى هذا
يكون استعمال اللفظ في الملفوظ نقلا عن المعنى المجازي دون
الحقيقي فافهم قوله المناسب للمعنى الاصطلاحي اي المناسب للمعنى
الاصطلاحي على تقدير النقل من اللفظ الذي بمعنى النطق

ان يستعمل اللفظ في صفة الكلمة بالبناء بان يقال الكلمة اللفظ
بالشيء الموضوع لمعنى مفرد مثلا لان اللفظ المخرج عن الصلة على ذلك
التقدير صفة المتكلم دون الكلام وحيث كان اللفظ في المتن مخرجا
عن الصلة واجرى على الكلمة علم انه ليس منقولا من اللفظ بمعنى
التلفظ **قوله** والاول وان كان قريبا لانه صفة اللفظ لكن الثاني
اقرب اراد بالاول الرمي وبالثاني التلفظ **قوله** ليكون من قبيل
نقل العام الى الخاص واما على الاول فهو من قبيل اسم السبب الى
المسبب **قوله** فقد ارتكب فيه ما ارتكب اي ارتكب في نقل اللفظ بمعنى
الملفوظ ما ارتكب في نقل اللفظ ابتداء وهو النقل فيهما الى ما يتلفظ
به الانسان فلم قلت ان المناسبة في الاول اشد **قوله** قلت فرق
بين جعل اللفظ بمعنى الملفوظ وبين جعله بما يتلفظ به الانسان
يعني فرق بين جعل اللفظ بمعنى الملفوظ ثم نقله الى ما يتلفظ به
الانسان وبين النقل ابتداء فان النقل في الاول اتم وانسب لانه
نقل من الملفوظ العام الى الملفوظ الخاص وبين العام والخاص
مناسبة تامة لاندراج احدهما في الاخر واجتماعهما في الصدق
بخلاف الثاني فانه من قبيل نقل الفعل الى المفعول ولا مناسبة بين
الفعل والمفعول سوى السببية والمسببية فافهم فان في كلامه
مسامحة **قوله** ويتجه هناك وجه آخر اي ظهر هنا وجه آخر للنقل
وهو تخصيص الرمي اولا بفرد من افراده وهو رمي اللفظ من الفم

من الفم ثم ينقل الى ما يتلفظ به الانسان فيكون من قبيل نقل الفعل
الخاص الى المفعول الخاص والظاهر من كلام الشيخ الرضي ان اللفظ
في الاصل مصدر بمعنى التكلم ثم استعمل في الملفوظ به في اللغة فيكون
مجازا لغويا ولا نقل فيه على هذا اصلا لا يقال يلزم منه خروج
المنوي عن تعريف الكلمة لانا نقول المراد باللفظ اعم من الحقيقي
والحكمي لعل ارتكاب النقل بالنسبة الى هذا التعميم فتامل **قوله**
وانما عدل لان المهمل ما لم يوضع وهو يقابل الموضوع لا المستعمل
كتب الشارح رحمه الله تعالى في الحاشية وانما قال موضوعا ولم يقل
مستعملا تنبيها على ان مرادهم بالمستعمل الموضوع والا يلزم الواسطة
بين المهمل والمستعمل وهو لفظ وضع لمعنى قبل ان يستعمل فيه انتهى
كلامه يعني قبل ان يطلق ويراد منه الموضوع له **قوله** وكانهم قصدوا
بالمستعمل ما امكن استعماله وبالمهمل ما لم يمكن استعماله قال المولى الفاضل
عبد الغفور اللاري عليه رحمة الباري المستعمل في عباراتهم بمعنى
ما يصح استعماله وهو من قبيل تسمية العام باسم الخاص يعني
اطلاق المستعمل وارادة الموضوع اما ان يكون بمعنى ما يصح استعماله
او بمعنى تسمية العام باسم الخاص وعلى هذا قوله ما امكن وما لم
يمكن يكون بمعنى ما صح وما لم يصح فافهم **قوله** فالصواب والمتلفظ به
الحقيقي والجواب ان المراد باللفظ هنا هو اللفظ اللغوي المفهوم
من سوق الكلام وهو بمعنى الملفوظ فيرجع المآل الى قوله والمتلفظ به

الحقيقي فتأمل **قوله** فقوله ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا
ليس على ما ينبغي لقوله بل هو على ما ينبغي لان المعنى بقوله ليس من مقولة
الحرف والصوت اصلا انه ليس بموجود اصلا بل هو امر اعتباري
محض اذ الضمائر المستترة ليست بالفاظ وكلمات حقيقية بل هي امر
اعتباري عدمي جعل في حكمها من حيث انها تقع محكوما عليها ومعطوفا
عليها وصفة لا منها ومؤكدة فيها في الحقيقة خارجة عن تعريف اللفظ
ملحقة به في هذا الكلام الاحكام وما ذكره من الواجب والممكن والقرب
انما هو مدلول ذلك الامر الاعتباري والمستكن الحكمي كما اعترف
نفسه حيث قال اذا رجع الضمير الى الصوت فتدبر **قوله** فاحفظ
فانه مما خفي على بعض قبل هذا ينجح وغرور بما هو بما غلط فاحش
وهو كذلك **قوله** حتى قال بعض الفضلاء لا ادري من اي مقولة هو
فليت قولي بلغه وذلك البعض هو المولى الفاضل عبد الغفور قال
في حاشيته انه هو ليس من مقولة الحرف والصوت الذي هو اعم من
الحرف ولا ادري من اي مقولة هو وقال المص في الايضاح انه
المستتر هو المحذوف لكنه غير المحذوف الذي هو الفاعل بالمستتر
صرح الثالث احذف الفاعل والتحقيق ما مر انفا **قوله** بل غير جائزة
اقول في كلامه غلط من وجوه الاول في قوله غير جائزة لان المطابقة
هنا جائزة بلا شبهة فانه كما يجوز ان يقال الكلمة لفظ يجوز ان يقال
لفظة وانما هي غير لازمة كما ذكره الشارح بمعنى انه لا مقتضي لها لعدم

لعدم الاشتقاق فان مطابقة الخبر للمبتدأ في التذكير والتانيث
وغيرهما انما يجب بثلثة شروط الاول ان يكون الخبر مشتقا او في
حكم المشتق كالمنسوب والثاني ان يكون مما لا يستوي فيه المذكر والمؤنث
كالفعيل والفعول والثالث ان يكون رافعا لضمير المبتدأ فلا يؤنث
والتثنية والجمع لان المراد بقولهم المصدر لا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع
انه اذا كان مجردا عن هذه العلايم كان صالحا للكل واذا الحق بشيء
من هذه العلامات كان نصا في كل واحد منها نحو ضربة وضربتين
وضربات والثالث في قوله وان اريد به معنى الصفة لانه قد صرح بعضهم
ان المصدر اذا كان بمعنى الصفة يجوز ان يختلف اختلفوا فيهما ويؤيده
قولهم مررت برجل سواء هو والعدم فانهم قالوا انه هو تاكيد للضمير
في سواء لانه بمعنى مستو والرابع استدلاله بكلام صاحب الكشاف
فانه لا يدل على ما ادعاه لانه قال الحرض مصدر يستوي فيه الواحد
والجمع والمذكر والمؤنث وهذا لا يدل على عدم جواز شيء مما ذكر
والخامس في قوله وانما قال غير لازمة اكتفاء بادنى ما يكفي فانه لم يقل
ذلك اكتفاء بادنى الكفاية بل قاله لكونه كذلك في نفس الامر لان
المطابقة الاتفاقية جائزة غير لازمة كما اشرنا اليه في الوجه الاول
قوله وما يستتبعه اخصر ايضا مما يستتبعه اللفظ لان الواحد
اخصر من التعدد فتدبر **قوله** ولئلا يكون المعرف محتملا لاحتمالين
يعني احتمال الصفة للفظ والمعنى **قوله** ولئلا يتجه انه ان اريد

فقد حصل وجهان والثاني فيه نظر لان المصدر لا يتحمل التانيث منه

بتخصيص شيء بشيء اقول الوضع في اللغة جعل الشيء في حيز وفي
الاصطلاح تخصيص شيء بشيء بحيث متى اطلق الشيء الاول او سمع

مطلب الوضع

او احس فهم منه الشيء الثاني بالنسبة الى العالم بالوضع فقوله
تخصيص شيء بشيء اي ملحوظ بخصوصه او بعمومه ليشمل هيئة المفردات
والمركبات ولا يرد عليه المحرف لان المحرف لم يقصد التخصيص المذكور
بل قولهم انه مخصوص به داخل في المقصور عليه انما هو جعل شيء
بازاء شيء آخر بحيث لا يتجاوزه بهذا الجعل وان جاز ان يتجاوزه
بجعل آخر فلا يرد المشترك او في المقصود اي هو جعل شيء منفردا
بالآخر من بين سائر الاشياء بحيث لا يتجاوزه بهذا الجعل ايضا
لكنه يجوز ان يتجاوزه بجعل آخر فلا يرد المترادف فقوله متى اطلق
الشيء الاول او سمع او احس ليتناول المذكور والمسموع والمحسوس
فان الادراك اربعة انواع تعقل وتخيل وتوهم واحساس

مطلب مدركات حواس

لان المدرك ان كان كليا فادراكه تعقل وان كان جزئيا فان كان
مجردا عن المادة كامكان زيد فادراكه ايضا تعقل وان كان ماديا
فاما ان يكون صورة وهو ما يدرك باحدى الحواس الخمس الظاهرة
فان كان مشروطا بحضور المادة فادراكه احساس والا فادراكه تخيل
والمراد بحضور المادة ان يكون بين المدرك والمدرك نسبة
مخصوصة مثل ان لا يكون المدرك بالبصر في غاية القرب ولا في غاية
البعد واما ان يكون معنى وهو ما لا يدرك باحدى الحواس الظاهرة

الظاهرة فادراكه توهم كادراك الانسان صداقة زيد وعداوة عمرو
وادراك الغنم عداوة الذئب وقوله فهم منه الشيء الثاني بالنسبة
الى العالم بالوضع لان العلم بالوضع شرط لادراك الشيء الثاني فلا
يكون الاطلاق مفيدا بالنسبة الى الجاهل بالوضع وهو قسمان لفظي وغير
لفظي كوضع الدوال الاربع لمدلولاتها واللفظي كوضع الالفاظ الدالة
على المعاني المقصودة وهذا القسم اربعة اقسام باعتبار الخصوص
والعموم لان الوضع والموضوع له اما خاصان او اما عامان او احدهما
خاص والآخر عام وتفصيل هذه الاقسام في شروح الرسالة الوضعية
والمقصود هنا ارشاد المبتدي **قوله** الاولى متى اطلق ليوافق
قوله في تعريف الوضع بحيث متى اطلق والا فاذا ومتى بمعنى واحد
لان كل واحد منهما ظرف لما يستقبل من الزمان والفرق بينهما عند
المنطقيين فان متى عندهم سور الكلية بخلاف اذا فافهم **قوله**
ويرد على الوجهين تعيين المجاز للمعنى المجازي غير وارد لانه قد
صرح السيد الشريف في شرح المفتاح بانه من لم يجعل المجاز موضوعا
بالنوع زاد في التعريف قيد بنفسه فيكون مراده هنا ذلك لانه
الوضع تعيينه شيء بشيء وحده والمجاز يعتبر معه القرينة بخلاف
الحرف فانه موضوع لمعناه بنفسه وانما اوجب ذكر المتعلق لتصور
المعنى لان الواضع اعتبره في الوضع فيكون ذكر المتعلق شرطا
لتصور معناه واما ذكره من الجواب فلا يوافق كلام القوم مع انه

فيه ما فيه **قوله** لانه على وفق ذائقة الاطفال جعل امثال هذه المطالب
العالية ذائقة الاطفال مجرد دعوى وغرور منه وقد دل على صرفه
قوله صلى الله عليه وسلم كل مدع كذاب وقوعه فيما لا يقع فيه الاطفال
من الذلل والخلل كما لا يخفى على اهل البصيرة اللهم نجنا من الشرور والغرور
قوله اى اصطلاحا يعنى المعنى فى اللغة القصد او مكانه او المقصود
وفى الاصطلاح ما يقصد بشئ سواء كان قصديا او ضمنا او تبعا وسواء
كان بحسب الوضع او لا فدخل فيه المعنى المطابقى والتضمنى والالتزامى
وغيرها كما اذا سمعت كلامك واردت به حضورك وقد يكتفى فى بعض
القصد بانه يقال المعنى لما يصح ان يقصد بشئ وقيل المعنى الصورة
الذهنية من حيث تقصد بالالفاظ فالثانى اعم منها فيشمل المعانى
الثلثة المذكورة وغيرها بلا تعميم بخلاف الاول والثالث اخص منهما
قوله ويرد عليه غير وارد لان المناسبة بين المعنى اللغوى والاصطلاحى
غير لازم فان وجد فحسن والا فلا يلزم **قوله** فلابد من تجريد الوضع عنه
اقول فى هذا المقام ثلث خرافات مترتبة الاول خرافة الشارح الفاضل الجامى
رحمه الله تعالى حيث اعتبر التجريد عن المعنى فى الوضع مع عدم امكانه
وعدم الاحتياج اليه لان الوضع من الامور الاضافية القائمة بين
الشيئين الحاصلة من اضافة احدهما الى الاخر ولا شك انه ينتفى
بانتفاء احدهما او سكون نسبة بينهما فيكون الوضع المذكور فى المتن
من قبيل الالفاظ المهملة فكيف يحترز به عن المهملة وليس هذا مثل

مثل قوله تعالى سبحان الذى اسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام الى
المسجد الاقصى الذى حتى يمكن التجريد فيه والثانية خرافة المحشى
الاول حيث قال وانما قيل بالتجريد هنا لان ارتباط المعنى بالوضع مما
عبد الغفور
لا يتصور لاشتماله عليه لا لانه لا حاجة اليه كما قيل وانت خبير انه يجوز
ان يكون ذكر المعنى تصريحا بما علم التزاما وان يكون لبيان الواقع
او للتأكيد او لدفع التوهم وامثال ذلك شايع ذايع فى كلامهم والثالثة
خرافة المحشى الثانى حيث قال لابد من تجريد الوضع عن الدال ايضا
ليصح اسناد الوضع الحقيقى للفظ وهذا اقطع من الاول والثانى
لانا قد ذكرنا ان الوضع من الامور الاضافية وانه ينتفى بانتفاء
احد الطرفين فضلا عنهما وهذا هو السر فى عدم اعتبار التجريد
فيه فتأمل فيه حق التأمل بالانصاف وقل اللهم جنبنى طريق الجور
والاعتساف **قوله** الدال ان دل لعلاقة لازمة لنفس الدال فالدلالة
عقلية اقول الدلالة اما لفظية او غير لفظية لان الدال ان كان
لفظا فالدلالة لفظية والا فغير لفظية وكل واحد منهما ثلثة
اقسام لانها اما وضعية او عقلية او طبعية مثال الدلالة اللفظية
الوضعية مثل دلالة الالفاظ الموضوعة على مدلولاتها ومثال
الدلالة اللفظية العقلية كدلالة اللفظ على وجود اللافظ سواء
كان مهملا او مستعملا ومثال الدلالة اللفظية الطبعية مثل دلالة
اح بفتح الهمزة او ضمها والحاء المهملة على وجع الصدر وهو

السعال وكدلالة اخ بفتح والخاء المعجمة على الوجع مطلقا واف
بتثليث الهمزة وتشديد الفاء على التألم والتضجر الى غير ذلك من
الالفاظ الدالة بواسطة الطبيعة ومثال الدلالة الغير اللفظية مثل
دلالة الدوال الاربع على مدلولاتها ومثال العقلية كدلالة المصنوعات
على الصانع والنار على الدخان والدخان على النار الى غير ذلك
ومثال الطبيعية كدلالة الحمرة على الخجل والصفرة على الوجل والنبض
على المرض وتغير وجه العاشق عند رؤية المعشوق على العشق الى غير
ذلك فهذه هي الاقسام الستة للدلالة اللفظية وغير اللفظية كما ينبغي
ثم الافادة والاستفادة من بين هذه الاقسام باللفظية الوضعية
دون غيرها وهي ثلثة اقسام مطابقية وتضمنية والتزامية
وانحصار الدلالة في اللفظية وغيرها امر محقق لا شبهة فيه ه
وانحصارهما في الوضعية العقلية والطبيعية فبالاستقراء لا با
الحصر العقلي الداير بين النفي والاثبات واما انحصار اللفظية في
الاقسام الثلثة المذكورة فبالحصر العقلي لان الدلالة اما ان يكون
على نفس المعنى الموضوع له او على جزئه او على لازمه والمراد بالوضعية
والعقلية والطبيعية ما لهذا الاشياء فيه مدخل فلا يرد ما قيل ان
جميع اقسام الدلالات عقلية فكيف يصح انقسامها الى غيرها
هذا بيان اقسام الدلالة على وجه يفيد المبتدي فائدة تامة وانما
وانما اطنبنا في الكلام لما في كلام المحشي من القصور كما لا يخفى فان

فان قلت لم يذكر الالفاظ الدالة بالعقل ايضا هذا السؤال غير
لازم لان الطبع هنا في مقابلة الوضع يشمل العقل ايضا **قوله** والمراد
بقوله خرجت المهملات المهملة الجزئية لا الكلية ليس بشيء بل المراد
الكلية وحروف الهجاء غير مهملة عند الشارح كما يدل عليه قوله وبقيت
حروف الهجاء الموضوعة لغرض التركيب لا بازاء المعنى وان كانت
عند المحققين مهملة لا وضع لها اصلا وانما الغرض من اعتبارها
هو التركيب لا غير **قوله** لحروف الهجاء حروف يقطع اللفظ بها
اقول حروف الهجاء والتهجية والتهجي والحروف المعجمة بمعنى واحد
وهي الحروف المفردة البسيطة التي منها تركيب الكلم وهي متنهية
ومندرجة في ابنية الكلم لا وجود لها في الخارج كالجزء الذي
لا يتجزى والالفاظ التي يتهجى بها اسماء اسميانها تلك الحروف
المبسوطة في الابنية مثل الضاد والراء والباء اسم ضه ره
به من ضرب والهجاء والتهجية والتهجي تعديد تلك الحروف
وتقطيعها بهذه الاسماء وعلى هذا فقوله حروف الهجاء حروف
يقطع اللفظ بها الى اخر كلامه يكون ركاكة وسخافة كما لا يخفى
على اهل البصيرة **قوله** يعني انه اذا جرد الوضع عن المعنى لا يخرج
به مثل جسق وديز لانه عين التلفظ به هذه العبارة موجودة
في كثير من النسخ وهي صحيحة المعنى وان كانت متنافية لما سبق
من كلامه لان الوضع اذا جرد عن المعنى كان مهملا فكيف يحترز به

عن المهمل وهذا هو السر في عدم اعتبارهم التجريد فيه كما ذكرنا
آنفا وقيل ان الوضع بعد التجريد عن المعنى يكون بمعنى الصوغ والتعيين
فيخرج به المهملات غير سديد لان المهمل ايضا فيه صوغ وتعيين
للتكلم والتلفظ به في المحاورات كما لا يخفى **قوله** فيه نظر هذا خطأ
منه لان الحروف على قسمين حروف المعاني وحروف المباني
وما ذكره من همزة الاستفهام وغيرها من قبيل حروف المعاني
دون حروف المباني والتي تسمى حروف التهجي تسمية لها
باسم المدلول عليها لان حروف المعاني لا وجود لها الا في ضمن الا
بنية كما ذكرنا آنفا فافهم **قوله** لا يخفى ان هذه القضية طبعية
القضية الطبعية ما كان فيه الحكم على نفس طبيعة الشيء دون الافراد
الخارجية كقولك الانسان نوع والحيوان جنس والناطق فصل
والضاحك خاصة والماشي عرض عام فان الحكم في هذه القضايا
على نفس طبيعة الموضوع دون افراده المندرجة تحته وهي غير مستعملة
في العلوم وذلك لان الموجود المتأصل هو الافراد والطبيعة انما
توجد في ضمنها والمقصود من العلوم معرفة احوال الموجودات
المتأصلة دون الطبايع ولانها لا تنتج في كبرى الشكل الاول
نحو زيد انسان والانسان نوع فلا يصدق زيد نوع وقد تنتج كما
في قولنا الانسان حيوان ناطق والحيوان الناطق كلي ينتج الانسان
كلي ومن هذا القبيل ما نحن فيه فانك تقول المعنى اعم من ان يكون

من ان يكون لفظا او غيره لانه ما يتعلق به القصد وما يتعلق به
القصد اعم من ان يكون لفظا او غيره فالمعنى اعم من ان يكون لفظا
او غيره فتدبر **قوله** لا فائدة في الوصف فيكون صفة كاشفة لها
مبينا للواقع وقيل فائدة الاحتراز عن الكلمة المجازية فان الكلمة
تطلق على الكلام مجازا **قوله** والحاصل انها معان مفردة والفاظ
مركبة اي تلك الالفاظ معان مفردة بالنظر الى الالفاظ الموضوعة
بازائها والفاظ مركبة بالنظر الى مدلولاتها **قوله** وقيل في مقام
نقض تعريف الكلمة قائله المولى عبد الغفور رحمه الله تعالى **قوله**
فقابلته بالنقض خارج عن قانون المناظرة اقول المناظرة
مدافعة الكلام من الجانبين اظهارا للصواب وقانون المناظرة
انه اذا استدل على المطلوب بدليل فالخصم ان منع مقدمة معينة
من مقدماته او كل واحدة منهما على التعيين فذلك يسمى منعا
مجردا ومناقضة ونقضا تفصيليا ولا يحتاج في ذلك الى شاهد
فان ذكر شيئا يتقوى به يسمى سند المنع وان منع مقدمة غير
معينة بان يقول دليلك بجميع مقدماته صحيحا ومعناه ان فيها
خلل فذلك يسمى نقضا اجماليا ولا بد هناك من شاهد على
الاختلال وان لم يمنع شيئا من المقدمات لا معينة ولا غير معينة
بل اورد دليلا مقابلا لدليل المستدل دالا على نقيض مدعاه
فذلك يسمى معارضة فالمعارضة اقامة الدليل على خلاف

مطلب
مناظرة

ما اقام عليه الخصم ثم الدليل المعارض ان كان عين دليل المعلل يسمى
قلبا والا فان كان صورته كصورته يسمى معارضة بالمثل والا فمعارضة
بالغير هكذا ذكره السيد الشريف في التعريفات واذا تقرر هذا
فنقول قد ذكر المجيب في محل المنع حكما كليا وهو قوله ليس هنا لفظ
وضع بازاء لفظ آخر وهو يتضمن اثبات المقدمة الممنوعة على وجه
وجه ايضا فكلامه رحمه الله تعالى على قانون المناظرة وان خفي على
المحشي فوقع في المكابرة والمخالطة **قوله** فصرف الكلام عن
الظاهر لا يدفع مادة الشبهة يعني لو حمل الحكم المذكور على الحكم
الاحتمالي فلا يرد النقض المذكور عليه بل يصرف هذا النقض عن ظاهره
ويجعل مثبتا للمقدمة الممنوعة لكن هذا الصرف لا يدفع مادة
الشبهة لجريان ذكر الحكم والنقض في مقام المنع كما ذكره وقد
عرفت انه لا شبهة فيه اصلا وان دفع هو في الاشتباه **قوله**
مثل اسماء حروف التهجي والسور والكتب يعني ان اسماء حروف
التهجي كالالف والباء والتاء وغيرها واسماء السور كالفاتحة
والبقرة وآل عمران وغيرها واسماء الكتب كالكافية والشافية
وغيرها وكذلك اسماء العلوم كالصرف والنحو والمنطق
وغيرها خاصة وضعا وموضوعا له سواء كانت من قبيل اعلام الا
شخاص والاجناس وانهما اولى بهذا الحكم لخصوصهما فيهما لكن
هذا النقض والاشكال انما يرد على المجيب المذكور على قول

قول المتاخرين المحققين وذهب الشيخ الرضي وسعد الدين التفتازاني
وغيرهما الى ان الضماير واسماء الاشارات والموصولات وغيرها
من المعارف كليات وضعا وجزئيات استعمالا وعرفا المعرفة بما وضع
ليستعمل في معين لا بما وضع لمعين لانها لو كانت موضوعة لمعين
لزم اما الحقيقة او المجاز او الاشتراك وتعدد الاوضاع وكل واحد
منهما خلاف الاصل والتحقيق ما حرره العضد وارتضاه السيد
من ان الوضع فيها عام والموضوع له خاص وانها جزئيات وضعا
واستعمالا وذلك ان الواضع استحضر جزئيات ضمير المتكلم
مثلا فوضع لفظ انا بازاء كل واحد من افراده فلا يلزم الحقيقة
والمجاز ولا الاشتراك وانكر مذهب السعد بلزوم ان يكون
تلك الالفاظ من المجازات التي لا حقايق لها لانها لم تستعمل في
المفهومات الكلية اصلا بل في الجزئيات الخارجية ونقض الشارح
انما يتجه على هذا المذهب دون الاول فتامل **قوله** وقيل في مقام
رجع الضمير قائله المولى عبد الغفور **قوله** لما مر وهو ما ذكره
آنفا ان ادرج المعنى في تعريف الكلمة للتنبيه على انه ينبغي ان يكون
معنى الكلمة من حيث انه معناها مفردا وان كان من حيث انه معناها
مركبا **قوله** بل الافراد والتركيب مخصوصان بالالفاظ الموضوعة
يرد عليه ما قاله الشيخ الرضي من ان الدوال الاربع والالفاظ
الدالة بالعقل والطبع كلها يوصف بالافراد والتركيب فتدبر

قوله والتعريف الصحيح ما لا يدل جزء لفظه الموضوع على جزئه لا نسلم
صحته لان كل واحد من الامور المذكورة يوصف بالافراد والتركيب
لجواز ان يدل الدوال الاربع على المعنى المفرد وعلى المعنى المركب بان
يدل على معنييه معا وكذا الدوال بالعقل والطبع فكيف يكون
صحيحا اللهم الا ان يقال ان هذا التعريف بحسب اللغة لا بحسب
الاصطلاح اذ لم يسمع في الاصطلاح توصيف هذه الامور بالافراد
والتركيب وان كان في نفس الامر كذلك قوله قبل تعلق هذه المعلق
مثلا اذا قلت جاءني رجل راكب يوهم ظاهر الكلام بحسب اللغة ان
اتصافه بالركوب سابق على المجيء الا انه يمنع مانع من القرائن
كما هنا فانا نعلم قطعا ان اتصاف الكلمة بالافراد والتركيب انما
هو بعد الوضع لا قبله كما يوهم ظاهر العبارة قوله فانه كما استفاض
بالمعنى الثاني جاء بالمعنى الاول يعني ان لفظ الابهام كما اشتهر
بالمعنى الثاني وهو ضد الافادة كذلك جاء بالمعنى الاول
وهو ضد المفاد لكنه قليل بالنسبة الى الاول قوله وقيل كني به
عن ضعف الدلالة لظهور ارادة التجوز بحسب المقام قائله هو المولى
الفاضل عبد الغفور غفر الله لنا وله ولسائر المسلمين قوله
ولا يخفى عليك الى آخر كلامه خرافة لا طائل في ذكره اصلا قوله
لانه يوجب ان يكون الوضع للمتصف بالمقصودية بشيء اريد به
الافراد قوله ولا يستبعد هذا التوجيه وهو ما ذكره من لزوم الابهام

الابهام من تعلق الوضع بالمعنى قوله سيما اذا ثبت ما قاله الرضي ان
الافراد صفة للمعنى عند النحاة وللفظ عند المنطقيين والمشهور
خلافه قوله ولا مدخل لتوجيه ما يتوجه على تعليق الوضع بالمعنى في ذلك
الغرض يعني ان الافراد صفة للمعنى على ما قاله الرضي ولا مدخل للتوجيه
المذكور الذي هو تعليق الوضع بالمعنى الموصوف بالمفرد في تحصيل
ذلك الغرض الذي هو اتصاف المعنى بالافراد ويعني المعنى
يوصف بالافراد لانه صفة ذاتية له ولا مدخل لتعلق الوضع بالمعنى
الموصوف بالمفرد في تحصيله كما ذكرنا في اول الكلام هذا معنى كلامه
لكن عبارته لما فيه من الخلط والخبط لا يساعده والصواب
ان يقال ولا مدخل لتعلق الوضع بالمفرد في تحصيل ذلك الغرض
ويسقط ما عداه لكونه حشوا مفسدا كما لا يخفى قوله كما ارتكب
في قوله عليه الصلوة والسلام من قتل قتيلا فله سلبه وهو
من باب المجاز بالاول باعتبار المشارفة وقيل المراد به مجرد الذات
لا الذات مع وصف المقتولية وقيل القتيل بالقوة اي من من
شأنه ان يقتل وقيل الذات المتصفة بالمقتولية الناشئة
من هذا القتل فتأمل قوله فيتجوز باستعمال الماضي في
تقدم الوضع على الافراد بالرتبة يريد ان دلالة الماضي على تقدم
الزماني وتقدم الوضع على الافراد بالذات والرتبة فاستعير
السبق الزماني للسبق الرتبي الذاتي وكانه قال الكلمة موصوف

بالوضع والافراد مع تقدم الوضع على الافراد بالذات وعلى هذا يلزم
ان لا يكون للفظ وضع دلالة على الزمان الماضي الا بالالتزام وهو
خلاف الاصل فالاولى ان نقول وجه التنبيه على تقدم الوضع على
الافراد هو الانتقال عقلا من صيغة الماضي اليه بلا ارتكاب تجوز
فتأمل قوله ولا يخفى انه في غاية البعد اقول بل ما ذكره ابعد منه
بمراتب والذي ظهر لي انه باطل رأسا لانه لا يصلح ان يكون نكتة
لما ذكر لان الكلام في سر وقوع احد الوضعين جملة والاخر مفردا
فما ذكره من اصالة الفعل وتقدم المحمول والتقدم والتأخر
وغير ذلك من الخلطيات لا يكون نكتة له فتأمل قوله ومن قال
تقديم الوضع فانه هو المولى عبد الغفور قال في الحاشية وكان
النكتة ايضا في تقديم الوضع على الافراد كانه لا حسن لاعتبار
الافراد الا بعد اعتبار الدلالة او ما يستلزمها وهو الوضع انتهى
كلامه رحمه الله تعالى يعني تقدم الوضع على الافراد في الذكر
وكلامه في غاية الحسن واللطافة كما لا يخفى وما ذكره في حقه
من باب التبجح والغرور بالخلط كما هو دأبه قوله وهذه القيد
كاف لصحة الحالية وانما قال ذلك دفعا لزعم الناس ان
الحال لا بد ان يكون مقارنا لمضمون العامل بالذات لا لانه
للمعية الذاتية دخل في صحة الحالية كما توهمه المحشي قوله
وهذه قرينة بلا مرية اي كذبة بلا ريبة وقد انعكس عليه مضمون

مضمون كلامه لانه لا فرق بين الرجل ورجل في كونهما كلمتين قد
امتزجتا فصارتا كالكلمة الواحدة لشدة الامتزاج بل الثاني ابين
من الاول في هذا الحكم كما لا يخفى لان التنوين لا صورة له في الكتابة
فلا يكون محسوسا بحاسة البصر بل بحاسة السمع فقط بخلاف
اللام فانه محسوس بهما وما هو مدرك بحاسة واحدة فهو اخفى
مما يدرك بحاستين وما اخفى فهو اشد امتزاجا هذا واما
قوله لان الاعراب جرى على الرجل قبل التنوين فلا وجه لجعلهما كلمة
واحدة فبعد تسليمه فهو قدر مشترك بينهما بل بين جميع ما هو
من هذا القبيل فلا وجه للتخصيص باحدهما دون الآخر والضابط
في ذلك ان الحروف الملحقة على قسمين حروف المعاني وحروف
المباني فلام التعريف والتنوين من حروف المعاني اتفاقا
واما تاء التأنيث والفاه وياء النسبة وعلامة التثنية
والجمع فذهب الرضي وجماعة الى انها ايضا من حروف المعاني
وذهب جماعة اخرى الى انها من حروف المباني وجعلوا المجموع
الصيغة دالا بالوضع على المعنى المقصود الا ان الدلالة لما كانت
بزيادة تلك الحروف نسبة اليها كما نسب الطلب الى السين
في استفعل والمطاوعة الى النون في انفعل والفاعلية الى الالف
في ضارب والمفعولية الى الواو في مضروب ومعنى المضارعة
الى حروف المضارعة الى غير ذلك فما كان من قبيل الاولى فهما

حروف المعاني والمباني ط

كلمتان عددنا كلمة واحدة بشرط الامتزاج وما كان من قبيل الثانية
فهما كلمة واحدة كما هو المصرح في المعتبرات وانما اطنبنا الكلام
في هذا المقام قصدا الى الافادة للطلبة والله تعالى هو الميسر
والموفق **قوله** وبهذا اندفع ما يقال رد بان قوله باعراب لفظ
واحد يفهم منه ان هذا قائمة مثلا ان يعرب باعراب لفظين
فلا يحصل به الاندفاع **قوله** وكيف بكيفية واحدة الكيفية
هيئة قارة في الشيء لا تقتضي قسمة ولا نسبة لذاته وهي اعم
من الاعراب لان الاعراب كيفية مخصوصة للحرف فان الحرف هو
الصوت المكيف بكيفية الحركة وعلى هذا فلا يرد ما قيل ان تاء
التانيث مبني الاصل لان الكيفية شاملة للحركة البنائية
ايضا ويجوز تعميم الاعراب بحيث يشمل الحركة البنائية
فلا يرد ذلك ايضا على ان هذا فاسد لانه لا يلزم من امتزاج
الكلمتين وكونهما معربين باعراب واحد ان يكون لكل واحد
منهما اعراب على حدة لولا الامتزاج لجواز ان يكون احدهما
حرفا والحرف لا حظ له من الاعراب **قوله** قيل ان ما ذكره قائله
هو المولى عبد الغفور قال في الحاشية **قوله** واعرب باعراب
واحد كان المراد بالاعراب معنى يشمل الحركة الاعرابية والبنائية
والحاصل انه لم يعتبر لكل واحد من الجزئين الحالة اللائقة به فان
الحرف الاخير في قائمة لم يستحق الاعراب بل البناء بل المستحق

بل المستحق للاعراب هو قائم لجعل المجموع كلمة واحدة فاعرب
اعرابها ولا يخفى ان هذا ظاهر في قائمة وبصري وحبلى وحمراء
دون الرجل والمثنى والمجموع بالواو والنون فان المعرب في الاولى
ليس الا الجزء الثاني وفي الثاني الجزء الاول فان علامة
التثنية والجمع فيهما اعراب بالحقيقة تأمل الى هنا كلامه رحمه الله
وهذا كلام في غاية الحسن والدقة فان المراد بقولهم امتزجا
واعربا باعراب واحد ان ينزل الكلمة الثانية منزلة الحرف
الاخير من الاولى بالقاء الاعراب عليهما وذلك انما هو في
القسم الاول دون الثاني كما لا يخفى لكن ينبغي ان يأول
القسم الثاني ايضا بما يرجع الى الاول حيث اعتبر فيه الامتزاج
المذكور كما اوله المحشي لئلا يلزم خروج الامتزاج **قوله** الصالح
لان يجعل اعراب الاعراب الى ومفعول الجعل الثاني والاعراب
الثاني مفعول الجعل الاول وفي كلامه مخالفة حيث جعل
الاعراب اعرابا وكان حقه ان يقول الصالح لان يجعل محلا للاعراب
اعرابا **قوله** فلم يصح لجزم قاعدة شرط الامتزاج الخرم بالخاء
المعجمة والراء المهملة الثقب والقطع **قوله** وليس هذا اول كسر
وقع في الزجاج حتى يكون في ذائقة الناظر فيه الاجاج اشارة
الى ان امثال الاخلال المذكور غير عزيز في كلامهم فلا ينبغي للناظر
ان يستبعده وينفر منه كما ينفر الناظر من الملح الاجاج الى المرغابة

المرادة قوله في القاموس عرفه علمه وعرف بذنبه اقر به بمعنى
يقال عرف الشيء يعرفه معرفة وعرفانا اذا علمه وعرف بالشيء يعرف
به عرفا اذا اقر به وقوله ولا يخفى على الفطن العارف بالغرض
من علم النحو من باب الثاني دون الاول لتعديته بالباء هذا
مراده فيكون على هذا ولا العارف بمعنى المقر صفة مقيدة للفطن
لكن هذا غير لازم لان العلم والمعرفة بمعنى واحد في اللغة والعرف
بان العلم يستعمل في الامور الكلية والمعرفة في الامور الجزئية ولهذا
يوصف الحق سبحانه وتعالى بالعلم دون المعرفة ناشئ من جهة العرف
والاصطلاح لا من جهة اللغة والعلم يتعدى بنفسه تارة وبالباء
اخرى فيكون العارف هنا بمعنى العالم متعديا بالباء كما هو المشهور
صفة كاشفة للفطن قوله ويصح ان يتكلم بعبد الله مرتين
باعتبار وصف الاضافي بل يجوز مطلقا لاشتماله على الكلمتين
كما لا يخفى قوله ونحن نظن انه اخرج عبد الله من تعريف المفصل
فرح بلومرية اقول وهو كذلك لانه قال في الحاشية المفصل بعد
تعريف الكلمة بما ذكر الاشياء التي تدل على المعاني في جهة الخط
والعقد والاشارة والنصبة واللفظ قوله في حد الكلمة اللفظة
احتراز من هذه الاشياء وقوله الدالة على المعنى احتراز من الالفاظ
التي لا معنى لها وقوله مفرد احتراز من مثل الرجل لانه يدل على
معنيين قوله بالوضع احتراز مما يغلط فيه العامة فتقولك

فتقولك الرجل تدل على معنيين من التعريف والمذكر من بني آدم
فهو كلمتان لا كلمة واحدة وكل لفظة يغلط فيها العامة وان دلت
على معنى لم تسم كلمة لخروجها عن الوضع واللفظة وكل ما يتلفظ به
سواء كان مهملا او مستعملا هكذا قال سيبويه والكلمة ما دلت
على معنى مفرد فالرجل فيه معنيان التعريف والذكورة فهو كلمتان
وكل كلمة تسمى لفظة وكل لفظة لا تسمى كلمة والوضع احتراز
من التصحيف الى هنا كلامه رحمه الله بعبارته فقد تلخص من كلامه
ان عبد الله غير خارج من تعريفه كما هو غير خارج من تعريف المصنف
وعلى هذا لا يبقى الفرق بين اللفظ واللفظة في عدم الدلالة
على الوحدة في العرف وذلك لانه ان اريد باللفظ ادخل
ما يطلق عليه اللفظ كهمزة الاستفهام وواو العطف لم يدخل
في التعريف الا ما فيه من الكلمات وان اريد بها ماله نوع وحدة
لم يخرج منه مثل عبد الله علما وان اريد بها وحدة خاصة فلا دلالة
للفظ عليها فتأمل قوله ثم انه يخرج حينئذ من تعريف الكلمة
مثل بعلبك علما مع انه يناسب ان يدخل في تعريف الكلمة لكونه
معربا باعراب واحد وفيه نظر لان بعلبك معرب باعرابين مثل
عبد الله الاول ما يقتضيه العوامل والثاني ما هو محكي عن الاصل
الاول وهو حالة الاضافة وكانه اراد به وجها خاصا من الوجوه
الثلاثة التي فيه وهو بناء الاول واعراب الثاني مع منع الصرف

ويجوز فيه اعرابهما معا مع حرف الثاني وعدمه كما يجيء في المركبات
قوله على انه عرض النحوي ليس بيان آخر الكلمة مطلقا الى آخر
كلامه زايد مستغنى عنه لفظا ومعنى **قوله** ذلك انه تقول
المراد بالمفرد اعم من المفرد حقيقة وحكما وعلى هذا يدخل في تعريفه
جميع ما ذكر من نحو الرجل قائمة وبصري وغيرهما مما عد كلمة واحدة
لشدة الامتزاج كما دخل فيه مثل عبد الله علما فيكون ان اشمل
واضبط واصلح ولا يرد ما اورده بعض شراح المفصل من ان
الاحتراز بقيد المفرد عن مثل الرجل والفرس فاسد لان الاسم
ان كان معرفة يدل على الذات والتعريف وان كان نكرة يدل
على الذات والتنكير وكذا الفعل يدل على الحدث والزمان
فلا يوجد كلمة دالة على معنى مفرد الا الحرف واذا كان المراد
بالكلمة الحرف فقط فلم قال بعده وهي جنس تحته ثلثة انواع
الاسم والفعل والحرف وما قيل ان الاسم الدال على معنى مفرد هو
مثل رجل عند الوقف فانه لا يدل على التعريف لعدم الالف واللام
ولا على التنكير لسقوط التنوين بالوقف فبقي دلالة على معنى
الرجولية فقط فاسد ايضا لان معنى الكلمة لا يتغير عما كان
عليه بالوصل والوقف انتهى كلامه وقيل ما ذكر من تفسير المعنى
المفرد وهو ما لا يدل جزء لفظه عليه وان اشتهر في هذا المقام
لكنه قول المنطقيين والمعنى المفرد عند النحاة ما يفهم

ما يفهم من لفظ مفرد وقد صرح المصنف في المختصر المنتهى اي
اللفظ المفرد هو اللفظ بكلمة واحدة في العرف واعترض على ما مر
من تفسير المنطقيين وذكر ان عبد الله بعد العلمية مركب عنده
وقد نقله السيد الشريف ايضا في حاشية الرضي ولا شك ان هذا
المعنى مناسب لقاعدة اللغة وعرف العربية كما لا يخفى لان مثل
الرجل وقائمة كلمة واحدة عندهم بخلاف مثل عبد الله فانه كلمتان
بكل حال فتأمل في هذا المقام حق التأمل وانظر فيما جمعت لك
من الفوائد والعوائد فانه مما لا تيسر لك وجده **قوله** وفيه نظر عن
وادل لان المراد ان الوضع يستلزم الدلالة في الذكر دون العكس
لان الاشياء يستلزم الوضع اصلا حتى يقال يجوز ان يذكر
بعد الدلالة ما يستلزم الوضع فيستغني به عن ذكره **قوله**
اشارة الى ان هذا الخبر لم يقصد به بيان حكم الكلمة اذ ان بالخبر
قوله اسم وفعل وحرف وبقوله بيان حكم الكلمة على الكلمة بالانقسام
والا فلا حكم يترتب على الكلمة ههنا لان الاحكام انما يترتب
على الاقسام اولا وبالذات وبواسطة الاقسام تترتب على المقسم
ثانيا وبالعرض وذلك بعد تعريف الاقسام ومعرفة كل قسم
كما لا يخفى ويمكن ان يكون المراد بالخبر المذكور الحكم على الكلمة
بالانقسام ويحصل به تكميل التعريف ايضا ويجعل قوله لانها
دليلا على هذا الحكم ويؤيده انه لو كان المراد والتقسيم لقال

وهي اما اسم واما فعل واما حرف لانه الشايع في التقسيم فتدبر
ثم ان هذا التقسيم انما هو باعتبار مفهوم الكلمة من حيث هو لا
باعتبار لفظها ولا باعتبار قسم من اقسامها فلا يرد ما قيل انه
الضمير ان كان راجعا الى لفظ الكلمة فهي اسم فقط فتقسيمها الى
الاسم والفعل والحرف تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره وان كان راجعا
الى مفهوم الكلمة فهو ليس باسم ولا فعل ولا حرف لان الاسم والفعل
والحرف ليس بلفظ وعلى هذا التقدير لا يصح الحكم عليها بانها
اسم وفعل وحرف ولا ما قيل ان المقسم لا يخلو عن هذه الاقسام
الثلثة لكونه منحصرا فيها فان كل مورد القسمة اسما يلزم
انقسام الشيء الى نفسه والى غيره وان كان فعلا او حرفا فكذلك
فلا يصح تقسيم الكلمة الى هذه الاقسام الثلثة فتامل **قوله**
ويظهر لك ضم القيود بملاحظة تفصيل الاقسام اراد بالاقسام
المفصلة ما يذكره من قوله وهي كلمة دلت على معنى في نفسها ولم يقترن
باحد الازمنة الثلثة الى آخره **قوله** وليس تقسيم الشيء الا ضم القيود
اليه وقيل التقسيم ضم القيد الى الكلي ليحصل قسما آخر غيره
وقسم الشيء ما كان مندرجا تحته واخص منه **قوله** والحصر
المقصود ان حكم فيه بنفس مفهوم التقسيم من غير ضميمة التفات
الى ما هو خارج عنه فهو عقلي والا فاستقرائي هذا هو المشهور
اقول المراد بالحصر هو الحكم بالانحصار وهو ثلثة اقسام عقلي

مطلب في اقسام الحصر

عقلي وهو ما كان مرددا بين النفي والاثبات بحيث يجزم العقل
بالانحصار بمجرد ملاحظة مفهومه كقولك المفهوم العقلي اما واجب
او ممتنع او ممكن لانه ان اقتضى ذاته وجوده فهو واجب وان
اقتضى عدمه فهو ممتنع والا فهو ممكن واستقرائي وهو يستند
الى الاستقراء والتتبع وذلك كانحصار الكلمة في الاقسام الثلثة
ومن قال انه عقلي كانه اراد كونه في صورة العقلي لما فيه من الترديد
وجعلي وهو ما كان بجعل جاعل كانحصار الكتب في الفصول
والابواب المعدودة وهذا ايضا قد يردد بين النفي والاثبات
لزيادة البيان والايضاح فيبرز في صورة العقلي لتعيين
المحصور فيرد في القسم الاخير منه سوال مشهور وهو لم لا يجوز
ان يكون شيئا آخر غير المذكور ويدفع بالاستقراء بان يقال
انا تتبعنا ابواب الكتاب وفصوله فما وجدنا غيره ولهذا قد يكتفى
بالحصر الاستقرائي عن الجعلي فهذا معنى الحصر واقسامها على ما
نعرفه وهو جدير بان يحفظ لتامنه من خلطيات المحشي
قوله لكنه كثيرا ما يوجد حصر لم يكتف فيه بمفهوم التقسيم ولا
يتعلق له وبالاستقراء هذا ماخوذ من حاشية المولى عبد الغفور
حيث قال فيه هذا الحصر عقلي وتوجيهه انه في قوة تقسيمين كل
منهما دائر بين النفي والاثبات كما يرشدك الدليل وان ابيت
عن انه عقلي فالظاهر انه قطعي اذ ليس لتلك الاقسام مفهومات

محصورة سوى ما اخرجه التقسيمات انتهى كلامه ومعنى كلامه انه
ان ابيت عن جعل هذا الحصر عقليا فالظاهر انه استقرائي قطعي
لان العلم بهذه الاقسام الثلثة حاصل بالاستقراء والتتبع ولانه
ليس لتلك الاقسام مفهوم محصور سوى ما افاده التقسيم
والمحشي لما لم يفهم معنى كلامه وقع في الخلط والخبط فجعل القطعي
قسما ثالثا من اقسام الحصر وهذا مما لم يقل احد به اصلا فتامل
قوله والحصر المراد هنا ليس عقليا قاله الشيخ الرضي نجم الدين
استرابادي قاله في شرحه قوله ونحوه على انه استقرائي وقد بيناه
في شرح الكافية وابنا ما ذكره فيه خلطا وخبطا لا ينبغي ذكره
غفر الله تعالى لنا وله قوله لما ظرف بمعنى اذ هذا ما اختاره ابن
مالك وغيره من ان لما ظرف بمعنى اذ لاختصاصه بالماضي واضافته
الى الجملة وهو احسن مما قيل انه ظرف بمعنى حين للعلة المذكورة
قوله لانه يخرج الحصر قوله الثاني الحرف واخواته عن الظاهر
المتبادر لخروج اما ان يكون ثلاثيا مجردا يخرج خروجا بمعنى
احتاج او مزيدا من اخرج يخرج اخراجا وهذا يكون لازما ومتعديا
وانما الخروج بتقدير المضاف في الاسم الى حرف قوله الثاني الحرف
واخواته عن الظاهر المتبادر لان حالها اما الدلالة او عدم
الدلالة الثاني الحرف فيلزم منه ان يكون الحرف عبارة عن عدم
الدلالة والاسم والفعل عبارة عن الدلالة وليس الامر كذلك

كذلك فيحوج الكلام الى الصرف عن الظاهر المتبادر بان يأول
الدلالة بالدال بخلاف تقدير الشارح فانه لا يحوج الى شيء من
ذلك فتدبر قوله على معنى حصر التقسيم كلمة على علاوة بمعنى مع
وهو مناسب بالمقام ويقدر له متعلق اي هذا ثابت ومحقق
على انه معنى الحصر فالكلام بدون العلاوة يفيد حصر بعض
صفاتها في هذه البعضية قوله فاكتفى بالتنبيه على ما قصد
بذكره التنبيه على قصور بيان غيره كلمة ما في ما قصد اما مصدرية
او موصولة وعلى الثاني يحتاج الى تقدير الضمير وقوله بذكره
متعلق باكتفى لا بقصده وهو مصدر مضاف الى الفاعل
والمفعول منصوب وهو التنبيه يعني قوله اما من صفتها انه تدل
تنبيه منه على قصور بيان الغير وعلى ما هو المختار عنده من بين
الوجوه المذكورة قوله الاول حيث لا يدل على معنى في نفسه
بخلافهما لان سوق الكلام يقتضي ذلك كما لا يخفى قوله
لا في التحقيق اي لا في الواقع ونفس الامر فلا يلزم ان يكون
المصادر افعالا لان دلالتها على الازمنة بالالتزام دون
المطابقة والتضمن بخلاف الافعال فان دلالتها على الازمنة
بالتضمن الحاصل في ضمن المطابقة لانها تدل بموادها على الحدث
وبصيغتها على الازمنة فالحدث والزمان كلاهما يفهمان
من لفظ الفعل لان كل واحد منهما جزء مدلوله بخلاف المصدر

فان المفهوم منه الحدث فقط وانما يدل على الزمان بالالتزام فيكون
مدلوله مقارنا للزمان في التحقيق والواقع ونفس الامر لا في الفهم
من اللفظ حتى يلزم ان يكون المصادر والصفات والجمل وغيرها
داخلة في قسم الافعال فافهم **قوله** الحال ما انت فيه يريد ان
الزمان الذي هو حركة الفلك ودورانه وبه الليل والنهار لكونه
امرا واحدا متصلا سيالا كالماء الجاري لا يمكن انقسامه الى
الامور الثلثة الا بالنسبة الى مبدأ معين فالمقدار الذي انت
فيه من ذلك السيال هو زمان الحال وهو في الحقيقة آن وهو
من كلمح البصر او هو اقرب ونظيره الجزء الجزء الذي لا يتجزى
بالنسبة الى الاجسام وفي العرف نهاية الماضي وبداية المستقبل
اي المقدار الذي يعتبر بينهما حالا في العرف اللغوي والمقدار
الذي تقدم عليه هو الماضي والذي تأخر عنه هو المستقبل فاحفظ
فانه ينفعك في العلوم **قوله** والاخذ من الوسم بسمة الكوفيين
اي علامتهم ومذهبهم من وسم يسم وسما وسمة اذا علمه
ولا يخفى ما في الجمع بين الوسم والسمة من اللطافة وفي بعض
النسخ سمة الكوفيين وهو الطريق **قوله** وعلم آدم الاسماء
كلها اي اسماء المسميات من الجواهر والاعراض هذا معنى
اللغوي وخص في عرف النحاة بهذا القسم من الالفاظ الذي
يقابل الفعل والحرف ويطلق على ما يقابل الصفة وعلى ما يقابل

يقابل الظرف ويطلق ايضا مرادفا للعلم وهو مأخوذ من اصل
اللغة من السمو عند البصرية ومن السمة عند الكوفية وهذا
تمام معناه الاصطلاحي فلا اشكال اصلا وفيه عشر لغات
وَسِمٌ وسمى تثليث اوائلها وسماء بالفتح والمد
كذا ذكره بعض الافاضل **قوله** ولكن انه تقول المشابهة في
انه له مصدر كالفعل يعني ان الفعل بالكسر اسم في اللغة للفعل
بالفتح وهو الحركة وسمي به الفعل الاصطلاحي لتضمنه اياه لمشابهته
له في موافقته اياه في جزء مدلوله وهذا معنى قوله في انه له مصدرا
كالفعل **قوله** الاولى لانه قد علم بوجه الحصر يريد ان ذكر ذلك
والضمير والتفسير حشو زائد لا طائل تحته لعدم داعية المقام
ذلك وتمامه بمجرد التعبير على زعمه وليس الامر كما زعمه لان ذكر
اسم الاشارة بعد تمام الكلام وبناء الخبر عليه من كمال الفصاحة
كما لا يخفى على اهل البلاغة واما ذكر الضمير فللاشارة الى انه
المقام مقام الضمير وانما ذكر اسم اشارة في موضعه لزيادة
تمكن المشار اليه في ذهن السامع واما التفسير فلبيان مرجع
الضمير هذا ما ظهر لي والله اعلم باسرار عباده واغراضهم
قوله الاولى ترك لكنه وذلك لان كلمة لكن موضوعة
للاستدراك وهو دفع التوهم الحاصل من سوق الكلام ولا
يتوهم ههنا ليستدرك بها ولو قال في بيان تعريف

الاسم هو كلمة تدل على معنى في نفسها لكنه غير مقترن باحد
الازمنة الثلثة الكائنة في موقعها كما لا يخفى ويمكن ان يقال
ههنا توهم ناشئ من سوق الكلام ايضا لانه قد ذكر في دليل الحصر
اقتران المعنى باحد الازمنة الثلثة وعدمه ثم ذكر ان الحرف
كلمة لا تدل على معنى في نفسها والفعل كلمة تدل على معنى في
نفسها فصار المعنى المذكور للفعل هذا محل التوهم هل هو مقترن
باحد الازمنة الثلثة فدفع بهذا التوهم فتأمل قوله لا دخل له
فيما هو بصدده من ذكر المعرف الجامع لانه لا يتوقف المعرف
المذكور على ذكر القدر المشترك بين الاقسام المذكورة
لتحققه بذكر المميز هذا خلاصة كلامه وهذا الكلام لغو بلا شك
لانه بيان المعرف الجامع المانع لا يتأتى بدون ذكر الجنس كما هو
مذهب محققي المناطقة لان كل فصل لا بد له من جنس عندهم ولهذا
اعرفوا الفصل بانه المميز عما يشاركه النوع في الجنس وان
اجاز المتأخرون منهم تركب الماهية من امور متساوية صادقة
على شئ واحد يميز كل منهما ذلك الشئ عما يشاركه في الوجود
وهذا احتمال عقلي لا وجود في الخارج كما نص عليه المحققون
فكيف يتحقق المعرف الجامع المانع بمجرد ذكر الفصل بدون
الجنس وان اراد ان المعرف هنا اعم من الحد والرسم وذلك
يحصل بمجرد ذكر المميز من غير احتياج الى ذكر الجنس فهو كونه ممالنا

مخالفا لظاهر كلام المص باكل ايضا لان الحاصل بذكر المميز المنع
فقط والجمع انما يحصل بذكر الجنس فكيف يحصل بذكر المميز معرف
جامع مانع لاقسام الكلمة والحاصل ان كلامه هذا لا حاصل له وان
الحد عند اهل العربية يستعمل بمعنى مطلق المعرف سواء كان جامعا
مانعا ام لا وان المعرف الجامع المانع لا يتأتى بدون الجنس والفصل
قال الكازروني في حاشية شرح الهندي اعلم ان ارباب العربية
والاصول يستعملون الحد بمعنى المعرف ولا يريدون به المعرف
الجامع المانع لان الصواب ان التعريف بالاعم جائز لكنه يجوز ان
انه يريد بالحد المعرف الجامع المانع كما قال المرتضى الشريف في شرح
المفتاح الحد عنده اي عند صاحب المفتاح هو المعرف الجامع المانع
انتهى كلامه قوله يعني عند الادباء معنى الحد ذلك فالحد
عند الادباء كما ذكرنا آنفا يطلق تارة على مطلق المعرف واخرى
على المعرف الجامع المانع اعم من الحد والرسم وعلى هذا فلا يرد ما قيل
ان ما علم لكل واحد من اقسام الكلمة من المعرف ليس بحد لان الحد التام
ما يكون مركبا من جميع الذاتيات وههنا ليس كذلك لجواز ان يكون
المميز والمشترك خارجا عن حقيقة هذه الاقسام لانا نقول
المراد من الحد ههنا المميز مطلقا اعم من ان يكون جامعا مانعا
ام لا والمعرف الجامع المانع اعم من ان يكون حدا او رسما فلا يرد
ما قيل ولا احتياج الى دفعه بان ما ذكر حقيقة اصطلاحية وحقيقة

الامور الاصطلاحية الاعتبارية جميع ما اعتبره المصطلح في
مفهومها وجميع ما ذكر هنا داخل في مفهوم هذه الاقسام فيكون
ما علم من المعرفات حدودا لما ذكرنا من التعميم ولما فيه من ان ما ذكر
في تعريف الاسم وغيره ليس ذاتيا لما تحتها من الافراد لدخول الرفع فيها
وهو ليس بذاتي ولدخول المعرف فيها ايضا وهو لكونه عدميا
غير ذاتي لها فالاسم وامثاله بالنسبة اى ما تحتها من الافراد عرضيات
لها ولهذا قالوا انها غير موجودة في الخارج وان كانت صادقة
على امور موجودة فيه وذلك لانهم انما قالوا بوجود الذاتيات
في الخارج بتبعية الافراد ولا العرضيات فتامل فيه فانه من المهمات
اللايقة بالحفظ وان تقاصر عنهما كلام **قوله** والتحقيق يجيء
في بحث التمييز قال في التمييز قوله لله دره فارسا قال الشيخ
الرضي الدر في الاصل ما يدر اى ما ينزل من اللبن من الضرع ومن المطر
من الغيم وهو هنا كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه وانما نسب
فعله الى الله تعالى قصدا للتعجب منه لان الله تعالى منشئ العجائب
فكل شيء عظيم يريدون التعجب منه ينسبونه الى الله تعالى
ويضيفونه اليه فمعنى لله دره فارسا ما اعجب فعله وفي
القاموس قولهم لله دره اى عمله يقول الشارح اى شيخه
بجعل الدر كناية عن الخير لا يوافق تحقيق اللغة انتهى كلامه وفي
حاشية المولى الفاضل عبد الغفور قوله لله دره اصل الدر في اللغة

في اللغة اللبن وفيه خير كثير عند العرب فاريد به مجازا فيقال
في الذم لا در دره اى لا كثر خيره وفي المدح لله دره وذلك
لان العرب اذا عظموا شيئا نسبوه الى الله سبحانه وتعالى قصدا
الى انه غيره لا يقدر عليه وقد يقال اللام للتعجب والدر اللبن والمعنى
تعجبوا من لبن ام ربت به كماله والقدرة الى غير ذلك من الصفات
الكمالية انتهى كلامه فتدبر **قوله** لا يظهر داع الى ترك بيان
المعنى اللغوي للكلمة وهو اللفظة وتخصيص المعنى اللغوي
للكلام بالبيان اقول الداعي الى ترك بيان المعنى اللغوي
للكلمة ثمه وهو اللفظة المطلقة سواء كانت مهملة او مستعملة
وتخصيص المعنى اللغوي للكلام هنا بالبيان توسط ذكر الاشتقاق
ثمه لانه لما ذكر هناك اشتقاقهما من الكلم بسكون اللام وهو
الجرح وان لهما تاثيرا في النفوس كالجرح واستشهد عليه بقول
الشاعر جراحات السنان لها التيام ولا يلتام ما جرح اللسان
ثم انتقل من ذلك الى بيان احوال الكلم بكسر اللام هل هي
جنس الكلمة او جمع لها ظهر من ذلك معناها اللغوي وهو
ما يتكلم به الانسان ويتاثر به النفوس مطلقا مهملا كان او مستعملا
قليلا كان او كثيرا مفردا كان او مركبا ثم لما طال العهد ببيان
تعريف الكلمة ومن قيوده وذكر محترزاته عاد بيان المعنى اللغوي
للكلام تنبيها لما مضى من البيان وتذكيرا هذا ونقول

ترك بيان المعنى اللغوى تنبيها على مضى من البيان وتذكيرا
او نقول ترك بيان المعنى اللغوى للكلمة لشهرته وابناء المعنى
الاصطلاحى عنه بخلاف الكلام فان المتبادر منه عند الاطلاق
المعنى العرفي وهو المركب التام المفيد للسكوت بشهادة الذوق
والوجدان هذا ما ظهر لى فى ذلك والله اعلم باسرار عباده قوله
ولا يخفى ان الكلمة انسب بمعناها الاصطلاحى من الكلام لشمول
الكلام الكثير دون الكلمة هذا جواب سؤال مقدر وهو لم خص
الكلمة بلفظ وضع لمعنى مفرد والكلام بما تضمن الكلمتين بالاسناد
ولم يعكس الامر فاجاب بان الكلمة انسب بمعناها الاصطلاحى
من الكلام لشمول الكلام القليل والكثير دون الكلمة فانها
قسم منه وهو اللفظة ويرد عليه ان اللفظة الكلمة تستعمل فى القليل
والكثير فى اللغة ايضا مثل كلمة الله وكلمة الشهادة وكلمة
التوحيد وكلمة التقوى فان المراد بها ههنا الكلام اللهم الا ان
ان يقال بالمجاز والحقيقة قوله فتخصيص كل واحد منهما
بما خص به اصطلاحا ليس بمجرد التمييز بينهما فى الاسم يعنى
تخصيص كل واحد منهما بمعناه الاصطلاحى ليس بمجرد التمييز بينهما
فى الاسم من غير مناسبة معنوية بين المنقول والمنقول اليه
بل النقل فيهما بالمناسبة المعنوية كما مر قوله وفى المعانى اللغوية
للكلام ما كان مكتفيا به فى اداء المرام على ما فى القاموس قال

قال فى القاموس الكلام القول او ما كان مكتفيا بنفسه والكلمة
اللفظة والقصيدة والجمع كلم كالكلمة بالكسر والجمع ككسر والكلمة
بالفتح جمع بالتاء هذا كلامه وفى الصحاح الكلام اسم جنس يقع
على الكثير والقليل والكلم لا يكون اقل من ثلث كلمات لانه جمع
كلمة مثل نبقة ونبق ولهذا قال سيبويه هذا باب علم ما الكلم من
العربية ولم يقل ما الكلام لانه اراد نفس ثلثة اشياء الاسم
والفعل والحرف فجاء بما لا يكون الا جمعا وترك ما يمكن ان يقع
على الواحد والجماعة وتميم تقول هى كلمة بكسر الكاف وحكى الفراء
فيها ثلث لغات مثل كَبِدٍ وكَبْدٍ ووَرِقٍ والكلمة ايضا
القصيدة بطولها الى هنا كلامه واذا تقرر هذا فاعلم ان المكتفى
من الكلام اخص به منه مطلقا لانه يقتضى الحكم والاسناد فيكون
للكلام معنيين بحسب اللغة الاول ما يتكلم به قليلا كان او كثيرا
والثانى المركب التام المفيد المكتفى به فى الافادة فكل واحد
منهما يصلح ان يكون مأخذ المعنى الاصطلاحى وهو ما تضمن
كلمتين بالاسناد والمشهور انه ماخوذ من المعنى الاعم دون
الاخص ليظهر فائدة النقل فانه لو نقل من الاخص لم يظهر فائدته
لاتحادهما لفظا ومعنى فاندفع ما قيل انه لا يخفى ان مناسبة هذا
المعنى الاخص اتم واشد بما اصطلح عليه فالاولى ان يجعل النقل
عنه اليه فتأمل قوله فينبغى ان يدرى ولا يغترّ برد بانه لا يكون

ان يكون بمنزلة الصفة الموضحة او المؤكدة والمقصود منه ماذكر
بان المخاطب قد يكون فاقدا بحيث لا يتنبه بمجرد الاعراب مع انه ربما
لا يحصل المقصود بذلك فان المتضمن بفتح الميم مثلا مشترك
بين المصدر والزمان والمكان والمفعول في الهيئة فيجب
ان يقرأ في كل موضع اطرادا للباب **قوله** اى اتحاد المتضمِن
والمتضمَن في تضمن كل ما لكل جزء لفظ كل منون بمعنى المجموع
كناية عن الكلام والجملة ولفظ ما نكرة صفة له يفيد التعميم
اى في تضمن مجموع ما من المجاميع وجملة ما من الجمل كما يقال جاء
فلان لامر وذكر ذلك لفائدة ما ولا بد ان يكون المشروع فيه
معلوما بوجه ما ويجوز ان يكون موصلة اى في تضمن كلام وجملة
ما حصل لكل جزء من اجزائه من الكلمات فان كان هذا بارد
على قلبك فاجعل اللام بمعنى من **قوله** ومن قال المعنى
فلا يلزم اتحادهما في الكلام الثنائى فقد ضيق على نفسه المرحب
قائله المولى عبد الغفور قال في حاشيته قوله فلا يلزم اتحادهما
اى فيما اذا تركب الكلام من كلمتين فقط يعنى محل الاشتباه
هذا لا غير فنبه محل الاشتباه وهو في غاية الحسن والقبول
حيث لا فائدة في التعميم لعدم الاشتباه والاتحاد في غيره وكانه
لم يفهم مراده والمرحب المكان الواسع **قوله** ومن قال ان
المتضمن مجموع الكلمتين والاسناد فقد سهى قائله الشيخ

الرضى وارتضاه السيد السند في حاشيته قال المولى عبد
الغفور قيل لو جعلت الباء للاستعانة لم يحتج الى هذا التأويل
لان المتضمن بالكسر مجموع الكلمتين والاسناد المتضمن
بالفتح كل واحد من الاجزاء الثلثة ولا يخفى ان هذا القول
مبنى على جعل الهيئة جزء للكلام ويلزم ح انه لا يكون الكلام
لفظا حقيقة بل مسامحة ولو لم يجعل جزء له كما في الشرح احتيج
الى التأويل انتهى كلامه واذا تقرر هذا لك ان اسناد السهو
الى هؤلاء الاجلة سهو لان هذا كلام شريف واعتبار لطيف
غاية ما في الباب انه يحتاج الى نوع عناية ومسامحة فتدبر قوله
بل مدلول له او صفة لاجزائه تامل يعنى ان الاسناد ليس جزء من
الكلام فان اريد به نسبة امر الى آخر فهو مفهوم الكلام وان
اريد ضم كلمة الى اخرى فهو صفة لاجزائه وهو وجه التامل
والجواب ما ذكرنا آنفا **قوله** فلو قيل ما تضمن كلمتين للاسناد
لكان انسب وجه الانسبية ان الباء لها معان متعددة
والمناسبة منها لهذا المقام على ما ذكروه الاستعانة والالصاق
والمصاحبة والسببية وارادة معنى السببية من بينها
غير ظاهر لازدحام بقية المعانى عليه فلو قيل ما تضمن كلمتين
للاسناد لاندفع هذا الازدحام وتعين المرام لكون اللام
ظاهرة في المعنى التعليل المستلزم للسببية هذا مراده والجواب

ان العقل والمقام مخصص لامثال هذه المعاني الجزئية وان كان
اللام اشتهر من اللباء في هذا المعنى **قوله** لكنه بقي زيد قائم جسق
هذا كلام لغو وهذا بان بلا شك ولا شبهة لانه ان جعل زيد
قائم مبتدأ وجسق خبرا عنه مع انه ظاهر كلامه يابى عنه فهو من
قبيل جسق مهمل فلا حاجة الى الاستدراك وان كان مراده عد
هذه الالفاظ وسردها على سبيل التعداد مثل الف با تا فلا يكون
من افراد الكلام وان كان مراده ان زيد قائم مبتدأ وخبر وجسق
ذكر معه على سبيل السرد مع انه لا معنى له فهو خارج عن تعريف
الكلام ايضا بقيد الكلمتين بعدم ارتباطه بما قبله كما لا يخفى
والذي اوقعه في هذه الورطة كلام المولى المحشي عبد الغفور
رحمه الله حيث قال خرجت المهملات الصرفة بقوله كلمتين واما
المركب من كلمتين ومهمل فلم يخرج ولم يتنبه لشيء فظن انه
مراده هذا وليس كذلك فان مراده به ديز مقلوب زيد وامثاله
كما لا يخفى **قوله** فليكن كلاما مشتملا على حشو ليس شيء
لعدم ارتباطه بما قبله والحشو وان كان هو الزايد المستغني عنه
لكن له ارتباط بالكلام الذي ذكر فيه كما لا يخفى **قوله** وان
ابيت فاجعل كلمة ما عبارة عن لفظ موضوع لشيء ايضا لانه
يخرج ح عن تعريف الكلام مثل جسق مهمل اذا اريد به لفظه
يكون موضوعا لنفسه كسائر الالفاظ وضعا غير قصدي على ما ذهب

وردهن مقلوب فح مهمل منه

اي اللفظ

على ما ذهب اليه سعد الدين التفتازاني فيكون من اعلام الاجناس
لكونه الاشخاص موضوعا بشيء بعينه غير متناول غيره من اعلام
علما للمفهوم الكلي لكن لا يصير اللفظ مشتركا ولا يفهم له مسمى
الا وقت الارادة وعلى هذا فكل لفظ اذا اريد به نفسه فهو اسم
منقول علم لنفسه وهذا هو المشهور ورده السيد الشريف بان
دلالة الالفاظ على انفسها ليست مستندة الى الوضع اصلا
لوجودها في المهملات ايضا بلا تفاوت نحو جسق مركب من ثلثة
احرف وجعلها محكوما عليها لا يقتضي كونها اسما لان الكلمات
متساوية الاقدام في جواز الاخبار عن الفاظها سواء كانت
موضوعة او مهملة ودعوى ان الواضع وضع المهملات لانفسها
وضعا قصديا او غير قصدي وانها اسماء بهذا الاعتبار خروج
عن الانصاف ومكابرة في قواعد اللغة على ان اثبات الوضع الغير
القصدي لا يساعده عقل ولا نقل وانما ارتكبه تفصيا عن
التزام الاشتراك في جميع الكلم وط وقوع في الكلام بعض النحاة
من ان اللفظ اذا اريد نفسه كان علما لم يرد به انه علم حقيقة
بل اراد انه بمنزلة العلم في تعيين المراد وتشخيصه بل يحضر
بانفسها لا بدوال في ذهن السامع فيحكم عليها بذلك الحضور
لكن اجراء لاحكام الاسم عليه واثبات خواصه له يؤيد المذهب
الاول كما لا يخفى فاحفظه فانه من الفوائد المدونة كابرا عن كابر

قوله الاولى نسبة تقييد وذلك لان الافادة معتبرة في مفهوم
الاسناد دون النسبة فلا يتقيد الاسناد به اللهم الا ان يحمل على التصريح
بما علم التزاما ليكون صفة كاشفة له او على التأكيد او البيان
او التجريد والحاصل ان امثال ذلك كثير في كلامهم فلا وجه
للتضييق فيه قوله ومثل تسمع بالمعيدي خير من ان تراه اورده
لدفع توهم حصر الكلام في الكلمات الثلثة وشمول اجزائه الصريح
والماول فان تسمع فعل مضارع مبني للمخاطب والخطاب فيه
عام شامل لكل من يتاتى منه السماع مبتدا وخير خبره والبواقي
من متعلقاتها والابتداء ههنا بالفعل اما لكونه مقدرا بان
ولم يظهر عمله لضعفه واما لتجرده لجزء مدلوله الذي هو الحدث
وهو الصحيح وان كان الاول هو المشهور واصل هذا المثل ومورده
ان المعيدي كان رجلا شجاعا كريما فصيحا صغير الجثة قصير
القامة وقد وصف عند الخليفة بذلك كثيرا فارسل اليه داعيا
فدعاه فاذا دخل عليه قيل له هذا هو المعيدي فحقره لما شاهد من
منظره فقال تسمع بالمعيدي خير من ان تراه فقال مجيبا له المرء
باصغريه قلبه ولسانه وعند الامتحان يكرم المرء او يهان
فسئل عنه حتى يعرف قدره ثم صار مثلا يضرب لمن كان خبره
خير من منظره وقيل كان رجلا من قطاع الطريق وكان
المنذر ملك العرب ينتهي اليه اخبارهم وما يلقى الناس منه من الاذى

وتسمع بالمعيدي

الاذى فلما ظفر به وقدم اليه راه رجلا حقيرا فازدراه فقال
تسمع بالمعيدي خير من ان تراه وقيل ان المعيدي تصغير المعدي
والمعد اسم قبيلة من العرب فخففت الدال استثقالا للتشديد
مع ياء التصغير وقولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه مثل يضرب
لمن شهر ذكره وازدرى بلقائه ورؤيته وتاويله بالمصدر اي
سماعك به خير من رؤيته او بالامر اي اسمع به ولا تراه واول
من قال ذلك المنذر بن ماء السماء وهو اسم ملك من ملوك
الحيرة وهي ناحية من نواحي بلاد العرب في جانب الحجاز وكان
هناك رجل اسمه ضمرة صديق للملك وكان له ابن اسمه شقة
وكان يصفه للملك باوصاف عديدة فلما مات ضمرة ارسل الملك
الى ابنه فلما دخل عليه شقة وراه المنذر وكان يسمع به ويعجبه
ما يبلغه عنه حقره وقال تسمع بالمعيدي خير من ان تراه او قال
لان تراه فارسله مثلا يضرب لمن خبره كان خير من لقائه فقال
شقة مجيبا له ابيت اللعن ايها الملك واسعدك الهك ان القوم
ليسوا بجزر انما يعيش الرجل باصغريه قلبه ولسانه
فاعجب المنذر كلامه وسربه فسماه باسم ابيه وهو ضمرة بن ضمرة
فاحفظ فانه مما افاد لي بعض العلماء العظام قوله فيكون الخبر
في زيد قائم ابوه مركبا نظرا قول لا نظر فيه اصلا لان الخبر وان كان
في اللفظ هو قائم لكونه مرفوعا لفظا الا انه في الحقيقة هو المجموع

لعدم تمام المعنى به وحده كما فى زيد قام ابوه وزيد قام ابوه وزيد قائم

فتأمل **قوله** ولا يذهب عليك ان الامثلة المذكورة داخلة فى تعريف

الكلام مع قطع النظر عن جعل الكلمتين حقيقة او حكما وذلك

لان الاكثر يتضمن الاقل فيصدق على المركب من اكثر من كلمتين

انه يتضمن كلمتين بالاسناد فانه اولت الكلمة فالمراد بما تضمن

كلمتين بالاسناد فى الامثلة المذكورة هى الجملة الكبرى فانها

هى التى تضمنت الكلمتين بالاسناد احديهما حقيقية وهما

صدر الكبرى والاخرى حكمية وهى الجملة الصغرى باثرها

وانه لم تأول فالمراد به هى اجزاء الجملة الصغرى كما لا يخفى ورد

هذا بان المراد من كلمتين كلمتان مع الاسناد بينهما كما صرح به

السيد والشارح بل المص فى بعض كتبه وفى جملة زيد يقوم ابوه

لا اسناد بين الكلمتين الحقيقيتين اصلا وانما الاسناد بين

زيد وبين الجملة فلا بد من التعميم نعم لو اريد كلمتان وان لم يكن

بينهما اسناد بل كان الاسناد بين غيرهما لدخل الكل فى التعريف

ولم يحتج الى التعميم هذا وفيه نظر لان يقوم ابوه فى زيد يقوم ابوه جملة

بالاتفاق والجملة بدون الاسناد محال وان اراد بعدم الاسناد

الاسناد المقصود لذاته فذلك غير لازم لان المص قال الكلام ما تضمن

كلمتين بالاسناد واطلقه والظاهر ان الاطلاق للتعميم والا

لقيده فيشمل المقصود لذاته وغيره كما لا يخفى واذا تقرر هذا

هذا لسلب الاسناد عن هذه الجملة لا يكون الا جهلا ونسبة ذلك

الى هؤلاء الاجلة جهل آخر منه لان مرادهم ان الكلام هو مجموع

الكلمتين مع الاسناد اى وكلمتين كانتا فلا احتياج الى التعميم

ولا دخال مثل زيد يقوم ابوه فى التعريف وكان ما ذكره فى الشرح

من التعميم اشارة الى بيان امكان ارجاع هذه الامثلة الى الكلمتين

رعاية لظاهر عبارة المص فتأمل **قوله** حتى لو كان المراد ما تضمن

كلمتين مع الاسناد لم يحتج اليه يعنى لو حمل الباء على معنى

المصاحبة دون السببية لم يحتج الى تعميم الكلمتين لادخال

مثل ديز مقلوب زيد فى تعريف الكلام لانه قد تضمن كلمتين

حقيقيتين هما مقلوب وزيد مع الاسناد وهو اسناد هذا

المجموع الى ديز نعم يحتاج الى التعميم على كلا التقديرين لادخال

مثل جسق مهمل فى التعريف هذا مفهوم كلامه على وفق مرامه وفيه

لان المراد بالكلمتين مع الاسناد ان يكون الاسناد بينهما لا اجتماع

الكلمتين مع الاسناد مطلقا وان ظاهر الكلام يشعر بذلك

فانه غير مراد بينهما فلا بد من التعميم لادخال مثله فى التعريف فتدبر

قوله فيل لا يخفى انه يلزم عليه ارتكاب تحقق افراد من الكلام

فى هذا التركيب قائله المولى عبد الغفور يريد ان ضربت زيدا قائما

اذا كان مجموعه كلاما واحدا يلزم منه ان يتحقق فرد من الكلام

فى هذا التركيب ضمنا لانه كما يصدق التعريف على ضربت زيدا قائما

بمجموعه يصدق على ضربت فقط وعلى ضربت زيدا ايضا وعلى
ضربت قائما كذلك فيتحقق افراد من الكلام في ضمن هذا التركيب
وذلك باعتبار التقييد وعدمه ومغايرة القيود وعدمها بخلاف
قوله ضربت القوم رجلا ضرب وهو قايم فان تضمنه لها ظاهر
وذلك لانه كلام واحد مقيد بقيود يصدق التعريف على كل
واحد منها كما يصدق عليه ثم ان هذا وامثاله اما ان يأول
بالتاويل المشهور المذكور في زيد يقوم ابوه اي هو قايم الاب فاما
ان ينزل منزلة المفرد من حيث وقوعه طرفا للكلام وقيدا له وصلوحه
للاسناد اليه وبه وعلى هذا يكون الكلام واحدا وما عداه من
القيود من متعلقاته واما ان يبقى على الظاهر ويلتزم كون
الشيء متضمنا لمثله او امثاله بطريق التتبع فانه لا محذور فيه
اصلا لان غاية ما في الباب انه يصدق مفهوم ما تضمن كلمتين
بالاسناد على شيء مستتبع لمثله او امثاله بحيث يصدق تعريف
ذلك المثل كما لا يخفى فتامل **قوله** فينبغي ان يجعل عدول المص
عدولا عن عبارة تعريفه لا عدولا عن مذهبه فيكون حاصل التعريفين
واحدا في اقتضاء كون كل واحد منهما ظهور ان ضربت زيدا قائما
بمجموعه كلاما واحدا الا ان تعريف المفصل يحتاج الى عناية في افادة
ذلك بان يقال القيد في قوله اسندت احديهما الى الاخرى
غير احترازي بل هو بيان للواقع **قوله** فان الحكم في الجزاء عند

عند المص تخصيص المص بالذكر لا معنى له لان محط الفائدة هو
الجزاء عند الجمهور والادباء والشرط قيد من قيوده وكذا جواب
جواب القسم فانه محط الفائدة عندهم وجملة القسم تاكيد له
واما ارباب المعقول فان الكلام عندهم هو مجموع الشرط والجزاء
لا كل واحد منهما **قوله** والا لم يصح قوله اي ان لم يكن المص من
القائلين بان الحكم في الجزاء والشرط قيد من قيوده لم يصح الحصر
في قوله ولا يتاتى ذلك الا في اسمين او في اسم وفعل ولا يكون
تعريفه جامعا لخروج الجملة الشرطية عنه لتركبها من اكثر من كلمتين
عند القائلين بان الكلام هو مجموع الشرط والجزاء لا كل واحد
منهما ولا الجزاء وحده ولا واسطة بينهما لعدم القائل بالفصل
هذا مراده وهو سهو ظاهر لان كل واحد من الحصر والتعريف
انما هو باعتبار الاصل الوضعي وصيرورة الشرط والجزاء كلاما
واحدا او كلاما مقيدا بحسب عروض الشرط في الاستعمال فكل
واحد من الحصر والتعريف صحيح سواء كان المص قائلا بان الحكم في
الجزاء والشرط قيد من قيوده او قائلا بان الكلام هو المجموع او قائلا
بان كل واحد منهما كلام والشرط اخرج الشرط الاول عن صلاحية
السكوت عليه كما هو الحق والحاصل ان عروض الشرط للكلام
واخراجه عن اصله وهو صلاحية السكوت عليه لا ينافي شيئا من
التعريف والحصر لان هذا بحسب اصل الوضع وذاك بحسب

الاستعمال فلو منافاة بينهما ولهذا نظائر كثيرة تذكر في تعريف
الاسم والفعل كما لا يخفى على اهل البصيرة **قوله** وفي بعض الحواشي
اراد به شرح الفاضل الهندي واطلق عليه لفظ الحواشي لانه كان
في الاصل حواشي مكتوبة في حواشي المتن فجمع بعده وذلك لانه قال
في شرحه والمراد من الاسناد الاصلي المقصود لذاته وهو النسبة المفيدة
فائدة تامة وقيل هو الحكم المفيد باحد جزئي المركب على الاخر والاسناد
اعم من الاخبار فاختاره ليتناول الانشاء ايضا انتهى كلامه فبقيد
الاصلي وهو ما يصح السكوت عليه خرج اسناد المصدر واسم الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة والظرف وبقيد المقصود لذاته
خرج اسناد قام ابوه في زيد قام ابوه لانه وان كان اسنادا
اصليا يصح السكوت عليه لكنه ليس مقصودا لذاته بل المقصود منه
اسناده اسناد هذه الجملة الى زيد واذا تقرر هذا فاعلم ان الكلام
والجملة لفظان مترادفان لكن الاصطلاح المشهور على ان
الجملة اعم من الكلام لان الكلام ما تضمن الاسناد الاصلي وكان
مقصودا لذاته والجملة ما تضمن الاسناد الاصلي سواء كان
مقصودا لذاته اولا فالمصدر والصفات المسندة الى فاعلها
ليست كلاما ولا جملة لان اسنادها ليس اصليا بل هو شابه
الافعال والجملة الواقعة خبرا وصفة او حالا او صلة او شرطا
او مضافا اليها او غير ذلك ليست بكلام لان اسنادها ليس

ليس مقصودا لذاته كذا ذكره الشيخ سعد الدين التفتازاني
في المطول قال المص في بحث هل في الاستفهام والنفي
انه لهما صدر الكلام اقول هذا الاستدلال فاسد لان المراد
بالكلام في قوله لهما صدر الكلام انما هو مجموع الكلام لا الكلام
الذي هو خبر المبتدأ لان الاستفهام لا يدخل بين المبتدأ
والخبر فلا يقال زيد اقام ابوه بل يقال ازيد قام ابوه وازيد
ذهب به وان قلت هذا وما ذكره من المثال غلط كما لا يخفى
على ان المراد بالكلام هناك انما هو اللغوي لا الاصطلاحي
وان كان الاصل في الالفاظ المبتداولة في العلوم الحمل على المعاني
الاصطلاحية فلا يثبت به مطلوبه وان سلم دخول الاستفهام
على الخبر فتامل **قوله** وحده على التضمن او الاسناد بعيد
عن المرام وذلك لان الكلام مسوق لبيان الكلام والبواقي
مسطور فيها بالتطفل فلا يناسب التقسيم شيئا من ذلك
سوى الكلام وكان الحامل على ذلك الفاضل الهندي رحمه الله
حيث قال في شرحه اي الكلام او ما تضمن كلمتين بالاسناد
او التضمن المذكور او الاسناد الاصلي المقصود لذاته وعلى
الاول ليس يشكل الظرفية فيجاب بان الكلام كلي يصلح لان يكون
مظروفا للجزوي هذا كلامه لكن الاشكال في الظرفية انما يلزم
اذا كانت كلمة في بمعناها واما اذا كانت بمعنى من فلا فتدبر

قوله فلا يلزم اتحاد الظرف والمظروف لمغايرتهما بالخصوص
والعموم والجزئية فان الخاص وان كان مشتملا على العام اشتمال
الكل على الجزء الا انه مشتمل على غيره ايضا والشيء مع غيره غيره
فلا يلزم اتحادهما لمغايرة الكل لكل واحد من الاجزاء ولهذا كانت
قضية الكل اعظم من الجزء بديهية وان كان هذا حسيا والاول
عقليا فتدبر قوله ان يحصل في ضمن من التبعيضية فيكون
المعنى ولا يحصل الكلام الا من بعض اسمين او من بعض اسم
وفعل اي من اجتماع الاسمين وانضمام بعضها الى بعض انضمام
الارتباط والتعلق بطريق الحمل قوله لكن ينبغي ان يعلم لا يتأتى
من كل اسمين هذا امر معلوم بقرينة المقام والاستعمال اذ المراد
انه بعد وجود المناسبة ورعاية الشروط لا يحصل الا من افراد هذا
النوعين وذلك لا يقتضي حصوله من جميع افرادها قوله لكنه
التحقيق لانه لا يتأتى من فعل واسم او فعلين كما ان اقول بل التحقيق
عكسه يرشدك اليه قول المص الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد
مع ما بعده فانه يقتضي انحصار ركني الكلام في اثنين اسمين
او اسم وفعل وان المتعلقات لا مدخل لها في اصل الكلام وان
كان يطلق على المجموع كلام واحد محتاج وفي ذلك الافعال
الناقصة وغيرها فان الاقتضاء الخاص في الافعال الناقصة
للاخبار كاقتضاء الافعال المتعدية لمن عليها وذلك غير مانع

مانع لكلاميته الكلام لكونه امرا عارضا من جهة الاستعمال دون
الوضع يرشدك اليه ذكرها تارة وحذفها اخرى فتأمل قوله والمدعى
حصر مطلق الكلام اقول لا نسلم ان المدعى ذلك بل المدعى هو الكلام
الثنائي لا مطلق الكلام بدليل قول المص الكلام ما تضمن
كلمتين بالاسناد مع ما بعده والا لم يصح الحصر في قوله ولا يتأتى
ذلك الا في اسمين او في اسم وفعل وهو ظاهر لمن له ادنى
دربة في هذه الصناعة لكن هذا سهو قد عرض له كثيرا حيث
يتوهم ان الكلام يتأتى من اكثر من كلمتين ولا ينتبه لاصل
الكلام وفرعه كما ذهب اليه قوله كما ذهب اليه المبرد سهو منه
فان المبرد لم يقل بتركيب الكلام من الحرف والاسم وانما قال
ان حرف النداء نائب عن الفعل على ما ذكره الشارح في بحث المنادى
والعرف ظاهر بين تركيب الشيء من الشيء وبين نيابة الشيء
عن الشيء قوله ولا يخفى ان كلمة ما عبارة عما يكون الكلمة
عبارة منه لا عن لفظ الكلمة سهو منه لانه لفظ ما هاهنا
عبارة عن الكلمة نفسها لا عن مفهوم الكلمة الذي هو لفظ وضع
لمعنى مفرد والا لكان واجب التذكير فيكون توجيه الشارح
لغوا وقد جاء في بعض النسخ الاسم ما دل على معنى في نفسها
وعليه شرح الفاضل الهندي فيكون لفظ ما مما يجوز فيه الوجهان
في ارجاع الضمير باعتبار اللفظ والمعنى كما هو القاعدة المقررة

قوله وتأنيث مفهوم الكلمة ليس لذاته كتأنيث معنى هند اقول
التأنيث ثلثة اقسام لفظى ومعنوى معا كالمرءة والناقة وحبلى
وحمراء ومعنوى فقط مثل هند ودعد وزينب وهذا القسم
واجب التأنيث فى ارجاع الضمير واسناد الفعل ولفظى فقط
مثل كلمة وطلحة وحمزة ورجل علامة وحلة صفراء وصخرة بيضاء
ودعوى وبشرى وذكرى وهذا القسم يجوز فيه الوجهان
باعتبار اللفظ والمعنى ومن هذا القسم جميع المؤنثات السماعية
مثل الشمس والنار والدار والنعل والعقرب وغيرها فان
تأنيثها باعتبار الفاظها فقط دون معانيها ولهذا خطئ
القاضى البيضاوى فى تفسير قوله تعالى فلما رأى الشمس بازغة
قال هذا ربى حيث قال تذكير اسم الاشارة باعتبار الخبر وليس
كذلك بل هو باعتبار معنى المشار اليه الذى هو العرض فاحفظ فانه
مما يحتاج اليه كثيرا قوله فتذكير الضمير الراجع الى ما دل بمجرد
رعاية اللفظ والمعنى هذا مبنى على ما تقدم وقد عرفت انه سهو
فتدبر قوله اى بجعل اداة الظرف بمعنى اعتبار مدخولها اراد
باداة الظرف كلمة فى وباعتبار مدخولها اعتبار تاشيا من
مدخولها اى لكون كلمة فى بمعنى الاعتبار الى ص من ذكر مدخولها
قيل الحرف ما دل على معنى فى غيره هذا مراده وهو باطل بلا شبهة
لان كلمة فى هنا ليست بمعنى الاعتبار ولا يجوز ان يكون

ان يكون بمعناه اولا يساعده العقل ولا النقل بل الاعتبار هنا
مأخوذ من حاصل المعنى ومقتضى المقام اذ معنى قولهم الاسم ما دل
على معنى فى نفسه اذا كان الضمير راجعا الى المعنى هو المعنى الحاصل
فى نفس المعنى والمراد بحصول الشئ فى نفسه استقلاله بالمفهومية
واعتباره تاما غير محتاج فى هذه الافادة الى الغير كالحرف فانها
تدل على معنى حاصل فى الغير بمعنى انها تتوقف على ذلك
فى افادة معناها لكونه شرطا فيها بخلاف الاسم فان معناه تام
فى نفسه غير محتاج فى افادة اللفظ اياه الى غيره واذا تقرر هذا فقد
تبين لك ان لفظ فى ههنا ليس بمعنى الاعتبار بل هو بمعناه
من الظرفية المجازية ونسبة الشئ الى الشئ والاعتبار مستفاد
من محصل المعنى كما ذكرنا آنفا قوله يقال هذا المعنى فى هذا
اللفظ اى حاصل فيه لان الالفاظ قوالب المعانى فيتوهم ظرفيتها
لها لا بمعنى انه مستفاد منه كما زعم المحشى على انه جعل فى بمعنى
افادة الدال اياه كلامه مهمل لا معنى له كمصدره وقد سمعت
عن بعض العلماء انه قال ان فى كلامه الفاظا مهملة لا معنى لها
اصلا وهو كما قال قوله فلا يتجه انه ما دل على معنى يكون
ذلك المعنى فيه لا فى غيره كانه اشارة الى ما قاله الشيخ الرضى ان بعضهم
قال الحرف ما دل على معنى فى غيره لكنه لم يذكر شيئا يبتنى عليه
كلامه وهذا يتفرع عليه كما لا يخفى قوله ولا يتجه ايضا انه قيد

في نفسه في تعريف ما يقابل الحرف لغوا اشارة الى ما ذكره الفاضل
الهندي انه قوله في نفسه ليس بتكرار اذ الكلمة قد تدل على معنى
هو مدلولها وقد تدل على معنى هو مدلول غيرها هذا كلامه ووجه
التكرار انه اذا كان المراد بحصول المعنى في نفس الكلمة هي عليه
كونه مدلولا لها يلزم التكرار لان الكلمة اذا دلت على معنى
لا يكون ذلك المعنى الا مدلولا وجوابه يمنع الحصر كما ذكره لكن
المحشي ايضا لم يذكر شيئا يتفرع عليه كلامه كما لا يخفى قوله
نعم التركيب العرفي ما دل على معنى لا في نفسه اشارة الى اعتراض
الرضي عليهم بان قولهم في حد الحرف ما دل على معنى في غيره ينقض
قولهم على معنى في نفسه ولا يقال في مقابلة قولك قيمة الدار
في نفسها كذا قيمة الدار في غيرها كذا بل يقال لا في نفسها هذا
كلامه والجواب انه لفظ في غيره وان لم يستقم في مسئلة الدار
لكنه مستقيم في تعريف الحرف فاقاموا مقام الحرف النفي هذا
خلاصة كلامه وانه لم يكن له ارتباط بما قبله كما لا يخفى قوله
وليس كما ظنه سهو منه لان السيد الشريف قدس سره قد اعترف
في حاشية شرح الرضي ان ما حققه محصول ما ذكره المص
في الايضاح ثم ان هذا القول من اوله الى اخره غلط وخبط
لا معنى له اصلا كما لا يخفى على اهل البصيرة قوله كيف وقد ذكره
في الايضاح ان الفرق مذكور في عامة الكتب وهو صحيح في حد ذاته

ذاته والشك في شانه من الجهل والغباوة والعناد والسفاهة
قوله ولا خفاء في انه بعد الوضع لا دخل للواضع في الدلالة مبني
على الذهول عن استلزام الوضع للدلالة كما لا يخفى قوله يقرب من
تحقيق معنى الحرف تارة ويبعد عن مراحل تارة اخرى قال السيد الشريف
قدس سره في حواشي الرضي في حاشيته على شرحه وانت خبير ان
المص اعلا كعبا من يقال امثال هذه الكلمات قوله ولو قيل
كان له في الخارج موجودا قائما بذاته هو موجود في ذاته نعم لو كانت
الظرفية مقصودة والتركيب مستعملا لكان له وجه لكون كل واحد
منهما غير واقع في جانب المشبه به وان امكن وقوعه في جانب
المشبه فلا وجه لكلامه كما لا يخفى قوله بل بمعنى الاعتبار كون كلمة
في بمعنى الاعتبار غير مسموع في علم العربية كما لا يخفى لكنه هي في قوله
السواد في زيد وامثاله للظرفية المجازية بطريق تشبيه مدخولها
بالظرف فيكونان بمعنى واحد فتدبر قوله وبما ذكرنا اتضح
ان قولنا السواد في زيد وقولنا الدار لا في نفسها من دار وحده
يعني ان كلمة في فيهما بمعنى الاعتبار لا على زعمه اي السواد معتبر
في زيد والدار باعتبار غيرها قيمتها كذا وح لا احتياج الى جعلها
لمعنى النسبة كما جعلها المولى عبد الغفور لذلك حيث قال قوله كما
انه في الخارج موجود اي كما ان الموجود الخارجي قد يكون وصفا
لامر تابعا له وقد لا يكون تابعا كذلك في الذهن قد يكون تابعا

لامر في الملاحظة وقد لا يكون وفيه تشبيه المعقول بالمحسوس فظهر
وجه آخر لاستعمال لفظ في وهو انه لما شابه المعنى الحرفي التابع
لامر بالعرض التابع للجوهر القايم به صح ان ينسب الى ذلك الامر
بلفظة كما ينسب العرض الى محله بلفظة في والمعنى المستقل لما شابه
الجوهر صح ان يقال انه كائن في نفسه بمعنى انه لم يكن في غيره كما
يقال ان الجوهر قائم بذاته بمعنى انه غير قائم بغيره هذا كلامه وهو
كلام لا اعتماد عليه وان نسبة المحشي الى عدم التدبر بما ذكره
من الجزافات والخباطات كما ذكرنا تصريحا وتلويحا ولعمري
ان امثال هذا من قبيل ابطال الحق وترويج الباطل كما لا يخفى
قوله الا ان معلوم المعلوم والمعقول والمدرك والمقصود
بمعنى واحد وهو ما حصل في العقل والكشف له من صور المعاني
والاعيان فوجه الاولوية غير ظاهر فربما يقصد الى المدرك تبعا
فيصير مدركا قصدا او بالعكس بمعنى ان الموجود القايم بذاته
والموجود القايم بغيره الذي هو المشبه به لا يختلف عما كان عليه
بخلاف المعنى المشبه المدرك قصدا وتبعا فانه يختلف فيصير
الاصل فرعا والفرع اصلا بحسب الاعتبارات والمقصود هذا
مراده واظنه فاسد لان الكلام هنا في معاني الاسماء والحروف
وكل واحد منهما لا يتبدل عما عليه ما دام الاسم اسما والحرف حرفا
اللهم الا ان يقال ان معاني الاسماء وقد تودى بالحروف

بالحروف ومعاني الحروف قد تودى بالاسماء فيصير المقصود تابعا
والتابع مقصودا بهذا الاعتبار نحو سرت من البصرة الى الكوفة قوله
وابتداء سيري البصرة وانتهاؤه الكوفة فتامل قوله الاولى ان يصلح
لان يكون مسندا اليه ومسندا ليكون وجها لتخصيص الاسناد وبا
لاسم والفعل اقول بل الاولى ما ذكر لاقتضاء سوق الكلام اياه حيث
ذكر المعقول والمدرك فذكر المحكوم عليه وبه يناسب سوق الكلام غاية
المناسبة لكونه من باب مراعات النظير واما قضية وجه تخصيص
الاسناد بالاسم والفعل فامر قد مضى وطرح كما لا يخفى قوله ولا يخفى
انه كما لا يصلح الملحوظ تبعا لان يكون طرفا للحكم لا يصلح ان يكون
طرفا للنسبة التامة ظاهر هذا يشعر بالفرق بين الحكم والنسبة التامة
وليس كذلك بل هو هو لان الحكم اسناد امر الى آخر ايجابا او سلبا
هذا هو المعنى بالنسبة التامة فلا فرق بينهما نعم فرق بين الحكم
والنسبة المطلقة بالعموم والخصوص المطلق فالحكم والاسناد والنسبة
التامة بمعنى واحد يعم الاخبار والانشاء والوقوع واللاوقوع
والايقاع والانتزاع بخصوصه بالاخبار دون الانشاء والنسبة
التقييدية اعم من جميع ذلك فتدبر قوله وكلا الامرين باطلان
فان قولنا كل رجل وضيعته مثلا مفهومه ملحوظ ابتداء تبعا لملاحظة
افراد الرجل مع انه محكوم عليه من غير ذكر المتعلق هذا مراده وهو
باطل وجهل عاطل ناش من عدم الفرق بين مفاهيم الاشياء ومعانيها

وذلك لانه لفظ كل موضوع للاحاطة والشمول وهو معنى مستقل
بالمفهومية يلزمه تعقل متعلقه اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكره
كما مر فى لفظ الابتداء بعينه فيكون محكوما عليه وبه مثله غاية امر
انه من اسماء اللازمة الاضافة وسيجيء فى الشرح عنقريب ان
معانيها مفهومات كلية مستقلة ملحوظة فى حد ذاتها وفى القاموس
الكل بالضم اسم لجميع اجزاء الشيء للمذكر والمؤنث ويقال
كل رجل وكله امرءة وكلهن منطلق ومنطلقة بمعنى بعض
وهو ضد ويقال كل وبعض معرفتان لم يجئ عن العرب بالالف
واللام وهو جائز انتهى كلامه واذا تقرر هذا فقد تبين فساد
كلامه وبطلان مرامه واسامه اوله الى اخره فتدبر **قوله** والتحقيق
ان الملحوظ تبعا انما لا يصلح ان يكون محكوما عليه اذا لم يكن آلة لملاحظة
ما حكم عليه كوسيلة الى احضاره واما اذا كان آلة له ووسيلة اليه
فيصلح ان يكون محكوما عليه كما هنا هذا مراده وقد مر بطلانه فى القول
السابق حيث ذكر فيه ان كلمة كل مستقل بالمفهوم ملحوظ فى حد ذاته
يصلح ان يكون محكوما عليه وبه وليس آلة لملاحظة شيء اصلا بل هو
عبارة عن نفس ذلك الشيء فان الكلية عبارة عن جميع افراد الشيء
واجزائه ولهذا صار محكوما عليه وبه لانه محكوما عليه باعتبار كونه آلة
للمحكوم عليه كما زعمه المحشي فان الآلة للشيء والتابع له لا يجوز ان يكون
محكوما عليه وبه اصلا مادام آلة وتابعا له فتامل **قوله** قلت حين

حين الاضافة وهو ملحوظ بالذات هذا كلام متناقض لاوله واخره فافهم
فان فى كلامه متناقضات كثيرة **قوله** وليس افراده حقيقية يعنى ان
الابتداء امر عقلى ومفهوم كلى لا وجود له فى الخارج الا فى ضمن الافراد
كسائر الامور الكلية والافراد له فى الخارج حقيقة كالانسان مثلا
وانما افراده حصص الجنس الحاصلة بالاضافة الى الازمنة والامكنة
مثل ابتداء البصرة والكوفة والجمعة والسبت وغيرها وهكذا مفهومات
المصادر كلها فانها لكونها امورا اعتبارية نسبية لا وجود لها
فى الخارج الا فى ضمن النسب المعينة والاضافات الخارجية فالضرب
مثلا امر نسبى ومعنى اضافى لا وجود فى الخارج اصلا وانما هو نسبة
بين الضارب والمضروب يعتبرها العقل بينهما لثبوتها فى نفس الامر
ووقوعه فى الخارج نحو ضرب زيد عمروا ووقع عليه غيره **قوله** لكن يصح
ان يكون مدلول لفظ الابتداء ملحوظا تبعا كان يقال كل ابتداء
امر اضافى مثلا فيكون ملحوظا تبعا وآلة بملاحظة افراده هذا مراده
لكنه فاسد بما ذكر انفا **قوله** ومن جملة على نفى الحاجة عن المتكلم ذلك
الحال هو المولى عبد الغفور قال فى حاشية قوله لا حاجة فى الدلالة على من
دل على كذا ولم يذكر غيره وكانه اراد بالدلالة دلالة المتكلم اى لا حاجة
للمتكلم فى دلالة المخاطب على مفهوم لفظ الابتداء الى ضم كلمة اخرى
اليه لتدل على متعلقه لاستقلاله بالمفهومية فان المتعلق الاجمالي
الذى لا يتصور مفهوم الابتداء بدونه وهو شيء ما من مفهوم من لفظ

الابتداء ولما كان ذلك المتعلق ملتفتا اليه بالتبع لا بالذات كفت فيه
الدلالة الاجمالية وهي كونه مفهوما من الابتداء بخلاف ما لو كان ملتفتا
اليه بالذات فانه لابد حينئذ من ضم كلمة اخرى اليه لتدل عليه قوله فقد
حمل المعنى في التعريف اي في تعريف الكلمة وهو لفظ وضع لمعنى مفرد
على ما هو اعم من المطابقي والتضمني ولهذا احتاج الى اخراج الفعل منه
بغير مقترن لدخوله فيه ولو اراد المعنى المطابقي لم يدخل فيه لان
المعنى المطابقي للفعل لاشتماله على النسبة غير مستقل بالمفهوم
ولم يحتج الى اخراجه بقوله غير مقترن باحد الازمنة الثلثة قوله والا
قترانه بالزمان لتمام معنى الفعل والا لزم اقتران الشيء بنفسه وذلك
لان الزمان جزء مدلول الفعل فلو اقترن تمام معنى الفعل بالزمان
لزم اقتران الزمان بالزمان وهو اقتران الشيء بنفسه وهو غير
جائز لانه يؤدي الى المحال عقلا وتعدد الشيء الواحد بالذات
وتكرره ويمكن ان يقال المعنى المطابقي للفعل مقترن بالزمان
الخارج عن مدلوله لان الحال يقترن باخويه ويرد عليه انه ليس مدلول
لفظ الفعل والمعتبر ذلك هذا ولا يخفى ما في هذا التعليل المحشى
من المسامحة بناء على ما زعموا ان الفعل موضوع للحدث والزمان
والنسبة الى الفاعل ولا شك انها على الاول معنى حرفي غير مقترن
بالمفهومية ولا يتفهم ما لم ينضم الى الفعل ذكر الفاعل بخصوصه
وعلى الثاني مستقل يتفهم من ذكر الفعل اجمالا فلا حاجة الى ذكره

الى ذكره كما ان نظيره في لفظ الابتداء وعلى هذا يكون الفعل مستقلا
في معناه المطابقي فيجوز حمل المعنى في تعريف الكلمة على المطابقي
فتدبر قوله فدلالة الفعل بنفسه ليس الا على الحدث على ما قالوا او
الزمان ايضا على ما هو الظاهر قال الكازروني في حاشية شرح
الهندي التحقيق ان الزمان ليس بجزء من مدلول الفعل بل الجزء
وهو نسبة الحدث الى الزمان فانه لا فرق بين فاعلها والزمان
فانه انما يعتد بذهب مثلا للذهاب المنسوب الى فاعله كونه حاصلا
في الزمان الماضي فلا وجه لجعل احدهما جزء والاخر خارجا وقد
عرضته على كثير من المحققين فاستحسنوه بل الظاهر ان اجزاء
الفعل المتعدي اربعة الحدث والنسبة الى فاعلها دال الزمان
المعين انتهى كلامه اقول المشهور المسطور في كتب المحققين ان
الفعل موضوع بالمادة للحدث وبالصيغة وبالزمان وباقتضاء الحدث
للفاعل فيكون اجزاء مفهوم الفعل ثلثة لا محالة الحدث والزمان
والنسبة الى فاعلها سواء كان الفعل لازما او متعديا ولم يجعلوا
اقتضاء الفعل المتعدي للمفعول به جزءا رابعا من مفهومه لكونه مستغنى
عنه يتم الكلام بدونه ويفيد المخاطب فائدة تامة ولهذا يحذف
كثيرا للاختصار او التعميم او تنزيل الفعل المتعدي منزلة اللازم
او غير ذلك فصار بهذا الاعتبار كانه خارج عن مدلول الفعل كسائر
المتعلقات من الزمان والمكان والعلة وغيرها هذا ما قيل في هذا

المقام والحق ما ذكره الكازروني رحمه الله تعالى فان مفهوم الفعل
اللازم الحدث والنسبتان نسبة الى الفاعل ونسبة الى الزمان ومفهوم
المتعدي الحدث وثلاث نسب نسبة الى الفاعل ونسبة الى المفعول
ونسبة الى الزمان فيكون مفهوم اللازم الحدث مع نسبة ذلك الحدث
الى الشيئين ومفهوم المتعدي الحدث ايضا مع نسبته الى الثلاثة اشيأ
وليس نفس الزمان جزءا من مفهوم الفعل اصلا فتدبر قوله ولكن
نقول ما ذكره رحمه الله تعالى من الخلط والخبط لا يكاد يتميز مع ظهور
المراد غاية الظهور وهو ان المدلول المطابقي للفعل ناقص غير مستقل
بالمفهومية لدخول النسبة الى فاعل معين فيه وهو معنى حرفي ناقص
لتوقفه على ذكر المنتسبين اعني الحدث والفاعل ودلالته على معنى
في نفسه انما باعتبار جزء مدلوله الذي هو الحدث ويسمى هذا المعنى
تضمنا لكونه جزءا من مجموع مفهوم الفعل من حيث انه مجموع لا من حيث
انه مفهوم الفعل فلا يرد ما قيل ان التضمن لا يوجد بدون
المطابقة لكونه جزءا منه وحيث لا مطابقة لمعنى الفعل بدون التضمن
فلا تضمن هذا اذا كان المراد بالنسبة النسبة الى فاعل معين واما
اذا كان المراد بها النسبة الى فاعل ما كما هو المشهور فلا ايراد
اصلا لكون المعنى المطابقي للفعل مستقلا بالمفهومية ح قوله
بقي انه لا شك في انه يفهم عند سماع لفظ ضرب الحدث والزمان
مع لم يفهم المعنى المطابقي له فكيف يتم ما اتفقوا عليه من ان التضمن

التضمن لا يوجد بدون المطابقة وهذا مما تحير فيه العقلاء قرنا بعد
قرن اقول جواب هذا مفهوم مما ذكرنا على التفصيل فلم يتحير فيه سواه
وغيره ولهذا وقع في بيداء الهذيان والخلط والخبط هنا اكثر مما كان
يقع فيه في غيره والقرن اربعون سنة او عشرون او ثلاثون
او خمسون او ستون او سبعون او ثمانون او مائة او مائة
وعشرون والاول اصح لقوله صلى الله تعالى عليه لغلام عش قرنا
فعاش مائة كذا في القاموس قوله لا خفاء في ان اللفظ لا يدل
على المعنى الا بتذكر الوضع سهو منه لانه كثيرا ما يفهم المعنى من اللفظ
ولا يخطر ببالنا الوضع فضلا عن تذكره فالصحيح ان دلالة اللفظ
على المعنى انما هو بواسطة الوضع لا بتذكره فبعد العلم بالوضع لا يحتاج
الى التذكر في دلالة اللفظ على المعنى لان استدامة العلم بالسبب
بعد حصوله غير لازم اذ كثيرا ما يعرض الذهول عن السبب مع انساق
الذهن الى المسبب كما هنا فان الذهن كثيرا ما ينساق عن اللفظ
الى المعنى بواسطة الاعتياد والمؤانسة مع الذهول عن الوضع خصوصا
لاهل اللسان كما لا يخفى واذا عرفت هذا فقد عرفت ان مبنى كلامه
على الخبط والخلط فتأمل حق التأمل قوله فليس العلم بالمعنى
عند سماع اللفظ في ضمن تذكر الوضع بدلالة اللفظ اقول بل هو
بدلالة اللفظ فان الذهن لاعتياده باخذ المعنى من اللفظ
لا ينساق اليه بواسطة خصوصا عند ذكر اللفظ قال السيد الشريف

فی حاشیة شرح المطالع طریق العلم باللفظ هو السمع ومحل ادراکه هو
الخیال وطریق العلم بالمعنی هو اللفظ ومحل ادراکه هو النفس فتأمل
قوله وهو التفات النفس الیه من حیث انه مراد للافظ والذی
دعاه الی التلفظ به لا شک فی عدم اعتبار هذه الامور فی دلالة
اللفظ علی المعنی لبعدها عن التصور والانتقال والاحتیاج
الی خصوص الزمان والمکان واللفظ واللافظ وغیرها فیها کما
لا یخفی قوله لما سمع العالم بوضع ضرب علی الوجه العام لفظة تذکر
وضعه بهذا الوجه قد عرفت انه لا یلزم من سماع لفظ ضرب تذکر وضع
العالم به لجواز الذهول عنه عند السماع مع وجود الانتقال الی
المعنی بواسطة العلم الاول والاعتیاد والموانسة فیکون سماع
اللفظ بمنزلة رؤیة المسمی لکمال الاتحاد بینهما وهذا کان مراد
من یقول الاسم عین المسمی فتدبر قوله نشاهده الحدث
والزمان فی ضمن هذا الالتفات هو الدلالة التضمنیة ولا شک
انه لم یتحقق من سماع لفظ ضرب بدون فهم المطابقی یرید ان المعنی
المطابقی قد یحصل للسامع بتذکر الوضع من سماع اللفظ وقد یحصل
بسماع اللفظ نفسه وحصول الاول قد لا یستلزم الثانی
فیعتبر التضمن وغیره بالنسبة الیهما کما هنا وقد عرفت ما فیه مع
عدم الاحتیاج الی ارتکابه بما ذکرنا فی قول السابع من ان التضمن
ههنا معتبر بالنظر الی المجموع مفهوم النفس من حیث المجموع فی اعتبار

فی اعتبار الواضع عند الوضع لا من حیث انه مستفاد من لفظ النفس
فتأمل قوله ان الارادة شرط الدلالة ذهب بعضهم الی ان
الدلالة موقوفة علی الارادة والاعتبار وعزی ذلک الی الشیخ
الرئیس الحکیم ابن سینا رحمه الله ولیس کذلک لان فهم المعنی
من اللفظ انما یتوقف علی تحقق الدلالة فقط فاذا تحققت الدلالة
تحقق الفهم سواء اراده المرید واعتبره معتبرا ولا وذلک لان
الدلالة هی کون الشیء بحالة یلزم من العلم به العلم بشیء آخر وهذا
المعنی بعد تحققه لا یتوقف علی شیء آخر اصلا وجعل المحشی ذلک
المذهب المزیف غایة فی التحقیق حیث لولا ارادة المعنی من اللفظ
لم یتوجه السامع من اللفظ الی المعنی لعدم دلالته علیه فلم یتحقق
شیء من الدلالات الثلث المطابقیة والتضمنیة والالتزامیة
ولا یخفی انه لو توقف الدلالة علی الارادة فی الحقیقة لا عند ربها
کل واحد من المتکلم والمخاطب للاخر بان یقول لا تواخذنی
فی هذا الامر فانی اردته او ما اردته وحیث لم یقع ذلک علمنا
ان دلالة الکلام غیر مشروطة بالارادة من احد الجانبین فلو وجد
لاشتراطها بهما مع عدم قرینتها علیهما واذا تقرر هذا فاعلم
ان دلالة الکلام انما یتوقف علی سماع اللفظ والعلم بالوضع
لا غیر فتدبر فانه من نفائس الکلام قوله ومن هذا تبین انه
دلالة المشترک تتوقف علی القرینة یعنی تبین مما ذکر من

الارادة شرط الدلالة

اشتراط الدلالة بالارادة توقف المشترك على القرينة في
الدلالة على احد معانيها فان الدلالة تتوقف على الارادة والارادة
على التعيين والتعيين على القرينة فالدلالة تتوقف على القرينة
هذا مراده وقد صرح المحققون بان القرينة في المشترك لتعيين
المراد للدلالة بخلاف المجاز فان فيه للدلالة على المعنى المجازي
نحو عرف وضع لفظ لمعنيين مثلا فهم كليهما اذا سمعه الا انه لم يعلم
المراد فاحتاج الى القرينة لتعيين المراد فالقرينة في المشترك
لتعيين المعنى المراد من بين سائر المعاني بحيث ازدحمت عليه المعاني
الكثيرة احتاج الى البيان بالقرينة لا لاجل دلالة المشترك على
احد معانيه كما توهمه البعض **قوله** من ان الارادة متوقفة دون
الدلالة هذا مذهب الجمهور فان اللفظ يوضع اولا لمعنى من المعاني
فيطلق عليه فيسمع فيدل على معناه فيراد ذلك المعنى او يترك
بخلاف مذهب ذلك البعض فافهم **قوله** بل المفرد ايضا قد
يحتاج الى القرينة اقول احتياج المفرد الى القرينة لتعيين
معناه الجنسي عن العلمي غير معهود فيما بينهم فانك اذا قلت
قال عبد الله كذا كان محتملا لمعنيين المذكورين ولا يحتاج الى
قرينة سوى المقام ولو قلنا المقام قرينة لزم احتياج جميع الالفاظ
الى القرينة لكونه امرا مشتركا بين الكل ولو جعلنا قرينة لبعض
دون بعض لزم التحكم هذا وفيه نظر لان المقام يجوز ان يكون

ان يكون قرينة للبعض دون الآخر ولا يلزم منه التحكم اصلا فانك
اذا قلت جاءني زيد او جاءني عبد الله يجوز ان يكون المقام قرينة
للثاني دون الاول لعدم احتياج لتعينه بنفسه لعدم ما يزاحمه
في الارادة ولهذا قيل قد يصير العلم منكرا لمشاركة غيره له في الاسم
مع عدم القرينة فيعامل به معاملة النكرات قال ابو العباس المبرد
اذا ذكر الرجل في جماعة اسم كل واحد منهم زيد قيل فما بين الزيد
الاول والزيد الآخر هذا الزيد اشرف من ذلك الزيد فعلم ان
المفرد قد يحتاج الى القرينة على قدر الحاجة كالمفرد تأمل فانه يك
بحر تأمل **قوله** ان الفعل موضوع لحدث مقيد بالزمان والنسبة
انما جاءت من الهيئة التركيبية كما في الجمل الاسمية قد ذكرنا فيما سبق
قريبا معنى الفعل اللازم والمتعدي على التفصيل فارجع اليه وقد
جعل المحشي معنى الفعل هنا الحدث المقيد بالزمان وفيما سبق
الحدث والزمان معا والمشهور بينهم ان معناه الحدث والزمان
والنسبة الى الفاعل وقال الكازروني معناه الحدث والنسبتان
نسبة الى الفاعل ونسبة الى الزمان لكن من رجع الى وجدانه
عند سماع لفظ ضرب مثلا بلا فاعل فهم منه ذات الفاعل اولا
والحدث ثانيا لكونه فعلا له والزمان ثالثا لان الفعل يحتاج الى
الزمان حال وقوعه كما يحتاج الى المكان لكن المكان لا يفهم منه
عند الاطلاق فنقول وبالله التوفيق الفعل موضوع للفاعل

والحدث والزمان كالضارب بعينه الا ان الضارب لا يفهم منه
الزمان عند الاطلاق انما يفهم منه الذات اولا والحدث ثانيا بطريق
الالتزام فقد يكون ماضيا وقد يكون حالا وقد يكون مستقبلا
فقيل انه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال وفي الماضي خلاف
وقيل حقيقة في الواقع مجاز في غيره واما دلالة الفعل على الزمان
فبطريق التضمن لانه جزء مدلوله فدلالته على كل واحد من الماضي والمستقبل
عليه حقيقة كدلالته على الحدث والفاعل واما جعل الهيئة التركيبية
في الجمل الاسمية او الفعلية للنسبة فدلالة اللفظ عليه لانه امر اعتباري
محض خارج عن مفهوم اللفظ وانما يكون في بعض الاماكن المتعلق
الجار والمجرور والظروف ونحوها به حيث لا فعل ولا معناه في
الظاهر ليتعلق به ذلك وينتظم الكلام ويتم فلا يرد ما ذكر من انه
لا يناسب جعل هيئة زيد قائم للنسبة وجعل هيئة ضرب زيد لغوا
بل الهيئة التركيبية انما تدل على مضمون الجملة عقلا سواء
كانت اسمية او فعلية فافهم فانه من الامور اللازمة جدا **قوله**
ومن امارات ان النسبة ليست مدلولة للفعل انه يفهم منه الحدث
والنسبة تفصيلا هذا يدل عليها ما ذكرنا من ان مفهوم الفعل الفاعل
والحدث والزمان لان النسبة التفصيلية من لوازم ذلك ووجود
اللازم يستلزم وجود الملزوم لكن بهذا التفصيل ضمني فلا ينافي
اقتضاء الفعل للفاعل بل يؤكده وما قيل ان الدلالة المفرد لا تكون

لا تكون تفصيلية فالمراد به انه لا تكون بحيث يستغني عن
ذكر الفاعل والاسناد اليه والله اعلم **قوله** واما نفع التقييد
بالوضع الاول الاولى ان يقول واما نفع تقييد الوضع بالاول
كما يدل عليه سوق كلامه **قوله** انه مثل بزيد يدل على معنى مستقل
اقول الالفاظ اما موضوعة او غير موضوعة والاول اما ان يتعدد
فيه الاول اولا والاول ان يخرجه الوضع المحرف نوعه اولا
فهذه اربعة اقسام المهمل والموضوع الذي تعدد فيه الوضع ولم
يخرجه عن نوعه فالاول لا كلام فيه لانه خارج عن تعريف الاسم
لكونه مهملا وكذا الثاني والثالث لعدم خروجهما عن نوعهما فهما
داخلان في التعريف واما الرابع فان كان اسما نحو اسماء الافعال
فهو داخل في التعريف باعتبار الوضعين لانه يدل على معنى في نفسه
باعتبار الوضع الثاني وذلك المعنى غير مقترن باحد الازمنة الثلثة
باعتبار المعنى الاول وان كان فعلا نحو يزيد ويشكر فهو داخل
فيه ايضا باعتبارهما لانه يدل على معنى في نفسه باعتبار الوضع الثاني
وذلك المعنى غير مقترن باحد الازمنة الثلثة باعتبار الوضعين
اما باعتبار الثاني فظاهر واما باعتبار وضع الاول فلان
معناه غير داخل في الوضع الاول الفعلي ليكون زمانيا فحذار الاسمية
في هذا القسم على اعتبار الوضعين بخلاف الافعال المنسلخة
فان فعليتها باعتبار الوضع الاول ولا دخل فيها للثاني كما لا يخفى

هذا خلاصة الكلام في هذا المقام **قوله** والا لم يكن كلمة لانه مركب
اضافي فان اسماء الافعال بعضها اسم وبعضها جار ومجرور
وبعضها مركب كما لا يخفى قوله ووضعه الثاني معتبر لانه باعتباره
يكون كلمة حاصله اعتبار الوضعين في تحقق الاسمية كما ذكرنا وتمام
تفصيله في حاشية المحقق عبد الغفور عفو الله تعالى لنا وله ولسائر
المسلمين امين **قوله** ولك ان تقول هذه بيان احكام مشتركة
بين قسمي الاسم المعرب والمبني قدم على التقسيم يعني ان هذه الخواص
الخمسة مشتركة بين المعرب والمبني بقرينة التقديم على التقسيم ما خلا
الجر فانه مختص بالمعرب من بين سائر الحركات ولو عمم الحكم لعلمت
ان ذلك فان الجر مما يدخل المبني ايضا ولو صورة فان انواع الحركات
سبع على ما ذكر في موضعه حركة اعراب وحركة بناء وحركة حكاية وحركة
نقل وحركة اتباع وحركة تخلص من التقاء الساكنين وحركة
مناسبة هذا ثم الحري بهذه الخواص هو المعرب لان وجودها في المبني
في الجملة **قوله** وليس التقديم للحصر والا للغا اي لغا الحصر
المذكور بذكر الخواص لان خاصة الشيء ما يوجد فيه ولا يوجد في غيره
وهذا بعينه معنى الحصر لانه اثبات الحكم للمذكور ونفيه عما عداه
وفيه رد للمحقق عبد الغفور حيث قال ومن خواصه خبر مقدم للاهتمام
او للقصر او مبتدأ كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى ومن الناس
من يقول آمنا بالله ولا يبعد ان يقال يفهم منه ان المذكور افعل

مطلب انواع الحركات

55

افعل من المتروك لانهم قالوا انها تبلغ قريبا من ثلثين هذا وفيه
نظر لان الخصوص بالنسبة الى ذات الشيء والحصر بالنسبة الى
اعتقاد المخاطب فلا منافاة بينهما فتدبر **قوله** وليس التنبيه المذكور
خفيا يعني ان التنبيه الذي ذكره الشارح بقوله من الخواص بصيغة الجمع
الكثرة على كثرة الخواص وبمن التبعيضية على ان ما ذكره بعض منها
ليس من خفيا لازم الشريف حتى يتعرض له بالبيان وقد يذكر ذلك
لان افادة ان كل واحد من الامور الخمسة بعض من خواص الاسم من قبيل
توضيح الواضح افتتح من توضيح ما هو اوضح من ان يخفى والعاقل
لا يرضى بحمل العبارة على تقييده تلك العبارة لان ذلك تحصيل الحاصل
ولو اريد بيان ذلك فلا بد فيه من تقديم ملاحظة العطف اشنع من
التنبيه المذكور الذي ماله ومحصله تحصيل الحاصل هذا مفهوم كلامه
على وفق مرامه وان عبارته لما فيه من القلق والاضطراب قاصرة عنه
وانت خبير ان امثال هذه النكات مقبولة غاية القبول لما فيها
من البداعة سواء كان العطف مقدما على الربط اولا واذا كان الامر
كذلك فنقضها لا يكون الا جهلا وسفها كما لا يخفى **قوله** فسر
الاختصاص بنفي الوجود في الغير على ان النفي راجع الى القيد كلام
لا معنى له لان الاختصاص ثبوت الشيء للشيء وانتفاؤه عما عداه
فهو امر مركب من الامرين وهما الثبوت والانتفاء وليس احدهما
قيد الاخرى حتى يرجع النفي الى القيد دون المقيد **قوله** فيكون ماله

مطلب الاختصاص

انه يوجد فيه ولا يوجد في غيره ظن ان النفي قيد للاثبات في هذا
الباب وليس كذلك بل انه معنى مركب من النقيضين كما مر آنفا
قوله نحو قال قوله لا يوجد في غيره لبعض معنى الاختصاص فلم
يتدبر او تدبر ولم يتذكر قائله المولى عبد الغفور وقال في الحاشية
قوله وخاصة الشيء ما يختص به ولا يوجد في غيره هذا تفسير لما
تضمنه يختص من الجزء السلبي وانما لم يقل ما يوجد فيه ولا يوجد
في غيره اشارة الى المناسبة بين المعنى اللغوي والعرفي باخذه فيه
ولم يتحاش عن كون التعريف بالاعم لان المقصود امتيازه عن امتياز
ما عداه وهو الجنس والعرض العام هذا كلامه رحمه الله في غاية الحسن
والقبول ومن رده ترك للعلم وتمسك بالجهل المركب كما لا يخفى على
ارباب البطانة واهل الفطانة قوله والمراد بالخاصة هنا الامر
المختص بالشيء سواء كان محمولا او غير محمول وقال المولى عبد الغفور
ولك ان تخصص لفظ الخاصة بالخارج المحمول بشهادة الحال
ولا يخفى ان الخاصة لو كانت بالمعنى العرفي كما هو الظاهر لامر
واطباق الشراح عليه ويؤيده لفظ الحد لكان عدم ذكرهما من قبيل
المسامحات المشهورة وهو ذكر المبدأ وارادة المشتق هذا
كلامه لكنه لا يخلو عن تكلف حيث يلزم تاويل اللام بذي اللام والجر
بالمجرور والتنوين بالمنون والاضافة بالمضاف والاسناد اليه
بالمسند اليه ولا يخفى انه تعسف ظاهر فالاوجه ان يكون المراد
بالخ

بالخاصة هنا الامر الخارج المختص سواء كان محمولا او لا ليشمل الكل
قوله وجعل اللام عوضا عن المضاف اليه يخرجها عن عداد قرائنها
قال المولى عبد الغفور قوله اي لام التعريف احتراز عن لام الامر ولام
الابتداء فكان اللام فيها بدلا عن المضاف اليه او للعهد الخارجي او الذهني
والتفسير بيان للواقع لا بيان لما استعمل اللفظ فيه انتهى كلامه يعني ان
تفسير الشارح للام بيان للواقع وتفسير للامر فلا ينافي كون اللام للعهد
فتدبر قوله ولو قيل المتبادر من اللام جميع هذه الانواع لم يبعد
وعلى هذا يكون اللام للعهد الخارجي اي اللام المختص بالاسم فتامل
قوله على لغة حِمْيَر بوزن منبر قبيلة من طي يجوز صرفه وتركه
للعلمية والتانيث قوله فتامل ان حروف النداء كلها معرفة اذا
قصد بها منادى معين بخلاف المنكر نحو يا رجل ويا رجلا وهذا
معنى قوله كلها او بعضها فتامل قوله وانما يعرض بعدم التعرض
اي انما تعرض الشارح لبعض اقسام اداة التعريف دون سائر
الخواص مع عدم تعرض المصنف دفعا للايهام عدم اختصاص ذلك
البعض بالاسم حيث خص المصنف اللام بالذكر فتامل قوله وهو ضعيف
جدا لانتقاضه بمثل عندي الاسد وبمثل الحمر يوجه فان اللام في
الاول لتعيين المعنى الالتزامي لا لتعيين المعنى المجازي اللازم
للمعنى المطابقي وفي الثاني لتعيين المعنى التضمني هو جزء مدلول الصفة
اعني الذات فانتقض التعبير المذكور في الشرح كما لا يخفى

وقال المولى عبد الغفور غفر الله تعالى قوله يدل عليه اللفظ مطابقة
هكذا قالوا وفيه انه ان اريد بالمطابقة معناه الحقيقي لزم ان لا يدخل
اللام على الاسم المستعمل في معناه المجازي وليس كذلك ولو اريد بها
دلالة غير تبعية ضمنية لزم جواز دخول اللام على الفعل المجرد عن
الزمان والنسبة دخولا قياسيا اللهم الا ان يقال هذا التعليل
وان اقتضى جواز دخولها عليه لكنه ابى عن دخولها عليه الحالة التى
اقتضاها وضعه بخلاف الاسم فانه كلتى حالتيه مصحح له او يقال
لا يصح تجريد الفعل عن النسبة هذا كلامه رحمه الله وحاصل التحرير وقال
الفاضل الهندي في شرحه وانما اختص اللام بالاسم لافادته التعريف
المختص به وهى على لام المعرفة اللام الزائدة فتحسين اللفظ انتهى
كلامه وهذا اوضح التعليلات المذكورة لاختصاص اللام بالاسم
لان التعريف والتنكير مختصان بالاسم على القول الاصح فاقتضى
ذلك اختصاص علامتهما به **قوله** الذي في الذي زيد عليه اداة
التعريف اعلم ان اصل الذي والتي عند البصريين لذِ ولتِ وذيها
فيم كنم وعند الكوفيين الاسم منهما الذال والتاء وحدهما وما
عداهما زائدة الالف واللام فيهما لتحسين اللفظ والياء يحذف
عند التثنية وقد جاء حذفها واسكان الذال في بعض اللغات
كذا ذكره بعض الافاضل ففي كلام المحشي قصور فافهم **قوله** الا ان
او بتقدير كون المجرور بالواو لنكتتين لئلا يكون التمييز

مطلب اصل الذي والتي

التمييز منفصلا للاول وليكون الحكم على سبيل القطع والجزم دون التردد
والتشكيك فتدبر **قوله** انما فسر الاسناد بالاسناد الى الشيء
بارجاع ضميره الى ما هو كمال الظهور كالمذكور وهو الشيء فانه لكونه اعم
ابين من غيره فيكون مرجعا للضمير بهذا الاعتبار ومن غير سبق رجع ويكون
المعنى على هذا كون الشيء مسندا اليه من خواص الاسم وهو ما خوذ من شرح
الرضي وقال المحشي في شرحه الضمير راجع الى الشيء المشتمل عليه
الاسناد فانه بمعنى كون الشيء مسندا اليه وليس راجعا الى الاسم
اولا فائدة في كون الاسم مسندا اليه من خواص الاسم لانه في غاية
الظهور هذا كلامه على سبيل الاقتصار وقال الفاضل الهندي
في شرح قوله والاسناد اليه اي الى الاسم والحكم عليه بالخصوص باعتبار
الطبيعة النوعية دون الصنفية المستفادة من لفظ اليه المختصة به
عقلا فيفيد الخبر فاعرفه هذا كلامه قوله والحكم عليه اي على قوله الاسناد
اليه والمراد بالطبيعة النوعية الكلمة وبالصنفية الاسم اى لملاحظتها
وهذا جواب سؤال مقدر كانه قيل الحكم باختصاص الاسناد الى
الاسم غير مفيد والضرورة كافية في امره فلا حاجة الى الخبر عنه
لكونه لغوا فاجاب عنه بقوله والحكم عليه الى آخر كلامه والمعنى على
هذا كون الكلمة مسندا اليها من خواص الاسم هذا كلام مبهم في هذا
المقام وليس بشيء اذ لا معنى لكون الشيء مسندا اليه او كون الكلمة
مسندا اليها من خواص الاسم كما لا يخفى على اهل البصيرة بل الضمير

راجع الى الاسم قطعا والمعنى الاسناد الى الاسم من خواصه او كونه
مسندا اليه من خواصه ولا شك ان هذا كلام مفيد ودعوى برهان
هذا الحكم وعدم افادته ذهول عن معنى الخاصة اذ لا يلزم من وقوع
كون الاسم مسندا اليه كون الاسناد اليه خاصة له البتة اذ الاختصاص
امر زائد على وجود الشيء للشيء فتأمل هو التأمل وكن من الحق
بوعي عليك العلم **قوله** لان معرفته بعد معرفة الاسم هذا كلام لغو
كالاول لان علامة الشيء انما تكون بعد وجود ذلك الشيء دائما
ذهنا وخارجا فتدبر **قوله** في عدم جريان التعريف والتخصيص
في مفهوم الفعل نظر قال بعض المتأخرين رحمه الله الفعل ليس بمعرفة
ولا نكرة لانهما من خواص الاسماء وما وقع في عبارة بعض المصنفين
من ان الفعل نكرة فمعناه ان جزء مفهومه وهو المصدر نكرة او لو سبك
منه مفرد لكان نكرة وهكذا قال النسابوري في رسالته التي الفها
في الحمل وقال بعضهم لا نسلم كون التنكير من خواص الاسم كيف
يصدق حد النكرة عليه اذ هو موضوع لشيء لا بعينه اي للمفهوم
الكلي الذي يتحقق في الجزئيات المتعددة ولا يعني بالنكرة
الا المفهوم الكلي العام الشايع ومفهوم الفعل كلي كما حققه القاضي
عضد الدين في الرسالة الوضعية وقيل مفهوم الفعل من حيث
هو معرفة ولا نكرة لان الحكم على الشيء فرع استقلاله والمعرفة
والنكرة حكما فلو ثبتا للفعل لانه لا يقع محكوما عليه من حيث

التعريف والتنكير

من حيث هو ورد بانه انما لا يجوز الحكم على مفهوم الفعل من حيث
هو اذا كان معبرا عنه بلفظ الفعل واما لو عبر عنه بغيره فيجوز الحكم
عليه كما يقال مفهوم الفعل يكون محكوما به ولا محكوما عليه هذا ما قيل
فيه والحق هو الاول اذ لو كان التعريف والتنكير من لوازم الفعل
لوصف بالمعرفة والنكرة فيقبل علامتهما كالاسماء اطرادا لكنه لم يوصف
بهما ولم يقبل علامتهما فلم يكونا من لوازمه لان انتفاء اللازم يدل
على انتفاء الملزوم فتأمل فانه في كلام المحشي قصور **قوله** مختلف
في ان المضاف اليه في المثال المذكور الفعل والجملة ذهب المص الى الاول
والشيخ الرضي وبعضهم الى الثاني قال الرضي الظاهر ان المضاف اليه
لفظا في نحو اتيتك يوم قدم زيد الجملة الفعلية لا الفعل وحده كما ان
الاسمية في قولك اتيتك زمن الحجاج امير هي المضاف اليها واما معنى
فالمصدر هو المضاف اليه لا الزمان في الجملتين **قوله** فينبغي ان
يكون هذا مرضيا لئلا يخالف السابق من اختصاص الجر بالاسم فان
الجر لازم للاضافة واختصاص اللازم مستلزم لاختصاص الملزوم
ولئلا يخالف قول المص فيما سيأتي المضاف اليه كل اسم نسب اليه شيء
بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا ولان معنى الفعل كما ذكرنا يأبى
عن الاضافة اليه كما يأبى عن الاسناد اليه قال الشيخ الرضي فيه والدليل
على ان المضاف اليه هو المصدر تعريف المضاف به مع خلو الفعل عن
التعريف نحو اتيتك يوم قدم زيد المار والباء واما انا فلو اضمن

صحة هذا المثال ومجيء مثله في كلامهم انتهى كلامه **قوله** هو من الاعراب
بمعنى الاظهار يعني لفظ المعرب على صيغة اسم المفعول مأخوذ من
الاعراب اللغوي الذي بمعنى الاظهار والبيان يقال اعرب فلان
عن حجته اذا اظهرها وبينها ومنه المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير
ويسمى المعرب معربا لكونه محل اظهار المعاني او بمعنى ازالة الفساد
من عربت معدته اذا فسدت والهمزة للسلب ومنه سمي المعرب
معربا لما فيه من ازالة الفساد والالتباس الحاصل من ازدحام المعاني
المعتورة عليه او بمعنى وضع الاعراب عليه ووجد فيه وضبطه يقال
اعربت الكلمة اذا جعلت فيها اعرابا وشكلته وضبطته ومنه سمي
المعرب معربا لكونه مضبوطا بالاعراب والحركة الكائنة بالمعاني المعتورة
عليه الحاصلة بالعوامل المركبة لا من الاعراب العرفي الذي هو الاختلاف
باعتبار ان الاعراب اللغوي والاصطلاحي يتحقق فيه لان
القياس منه ح معرب بكسر الراء لكونه لازما هذا حاصل كلام الايضاح
قوله لانه لا يصح ان يشتق منه لكونه جامدا والاشتقاق من
الجمادات قليل كتامر ولابن ودارع مالح لبائع التمر وعامل اللبن
من الطين ولابس الدرع والشيء المليح فتدبر **قوله** وبهذا ظهر
ان من قال القائل هو المولى عبد الغفور قال بعد ما نقل كلام
الايضاح وفيه انه لو جاز اخذ صيغة منه لجاز ان يكون اسم مكان
للصفة حتى يكون القياس ما ذكره يعني لا يجوز الاشتقاق واخذ

الصيغ من الاعراب العرفي الذي هو الاختلاف او الحركة والا
لاخذ منه المعرب بالفتح للمكان لمناسبته بالمقام دون المعرب بالكسر
لعدم مناسبته له وان كان القياس يقتضيه هذا مراده ورد عليه
المحشي بان المعرب ح بمعنى مختلف الاخر لا بمعنى محل الاختلاف
اذ لا يجعل الفاعل مكان الحدث ولا يسمى باسم المكان وهو كلام
وان جد كتعليله لان المعرب كما هو مختلف الاخر فالاخر محل الاختلاف
ايضا فلا وجه لاخذ الصفة منه دون اسم المكان مع غاية مناسبته
بالمقام وقال الكازروني في حاشية شرح الهندي لفظ المعرب
يجوز ان يكون مصدرا ميميا سمي به للمبالغة وان يكون اسم مفعول
وان يكون ظرف مكان لكنه بنى كلامه على المعنى اللغوي دون العرفي
والذي ظهر لي بعون الله تبارك وتع في حل كلام المص ان مراده
هو ان الاعراب اسم للمعنى الخاص بالعامل الذي هو الاختلاف فكذلك
الصفة المأخوذة منه صفة له في الحقيقة دون اللفظ وح يتعين
الكسر كما لا يخفى **قوله** الجنس ان يكون المعرب والمبني قيدين للمقسم
لا نفس القسم لانهما يشملان الاسم والفعل والحرف اقول الاعراب
والبناء قيدان متنوعان للاسم والفعل دون الحرف لان الحرف
موضوع على البناء لا حظ له من الاعراب فقيد الحرف معهما لا يكون
الا سهوا او خطأ كما لا يخفى واعلم ان كلامه هذا ليس في موقعه
ومع ذلك لا معنى له اصلا فانه من اوله الى اخره هذيان وجزاف

وخرافة بحيث لا يكاد يصح و يتميز بعضه من بعض كما لا يخفى على
اهل البصيرة فايت الاشتغال به سعيا عبثا لكونه اشتغالا
بما لا يعني ولا يفيد وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم من حسن
اسلام المرء تركه ما لا يعنيه **قوله** فما قيل قال المولى عبد الغفور
قوله الذي ذهب من عزم المركب يطلق على معنيين المضموم الى شيء
آخر كي يستعمل معه وعلى المجموع المضمومين كي يستعمل معه فالمركب
بالمعنى الاول زيد في قام زيد وبالمعنى الثاني مجموع قام زيد
كما يقال لاحد الخفين زوج ولمجموعهما زوج ايضا واعترض عليه
بان المتبادر من المركب هو المعنى الثاني والالفاظ في التعريفات
محمولة على المتبادر فالظاهر صدق التعريف على مثل بعلبك انتهى
كلامه يعني ان المراد بالمركب هنا المركب الاصطلاحي وهو ما لا
يدل جزء لفظه على جزء معناه لانه حقيقة في هذا المعنى لا المركب
اللغوي الذي هو جزء المركب الاصطلاحي لان استعماله فيه مجاز
والتعريفات مصانة من المجاز بلا قرينة بعد الامكان وح لا يصدق
التعريف على شيء من المفردات اصلا انما يصدق على المركبات
الستة الاسنادية والاضافية والتوصيفية والتعدادية والمزجية
والصوتية ثم يخرج بقوله لم يشبه مبنى الاصل التعدادي والصوتي
لمشابهتهما ويبقى الاقسام الاربعة داخلة في تعريف المعرب
وما صدق قاله وهذا عكس المراد بعينه والجواب ان المراد بالمركب

بالمركب في التعريف معناه اللغوي لا العرفي بقرينة عدم استقامته
وقيل من قبيل ذكر الاخص وارادة الجزء مسامحة والاول هو الاصح فتدبر
قوله فسر المشابهة التي هي المشاركة في الكيف بالمناسبة التي هي اعم
اعلم ان المشاركة بين الشيئين والاتحاد بينهما ان كان بالنوع يسمى
مماثلة كاشتراك الانسان والفرس في الحيوانية وان كان بالعرض
ان كان في الكم يسمى مساواة كاشتراك ذراع من خشب وذراع
من ثوب في الطول وان كان في الكيف يسمى مشابهة كاشتراك
زيد وعمرو في بنوة بكر وان كان بالشكل يسمى مشاكلة كاشتراك
العناصر الاربعة في الكرية وان كان بالوضع المخصوص يسمى موازنة
وهو ان لا يختلف البعد بينهما كسطح كل واحد من الافلاك وان كان
بالاطراف يسمى مطابقة كاشتراك الاجانتين في الاطراف
فاحفظه فانه لازم الحفظ جدا قوله لئلا يدخل في تعريف المعرب
المناسب غير المشابه نحو يومئذ يعني فسره بقوله لم يناسب على ان المراد
بالمشابهة المنفية عدم المناسبة لمبنى الاصل وهو من قبيل ذكر الخاص
وارادة العام اذ المشابهة انما تكون لفظا ومعنى المناسبة اعم
منها لانه يتحقق بالمجاورة ايضا كبناء يوم في يومئذ للمناسبة فقد
ولو اريد الخاص بخصوصه لبطل طرد التعريف بمثل يومئذ كذا ذكره
سعد الله في حاشية شرح الهندي **قوله** ليس الاصل اعم من المبني من
وجه بل اخص مطلقا واضافة الاعم الى الاخص لامية اقول هذا

اصل مخالف فيه كثير افليكن هذا المثال من جملة ذلك وقد اعترفت
نفسه في بحث الاضافة حيث قال الانسب بحسب المعنى ان الاضافة
في قولك يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك بيانية واظهار من فيها
خال عن التكلف الا انه ائمة العربية جعلوها لامية ولا يظهر ما دعاهم
اليه وكذا كل رجل فالاظهر فيه ان يكون الاضافة بمعنى من اى كل هو رجل
وصح حمل المفرد على كل مع انه متعدد لانه متناول للمتعدد على سبيل
البدل انتهى كلامه فتدبر فانه نافع جدا **قوله** ولتوجه كلام الشارح
مجال اى يمكن ان يقال المراد بالبيان بيان المضاف فانه بيان
المضاف بالمضاف اليه لا الاضافة البيانية المشهورة ولا يخفى
انه توجيه لا يعبأ به بعد تصريح الشارح بالاضافة البيانية كيف
وقد صرح به الفاضل الهندي في شرحه ايضا ويؤيده كلام السيد الشريف
في حواشيه حيث قال معناه مبنى بحسب الاصل دون العروض **قوله**
لا حاجة الى قوله بغير السلام لان النحوي لا يسمى ما هو باللام امرا
هذا مأخوذ من كلام الشارح في بحث الفعل نقلا عن المص ان الامر
في اصطلاح النحويين والاصوليين مخصوص بالامر بالصيغة
قال التفتازاني في شرح المفتاح الامر في اصطلاح النحاة ما هو
المعروف باللام لا الصيغ المخصوصة لكن الشريف قال في شرحه هو في
عرف النحاة عبارة عن الصيغ المخصوصة مثلا فتأمل **قوله** لم يقل
اعتبر العلامة مجرد الصلاحية للاعراب لانه لا يحصل به الفرق بين

الاضافة البيانية

بين اعتبار المص واعتبار العلامة هذا كلامه وهو خطأ محض
لانه لا مدخل لذكر الاستحقاق وعدمه في الفرق بين الاعتبارين
المذكورين اصلا بل الفرق راجع الى اعتبار مجرد الصلاحية وعدمه
فاعتبر العلامة في كون ماهية المعرب واتصافه بهذا العنوان
مجرد الصلاحية والقابلية للاعراب من غير اعتبار شيء آخر فيرجع
حاصله الى اعتبار الامكان الذاتي الذي هو اباء ذات الاسم
عن قبول الاعراب بعد وجود الاسباب والشروط واعتبر المص
مع الصلاحية المذكورة وجود الاسباب والشروط وانتفاء
الموانع التي هي العامل والتركيب وعدم المشابهة للمبني الاصلي
فيرجع حاصله الى الامكان الاستعدادي الذي هو النهي للكمال
والتوجه الى الحصول هذا شرح حقيقة الحال في بيان هذا المقال
قوله بل الفرق باعتبار الاستحقاق بالفعل عند المص وباعتبار
صلاحية الاستحقاق عند العلامة هذا خلط كلام منه بلا
فارق لانك قد عرفت ان ذكر الاستحقاق وعدمه سواء في عدم
الاعتبار وانه لا مدخل له في الفرق المذكور وذلك لان استحقاق
الشيء للشيء فرع صلاحيته له فاذا حصلت الصلاحية حصل
الاستحقاق فالصلاحية يستلزم الاستحقاق لان معنى
الاستحقاق ثبوت الحق للشيء حصوله له وذلك الشيء له وكان
المحشي لم يعرف معنى الصلاحية والاستحقاق ولا الفرق بينهما

الفرق بين مذهب المص والعلامة باعتبار المعنى الاصطلاحي

والا لم يقع في هذا الخلط والخبط كما لا يخفى على اهل التمييز قوله
وبعبارته اوضح المعتبر عند العلامة الاعراب بالقوة البعيدة
من الفعل وعند المص الاعراب بالقوة القريبة من الفعل هذا قريب
الى الصواب لان العلامة اعتبر مجرد الصلاحية في كون الاسم معربا عرفا
وهو معنى القوة وبعده بالنسبة الى مذهب المص لانه اعتبر فيه ما
يقربه الى الفعل وهو معنى القوة القريبة من الفعل واعلم ان القوة
كون الشيء من شانه ان يكون وليس بكائن والفعل كونه الشيء من شانه
ان يكون وهو كائن وقيل القوة امكان حصول الفعل مع عدمه والفعل
امكان حصوله مع وجوده وهذا المعنى هو المتعارف عند المناطقة
فانهم يقولون الانسان كاتب بالقوة اي يمكن حصوله له مع عدمه
والانسان كاتب بالفعل حال كونه يكتب هذا قوله لم يوجد على
طريقة المص معرب اصطلاحي لم يعرب يعني قولهم لم تعرب الكلمة
وهي معربة معناه انها لم تعرب لغة باجزاء الاعراب عليها وهي
معربة اصطلاحا باعتبار صلاحيتها له عند العلامة وباعتبار
الصلاحية والتهيؤ له عند المص لكن لا يتاتى هذا النفي والاثبات
على مذهب المص لانه لا يخلو الكلمة على مذهبه من اعراب محقق
او مقدر حيث اعتبر في تعريف المعرب التركيب وعدم المشابهة
للمبني الاصلي فلا يوجد على مذهبه معرب لم يعرب اصلا فمرجع مذهب
المص ومآله الى المعنى اللغوي وهو تناقض ظاهر وكانه اريد

مطلب معنى القوة والفعل

اريد سبب الاعراب بحسب الذات لانه وصف الاعراب متاخر عن ذات
المعرب لتاخر الصفة عن الذات اذ اريد به بحسب الظاهر لعدم تلبس
ذات المعرب بالاعراب في الظاهر على مذهبه ايضا لكن الثاني وهو
سبب الاعراب بحسب الظاهر لا ينفع الشارح فيما هو بصدده من النفي
والاثبات لوجود الاعراب التقديري في ذات المعرب فلا يندفع التناقض
به والاول وهو سبب الاعراب بحسب الذات تدقيق فلسفي لا يناسب
النحاة لانه ليس من مبادي علمهم هذا محصل مجموع كلامه وهو كالاول
خطأ محض ايضا يظهر بالتامل فيما ذكرنا مرارا من ان مذهب المص
لا يقتضي الاعراب لا لفظا ولا تقديرا بل غاية مذهبه اعتبار صلاحية
المعرب للاعراب مع التهيؤ له وذلك لا يستلزم وجود الاعراب
بالفعل في الاسم المعرب لا لفظا ولا تقديرا بل بالقوة القريبة من
الفعل كما اعترف به نفسه واذا تقرر هذا فقد تبين لك صحة النفي
والاثبات على مذهب المص ايضا من غير تناقض في كلامه فقط كما
لا يخفى على اهل البصيرة قوله بل من الغرض منه معرفة الهيئات
التركيبية الهيئة بالفتح والكسر حال الشيء وكيفيته الحاصلة له
والمراد بها هنا صيغ الابنية والصيغة هي الهيئة العارضة للفظ
باعتبار الحركات والسكنات وتقديم بعض الحروف على البعض
والابنية هي الحروف مع الحركات والسكنات المخصوصة فاحفظ فانه
لازم الحفظ قوله فالاولى ان يقول من جملة الغرض من علم

امثال هذا من المسامحات فان تخصيص الشئ بالذكر لا ينافي ما عداه
على ان معظم الغرض من علم النحو معرفة احوال اواخر الكلم اعرابا وبناء
الا ترى انهم عرفوه بانه علم باصول يعرف بها احوال اجزاء الكلم
اعرابا وبناء **قوله** اشارة بهذا الى انه لا يمكن ان يعرف المتعلم
للمعرب اختلاف الاواخر بالتتبع حاصل هذا المقام على وجه يحصل
منه المرام ان الغرض من تدوين علم النحو الذي هو معرفة احوال
اواخر الكلم اعرابا وبناء تعليم المبتدى وارشاد الطالب الذي
لا يعلمه بالتعلم ولا بالتتبع ولا بالسليقة اليه فان العالم به بطريق
من هذه الطرق مستغنى عنه لعدم الفائدة بالنسبة اليه وذلك
يتوقف على معرفة الكلم واقسامها واحوالها فعرف المص الكلم اولا
وقسم ثانيا وقسم القسم الى المعرب والمبني ثالثا وعرف المعرب
بقوله هو المركب الذي لم يشبه مبنى الاصل رابعا عن احوال بعد
تعريفه له وعدل اليه عن تعريف الجمهور وهو قولهم المعرب ما اختلف
اخره باختلاف العوامل هربا من الدور الذي يلزم منه وذلك لان
الغرض من تعريف المعرب بيان ماهيته وتصوير حقيقته للطالب المذكور
وذلك البيان لا يمكن ان يكون بالاحوال لان معرفة حال الشئ
بعد معرفة ذلك الشئ فلو توقف معرفته لزم الدور وهو باطل
لاستلزام تقدم الشئ على نفسه ووجوده قبل وجوده وهو
محال عقلا وهم عرفوه بالاختلاف المذكور والاختلاف حال

وجه العدول والدور

حال من احوال المعرب يتوقف معرفته على معرفة المعرب فلو توقف معرفة
المعرب عليه لزم الدور المحال فان معرفة المحدود يتوقف على معرفة الحد
يتوقف على معرفة اجزائه فلزم ان يتوقف معرفة المعرب على معرفة
الاختلاف لكونه جزءا من اجزاء تعريفه ويلزم منه المحال فلهذا عدل
المص عن تعريفهم الى تعريف اخر وجعل تعريفهم حكما من احكامه واجاب
عنه بعضهم بحمل التعريف على اللفظي وليس بشئ لان المعرب من الامور
الاصطلاحية الاعتبارية فلا حقيقة له وراء المفهوم اللفظي المذكور
وبعضهم بان الاختلاف يجوز ان يكون مستفادا من عرف آخر او
من كلام موثوق به كالقرآن والحديث واشعار البلغاء او من استعمال
العرب لا من المعرب فلا يلزم الدور وجوابه ان الغرض من تدوين
النحو اغناء الطالب عن التتبع فلو احتاج الطالب الى تتبع الخارج
من الفن لاستفادة شئ من الفن لم يكن الفن وافيا بالغرض فلم
يعتد به وهو خلاف المفروض على انا قد ذكرنا ان الغرض من تدوين
هذا الفن تعليم الطالب المبتدى الذي لا يعلم اصطلاح الفن
بوجه من الوجوه فتامل فيه فان خلاصة ما في الشرح والحواشي وان كان
ما فيها لا يخلو من الغواشي **قوله** وهو الذي صرح المص بانه عدل
عن المشهور لاجله يعني صرح به في شرحه على الكافية **قوله** والعجب
من قال قائله المولى عبد الغفور غفر الله تعالى له ولنا ولسائر المسلمين
قال في حاشيته في كلام طويل محصل كلام الشارح فيه على وجه غريب

بحيث يستلزم المطلوب لكنه غير مناسب لهذا المقام لغرابته وعدم
الاحتياج اليه وحصول المقصود بدونه **قوله** بجعل كبرى لصغرى
سهلة الحصول صفة صغرى وصفة الصغرى بكونها سهلة الحصول
لانها من قبيل حمل الكلي على ما هو جزئي له فالحكم فيها سهل بالنسبة
الى الحكم الكائن في الكبرى لكثرة افرادها **قوله** لكونه من التمرين
في الصحاح مرن على الشيء يمرن مرونا ومرانة تعوده واستمر
عليه ويقال مرنت يده على العمل اذا صلبت انتهى كلامه فهو من باب
دخل والمراد به الحذاقة لانه لازمه فتدبر **قوله** صلى الله تعالى عليه
وسلم نضر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها فاداها كما سمعها فرب
حامل فقه الى من هو افقه منه ورب حامل فقه ليس بفقيه **قوله**
رواه الترمذي وغيره عن ابن مسعود وغيره قوله نضر بالضاد المعجمة
المشددة والمخففة من النضارة وهو الحسن والنعمة والبهجة ومعنا
الدعاء اي حسنه ونعمه وبهجه وقوله فوعاها اي حفظها وضبطها
في وعاء قلبه وقوله فرب حامل فقه اي رب حامل علم يحمله الى من هو اعلم
منه يعني قد يكون التلميذ اعلم بالاحكام من الاستاذ فتعلموا الشيء
ممن هو دونكم وممن هو فوقكم والمراد التحريض على تعلم العلم وتعليمه
ونشره للناس فالفاء تعليلية ورب حرف جر زائد ما بعده
مبتدأ وكلمة الى مع ما يتعلق به خبره والجملة في موضع التعليل لما قبله
كان قيل ما فائدة هذا الاداء وهل فيه فائدة فقيل نعم فيه فائدة

فائدة عظيمة من جهة التعليم والتعلم ونشر العلم لانه رب عالم يحمل
العلم الى من هو اعلم منه ويجوز ان يكون لفظ رب مبتدأ مضافا الى ما
بعده على قول الكوفيين لانه اسم عندهم وقوله ورب حامل فقه ليس
بفقيه يعني لا يقدر على تفسير ما معه واستنباط الاحكام منه لعدم
معرفته بوجهه فاحفظ فانه نفيس **قوله** في الحواشي في القاموس
هواشي كسحاب ناحية نيسابوري **قوله** شآبيب عقائد في
القاموس الشؤبوب الدفعة من المطر وحد كل شيء وشدة دفعه
واول ما يظهر من الحسن وشدة حر الشمس وطريقتها والجمع انتهى كلامه
قوله لانه يجوز ان يكون الكلام مع المتتبع يعني يجوز ان يكون
كلام المصنف مع المتتبع لكلام العرب العارف لاختلاف اواخر الكلم
لا يعرف انواع الاختلاف التي هي المرفوع والمنصوب والمجرور فيطلب
معرفة المعرب ليميز بينه انواع الاختلاف وغيرها من الاحكام
النحوية لا ليعرف نفس هذا الحكم من النحو وحاصله انه يتصور
المعرب بما هو معلوم له من الاختلاف فيكون وسيلة له الى معرفة سائر
الاحكام النحوية فلا يلزم الدور وهذا مفهوم كلامه وان كان لا يفهم
من كلامه ورد بانه لو كان الامر كما ذكر يلزم الفرق بين حكم وحكم
في الغرض من التدوين من غير ضرورة ومرجح بل لازم اما
الدور او الترجيح بلا مرجح وذلك يكفي في العدول على انه لا شك
ان الغرض من التدوين اغناء الطالب عن التتبع فما يحوجه الى

التتبع ادلى مما يحوجه اليه مع انه معرفة اختلاف الاخر فى بعض
الالفاظ لا يحصل من التتبع ولهذا دون الفن لمعرفته فلو حصل معرفته
من التتبع على وجه يفيد الطالب فائدة تامة لاستغنى عن تدوين
النحو كما لا يخفى   وانه لم اعثر على ماخذه اى وانه لم اطلع انه على ما
خذ تفسير الحكم بالاثر فانه الحكم فى اللغة القضاء وهذا المعنى غير مناسب
هنا على زعمه وقال بعضهم الاظهر انه بمعنى القضاء هنا اى قضاء
المعرب فيه او عليه او مقتضيه كما يقال حكم المسئلة كذا انتهى كلامه
قوله وقال الرهاوى فى حاشية شرح المنار اعلم ان الحكم يطلق
فى العرف على اسناد امر الى آخر اى نسبته اليه بالايجاب او بالسلب
وفى اصطلاح الاصوليين على خطاب الله تعالى المتعلق بافعال
المكلفين بالاقتضاء او التخيير وفى اصطلاح المحققين من اهل
المنطق على ادراك ان النسبة واقعة او ليست بواقعة ويسمى معانى الحكم
تصديقا انتهى كلامه وقال بعض المحققين فى رسالته المؤلفة فى بيان
القضاء الحكم يقال على معان بالاشتراك اللفظى الاول اسناد امر
الى آخر ايجابا او سلبا والثانى ادراك ان النسبة واقعة او ليست
بواقعة والثالث خطاب الله تعالى المتعلق بافعال المكلفين
بالاقتضاء او التخيير والرابع اثر الخطاب الثابت به كالوجوب
والحرمة والصحة والفساد وجميع المسببات الشرعية عن الاسباب الشرعية
والخامس المعنى اللغوى الذى هو الفصل والبت والقطع على الاطلاق

على الاطلاق والسادس بمعنى الحكمة والسابع قضاء القاضى وهو
المقصود بالذات ههنا انتهى كلامه فتأمل **قوله** وهذا اولى مما
فى فاتحة المولى عبد الغفور قال خرج به عن حكم المعرب اختلاف معنو
ومبنى باختلاف العوامل الداخلة على المستفهم عنه كقولك
جاء زيد ورأيت عمروا ومررت ببكر انتهى كلامه فان اختلاف آخر من
ليس بالعوامل الداخلة عليه وانما هو باعتبار كونه حكاية عن المرفوع
والمنصوب والمجرور فافهم **قوله** ثم يتقيد العوامل بالداخلة عليه
يخرج عامل المبتدأ والخبر ورد بان المراد بالدخول تحققه عاملا
فيه فلا يخرج به المعنوى **قوله** لانه تعلقه باختلاف العوامل يوجب
كونه الاختلاف قاصرا على تساوى العامل اللفظى والتقديرى
فى اللفظ والتقدير وذلك مع عدم حصر العامل فيهما فاسد لانه
التقدير فى حكم المعرب انه يختلف آخره باختلاف العوامل اختلافا
مثل اختلاف لفظ المعرب او تقديره وذلك باطل بالبداهة
فهذا معنى كلامه فالضمير للاختلاف واللام بمعنى مع وعلى
متعلق بالقصر فتأمل **قوله** وانت من الباء ليسا عاملين مختلفين
يكذبه قوله رأيت احمد ومررت باحمد فان احمد منصوب لفظا فى
الاول ومجرور لفظا فى الثانى فاثرهما متباينان فى التقدير وانه
لم يختلف لفظه فلا بد من التعميم المذكور **قوله** فقوله مثنى ومجموعا
متعلق بالمثنى الثانى المقدر حال منه لا بهذا القول الذى هو ادب

مسلمين ومررت بمسلمين لانه لا يكون الا مثنى او مجموعا ولا يحتملهما
معا هذا مراده وقال المولى عبد الغفور قوله رأيت مسلمين ومررت
بمسلمين اى مدلول هاتين الصورتين فان ظهر شموله للمثنى
والمجموع انتهى كلامه وكلاهما ليس بشيء لظهور كونهما حالين
من المثالين باعتبار الصورة فان يحتملهما اى رأيت مسلمين
مثنى ومجموعا ومررت بمسلمين مثنى ومجموعا فلا يتجه ما قيل انه
لا يصح المثال الا ان يكون مثنى او مجموعا فتدبر **قوله** فقوله مع
ليس ظرفا للتركيب بل هو حال من بعض الاسماء ورد لا يرد عليه الايراد
المذكور وانت خبير بان الحالية مع انه لا يندفع الايراد المذكور لا معنى له
اصلا والا يلزم تركيب المركب وهو باطل بل هو ظرف لغو كما هو
الظاهر قال المولى عبد الغفور فان قلت التركيب مع العامل
ابتداء ويجوز ان يكون مسبوقا بتركيب يتحقق معه عاملان
معنويان فيتحقق الاختلاف في اخر المعرب وفي العوامل واجيب
عنه بان المراد باختلاف العوامل اختلافهما في العمل كما مر وذلك
لا يوجد فيما فرض لان عمل العامل المعنوي ليس الا الرفع انتهى كلامه
فلا يرد عليه ذلك لا تفاق اثرهما الذي هو الرفع اذ لا يقع بعد
العامل المعنوي ابتداء الا المرفوع نحو زيد عمرو جاءني اخوه في داره
وزيد عمرو ضربته في داره وزيد عمرو مررت به في بيته والذي
ظهر لي انه لا وجه لهذا السؤال والجواب لان قوله ابتداء احتراز

احترازا عن ذلك بل لا اصول لسؤال الشارح ايضا وجوابه لان
المراد بالاختلاف الحدوث والورود وبالعوامل الجنس والمعنى حكم
المعرب وشانه حدوث صفة آخره بحدوث العامل ووروده عليه
واذا تقرر هذا فقد علم انه لا حاجة الى تقييد اختلاف العوامل
بالعمل لئلا ينتقض بمثل ان زيدا مضروب والى ضربت زيدا والى
ضارب زيدا والى ضارب زيدا ولا يخفى على المحصل ان حمل كلام المصنف
على ما ذكرنا اولى واحرى مما ذكره الشارح من التقييدات المخرجة لكثير
من انواع المعربات فتدبر **قوله** وفيه نظر من وجوه الى اخر الوجوه
سهو ظاهر ناش من عدم ادراك السؤال والجواب يظهر بالتامل
فيما اوردنا ولهذا لم نتقيد ببيانه **قوله** فيه انه اذا كان المعنى
هذا يرد الانتفاء اصل السؤال بما ذكرنا **قوله** فيه فليكن
المراد اختلاف اخر باختلاف العوامل وفيما ما القائل هو المولى
عبد الغفور ذكره في كلام طويل فارجع اليه ان شئت **قوله** فيه
المراد استعداد الاختلاف قائله المولى عبد الغفور ايضا وكلام
المحشي معه فافهم **قوله** والذي يقتضيه الحاشية ان المراد انه
لا بد لكل عامل وشيء من المقتضي لظاهر انه سهو من قلم الناسخ
لانه مقتضى الحاشية ومفهومها ان اداة الحركة او الحرف
بلفظ ما يشمل لدخول الباء الجارة فيه لانه يقصد عليها انما
حرف يختلف آخر المعرب به لما له من الدخل في الاختلاف واذا كان

مطلب
معنى الاختلاف

الامر على ذلك فالاولى ابقاء ما الموصولة على عمومها كما هو شان
الجنس وحاله اى شئ اختلف اخر المعرب به فالشئ لكونه جنسا
شامل للحركات والحروف الاعرابية والبنائية والعامل والمقتضى
والاسناد وغيره وباضافة الاختلاف الى اخر المعرب وتقييده
بالضمير خرج ما عدا الحركة والحروف الاعرابية فالحركات والحروف
البنائية بالاضافة والعامل والمقتضى والاسناد بالسببية
المفهومة من الباء لان المراد بها السبب القريب وهو ما لا يكون
بينه وبين المسبب واسطة واما العامل والمقتضى فمن الاسباب
البعيدة لان العامل سبب المعانى المقتضية للاعراب والاعراب
سبب الاختلاف فهو علة قريبة للاختلاف فالعامل علة ناقصة
لها نوع تاثير فيه والمجموع من العامل والمقتضى والاعراب علة
علة تامة له اعتبارية لان العلة فى الحقيقة المتكلم وما سواه
اسباب والات وعلامات دالة على مراده فتدبر **قوله** لاشعار
كلمة وبامتناع الابتداء هذا غير لازم لعدم مناسبته بالمقام فان
العام يقتضى عدم التخصيص كما يدل عليه الحاشية المذكورة فكلمة
لو هنا بمعنى ان الشرطية فلا يقتضى امتناع الجزاء لامتناع الشرط
وعلى هذا فلا يرد ما قال فاذا ترجح اعتبار السببية القريبة كان
اولى ان يقال فاذا ابقيت لدلالة اذ على التحقيق فتامل **قوله**
ولك ان تقول يعنى لك ان تقول يمكن ان يراد على تقدير تخصيص

تخصيص كلمة ما بالحروف والحركة حرف او حركة مخصوصة وهى
الحرف والحركة الكائنة فى اخر الاسم المعرب او يراد بالحرف حرف
المبانى المقارنة بالحركة فى اخر المعرب وح لم يتجه من العوامل ما كان
على حرف واحد كما لا يخفى **قوله** والاعراب اراد به وصف المعرب
وعنوانه الحاصل من تركيبه مع عدم المشابهة بمبنى الاصل او القابلية
الذاتية الاصلية الوضعية كما مر ما فيه من الاختلاف بين المصنف
والعلامة **قوله** فان السببية وهى المتقدم بالذات ليس هذا معنى
السببية المحضة لان السبب المحض فى اللغة ما يتوصل به الى المقصود
وفى العرف عمل يؤدى الى الغرض فالغرض اول فى الطلب واخر فى
السبب وكذا ليس معنى العلية لان العلة فى اللغة ما يتغير به حال
الشئ ومنه سمى المرض علة لانه يتغير به حال الشخص من القوة
الى الضعف وفى العرف ما يتغير المعلول عما كان عليه وقيل ما
يتوقف عليه الشئ لكن هذا المعنى من لوازم العلة فان العلة متقدمة
على المعلول بالذات فيكون هذا تفسيرا باللازم للسبب الذى
بمعنى العلة **قوله** ومن قال القائل هو المولى عبد الغفور قال
فى الحاشية فان قيل ينتقض التعريف بالعلة التامة للاختلاف
فانها سبب قريب له وليس بها الاختلاف قلنا ليس العلة التامة
سببية الا بسببية اجزائها واجزاؤها مركبة من قريب وبعيد نعم
لو ثبت سبب قريب سوى الاعراب يصح النقض انتهى كلامه وهذا

الاعتبار عليه لان المجموع من حيث انه مجموع وان كان علة تامة يصدق
عليه تعريف العلة القريبة لكنه لا تأثير له بالفعل في المعلول الذي
هو الاختلاف وانما التأثير لجزئه الاخير الذي هو الاعراب
فلا حاجة الى اخراجه بعد اخراج اجزائه كما لا يخفى **قوله** فترجح
بل تعينه في الاعتبار لا معنى لهذا الترجح والتعين الا تكلف
خلاف الظاهر وارتكاب بالامر البعيد فالاولى ابقاؤها على
العموم واسناد الاخراج اليها بعد هاتين القيود كما لا يخفى
قوله ومن قال القائل هو المولى عبد الغفور قال في الحاشية
قوله خرج حركة نحو غلامي وان يتحول حركة آخره من الاعراب
الى الكسرة وكذا جر الجوار كقوله تعالى وامسحوا برؤسكم
وارجلكم بكسر اللام واما ما قيل هذه الادوات من تاء التأنيث
ويا النسبة وعلامتي التثنية والجمع يتأتى الاختلاف بها بان
الاختلاف ليس عبارة عن التحول عن الحركة او الحرف بخصوصه
بل اعم منه ومن التحول من السكون الى الحركة ومن التحول من عدم
الدلالة الى الدلالة كلام اسماء الستة ومن كونه علامة لامر
الى كونه علامة لامر آخر كالف المثنى وواو الجمع فانهما قبل التركيب
علامة لهما وللفاعل ومن علامة الى علامة كياء التثنية والجمع
فخارجة عنه برجوع الضمير الى المعرب لان ما لحقه تلك الادوات
ليس معربا وان ابيت عن ذلك فخرجت بقيد الحيثية انتهى كلامه

كلامه كما لا يخفى **قوله** ولو قال الشارح خرج نحو حركة غلامي لكان
ارجح ليس بشيء لانه من جملة مشمولاته لان المراد بنحو غلامي ما اشتمل
على حركة المناسبة من المعربات ويشتمل نحو حالي مالي ومسلمي ومسلماتي
وغير ذلك مما اشتمل على حركة المناسبة فافهم **قوله** لو قيل في تعريف
الاعراب انه ما في آخر المعرب من حيث انه معرب لتم التعريف ولا يحتاج الى
شيء هذا التخصيص الحاصل لانه اذا قيل الاعراب ما في آخر المعرب من
حيث انه معرب يحتاج الى ان يقال من حرف او حركة دفع يرجع اليها
ذكره مع كونه قاصرا عنه في المعنى وان لم يبق به شيء اصلا انتقض
بنون التنوين والتثنية والجمع وغيرها فان كل واحد منها شيء حصل
انتقض بنون التنوين والتثنية وغيرها فان كل واحد منها شيء
في آخر المعرب من حيث انه معرب فتدبر **قوله** وحمله على القائم
بالشيء حامله هو المولى عبد الغفور قال في الحاشية المعاني
جمع معنى بمعنى ما يقوم بالشيء ويقابل العين وما يقصد بالشيء
اعم مما يقوم بالشيء فافهم **قوله** والاوجه اي الوجه الاوجه
الانسب بالمقام انه يتعلق قوله ليدل بوضع المفهوم من فحوى الكلام
لينطبق الغرض على النقل ويرتبط به ويكون المعنى وضع الاعراب
لاجل الدلالة على المعاني لا باختلاف المذكور في التعريف والا لم ينطبق
الغرض على النقل ولم يرتبط به لان المعنى حينئذ اختلف آخر المعرب
بالاعراب لاجل الدلالة على المعاني وهذا لا يستدعي اختلاف آخر المعرب

بل انما يقتضي وضع الاعراب مطلقا هذا مفهوم كلامه على الطف
وجه وانت خبير بان تعلقه بالاختلاف اولى من تعلقه بالوضع
لما فيه من البعد واما ما قال من ان الغرض لا ينطبق على الفعل ح
فلا يكون باعثا عليه ومقتضيا له فليس كذلك لان كونه علة للاختلاف
على طريق المسامحة وانما هو علة لفعل المتكلم في الحقيقة اي جعل
المتكلم اخر المعرب مختلفا للدلالة المذكورة قال الفاضل الهندي
انه علة غائية للاختلاف يعني باعتبار ما ذكرنا من المسامحة فافهم
قوله اسناد الدلالة الى الاختلاف باعتبار ان له مدخلية في دلالة
ما به الاختلاف قال الفاضل الهندي ليدل الاختلاف او ما به الا
ختلاف وقال المحشي سعد الله الاول على تقدير ان يكون
الاعراب هو الاختلاف والثاني على ان يكون الاعراب هو الحركات
والحروف فعلم من هذا ان الاسناد ليس باعتبار المدخلية بل باعتبار
المذهبين كما لا يخفى **قوله** فنقول الاولى بالوضع للمعاني بالاختلاف
اي الاعراب ما يحصل به الاختلاف من الحركات والحروف والاولى
بوضع الاعراب في مقابلة البناء وان يكون الاعراب الاختلاف
لان البناء عدم الاختلاف قال الفاضل الهندي في شرح الاعراب
عند البعض عبارة عن الاختلاف ويعضده ان الاعراب ضد البناء
والبناء ليس بواقع على الحركات بل الحركات ما به البناء فكذا الاعراب
ولما كان اتفاقهم على تنوع الاعراب الى الرفع والنصب والجر

والجر يعضد ان الاعراب ما به الاختلاف قال المص الاعراب ما اختلف
اخر المعرب به انتهى كلامه وقال المحشي سعد الله وذلك ان الاعراب
ثلثة بالاجماع والاختلاف شيء واحد ناشئ من الحركات والحركات
فاجماعهم على كون الاعراب هو الاختلاف فوجب ان يكون حركات
او حروفا اذ كل منهما ثلثة انتهى كلامه فاحفظه **قوله** الا ان اعتبار
المعرب اخذ للمعنى اقرب من اعتبار العكس قال الفاضل الهندي
يقال اعتوروا الشيء وتعاوروه اي تداولوه وعلى هذا يكون
المعتورة على صيغة اسم المفعول لان المعاني متداولة وان ثبت
الرواية بكسر الواو ويحمل على المجاز العقلي نحو عيشة راضية فيكون
المعنى ليدل على المعاني المعتورة مظهرها اياها عليه هذا كلامه
وهو يدل على انه يجوز الفتح والكسر فيه على قاعدة اللزوم والتعدية
وهو المفهوم من كلام الشارح ايضا لكن الشارح الهندي جعل معنى
التعدية حقيقة في الفتح ومجازا في الكسر نحو عيشة راضية اي رضي
صاحبها عنها فهو من قبيل اسناد ما بني للفاعل الى المفعول اذ العيشة
مرضية لا راضية فيكون المعنى على هذا ليدل الاعراب على المعاني
المعتورة مظهرها اياها على المعرب والشارح الجامي جعله حقيقة
في الكسر ايضا فيكون المعنى على هذا المعاني المقتضية للاعراب
تاخذ الاسم المعرب بعضها عن البعض الاخر والمفهوم من كلام الشارح
الرضي انه لازم حيث فسره بالمتعاقبة وعلى هذا فلا اشكال

اصلا ويمكن ان يكون مراد الشارح الجامي هذا ايضا وقال المولى
عبد الغفور قد جعل الاعتوار ههنا مستعارا لتعلق المعاني
بالاسماء على سبيل المناوبة او مجازا مرسلا عن التعاقب وكل
ذلك تكلف لكن الاوجه ان يكون بالكسر بمعنى التعاقب كما لا يخفى
وانما اطنبنا فيه الكلام افادة للطلبة وتشحيذا لاذهانهم
قوله وذهب الشيخ الرضي الى انها صفات الالفاظ فقال في وجه
تاخير الاعراب الى الاخر لان الدال على الوصف بعد الموصوف وقال
المولى عبد الغفور جعل الشيخ الرضي هذه المعاني صفات للدال
وهو كونه عمدة او فضلة فقال جعل الاعراب في الآخر لان الدال
على الوصف بعد الموصوف انتهى كلامه وعبارة الرضي هكذا وانما
جعل الاعراب في اخر الكلمة لانه دال على وصف الاسم الذي اي كونه
عمدة او فضلة والدال على الوصف بعد الموصوف انتهى كلامه بحروفه
فتدبر قوله فهو بتقدير الاضافة اليه ليس بشيء بل التقدير
هكذا وانواع اعراب الاسم المعرب ثلثة رفع ونصب وجر فالرفع
علامة فاعلية الاسم والنصب علامة مفعولية والجر علامة
اضافية والاضافة لكونها من الامور النسبية الحاصلة بين الشيئين
تقع صفة للطرفين اعني المضاف والمضاف اليه وما كان المناسبة
هنا المضاف اليه فسرها به بخلافها فيما سبق فان المناسب
هناك هو المضاف وانما عبر عنه بالشيء دون الاسم بناء على ما عرف

ما مر في بحث الخواص من ان الخبر لا يفيد لكونه بديهيا فيكون الضرورة
كافية في امره فلا حاجة الى الاخبار عنه لكونه لغوا وقد مر تحقيقه هناك
فارجع اليه ان كنت محتاجا اليه قوله ودخول لام التقوية المعمول
المتاخر عن الفعل لا يجوز امثال هذا كثير في كلام المصنفين وان كان
لا يجوز اهل العربية الا في المعمول المتقدم على الفعل نحو لزيد ضربت
وقوله انه كنتم للرؤيا تعبرون فلا حاجة لتوجيه امثاله الى
التضمين وغيره كما لا يخفى قوله ينتقض بالاسناد والمعرب
يتقوم به المعنى المقتضي للاعراب والمجموع المركب منهما مع العامل
دخل في التقوم فكيف يكون العامل سببا تاما له فاجاب بانه لا
يفهم في العرف من قولنا النار ما به يحصل حرارة الماء الا ان النار دون
نفس الماء ولا مجاورة النار له فاذن لا سبب للتقوم سوى
العامل هذا مفهوم كلامه وكانه يثبت استقلالية العامل بالعلية
للتقوم من كلام المص لما فيه من الحصر الدال على اثبات الحكم للمذكور
ونفيه عما عداه ويريد به الرد على المولى عبد الغفور حيث قال
تقديم الجار والمجرور للاهتمام دون الحصر اذ لا مدخل له في التعريف
فان قلت التعريف غير مانع لصدقه على كل واحد من الاسناد
وما قام به المعنى المقتضي والمركب منهما وعلى المركب من العامل
واحد الامور المذكورة قلنا الباء للآلة اي ما عدده آلة التاثير
المتكلم واعتقد وانه آلة له وان لم يسموه الا بل سموه عاملا ومؤثرا

انتهى كلامه والحق هذا اذ كل واحد من الامور المذكورة له مدخل فيه
فلا يصح الحصر لا من حيث العربية ولا من حيث العرف وما ذكره
من انه لا يفهم في العرف من قولنا النار مابه يحصل حرارة الماء الا
النار غير مسلم اذ الكل واحد من المكان والزمان والحطب والدعاء
والمباشر مدخل في ايصال الحرارة الى الماء فتامل قوله فقد غفل
من قال لم يبال بخروجه لقلته وكانه يريد به المولى عبد الغفور حيث
قال المراد بالعامل عامل الاسم الذي له تاثير في المعنى فلا يرد النقض
بالباء في بحسبك زيد فتدبر قوله هذا معنى ثان للمفرد قال
المولى عبد الغفور المفرد في المشهور يطلق على ما يقابل المركب
وعلى ما يقابل الجملة وعلى ما يقابل المضاف وعلى ما يقابل المثنى
والمجموع والمراد ههنا المعنى الاخير بقرينة المقابلة انتهى كلامه
فيراد به في باب الكلمة ما يقابل المركب وفي باب الاعراب
ما ليس مثنى ولا مجموعا ولا من الاسماء الستة وفي باب المبتدأ
والخبر ما ليس بجملة ولا شبهها وفي باب المنادى ما ليس مضافا
ولا مشابها به قوله لكونها واسطة بين المنصرف وغير المنصرف
سهو ظاهر اذ لا واسطة بينهما نص عليه المحشي في شرح المفصل
بل المراد به هنا المفرد من كل وجه اي ما ليس مثنى ولا مجموعا ولا من
الاسماء الستة المعتلة المضافة كما اليه آنفا وقيل انها
مستثناة عن الحكم بقرينة ما ياتي بعد من اعرابها وقيل الفاعرة

المفرد

الفاعرة اغلبيته وقيل القضية مهملة وان كل المقام مقام الضبط
فلا يوجب الحكم على كل فرد فتدبر قوله ونقض بنين وبنيت
قال المولى عبد الغفور الاظهر ان يقال الذي لم يكن ملحقا بآخره
واو ونون ولا الف ولا تاء ليظهر خروج مثل سنون وضربات
ويظهر دخول فلك جمعا لفلك في يعني ان التعريف المذكور في
الشرح للجمع المكسر ليس بمانع ولا جامع كما لا يخفى قوله لكنه لا يلزم
من دخولها في المكسر ان يكون اعرابها بالحركات فيه نظر اذ
لا يلزم من دخولها فيه ان يكون في حكمه فكيف يتوهم ان يكون
اعرابها بالحركات الثلث مع عدم كونها من افراده والتوهم باطل
كالتعليل الذي ذكره بقوله لخروجها عن الفاعرة بالمنصرف
فتامل قوله ليكون الدال على صفة الشيء كالصفة الدالة
عليه يشير الى ان لهم الفاعل مرفوع وما سواه فرع عليه والمفعول
منصوب وما سواه فرع عليه والمضاف اليه مجرور وما سواه
فرع عليه كما ان الفاعلية والمفعولية والاضافة صفات اصلية
دالة على الموصوف بها كذلك ينبغي ان يكون الدال عليها اصلا
بالنسبة الى ما عداه من الاعراب الكائن من نوعها هذا مراده لكنه
تعليل فاسد لجريانه فيما يقابله من الاعراب بالحروف بعينه كما
لا يخفى قوله فالاعتراض عليه قال المولى عبد الغفور قوله
احدهما ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركة لخفتها لانها

ابعاض للحروف وفيه انها ليست ابعاضا لها الا توهما ولو سلم فذلك
يقتضي الاصالة بحسب الذات لا لكونها علامة انتهى كلامه قوله
والطلبة المطلوب في الصحاح الطلبة بكسر اللام ما طلبته من شيء
ووجه لطفه موافقة المفرد والجمع في اللفظ ومخالفتهما في المعنى
فيكون بينهما الجناس والطباق من انواع البديع قوله ولغيرنا
نكات اخر تركناها لان ادب المولى عبد الغفور فانه قال قدم
على غير المنصرف ولا يحطاط من اقسام الاسم المعرب لشبهه بالفعل
وهو بصدد بيان اقسام المعرب واعرابها ولانه اكثر خلافا
للاصل من جمع المؤنث السالم ولانه اكثر ارتباطا بالقسمين
الاولين لانه مقابل للاول ومناسب الثاني باعتبار الجزء الاول
ومقابل للثاني باعتبار الجزء الثاني وليكون ذكرها على ترتيب
ذكر مقابلتها انتهى كلامه فتامل فيما ذكرته ليظهر لك الانسب
قوله ولقائل ان يقول الاحتراز ليس لانه علم او سيعلم قيل فيه
انا لا نسلم انه ليس للعلم فان العلم يصلح علة لعدم الذكر مع قطع عن
عدم الاشتراك لانه يستلزم التكرار على انه يحتمل ان يكون
المعنى لم يذكر المطلوب ببيان حال قسميه وحيث ليس العلة الا العلم وان
سلم فالمراد انه علم انه كذلك وما سيعلم كانه علم فلا يراد اصلا
انتهى كلامه فتامل فيه قوله نبه على ان الحكم ليس على خصوصيات
هذه الاسماء ببيان ان الحكم على هذه الاسماء بانها معربة بالواو

بالواو والالف والياء ليس على هذه الالفاظ الواقعة في الكافية
مثلا لانها جزئية وموضوع المسائل يلزم ان يكون كلية فالحكم عليها
باعتبار عمومها لا باعتبار خصوصها والا لم يكن هذا الحكم مسئلة
من مسائل هذا الفن فقول المصنف ابوك واخواتها معربة بالواو
والالف والياء في قوة قولنا الاسماء الستة المعتلة المضافة
معربة بهذه الحروف فلا يمنع الحكم عليها بانها بالالف والياء
ولا يلغو قوله بالواو ولا يكون التقييد بالاضافة عبثا فتدبر
ووجه قوله ووجه ذلك ان اخوك كما يحضر بالتلفظ به يحضر
معه الاخ اقول كل لفظ مستعمل لا يخلو من ان يراد به ما صدق عليه
مفهومه من الافراد نحو الحيوان ياكل ويشرب او نفس مفهومه
وحقيقته مثل الانسان نوع محمول على كثيرين واللفظ نفسه
مثل زيد كلمة ونصر فعل ماض ومن حرف جر واخوك واخواتها
معربة بالواو والالف والياء ففي هذا القسم اللفظ علم على نفسه
عند سعد الدين التفتازاني ومتعين بنفسه عند السيد الشريف
الجرجاني فيكون في حكم هذا اللفظ وهو معنى قوله يحضر معه
الاخ وعلى هذا لا يحتاج تصحيح هذا التركيب الى شيء من التاويل
بخلاف المذهب الاول فانه يحتاج الى التاويل بالاسماء الستة المعتلة
المضافة لكونهما اعلاما جزئية والحكم على الكلي كما مر آنفا هذا قال
الفاضل الهندي قيل اللفظ اذا اريد به مجرد اللفظ يكون علما

والعلم يصح تأويله بالصفة المشتهر مسماه بها كما عرف في درب
خاتم ولكن فرعون موسى فيصح انه يأول ابوك اخوك الى آخره
بالصفة التي اشتهرت بها وهي كونها اسماء معتلة مضافة
ويمكن ان يقدر مثل مضافا او يجعل ذلك وجه الشبه انتهى
كلامه رحمه الله فاحفظ مع ما ذكرنا فانه حري به **قوله** ولا حاجة
الى ما قيل ان اللفظ علم لنفسه اراد به الرد على الفاضل الهندي وعبارته
ما ذكرنا تبين هذا وقد ذكرنا فيه من المذهبين في بحث الكلام
فارجع اليه ان اردت تفصيله **قوله** ومن القائل هو المولى عبد
الغفور قال في الحاشية قوله ومضافة فيه تغيير نظم المتن
حيث أخر قوله مضافة بالواو الى اخره وذلك اما لانه جعل قوله
مضافة حالا من الضمير المستتر في الظرف وجعل الظرف عاملا فيه
ولم يكن العبارة محمولة على التقديم والتأخير والا فالحال
لا يتقدم على العامل المعنوي فلذا قدم ما اخره اولا او لان للشارح
تغيير المتن لنكتة كالعناية وحسن الموقع وموافقة الاسلوب
السابق الى غير ذلك ولا يخفى ان قوله مضافة يجوز ان يكون
حالا من معمول الاعراب المفهوم من المقام والمقدر في نظم الكلام
انتهى كلامه ولا يخفى لطفه هذا البيان عند اهل العرفان فالحمل
عليه اولى واحرى من الحمل على السهو والنسيان قال الفاضل
الهندي قوله مضافة اما حال من قوله اخوك الى آخره لانه معمول

معمول فعل الاعراب من حيث المعنى اي اعربوا هذه الاسماء با
الحروف المذكورة مضافة واما حال من ضمير قوله بالواو والعبارة
محمولة على التقديم والتأخير والا فالحال لا يتقدم على العامل المعنوي
وجعلها خبر كانت المحذوفة فيه ما فيه انتهى كلامه رحمه الله وبعد
اتفاق كلام هذين الفاضلين على جواز التقديم والتأخير
فلا التفات الى كلام المحشي اصلا لكن هذا النزاع على ما في اكثر
النسخ واما على ما في بعض نسخ المتن فلا نزاع فيه لكونه مؤخرا
قوله ولا يخفى ان هذا الوجه في غاية الضعف هذه تعليلات
ذكروها بعد الوقوع من الواضع ومناسبات اوردوها لضبط
القواعد فلا وجه لنقضها بمناسبة اخرى على ما ذكره ضعيف ايضا
بل باطل لان الملحق به اكثر مما ذكر فان كلا وكلتا واثنان
واثنتان وثنتان واولو وعشرون وسائر العقود الثمانية
وبابه سنون كلها ملحقة به كما لا يخفى **قوله** ان المبني هو اللفظ
دون المعنى يرد عليه ان ابتناء اللفظ على التعدد باعتبار دلالته
على المعنى لا بنفسه والمبني في الحقيقة هو المعنى دون اللفظ فالاولى
هو ما ذكره الشارح كما لا يخفى **قوله** واما فيهما فخفي لا خفاء فيهما
لان الجزء ينبئ عن الكل **قوله** والاوجه ان يقال بل لا وجه
لما قيل لاختلاف الحرف والتمام فلم يثبت المشابهة معه **قوله**
فالاولى وجود حرف بدون اعادة اللام الجارة المنبئة عن

استقلال علية كل واحد من الابناء والحروف للمشابهة المذكورة ولا
ينتقض بما ذكر من الامثلة **قوله** التاء بدل من الالف والالف
للتانيث يعني انه اصل كلا كِلَوٌ وهو اختيار ابن جني وقيل كِلَيٌ
وهو اختيار ابي علي الفارسي فقلبت الواو والياء الفا فصار
كلا للمذكر ثم قلبت الالف تاء في المؤنث فرقا بينهما وزيدت
الالف في اخره علامة للتانيث فصار كلتا كذكرى وذهب الجرمي
الى ان التاء زائدة للتانيث والالف اصلية منونة وهو ضعيف
لان تاء التانيث لا تقع في الحشو ولا بعد الساكن غير الالف
وانما وقعت حشوا في نحو ثمرتان لئلا يلتبس تثنية المؤنث
بتثنية المذكر وقيل امتناع الوقوع في الحشو في الحروف الاصلية
فافهم **قوله** يجب في المظهر ان يكون معرفة قال الله تعالى كلتا
الجنتين اتت اكلها وكلا في هذه الحالة يكتب بالالف على الاكثر
وقيل في حالة الرفع يكتب بالالف وفي حالة النصب والجر بالياء
قياسا على المثنى كما في حالة الاضافة الى المظهر **قوله** فلذلك
اي لاختلاف اعراب كلا باختلاف الاعتبارين المذكورين
قيده المص بالاضافة الى المضمر بقوله فلذلك فذلكة لما ذكر
ونتيجة لما قبله فلا استدراك اصلا كما لا يخفى **قوله** وفيه نظر
لان المصنف ذكر في بحث الجمع في شرحه ان قوله وان كان اسما
فمذكر علم يعقل باشتراط التذكير مع انه يغني عن اشتراط التذكير

التذكير التعبير بجمع المذكر للعاقل عن التعبير والمتوهم انه اسم
وليس معنى التركيب الاضافي مرادا الى هنا كلام المص قوله للقائل
خبر ان في قوله اه قوي وقوله والمتوهم عطف على القائل وعرفه
بانه ما لحق باخره واو مضموم ما قبلها او ياء مكسور ما قبلها
ونون مفتوحة ليدل على ان معه اكثر منه وهذا المعنى هو المراد
بجمع المذكر السالم اصطلاحا وهو ما جمع بالواو والنون
او الياء والنون سواء كان مفردة مذكرا او مؤنثا عاقلا او
غيره والاشتراط المذكور لا ينافي هذا التعميم للمفهوم من التعريف
لانه للقياسي منه والتعريف للمطلق وعليه الاصطلاح فمفهوم
المركب والاصطلاحي واحد ولا اعمية بينهما كما توهمه المحشي
ولا يدخل في تعريفه شيء من الاخوات كما لا يخفى على المتامل فحينئذ
فاندفع الاشكال قطعا هذا وقيل التقييد بالتذكير والتانيث
فيهما باعتبار التغليب والمراد ما جمع بالواو والنون او الالف
والتاء مطلقا والاول اولى واحسن فتدبر **قوله** فهذه الالفاظ
كالدال في انها لا واحد لها من لفظها **قوله** هذا غلط كلام لان
هذه الالفاظ مفردة موضوعة لتلك المراتب من العدد كما لا يخفى
قوله كما ذكره بعض الشارحين وهو الفاضل الهندي
قال في شرحه التقدير اي الاعراب التقديري او تقدير الاعراب
وهذا تقسيم آخر للاعراب باعتبار ظهوره ولا ظهوره انتهى

كلامه بخلاف التقسيم السابق فانه باعتبار ظهوره فقط وان ذكر فيه التقديري ايضا بقرينة ذكر محله منه وهو قوله فالمعرب المنصرف الى هنا ولما كان هذا خلاف الظاهر من وجه لم يلتفت اليه الشارح وجعله اشارة الى ما سبق في ضمن الحكم فافهم **قوله** وكانه يعني ذلك البعض قد ذكرنا مبنى كلامه فلا نغفل عنه **قوله** والثالث ان هذا الكلام متصل بما قبله كمال الاتصال قال المولى عبد الغفور قوله شرع في بيان مواضع الاعراب اللفظي والتقديري الذين اشار الى تقسيمه اليهما فيما سبق اي في ضمن ما سبق من تقسيم الاختلاف الى اختلاف لفظا واختلاف تقديرا وانما قال ذلك ليصح تفسير قوله التقدير واللفظي المعرفين بلام العهد بما اورده وبينه ويتصل لاحق الكلام بسابقه فعلى هذا يكون قوله التقدير واللفظي بيانا لمحل القسمين انتهى كلامه فيكون تقدير الكلام وحكمه ان يختلف آخره باختلاف العوامل لفظا او تقديرا فالتقديري في كذا واللفظي فيما عداه ويكون المذكور بينهما متعلقا بما قبله مربوطا بعضه ببعض ولا يخفى بعده ولهذا جعله الشارح الهندي تقسيما آخر للاعراب كما مر آنفا فتامل **قوله** اشار الى ترجيح جعل ما موصولة بمرجح الشارح قال الفاضل الهندي في قوله التقدير فيما تعذر ما مصدرية حينئذ اي الاعراب التقديري او تقدير الاعراب

الاعراب كائن في وقت تعذر تلفظ اعرابه على حذف المضافين من ضمير تعذر انتهى كلامه وقال المحشي سعد الله هذا الكلام ناظر الى ان ما مصدرية او موصولة او موصوفة بتقدير المضافين احدهما التلفظ والثاني اعراب وذلك لانه لو لم يقدر المضاف اصلا لزم ان يكون المتعذر نفس المعرب او لفظ ما التي هي عبارة عنه والمتعذر تلفظ الاعراب للمعرب فلو لم يقدر المضاف الاول يلزم ان يكون المتعذر نفس الاعراب لا تلفظه والمتعذر تلفظه لا نفسه والا لزم ان يكون مبنيا ولو لم يقدر المضاف الثاني يلزم ان يكون المتعذر تلفظ المعرب والمتعذر تلفظ اعرابه لا تلفظه انتهى كلامه ففي كل واحد من الاحتمالات الثلثة تقدير المضافين فحذفا للاختصار والمعلومية واقيم ضمير المعرب مقامهما واستتر في الفعل مرفوعا على الفاعلية فتامل فانه لطيف **قوله** ومنهم من مال عليه طريق الترجيح وهو المولى عبد الغفور قال قوله اي في الاسم المعرب اشارة الى ان ما ليست مصدرية كما قيل وذلك للاحتياج الى جعل في بمعنى اللام ان ان لم يقدر الوقت والى لزوم تقدير التعذر او الاشتغال في الامثلة ولفوات الملايمة لما سبق من بيان محل الاعراب ولانه في قوله واللفظي فيما عداه ليست بمعنى اللام والا لكان معناه ان الاعراب اللفظي لاجل ما هو مغاير للتعذر او الا

شتغال ولا يخفى فساده انتهى كلامه ولا يخفى ما فيه من الدقة
والغائرة التي ليس في كلام المحشي فتدبر قوله وليس لك
ان تجعل ما عبارة عن الحرف الاخير من المعرب اى الاعراب
التقديرى في الحرف الاخير من المعرب الذى تعذر الاعراب فيه
وذلك لانه لا يصح ان يقال في الحرف الآخر من المعرب بالحروف
المقدرة انه تعذر في الاعراب اذا استثقل الاعراب لانه
نفس الاعراب هذا مراده وفيه نظر لانه يجوز ان يقال فيه ذلك
باعتبار عدم صلاحيته له بالتعذر او الاستثقال او التقاء
الساكنين فيكون المعنى الاعراب التقديرى كائنة في الحرف
الاخير من المعرب المتعذر فيه الاعراب او المستثقل سواء كان
بامتناع الحرف عن قبول الاعراب او بعدم صلاحيته لنفس
الاعراب وامتناعه عن النيابة عن الحركة لما ذكر هذا وان كان
صحيحا في نفسه لكنه بعيد جدا لان الموصوف بالاعراب
هو ذات الاسم المعرب لا الحرف الاخير منه ولهذا لم يجعل ما عبارة
عن الحرف لا لما ذكره المحشي من عدم الصحة في الاعراب
بالحروف المقدرة فتدبر قوله الالف اخره خطأ منه بل
الالف في اخره ليشمل الاصلي والزايد للتانيث والزايد
للالحاق مثل العصا والبشرى والمعزى وان كان عبارة
الشافية المقصور ما آخره الف مفردة كالعصى والرحى

والرحى فانه تعريف باعتبار الاصلية دون الزائدة او اراد
بالاخر الاعم من الاصلي والزائد واما هنا فالمناسب ما ذكره
الشارح كما لا يخفى قال المولى عبد الغفور قوله في اخره اى
في موضع آخره فلا يلزم اتحاد الظرف والمظروف ولك ان تقول
ان آخر الاسم عام والالف خاص فلا يلزم الاتحاد انتهى كلامه
فالمحشي اراد بما ذكره دفع هذا الاشكال ففر من ورطة ودفع
في ورطة اخرى قوله قيل القائل هو الفاضل الهندى
رحمه الله تعالى قال في شرحه ولا شك ان تلفظ الاعراب
في مسلمي بعد الاعلال متعذر وقبله مستثقل كما في عصا
لكن المؤثر في التقدير في عصا ما بعد الاعلال من التعذر
وفي مسلمي ما قبله من الاستثقال لان اعرابه بالواو ونقله
يوجب تقديرها بخلاف عصا فان اعرابه بالحركة ونقله
يوجب ابدال الحرف لا الاسكان وتقدير الحركة انتهى
كلامه وكانه يشير به الى جواب سؤال مقدر بان قيل
ما الفرق بين باب عصا وباب مسلمي فان الاعراب
اللفظي في كل واحد منهما مستثقل قبل الاعلال فاجاب به قوله
وذلك ان تجعل عصا ملحقا بحبلى وقاض بالقاضي وانت خبير بانه
لا وجه لهذا الالحاق لاستوائهما في العلة الموجبة للتقدير
فيهما وهو التعذر في الاول والاستثقال في الثاني فالاعراب

التقديري انا لاجل التعذر كما في باب عصا وهو ما كان في اخره الف
سواء كان اصلية او زائدة للتانيث او زائدة للالحاق او
للتكثير وباب غلامي وهو ما كان مضافا الى ياء المتكلم واما
لاجل الاستثقال كما في باب القاضي وهو كان آخره ياء مكسورا
ما قبلها فان اعرابه تقديري في حالة الرفع والجر لاستثقالها
على الياء دون النصب فانه لفظي لخفته والياء الملفوظة و
المحذوفة في هذا الباب سواء وباب مسلمي وهو كل جمع مذكر
سالم مضافا الى ياء المتكلم فحذف نونه لاجل الاضافة واجتمع
فيه الواو والياء وسبقت احديهما بالسكون فقلبت واوه
ياء وادغمت الياء في الياء وكسر ما قبلها للمناسبة فصار اعرابه
بعد قلب الواو ياء تقديريا في حالة الرفع فقط لتبدل الواو الذي
هو علامة الرفع بالياء فيقدر الياء المدغم واوا في حالة الرفع
دون النصب والجر فانهما لفظيان فيه لوجود علامتهما وهو
الياء المدغم فان الادغام لا يخرج الياء عن كونها علامة لهما كما ذكره
الشارح رحمه الله **قوله** والا لزم ان يكون العامل لتحصيل الحاصل
فيه نظر لجواز ان يكون الحركة الحاصلة بالعامل غير الحركة الحاصلة
بالمناسبة حكما وان اتحد تا صورتا مثل رأيت احمد ومررت
باحمد بل الوجه فيه ما قاله المولى عبد الغفور فان قلت لم لا يجوز
زوال الاولى لعروض الثانية قلنا لا وجه لزوالها مع بقاء

بقاء سببها مع ان الاصل بقاء الشيء على ما كان عليه وان العناية
بالمناسبة اكثر خصوصا اذا لم يفت جانب الاعراب بالكلية لجواز
تقديره انتهى كلامه وحاصله ان بقاء سبب الاولى مانع من اعتبار
الثانية والا لزم توارد المؤثرين مستقلين على اثر واحد وهم
لا يجوزون ذلك فتأمل **قوله** واما علامة التثنية فاحد الامرين
من الالف والياء على سبيل منع الخلو ومعنى التثنية لتحصيل احدهما
الى يقتضي احدهما لا على التعيين والعامل يقتضي احدهما على
التعيين فلا يلزم توارد المقتضيين على امر واحد فانه كما
يستحيل توارد المؤثرين المستقلين حقيقة على اثر واحد كذلك
يستحيل عندهم توارد المؤثرين المستقلين اصطلاحا على واحد
قال المولى عبد الغفور لا يلزم توارد المؤثرين المستقلين على اثر
واحد في صورة التثنية والجمع لان جعل علامتيهما على الاعراب مستندا
الى العامل وهو مؤثر اصطلاحا وجعلها على معنى التثنية والجمع مستندا
الى قصد المتكلم وهو مؤثر حقيقي فلا يلزم الاتحاد فافهم **قوله**
ولهذا جعله البعض مخصوصا بغلامي كانه يريد نفسه حيث قال في شرحه
انه اشارة الى ان اعراب غلامي في حالة الجر ايضا تقديري لان
الكسر ليس على دخول العامل فلا يكون اثر العامل فهو اما لدفع التوهم
او لرد المخالف انتهى كلامه وهذا هو الظاهر لكن جمهور الشراح
جعلوه متعلقا بهما وكانهم قصدوا به المقابلة بين السابق واللاحق

في التقييد كما ذكره المحشي قوله فاصل ليس كذلك لانه ذكر ما هو
الاصل ويعلم ما عداه من فرعيه بالمقايسة عليه ووجه النفي ظاهر
اراد به قوله لا على قاض قوله اذ قد يكون ذكر النحو مستدركا
اي زائدا لان الكاف بمعنى المثل ايضا فيكون المثل الثاني زائدا ولا زائد
هنا لانه من قبيل اعادة الخافض لنكتة وهي مغايرة المثال
للمثال كما لا يخفى قوله من خفي عليه هذا الكلام يريد به المحقق
عبد الغفور قال قوله وقد يكون الاعراب بالحروف تقديريا في الاحوال
الثلثة او بعضها فيما كان المراد اعرابه بالحروف لا في حرف اخرى
ساكنة بعدها سواء كان مضافا ولا كما في قوله تعالى والمقيمي
الصلوة على قراءة النصب وانما لم يقل ولا في اخره لئلا ينتقض
القاعدة بمصطفو القوم ولعله انما بعده ايضا لانه بصدد بيان
الاعراب اللفظي والتقديري الثابت للاسم في حد ذاته لا باعتبار
عارض وكان الياء في غلامي ومسلمي لشدة امتزاجها بالكلية
ليست عارضة فان قلت لم لم يعد في جمع انه اعرابه
ينبغي ان يكون بالواو تقديرا في حالة الرفع كما في مسلمي وانما
لم يعده من التقديري بطريق قوله واللفظي فيما عداه واجيب عنه
بانه جعله داخلا في باب غلامي نظرا الى اخواته والى اللغة الاخرى
فيه وهي في وان كانت قليلة نعم يبقى الاشكال في التي تحكي في لغة
الحجاز نحو من زيد ومن زيدا ومن زيد فانه معرب بتقدير اعرابه وجوبا

وجوبا بالاشتغال محله بحركة الحكاية وكذا في المثنى المحكي انه يجوز
الحكاية فيه انتهى كلامه فتامل فيه فانه مشتمل مع الدقة على الفوائد
ولا تغتر بكلام المحشي الخالي عن الفوائد نعم يتجه قوله نعم يتجه على
الشارح ان ما ذكره انما يصح على مذهب من لم يجوز الحكاية في التثنية
والجمع اما حكاية التثنية فهي ثابت في كلامهم نحو دعنا من تمرتان
في جواب من قال الكل تمرتان فان اعرابه بالياء المقدرة في الالف
الظاهرة لاجل الحكاية لما تلفظ به القائل الاول مع ظهورها
التعذر اي يحكي من ذكر هذا اللفظ ولا فرق الى عنه فانه نقيل
علي وقال سيبويه سمعت اعرابيا يقول لمن قال له الست قرشيا
ليس بقرشيا حكاية لما لفظ به القائل الاول وعلى هذا يكون القسم
الاول الذي هو الاعراب التقديري لاجل التعذر ايضا معربا بالحركات
والحروف المقدرة ولم يتعرض المص لقلته واما الجمع الذي على حد
التثنية فلا يحكى بلفظه وان ظن المحشي حكايته وانما يحكى بلفظ من
واي اذا كان منكرا نحو جاءني زيدون ورايت زيدين ومررت
بزيدين فيقال منون ومنين وايون وايين قوله لم يذكر
مثالا لما يكون الاعراب المستثقل تقديريا في الاحوال الثلث قال
المص لا اعرف احدا ذكر الاعراب التقديري في المعرب بالحروف
وهو ثابت في نحو مسلمي وكان عليه ان يذكر هذا القسم ايضا لكنه
لم يلتفت اليه اما لقلته واما لعروضه بواسطة كلمة مستقلة قال

الرضي ولعله انما لم يعد نحو جاءني صالحا القوم وصالحو القوم
ورأيت صالحي القوم ومررت بصالحي القوم من المقدر حرفه لظهور
عروض الحذف فيه لان الكلمتين مستقلتان بخلاف نحو مسلمي
فان المضاف اليه لكونه ضميرا متصلا كجزء المضاف واما النظر في
في الاحوال الثلث فقد دخلت في باب غلامي فلذا لم يفرد لها بالذكر
وكان عليه ان يعد من المستثنى اعراب الموقوف عليه رفعا وجرا
بالسكون نحو جاءني زيد ومررت بزيد وان يعد في قسم المتعذر
اعرابه مطلقا المحكي في من زيد ومن زيدا ومن زيد لكونه معربا
مقدر الاعراب وجوبا لاشتغال محله بحركة الحكاية انتهى كلامه
وقال بعضهم الاولى بالاعراب التقديري في الواو المقلوبة ياء
دون الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين مما لا يعتد به ولا يجدي
نفعا ما ذكروه في الاعتذار عنه من ان الحذف عارض بواسطة كلمة
مستقلة والقلب كائن بواسطة ما هو كالجزء من الكلمة لفظا
انتهى كلامه والظاهر انه انما لم يذكر المثنى والمجموع الملاقيين ساكنا
بعدها اكتفاء بمسلمي لان غرضه بيان ان الاعراب التقديري
كما يكون بالحركة يكون بالحرف لا استيفاء الامثلة ولعله
اكتفاء بغلامي والموقوف عليه بعروضه وسرعة زواله والمحكي
لكونه محل الخلاف فانه لغة اهل الحجاز فقط ومختصة بالاعلام
عندهم والله اعلم بأغراض عباده **قوله** واما نحو جاءني مسلما

مسلما القوم رفعا فقط فهو في حكم مسلمي فيما قيد بحالة الرفع لان
حالة النصب والجر منه لفظي لانك تقول رأيت مسلمي القوم
ومررت بمسلمي القوم بتحريك الياء بخلاف الجمع فان اعرابه تقديري
في الاحوال الثلثة كما مر ذكره **قوله** فما اورده بعض فاضل
تلامذة الشارح اراد به المولى عبد الغفور وقد ذكرنا كلامه بطوله
آنفا وهو مأخوذ من كلام الرضي المذكور آنفا فتدبر **قوله** لكن
لا حاجة هنا الى هذا التأويل ورد بفساد المعنى هنا فلا بد من
التأويل فتدبر **قوله** ومما يحوج اليه التفصيل السابق للمعرب
بيان المذكر والمؤنث وبيان المثنى والمجموع فينبغي للمصنف ان يذكرها
متصلا ببيان المنصرف قبل الشروع في بحث المرفوعات لئلا يقع
الفصل الكثير بينهما ومما يجب تقديمه على المرفوعات ايضا بحث
المعرفة والنكرة لانه يحتاج الى معرفتها المصلحة غير المنصرف ومباحث
المبتدأ والخبر ومباحث الحال والنعت ففي تأخيرها اخلال
ببيان هذه المباحث هذا مفهوم كلامه وانت خبير بان شيئا من
هذه الابحاث لا يتوقف على تلك الابحاث لبداهتها عند الطلبة
فان المذكر والمؤنث والمثنى والمجموع والمعرفة والنكرة من
الاصطلاحات البديهية في الفن فان جميع اصطلاحات الفن
ليس بنظري تأمل بل بعضه بديهي فاذا وقع شيء منها في اثناء بحث
من الابحاث فلا يحتاج الى البيان لبداهته عندهم ولو سلم انها ليست

يديهيه فلا نسلم لزوم تقديمها على بحث المرفوعات لان توقف الامور
المذكورة عليها انما هو على سبيل الاجمال دون التفصيل وذلك
لا يوجب التقديم لحصولها بمجرد التصور في اثناء البحث فلا يجب
التقديم على ان في تقديمها اشعارا بان تلك الامور مختصة بالمعرب
دون المبني وليس كذلك فانها من احوالهما جميعا كما لا يخفى ولهذا
اخرها عنهما **قوله** يرد عليه بحث انه معرفة الشيء قد يكون بالعد
وقد يكون بالحد وانما يقدم الاقل على الاكثر اذا كان المراد معرفته
بالعد واما اذا كان المراد معرفته بالحد فلا يتفاوت فيه الاقل والاكثر
بل هما سيان فيه هذا مراده وفيه نظر اذ ليس الاقلية ههنا علة
لتقديم غير المنصرف على المنصرف بل سبق الذكر والاقلية وحصول
معرفة المقابل به علة التقديم ههنا سواء كانت المعرفة بالعد او بالحد
فلا يرد ما ذكره ولا يحتاج الى ان يقال اختار تعريف غير المنصرف
على المنصرف لانه وجودي والمنصرف عدمي والعدمي يعرف
بالمقايسة الى الوجودي **قوله** واعلم ان المعرب لا ينحصر عند القوم
في المنصرف وغير المنصرف بل هناك قسم ثالث واسطة بينهما
وهو المعرب بالحروف وجمع المؤنث السالم وذلك بمقتضى تعريفهم فانهم
عرفوهما بالقياس الى الحركة والتنوين فلزم الواسطة لتعريفهم
بخلاف تعريف المص فانه لا واسطة فيه كما لا يخفى قال المحقق عبد الغفور
قوله واكتفى بتعريفه وانما صح الاكتفاء به لانحصار المعرب

المعرب عنده في المنصرف وغير المنصرف فاذا علم غير المنصرف بانه
ما فيه علتان علم ان المنصرف ما لا يكون كذلك وعدل عن تعريف
النحاة المنصرف بانه الذي يدخله الحركات الثلث والتنوين وغير
المنصرف بانه الذي يحذف عنه الجر والتنوين لشبهه الفعل ويجر
بالفتح وذلك لاستلزامه توقف الشيء على نفسه فيما هو المقصود من
التعريف مثل ما سبق في تعريف المعرب وعدم انحصار المعرب فيهما
لخروج المعرب بالحروف مثلا عنهما انتهى كلامه وعلى هذا فقوله واما
عند المنصرف فالمنصرف وغير المنصرف قسمان للمعرب بالحركة لا معنى
له كما لا يخفى **قوله** كما اذا كان مطلق المعرب منحصرا عنده فيهما
على ما قيل هذا القيد هو مراد المص على ما نبه في شرح المفصل
فلا يكون بين المنصرف وغير المنصرف واسطة عنده فانه يتأثر
اي يتغير بسبب الصرف الذي هو الاعراب الحاصل بالتركيب
عن الحالة الاصلية التي قبل التركيب اكثر من تاثر غير المنصرف
لانه ينصرف بالحركات الثلاث بخلاف غير المنصرف **قوله** وقيل
جاء الصرف بمعنى الزيادة القائل هو المولى عبد الغفور قال المنصرف
مأخوذ من الصرف وهو الفضل والزيادة وانما سمي المنصرف به
لاشتماله على زيادة الاعراب اعني علامته وهي الجر والتنوين
والاضافة بزيادة التمكن ولذا قال له المتمكن الامكن ولما عري
مقابله عن تلك الزيادة سمي بغير المنصرف انتهى كلامه وقيل

مأخوذ من الصرف وهو اللبن الخالص الحادّ وسمّي المنصرف
لخلوصه عن شبه الفعل وقيل انه مأخوذ من التصريف وهو الصوت
وسمّي به الاسم المنصرف لما في آخره من التنوين الذي هو غنّة
في الخيشوم **قوله** ممن جوّز ان يكون التقدير من تسع علل
المجوّز هو المولى عبد الغفور غفر الله تعالى قال في الحاشية قوله من
علل تسع او من تسع علل والاوّل اوفق بقوله او واحدة منها
وبما في اوّل البيت اعني قوله موانع الصرف تسع انتهى كلامه
وهو كلام في غاية المتانة وانه لم يفهم المحشي حقيقته فطعن فيه
بما هو اهله وقوله لم يوجد هنا شرط الحذف جهل منه فانه لا شرط
لحذف التمييز من اسماء العدد سوى العلم به وهو حاصل هنا
كما لا يخفى **قوله** لا وجه لتأخير هذا التفصيل وهو قوله لمّا العلل
التسع مجموع ما في هذين البيتين الى آخر كلامه عن قول المص
وانواعه رفع ونصب وجرّ فان الانسب ذكره هناك لتقدّمه
في الذكر فيكون الطالب به على بصيرة في غيره وجوابه انه اكتفى
في الاوّل بالاشارة الى ان الخبر هو المجموع وان العطف في امثاله
قبل الربط واخّر التفصيل المذكور الى هنا لما فيه من النزاع بينه وبين
الفاضل الهندي في ضمير هي فانه جعله راجعا الى العلة دون
فرده الشارح بهذا التفصيل هنا فتدبر **قوله** والتصويب
الذي لم يذكر في القاموس التصويب بهذا المعنى بل قال صوّبه

صوّبه قال له اصبت ولم يرد على هذا شيئا فيكون المعنى على هذا
ما للصرف اصابة او مصوّب السهم الا انه يقال هذا تفسير باللازم
فتدبر **قوله** ولم يذكر الابيات يستغنى عن التعريف قال المولى عبد
الغفور وانما لم يذكرا قولها حتى يكون غنيا عن التعريف لان التعريف
المستفاد منه غير جامع لعدم صدقه على ما فيه علة تقوم مقامهما الا
بضرب من التكلف بان يقال المراد اجتماعهما حقيقة او حكما انتهى
كلامه ولا شك ان هذا العطف من بيان المحشي وان كان
كلامه اقيد **قوله** اذ السبب عدل ما لا كل عدل وهو عدل
لا يكون علة للبناء بين قوله عدل ما وقوله وهو عدل لا يكون
علة للبناء تناقض ظاهر لان الاول يقتضي عدم التعيين
والثاني يقتضي التعيين كما لا يخفى بل المراد به كل عدل لكون
الشيء علة للشيئين لا ينافي ذلك فان هذه الاسباب معهودة
معينة عند ارباب الفن والتنكير للتفخيم قال الفاضل الهندي
في شرح قوله من علل التسع التنكير في مقام العهد اذ العلل التسع
معهودة معينة لكنه نكّرها للتفخيم انتهى كلامه فيكون كقوله تعالى
ان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك اي رسل ذوو آيات عظام
واصحاب اخبار خطيرة وقال سعد الله في الحاشية هذه العلل حاضرة
موجودة في اذهان المشتغلين بكتب هذا الفن سيما في بحث
غير المنصرف كقولهم خرج الامير اذا لم يكن في البلد الا امير واحد

انتهى كلامه فقد تلخص مما ذكرنا ان التنوين في العدل المذكورة ليس
للتنكير كما زعمه المحشي لكون المقام مقام العهد فيكون كل واحدة
من العدل معهودة معينة على وجه عرفه المص في المتن فتأمل
وكذلك السبب وصف ما هو وهو الوصف الاصلي دون العارضي
وهذا مثل الاول في التناقض وان المراد ذلك لكونه معهودا
فان المعهود في الاول كل عدل وهنا وصف مخصوص وهو
الاصلي لا كل وصف كما هو المفهوم من التعريفات المذكورة في
المتن **قوله** مما احسن ما قاله بعض الشارحين ان الالف واللام
زائدة وهو الفاضل الهندي قال في شرحه والنون زائدة رفع على انه
صفة النون بزيادة اللام او بدل منه بحذف الموصوف اي والنون
زائدة او خبر مبتدأ محذوف اي هي زائدة والجملة معترضة بزيادة
اللام او صفة النون بحذف الموصوف او نصب على انه حال مؤكدة
او حال من النون لانه فاعل معنى لانه اذا قيل موانع الصرف كذا
وكذا فكانه قيل يمنع الصرف كذا وكذا والنون زائدة واما القول
بانهما نصب على الحكاية الحال ففيه نظر انتهى كلامه رحمه الله فانظر
فيما اشتمل عليه كلامه من الفوائد فانه يفيد الطالب مهارة وحذاقة
بتشحيذ ذهنه ولهذا كتبنا بتمامه **قوله** وبيتفاد
للتراخي في الرتبة يعني كلمة ثم للعطف مع الجمع بين المعطوف عليه
والمعطوف والتراخي في الزمان وضعا وقد يستعار للتراخي

في الرتبة استعمالا نحو جاء زيد ثم عمرو وزيد فاضل
ثم عمرو وهذا وقد قيل كلمة ثم في كلام العرب تجيء لخمسة معان
الاول بمعنى العطف والترتيب كقوله تعالى ان الذين امنوا ثم
كفروا ثم آمنوا والثاني بمعنى قبل كقوله تع ان ربكم الله
الذي خلق السموات والارض في ستة ايام ثم استوى على
العرش اي فعل ذلك قبل استوائه على العرش والثالث بمعنى
مع كقوله تع ثم كان من الذين امنوا اي مع ذلك كان من الذين
آمنوا والرابع بمعنى التعجب كقوله تع ثم الذين كفروا بربهم
يعدلون والخامس بمعنى الابتداء كقوله تع ثم اورثنا الكتاب
الذين اصطفينا من عبادنا **قوله** هذا مما لا يقصد بالزيادة
كلام لا حاصل له لان الشارح لم يجز ذلك الى معنى من عرف ارباب
التاليف حتى يقال ان فهم من عبارته بعيد جدا بل قالوا
لو قيل ذلك لامكن فهم زيادتهما جميعا بحسب قرائن المقامات
وهذا كلام لا اعتبار عليه **قوله** قيل الاولى مانع قائله المولى
عبد الغفور قال قوله والقول بان كل واحد من الامور التسعة
علة قول تقريبي لا تحقيقي الاظهر ان يقال بدل قوله علة
مانع اذ ليس في كلام الناظم ذكر العلة مع ان الظاهر اطلاق
العلة على كل واحد من الامور التسعة حقيقة عند المص بناء على ما
ذكرناه انتهى كلامه فاجاب عنه المحشي بانه لفظ الموانع المذكور

في صدر البيت جمع مانعة لا جمع مانع فيكون التقدير علة مانعة
وعلل موانع لانه فواعل في صفة جمع فاعل لا فاعل فتدبر **قوله**
لا جدوى لمعرفة القولين الاخيرين اي لا منفعة في معرفتهما
لعدم الاعتداد بهما عند ارباب هذا الفن في مبنى القاعدة اقول
بل معرفتهما منفعة بالنسبة الى الطلبة وهي تشحيذ الاذهان
والتدرب في الفن فلا بد من البيان اقول العلل تسع في المشهور
بين الجمهور وقيل عشر بزيادة الف الالحاق في الاسم المقصور فانها
تمنع الاسم من الصرف اذا جامعت سببا آخر مثل ارطا علما
فانه ممنوع من الصرف للعلمية والف الالحاق لشبهها بالف
التانيث في الزيادة وعدم قبول التاء ما دام علما وقيل احدى
عشر بزيادة مراعاة الاصل في نحو احمر ومساجد علمين
ثم نكرا وقيل ثلث عشر بزيادة التكرر وعدم النظير اي
تكرر الجمع وعدم النظير في الاحاد وبه يشبه الاسم الاعجمي الذي
لا نظير له في كلام العرب مثل ابراهيم وسراويل وقال صدر الافاضل
هما اشاد الحكاية والتركيب مثال الحكاية والعجمة ووزن الفعل
ومثال التركيب ما عداهما من العلل والمراد بالحكاية ان ينقل
الاسم الاعجمي العلم الى العربي ويستعمل فيه علما ايضا مثل ابراهيم
واسمعيل وميكائيل وغيرها ووزن الفعل الى الاسم ويستعمل
علما او وصفا كذلك مثل ضرب وشمر وانفس وافعل واستفعل

مطلب الاسباب على التفصيل

واستفعل وتفاعل واحمد وافضل واحمر ويزيد ويشكر وغير
ذلك مما في اوله زيادة ولا يقبل التاء من الافعال الماضية او المضارعة
وكذا الامر من هذه الافعال مما لا يشترك في الاسم مثل استخرج
وافعل وانفعل وغيرها والمراد بالتركيب المعنوي الاستلزامي
فالعدل يستلزم المعدول عنه والوصف الموصوف والتانيث
التذكير والمعرفة الذات والتعيين والجمع كثرة الاحاد والتركيب
التعدد والالف والنون الاصل والزيادة والمراد انه اذا اجتمع
شيء من هذه المركبات المعنوية مع الحكاية او بعضها مع بعض
منع الاسم من الصرف هذا في الحقيقة يرجع الى القول بالعلل
التسع عن انه لف ونشره وتفصيل لمادته فيها انه قال السبب
اثنان الحكاية والتركيب والحكاية اثنان والتركيب سبعة
فيكون المجموع تسعة باعتبار النشر واثنين باعتبار اللف
هذا وقال المولى عبد الغفور ره قال اثنان لعله اراد فهم النشر
وهما الحكاية والتركيب اما الحكاية اي النقل من الفعل الى الاسم
ففي وزن الفعل مع الوصف كاحمر او مع العلمية كيشكر علما ولا يخفى
انه لا يتناول نحو احمر او كل علما بل نحو احمر علم ايضا والتركيب ففي
البواقي وقد تكلف في اعتبار التركيب هنا تكلف لا معنى له
فلا فائدة في ايراده انتهى كلامه ولا يخفى ما فيه من التحير والقصور
وذلك لانه لم يذكر العجمة في الحكاية مع انه منها وجعل وزن الفعل

غير متنا ول للنحو اذكل واعلم علمية مع انه متناول لها بادنى عناية
وهو بجعله اعم من القياسي وغيره وتحريك اللام في مثل علم لا يخل
بالوزن لكونه عارضا بالحكاية وجعل التركيب مكلفا لا معنى له مع
كونه اعتبارا لطيفا مطابقا للواقع ونفس الامر اذ كل واحد من
الامور المذكورة مبني عن اصل وفرع عليه يستلزم ذكره اياه لكونه
من الامور الاضافية النسبية المتوقف تعلقها على تعقل الشيئين
المتضايفين وهذا هو المعنى بالتركيب كما ذكرنا وانما اطنبنا
الكلام في هذا المقام لكونه من مطارح الاوهام ومزال الاقدام
قوله كما في مسلمات علما اعلم انه في جمع المؤنث السالم نحو مسلمات
اذا سمي به وجعل علما اختلفا في انه منصرف او غير منصرف
فعند صاحب الكشاف منصرف وعند غيره منصرف وفي اعرابه
ثلثة اقوال الاول وهو اصحها انه يكون رفعه بالضمة ونصبه
وجره بالكسرة مع التنوين كما كان قبل العلمية واليه ذهب الشيخ
ابن الحاجب والتنوين عندهم للمقابلة لا للتمكن وانما دخلت الكسرة
اما لانه لم تدخل بل كان في موضع الجر مفتوحا لكان الجر تابعا
للنصب وهو خلاف ما عليه الجمع السالم من المذكر اذ الكسرة فيه متبوع
لا تابع واما لان المقصود بالمنع هو تنوين التمكن عند الاكثر
والجر انما يمنع بالتبعية ولم يوجد تنوين التمكن ليحذف فيتبعه
الجر واما على حكاية اعراب الجمع والثاني حذف التنوين فيه وفتح

جمع المؤنث علما

84

وفتح آخره في موضع الجر والنصب نظرا الى ان التنوين فيه للتمكن
والثالث وهو مذهب المبرد وانه يكسر بلا تنوين هذا فان قلت
هلا منعت عرفات من الصرف وفيها سببان التعريف والتانيث
قلت لا يخلو من ان يكون تانيثه بالتاء التي في لفظها او بتاء مقدرة
كما في سعاد والتي في لفظها ليست للتانيث وانما هي مع الالف
التي قبلها علامة جمع المؤنث ولا يصح تقدير التاء فيها لان هذه
التاء لاختصاصها بجمع المؤنث مانعة من تقديرها فبان
انه لا تانيث فيها فينصرف والذي يختلج في صدري انه لا مانع
من ان يكون هذه التاء علامة للتانيث ايضا كما انها مع ما
قبلها علامة للجمع الا يرى ان الواو في مسلمون علامة الاعراب
كما انها مع النون علامة الجمع فبان ان التانيث فيها فيمتنع من الصرف
كذا ذكره الحلبي في حاشية المتوسط ومنهم من قال في وجه الجنينة
ما يكاد ويسلب عن القائل به الحيثية القائل هو المولى عبد
الغفور قال في الحاشية انما قال ذلك لان الحكم يضاف الى العلة
حقيقة لا الى ما فيه العلة وارجاع الضمير الى وجود احد الامرين
من العلتين وما يقوم مقامهما صرف عن المتبادر الى الفهم انتهى كلامه
وهو كلام في غاية المتانة وانه لم يفهمه من هو ضعيف الفطانة
اذ لا يخفى ان المناسب اضافة الحكم الى العلة فترتب هذا الحكم على غير
المنصرف انما هو باعتبار اشتماله على العلتين والواحدة التي

تقدم مقامهما فحسن قوله من حيث اشتماله اشارة الى ذلك أي الى جعله
مقابلا لسائر الجمعيات **قوله** ففيه الدور من جهتين انه معرب ومن
جهة انه غير منصرف فتدبر **قوله** ومنهم من قال قال عبد الغفور
قال انما ذكر الكسر ههنا مع انتفائه قد علم بقوله غير المنصرف
بالضمة والفتحة لانه اذا جمع بينه الحكاية فانه اقرب ضبطا ولا
يخفى ان ذلك الحكم لم يظهر في المثنى وجمع المذكر السالم علمين للمؤنث
الا اذا اعربا اعراب المفرد كما ذهب اليه بعضهم انتهى كلامه واما
على قول من يقول انهما معربان باعرابهما الاصلي فلا مع انهما غير
منصرف فيه على تعريف المص فلا يكون هذا الحكم شاملا لكل غير منصرف
قوله فالفرعية في التانيث والتعريف وهمية وهم منه اذ كل
واحد من التذكير والتنكير اصل لتقدمه في الواقع والتانيث
والتعريف طارئ عليه فكيف يكون الفرعية فيهما وهمية دعوى
التاء واللام للمطلوب لا ينافي ذلك بل هو عين المدعى اذ المدعى
ان مطلق التانيث والتعريف فرع لمطلق التذكير والتنكير لان
هذا الفرد من هذا فرع لذلك الفرد من ذلك كما لا يخفى فالاصالة
والفرعية بالنسبة الى مدلول لان الالفاظ في الواقع لا بالنسبة الى
الالفاظ والا فكل واحد منها اصل نظرا الى الوضع ضرورة عدم معرفة
التقدم والتاخر فيه **قوله** فلا حاجة الى جعل الفرع شاملا لفرعية
الموقوف على الموقوف عليه والمرجوح على الراجح قال المحشي عبد الغفور

الغفور اعلم ان الفرعية لا يختص بفرعية الموقوف للموقوف عليهما بل
تشملها وغيرها كفرعية المرجوح للراجح وفيه انها لا تنحصر فيما ذكر لكون
الاسم مثنى الى غير ذلك لكن لم يعتبروها ولم يعلم وجهه انتهى
كلامه وتوضيحه ان الفرعية اذا ابقيت على حالها انما تشمل
فرعية الموقوف للموقوف عليه ولا تشمل فرعية المرجوح للمرجوح عليه
وح يخرج الجمع وودت الغفور من الفرعية لان فرعيتهما ليست
بهذا المعنى فلا بد من تعميمها بان تشمل كلا المعنيين ويدخل فيها
الجمع وودت الغفور لكون الفرعية لا تنحصر فيما ذكر فان كل واحد
من المثنى وجمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم الى غير ذلك فرع
بالنسبة الى اصولها فينبغي ان يعتبر ويعد من العلل لكنهم لم
يعتبروها ولا يدرى وجهه هذا توضيح كلامه رحمه الله ولعل
الوجه فيه عدم ترتب الحكم على شيء من ذلك فان علل منع الصرف
استقرائية بحيث لم يجدوا ترتب الحكم الا على الامور التسعة حكموا
بانحصار العلل في التسع وبينوا وجه تاثيرها في منع الصرف
بان كل واحد منها فرع لاصل فاذا اجتمعت في الاسم علتان
فقد وجدت فيه فرعيتان فشابه الفعل من هذه الحيثية فمنع
من ذلك الاسم ما منع من الفعل من الجر والتنوين ولم يتعرضوا
لغيرها من المعاني وان كان مشتملا على هذا البناء لعدم الدليل
فان الحكم على الشيء انما يدور مع الدليل وينتفي بانتفائه هذا

والمحشي جعل فرعية الموقوف للموقوف عليه شاملا لفرعية المرجوح
للراجح فقال لا حاجة الى التعميم فتدبر فان المقام حقيق قوله
وليس للفرعية معنى يشمل المرجوحية يعني الفرعية تشمل المرجوحية
فلا فائدة في التعميم وانت خبير انه خطاء محض اذ الفرع في
مقابلة الاصل والاصل يطلق على الراجح بالنسبة الى المرجوح فان
الاصل يطلق على عدة معان على الراجح بالنسبة الى المرجوح وعلى
القاعدة الكلية المنطبقة على الجزئيات وعلى الدليل بالنسبة
الى المدلول وعلى ما يبتنى عليه غيره وعلى المحتاج اليه كما يقال الاصل
في الحيوان الغذاء وعلى ما هو الاولى كما يقال الاصل في الانسان
العلم اي العلم اولى واحرى بالانسان من الجهل وعلى المتفرع عليه
كالاب بالنسبة الى الابن وعلى الحالة القديمة كقولك الاصل
في الاشياء الاباحة والطهارة والاصل في الاشياء العدم اي
العدم فيها مقدم على الوجود فاحفظه فانه جدير به قوله فلو
بين ان البيان قاصر رد لما قاله المولى عبد الغفور من انه قوله
لانه اصل كل نوع انه لا يكون في الوزن المختص بنوع آخر يفيد
فرعية قسم واحد من وزن الفعل ولا يفيد فرعية القسم
الاخر الذي في اوله احدى الزوائد الاربع لانه لا اختصاص له
بالفعل حيث قابله بقال وزن الفعل شرط انه يختص بالفعل
كشمر وضرب او يكون في اوله زيادة كزيادته فهم المحشي

المحشي الاختصاص يشمل كلا القسمين ويفيد فرعيتهما معا قوله
الجواز يجيء بمعنى سلب الوجوب والامتناع معا اقول الجواز الامكان
وهو قد يكون بمعنى سلب الوجوب والامتناع معا وهو الامكان
الخاص المشهور المقابل للوجوب والامتناع جميعا وقد يكون بمعنى
سلب الوجوب فقط فيتناول الممتنع وهو الامكان العام المقيد بجانب
العدم وقد يكون بمعنى سلب الامتناع فقط فيتناول الواجب
وهو الامكان العام المقيد بجانب الوجود وهو المعنى هو المراد
هنا لان صرف غير المنصرف قد يكون واجبا كما في صورة خروج
الشعر عن الوزن او النثر عن التقفية وقد يكون جائزا كما في صورة
لزوم الزحاف او قصد التناسب فتأمل قوله والحاجة تندفع
بترك الظاهر الاول فلا وجه لترك الظاهر الثاني الظاهر
الاول هو حمل الصرف على معناه الاصطلاحي الظاهر الثاني
هو ارجاع الضمير الى غير المنصرف لا الى حكمه يعني اذا اريد با
لصرف مع ما يعرض عن الظاهر معناه اللغوي الذي هو التغيير
والرفع تندفع الحاجة بحصول المراد الذي هو جعل غير المنصرف
منصرفا بمنع هذا الحكم عنه ولا حاجة الى ارجاع الضمير الى الحكم
المذكور وانت خبير انه ركيك غاية الركاكة قوله وجوز الكوفيون
وطائفة من البصريين منع صرف العلم للضرورة قال المولى
عبد الغفور يجوز صرف غير المنصرف ولا يجوز عكسه وذلك

لان الضرورة ترد الاشياء الى اصولها ولا تخرجها عن اصولها
ولهذا جاز قصر الممدود في الشعر دون مد المقصور الا نادر
وجوز الكوفيون وبعض البصريين العكس للضرورة بشرط
العلمية انتهى كلامه وفي بعض التعليقات على المتن يجوز صرف
غير المنصرف للضرورة الا ما في اخره الف التانيث المقصورة
لان صرفه يؤدي الى حذف ساكن واقرار ساكن آخر في موضعه
من غير فائدة ولا باب افعل منك عند الكوفيين ودليلهم انه
يسمع مع كثرته وهو ضعيف لان عدم وجوده لا يدل على
عدم جوازه والا على عدم وقوعه وحكى الاخفش ان من العرب
من يصرف جميع ما لا ينصرف انتهى كلامه **قوله** هذا البيت
مما قالته فاطمة روى فاطمة بنت النبي صلى الله عليه وسلم اخذت
تربة من تراب قبره الشريف بعد ما دفن فشمته ثم انشأت
تقول ماذا على شم تربة احمد ۰ ان لا يشم مدى الزمان غواليا ۰
صبت علي مصائب لو انها ۰ صبت على الايام صرن لياليا ۰
قوله قبل الطيب من الجنة تعظيما واكراما له صلى الله تعالى كما
حكي انه لما حفروا قبر سهل بن عبد الله التستري من المشايخ الصوفية
رحمه الله تعالى كان يفوح منه رائحة المسك وهذا المعنى في
الانبياء من باب الاولى وقيل ان رائحة التراب باعتبار المحبة وكثرة
المودة فان تربة الحبيب اطيب من كل طيبة وانفع من كل كحل عند

الحبيب **قوله** بالفتح والكسر فتعين الفتح على تقدير اللام و
الكسر على تقدير الاستيناف والجملة في موضع التعليل **قوله** واخذ
بناء في الشيء مرئ من اللغة امرئ يقال هنأ هنأ الطعام
من باب قطع وضرب وهنئ بالكسر ايضا وهنؤ صار هنيئا
سائغا ومرء الطعام من باب قطع وامرأه ومرئ بالكسر
ايضا ومرؤ صار مريئا لطيفا حميدا قال الفراء يقال في الاتباع
هنأني الطعام ومرأني بغير الف فاذا افردوها قالوا امرأني
بالالف رعاية للاتباع والمناسبة **قوله** فينصرف مفاعلة للمحالة
بفتح الميم مصدر ميمي من الثلاثي اي في منع الصرف وان كان
فيه علتان العلمية والتانيث فينصرف للمشاكلة مسماه هو
المنصرف الذي هو الباب المعلقة من بابه سائر الابواب ولا يلزم
من هذا ان يكون فاعل بفاعل علما ايضا لكنه بني للمشاكلة مسماه
فان الاسم اذا شابه في تمام معناه يبنى ويعطى عمله كاسماء الافعال
واذا شابهه في الاشتقاق يعطى عمله كاسم الفاعل اذا شابهه
في الفرعية منع منه بعض وجوده الاعراب وهو الكسر وتبعه
التنوين في منع الصرف لانه في باب التنظير دون العلمية ويجوز
ايضا فاحفظ وقس عليه غيره من اعلام الاوزان فانها كثيرة
قوله واما فرازنة اي لفظة فرازنة وهو علم النفس علم الجنس
والحقيقة كاسامة فهو غير منصرف للعلمية والتانيث لكنه صرف

وتنوين لمشاكلة مسماه **قوله** لكونه علما للنفع علم جنس وقيل
علم شخص وقيل ليس بعلم بل اللفظ يتعين في ذهن السامع
ابتداء لنفسها لا بالدال عليه فيحكم عليه بذلك الحضور والحاصل
ان اللفظ اذا اريد به نفسه فهو علم له او بمنزلة العلم في جريان
احكام الاسم عليه سواء كان مهملا او مستعملا وقد مر تفصيله في صدر
الكتاب عند البحث في الكلام وقال الفاضل الهندي عند قول
المص لولا واخواتها اللفظ اذا اريد به مجرد اللفظ يكون اللفظ
علما على نفسه ورده المحشي هناك بانه مزيف ورضي به ههنا
فقد صح قول القائل من عاب عيب **قوله** وقرئ قواريرا لتناسب
فواصل الآي قال المولى عبد الغفور قد ينصرف غير المنصرف
لتناسب المنصرف الذي لا يليه كقوله تعالى قواريرا على قراءة
التنوين فانه صرف لتناسب اواخر الاي لانها كالقوافي يعتبر
توافقها وتجانسها واما اذا قرئ بالالف بلا تنوين فلا يكون
منصرفا لجواز ان يكون الالف بدلا من التنوين او للاطلاق كما
في قوله تعالى الظنونا فافهم **قوله** فقوله يليه لم يقصد به اتمام
التمثيل وقيل في تمام العلة في مثال المذكور لانه غير المنصرف
قد ينصرف لمناسبة ما يليه قبله او بعده او غير ذلك فلا يتم
التمثيل بدونه فتدبر **قوله** قبل هذا من تتمة التعريف القائل
هو المولى عبد الغفور قال قوله وما يتوهم منافاتها الاولى تقديم

تقديمه على الحكم لانه بيان لما ابهم في حد غير المنصرف انتهى كلامه وهذا
ظاهر غاية الظهور فلا وجه لرده اصلا فقوله ان الاسباب كلها
من تتمة التاخير هو عين المدعى وقوله فهو جملة معترضة ولا شك
في وقوعها اينما وقعت مباين لما قبله وقوله ولشدة الاهتمام
ببيان انها لا تصلح للتعريف بشيء لعدم صلاحيته علة الى
هنا كما لا يخفى وقوله قدمت الى هنا بمعنى اخرت بقرينة كلمة الى
او بمعنى سبقت فعلى الاول يكون استعارة تبعية تصريحية بانه
شبه التاخير في حصر الامر بما قبله بالتقديم فيستعار له
التقديم ثم يشتق منه الفعل وعلى الثاني يكون باب التضمين
وهو اشراب لفظ معنى لفظ آخر فقد يكون الاول اصلا والثاني
تبعا فيجعل حالا من فاعل الاول لذى الاحتياج الى البيان والتصريح
به فيقال مثلا قدمت سوقا الى هنا وقد يكون بالعكس فيقال
سبقت مقدما الى هنا وهو كثير في الكلام جدا منهم جدا **قوله**
واكثر ما يقع النعم على الابل في القاموس النعم بالتحريك وقد يسكن
عينه الابل والشاة او خاص بالابل والجمع انعام وجمع الجمع اناعيم
قوله وجمع الجمع اما ان يراد به الكثرة او الضروب المختلفة
هذا لا ينافي ما قيل ان الجموع لدى جمع الجمع بمنزلة الاحاد ولذلك
الجمع بل تذكره كما لا يخفى **قوله** ذكر المحقق الرضي ان العدل اخراج
الاسم لا الخروج قال الرضي في شرحه قوله العدل خروج اي خروج

الاسم ولو قال اخراجه لكان اوفق بمعنى العدل وهو الصرف
يقال اسم معدول اى مصروف عن بنيته والعدل الانصراف
والخروج انتهى كلامه ورد بانه انما فسره بالخروج ليظهر كونه
صفة فيكون فرعية حاصلة فيه كما يقتضيه جعله سببا لمنع الصرف
فيه اما الاخراج فانما يدل على صفة الاسم ضمنا لاخراجه فالاول
اولى فيه فان قيل العدل متعد والخروج لازم ولا يجوز تفسير
المتعدى باللازم فكان ينبغى ان يقول العدل اخراجه قلنا
العدل مصدر المجهول فيكون المعنى العدل كون الاسم معدولا
فيكون هذا ايضا لازما فان قيل ما الفائدة فى العدول عن الاخراج
وجعل المصدر مجهولا قلنا الفائدة فيه ان يكون العدل اسم معنى
قائم بالاسم فيكون صفة له قائما به بخلاف الاخراج فتدبر
قوله ويتجه عليه انه لا شك انه قد يوجد معنى مصدرى خاص
بالحاق الياء المصدرى الى المفعول يريد ان المصنف قال
العدل خروج الاسم ولم يقل المعدولية خروج الاسم مع كونها
اكثر استعمالا وادل على المقصود لجريانه فى الاسماء والحروف
وعدم احتمال الغير فعلم ان المصدر للمعلوم وللمجهول لما ذكر
ولكونه خلاف الاصل وانت خبير ان المذكور لا يعينه لان
المصدر للمعلوم دون المجهول اما اكثر الاستعمال فظاهر لانه
كون المصدر بمعنى المفعول ايضا كثير مع كونه اخصر واما كونها

ادل على المقصود من لفظ المصدر فغير مسلم فان المصدر يدل
على المقصود ايضا دلالة ظاهرة بقرينة المقام واما كونه خلاف
الاصل فغير مسلم ايضا لان كون المصدر بمعنى المفعول ايضا
اصل وحقيقة فلا يترجح عليه ما ذكر فتامل قوله فلا بد من دليل
اقول الدليل عليه كون الفعل معلوما ومجهولا فانه من اقوى دلائل
جريان المعلوم والمجهول فى المصدر لانه تابع فيهما فيختلف باختلافه
ومعلومية الفعل ومجهوليته باعتبار تعلق علم المتكلم بالفاعل
وعدم تعلقه به فاذا كان الفعل معلوما كان المصدر ايضا
معلوما واذا كان مجهولا كان المصدر ايضا كذلك فهو دليل
دائما على معلومية المصدر ومجهوليته بل معلومية ومجهولية باعتبار
المصدر الذى فى ضمنه فتدبر قوله بل يكاد يرده اقول هذه مغلطة
لا طائل فى ذكرها لان المصدر لكونه من الامور النسبية له تعلق
بالمنتسبين فيكون صفة لهما باعتبار ذلك التعلق وان كانت
جهة تعلقه بالفاعل من جهة الصدور وتعلقه بالمفعول من جهة
الوقوع فان كان الفاعل معلوما اسند اليه الفعل والا اسند
الى المفعول فلاختلاف هذا التعلق لا بد من اخراج احدهما من تعريف
الاخر لكن هذا لا يدل على عدم اتصافهما بالمصدر كما لا يخفى قوله
فالمصدر لم يصح الا لما قام بالفاعل تفريع فاسد لما ذكرنا من
ان المصدر اصل وحقيقة فى المعنيين ولم يقل احد من اهل

العربية انه موضوع لما قام بالفاعل فقط وان قيامه بالمفعول
مجاز بل صرحوا بان قيامه بهما على سبيل الحقيقة وجزء معنى الفعل
المجهول ما هو جزء معنى الفعل المعروف هذا باطل بالبداهة
لان ما كان جزءا من الفعل المجهول صفة المفعول وما كان جزءا
من الفعل المعروف صفة الفاعل فكيف يكون احدهما عين
الاخر قوله واذا تمهد هذا فاصل هذا التمهيد ان المصدر
لا يكون مجهولا وقد عرفت بطلانه ففسد عليه الممهد عليه قوله
لو كان العدل بمعنى الاخراج فالاعتراض قوي لا يندفع بهذا
الدفع اراد بالاعتراض ما ذكره الرضي من كون العدل بمعنى الاخراج
اوفق لمعنى العدل من الخروج وهو الصرف يقال اسم معدول
اي مصروف عن بنيته واراد بالدفع ما ذكروه في جوابه من ان
المصدر مجهول فيكون العدل بمعنى الانصراف والخروج والرضي
قد اعترف بهذا المعنى ايضا لكن المحشي اراد اختراع مذهب
من بين المذهبين فقال لكن العدل جاء في اللغة بمعنى الميل
والتبعيد ايضا يقال عدل عنه اي مال عنه وعدل اليه اي مال اليه
وعدل الجمال الفحل اي نحاه والمعنى الاخير غير مناسب بالمقام
فتعين ان يكون بمعنى الميل فيكون المعدول اليه على سبيل
الحذف والايصال فالمادة معدولة والصيغة الاصلية معدول
عنها والصيغة الاخرى معدول اليها هذا تقرير كلامه على وجه

على وجه يتضمن فوائد لكن كون العدل هنا بمعنى الميل مما لم يقل به احد
فتدبر قوله وقد نظر ابن الحاجب صائبا قد مضى معنى الذي في
صدر الكتاب وكانه يريد بهذا الكلام ترويج ما ذهب اليه من كون
العدل بمعنى الميل مراد ابن الحاجب وليس كذلك كما لا يخفى على
اهل البصيرة الناقدة قوله فسر الصيغة بالصورة لان
الصيغة قد تطلق على الكلمة باعتبار ما يعرضها من الهيئة فيقال
ضرب صيغة الماضي هذا خلط كلام من غير مناسبة فان الصيغة
هي الهيئة العارضة للكلمة من الحركات والسكنات والتقدم
والتاخر فكان ينبغي ان يقول فسر الصيغة بالصورة ليشمل
امس وسحر المعدول من الامس والسحر بتعميم الصورة الى الحقيقية
والحكمية فلا حاجة الى ما قيل ان التعريف لا يشمل الصورة الحاصلة
لافعل من كذا والافعل فتامل قوله واما ما توهم وهو المولى
عبد الغفور قال كان اراد بالصيغة ما يشمل صورة الحقيقية
والحكمية لان خروج سحر من السحر ليس خروجا عن صورة الحقيقية
اذ لا دخل للام فيها نعم لها دخل في صورة الحكمية لان اللام بمنزلة
جزء الكلمة ولذا لا يجوز الفصل بينها وبين مدخولها
ومع هذا الاشكال باق لانها غير متناولة للصورة الحاصلة
بمن والاضافة ولهذا يفسر التعريف الى انه خروج عما هو
حقه من الصيغة او استلزام كلمة اخرى معه وفيه انه يلزم

انه يكون يوم الجمعة معدولا مع انه ليس كذلك ولا يرد هذا على
تعريف المص اذ ليس له مدخل في الصورة الحكمية لجواز الفصل بينها
وبين مدخولها بالحرف الزايد ويمكن ان يقال ان ذلك الخروج
غير تام لان المقدر في حكم الملفوظ انتهى كلامه والظاهر ان
تعميم الصيغة للصورة الحقيقة والحكمية كاف في ذلك وان نحو
يوم الجمعة غير معدول عن صيغة الاصلية قال الفاضل الهندي
واما نحو يوم الجمعة في صمت يوم الجمعة فليس بمعدول لعدم كون
في داخلة في الهيئة لجواز الفصل بالحرف الزايد بخلاف لام
التعريف ولا متضمن لها لانه معنى يفهم بتقديرها لا بنفس قوله
يوم الجمعة ونحو لا رجل متضمن للحرف ولا معدول وآخر معدول
ولا متضمن وامس معدول ومتضمن للحرف لدخول اللام في
الهيئة وبقاء معنى التعريف بعد العدل فبين العدل والتضمن
عموم وخصوص من وجه انتهى كلامه فتأمل **قوله** في غير ظاهر
هذا امر اعتباري فرضي وما اليه منع الصرف فلا يقال فيه
انه ظاهر او غير ظاهر كما لا يخفى **قوله** وفيه ان صيغة الاسم
ان كان بمعنى صورة تعرض لحروف الاصلية فهيئة الضرب
هيئة للضارب اقول لا يخفى فساد هذا الترديد وبطلانه
لان ما يعرض للحروف الاصلية من الهيئة هو ما يعرض للمادة حال الوضع
بعينه لان الواضع انما يرتب المادة والحروف حين الوضع لا قبل لعدم

الاحتياج

الاحتياج اليه ولا بعده لتخصيص الحاصل فالصورة العارضة للحروف
الاصلية والصورة العارضة للمادة عند الوضع شيء واحد وهو الهيئة الحاصلة
للالفاظ عند الوضع وكانه توهم ان الواضع رتب الحروف في ذهنه اولا فحصل
لها هيئة ثم وضعها للمعنى فحصل لها هيئة اخرى وليس الامر كذلك لما ذكرنا
فان المراد بالصيغة الاصلية الخارج عنها الاسم المعدول ما كان يقتضي اصل
الوضع وقاعدة ان يكون ذلك الاسم عليها لولا العدل كثلاث ومثلث فان
اصل الوضع فيه يقتضي ان يكون على صيغة ثلثة ثلثة لما فيه من تكرر
المعنى المقتضي لتكرر اللفظ ولهذا قيل العدل انه يتلفظ بكلمة ويراد غيرها
وليس لها معنى سوى ذلك الغير بخلاف ضارب المشتق من الضرب اذ ليس اصله
ان يكون على صيغة الضرب فظهر الفرق بين المعدول والمشتق فتدبر
قوله فالوجه الى آخره فاسد كالاول لانه بناء الفاسد فاسد **قوله** فما قيل
قائله المولى عبد الغفور قال قوله لتخرج عنه المغيرات القياسية كالمقام قيل
لم يدخل في الخروج لانها مخرجة لا خارجة وفي دخول المعدولات في التعريف ح
تأمل انتهى كلامه وهو كلام موافق للشرح فلا وجه لاستبعاده **قوله** وبيان
العدل على هذا الوجه لا يحصل المقصود وانت خبير بان المقصود حاصل لانه
علم كونه علة من العلل التسع اولا ثم عرف هذا التعريف ثانيا فحصل تصور
ماهيته وامتيازه عن السائر في الجملة وهذا كاف في باب المقصود كما لا يخفى
فان المقصود من التعريف تصوير الماهية والاحتراز عن الاعتبارات ايضا
يحصل ضمنا فتدبر **قوله** فقد دل كلامه على انه ما اشتهر في كتب

النحويين خروج ثلث محقق مخالف للعلم القطعي اقول المراد بتحقق
الخروج تحقق الاصل المخرج منه لا تحقق نفس الخروج اذ هو امر اعتباري
دعا اليه اعتبار العدل سببا لمنع الصرف فانهم لما اعتبروا العدل
سببا له في هذه الامثلة احتاجوا الى اعتبار المعدول عنه لتحقق العدل
فحيث وجدوا المعدول عنه محققا في الخارج سموا العدل تحقيقيا لا
نتسابه الى امر محقق هو المعدول عنه وحيث لم يجدوه كذلك سموه
تقديريا لانتسابه الى امر مقدر مفروض لتحقق العدل ففي كلامهم ومخا
ظاهرة ولا وجه لما ذكره المحشي من التطويل قوله ومبنى كلام الشارح
هو الخروج عما ثبت للمادة اراد به الصيغة الاصلية مطلقا سواء كانت
قياسية او غير قياسية كما هو المعتبر في التعريف ليشمل التقديري ايضا
لكن كلام الشارح هنا خال عن هذا التعميم كما لا يخفى قوله ويتجه على
تعريف العدل المغيرات الشاذة على اعتبارهم يعني يرد على تعريفهم العدل
المحقق بالخروج عما هو القياس المغيرات الشاذة لانها خروج عما هو
القياس فيها على زعمهم وهذا ظاهر البطلان لان التعريف لمطلق العدل
الشامل للتحقيقي والتقديري وقد مر في الشرح ان المغيرات الشاذة
خارجة عنه على انهم لم يعتبروا في العدل التحقيقي الخروج عما هو القياس
فيه بل انما اعتبروا فيه الاصل المحقق الموجود في الخارج سواء كان قياسيا
او غير قياسي فتدبر قوله ويتجه على ما ذكره المص من تعريف غير المنصرف
بالعلتين انه يكون معرفة غير المنصرف بذلك التعريف مختصا بالمتتبع

بالمتتبع لانه عرف غير المنصرف بما فيه علتان ولا يعرف غير المنصرف
بالعدل مثلا ما لم يعلم انه ما منع منه الكسر والتنوين وذلك لان
معرفة المعرف كما يتوقف على معرفة المعرف تفصيلا كذلك يتوقف معرفة
المعرف على معرفة المعرف اجمالا حتى لا يكون طالبا للمجهول المطلق
وغير المنصرف ما انتفى عنه الكسر والتنوين فتوقف معرفة احدهما
على الاخر ولزم الدور وهذا في حق غير المتتبع واما المتتبع فلكونه عارفا
بالكسر والتنوين بواسطة التتبع فلا دور بالنسبة اليه لكن المصنف
لم يفرق بينهما ولم يلتفت الى غير المتتبع وما يلزم في حقه من الدور
لان ذلك لازم في حقهما في العدل التقديري لا محالة لعدم امكانه
تحصيله بالتتبع فيلزم في مطلق العدل لان الحكم على الخاص يستلزم
الحكم على العام اذ لا وجود للعام الا في ضمن الخاص فيكون محكوما عليه
بتبعيته ويدفع هذا الفساد بان غير المنصرف قليل بالنسبة الى المنصرف
فيمكن تعداده وسرده لمتعلم النحو الغير المتتبع لكلام العرب فان
معرفة الشيء كما يحصل بالحد يحصل بالعد فيكون الحد للمتتبع والعد
لغيره هذا مفهوم كلامه وانت خبير بان هذا الكلام مع كونه غير
واقع في محله غير وارد على المص لانه عرف غير المنصرف بما فيه علتان
وهذا لا يتوقف الا على تصور غير المنصرف اجمالا ولو باسماع اسمه
فقط فلا يلزم شيء مما ذكره من الخرافة والهذيان اصلا ونقول
الكسر والتنوين لكونهما معروفين بديهيين عند الطلبة لا يتوقف

عليهما التعريف او نقول المنصرف وغير المنصرف وامثالهما قد صارت
علما بالغلبة فلا يراد منهما معناهما الوصفي فلا اشكال تامل قوله واما
العلمية فلا نعرف هذا سهو لان جميع اسباب منع الصرف سوى العرضيات
امور موجودة في كلام العرب لا يتوقف معرفتها على معرفة منع الصرف
وفي بعض النسخ واما العلمية اي علية هذه الامور لمنع الصرف فلا نعرف
في شيء منها الا بعد معرفة منع الصرف وهذه العبارة الصحيحة لان
علية هذه الامور موقوفة على معرفة منع الصرف فان الصرف ما لم يمنع
من الاسم لا يظهر علية هذه الامور لانه مؤثرية المؤثر لا يظهر الا بعد
ظهور الاثر منه والظاهر ان العلمية محرفة منها كما لا يخفى قوله واما العدل
ما ذكر فيه من التفصيل لا اصل له ايضا لان العدل التحقيقي مطلقا لا يتوقف
معرفته على معرفة منع الصرف ولهذا قيل في قوله نعم وما كانت امك بغيا
انه معدول من باغية اي زانية فافهم قوله الاولى تركه بل الاولى ذكره
وقوله لانه مشترك بينه وبين جميع الاسباب لا اصل له لان الحكم الجاري
بين العدل وسبب آخر غير الحكم الجاري بين سائر الاسباب كما لا يخفى
قوله وهذا بعيد عن العبارة اقتفى في ذلك اثر المولى عبد الغفور
فانه قال انه وصف بحال المتعلق والمشهور ان خروجا تحقيقا كرجل
سوء بمعنى سيء فيكون الوصف بالتحقق وصفا بحال نفسه وكذا قوله
تقديرا هذا مفهوم كلامه والظاهر انه سهو لان تحقيقا اما مفعول
مفعول مطلق او تمييز وعلى كلا التقديرين فهو صفة الاصل لا غير لانه

لان الخروج عن الاصل اعتباري لا تحقيقي كما ذكره الشارح بقوله واما
اعتبار اخراج المعدول عن ذلك الاصل ليتحقق العدل فلا دليل عليه الا
منع الصرف وكذا قوله تقديرا فتدبر قوله اي الصواب مجيء عشار
ومعشر بخلاف الخمسة الاخرى سهو ظاهر فان مراد الشارح مجيئها
من الكل كما لا يخفى ولا دلالة لكلام الشيخ الرضي على مجيء عشار ومعشر
دون غيرها اصلا فانه قال قد جاء فعال ومفعل في باب العدد من
واحد الى اربعة اتفاقا وجاء فعال من لفظ عشرة في قول الشاعر
والمبرد والكوفيون يقيسون عليها الى التسعة والسماع مفقود
بل يستعمل وزن فعال من واحد الى عشرة مع ياء النسبة هذا كلامه
قوله ومنع كون ثلثة ثلثة موضوعة للوحدات في الوضع التركيبي
لانها موضوعة للمعنى الوصفي ليس بشيء لانه يوجب عدم انصراف
اربعا اربعا قال المولى عبد الغفور اعلم ان ثلثة من اسماء العدد وهي
موضوعة للوحدات لا لما له الوحدات حتى يكون اوصافا بحسب الاصل نعم
تستعمل فيما له الوحدات مجازا وذلك المجازي لثلثة ثلثة لما وضع
لفظ ثلث ومثلث له صارت الوصفية اصلية بالقياس الى وضعهما
ولقائل ان يمنع كون ثلثة ثلثة باعتبار الوضع التركيبي مجازا في
المعنى الوصفي انتهى كلامه فتوهم منه المحشي انه يمنع كون ثلثة ثلثة
موضوعة للوحدات حال ارادة المعنى الوصفي فقال انه ليس بشيء لانه
يوجب عدم انصراف اربعا اربعا للصفتية ووزن الفعل وليس

كذلك بل مراده كما ان المفردات موضوعة بوضع شخصي كذلك المركبات
موضوعة بالوضع النوعي فلقائل ان يمنع كون استعمال لفظ ثلاثة
في المعنى الوصفي مجازا باعتبار هذا الوضع النوعي والجواب ان كل
واحد من الحقيقة والمجاز انما يعتبر بالنسبة الى الوضع الشخصي دون
الوضع النوعي لان الوضع النوعي لا وجود له فضلا عن ان يكون
اعتبار الحقيقة والمجاز بالنسبة اليه وذلك لان دلالة الالفاظ المفردة
على مدلولاتها انما هي بالوضع الشخصي ودلالة ما سواها من بقية
المفردات وهيئة المركبات على المعاني انما هي بالعقل لا غير فلا وضع
بالحقيقة الا الوضع الشخصي المعنى بالنسبة اليه الحقيقة والمجاز والدلالة
وغيرها من احكام الالفاظ العربية واما الوضع النوعي المذكور في
هيئات الالفاظ المفردة والمركبة وانواع المجازي فامر اعتباري
اعتبروه لضبط انواع الكلام وامتياز بعضها من بعض لا تحقيقي
والا لاختلطت الاوضاع بعضها ببعض كما لا يخفى هذا ما ظهر لي
من الجواب في هذا المقام بعون الملك العلام والله اعلم بالصواب وعنده
ام الكتاب **قوله** فانه قبل ما يهتدي اليه ليس الا انه اصل اشد تأخرا
او افعل تأخرا هذا ضلال في نفسه واضلال لغيره وجهل باوضاع العلوم
وما خذها فان اصل المادة في آخر انما بني على فعل لتأخر المطلق
ولزم منه ان يكون معنى اخر من كذا اشد تأخرا لا غير فمن اين يكون
معناه افعل تأخرا مع انه اصل المادة لا يدل عليه وكيف يستقيم هذا

هذا السؤال والجواب ولعمري هذا اضلال بعيد **قوله** بل يؤيد الثاني انه
لا يستعمل الا في غير ما هو من جنس المذكور كلمة غير سهو منه او من الناسخ
قال المولى عبد الغفور قوله لانه معناه اشد تأخرا اي في معنى من المعاني
ثم نقل الى معنى غير ولا يستعمل الا في ما هو من جنس المذكور اولا كما
لا يخفى تقول جاءني زيد وآخر اي رجل آخر لا حمار آخر وامرأة اخرى
قوله رابعها العدل هذا جهل منه لان المراد ان تقدير العدل من صورة
الاضافة لكون آخر الناس مثلا يوجب احد الامور الثلاثة في المعدول
وهو اخر وحيث لم يوجد فيه شيء من ذلك لم يذهب اليه ولم يقدر له
هذا الاصل لانه لو ذهب اليه لزم عدل اخر كما لزم احد الامور الثلاثة
كما هو مفهوم كلامه فتدبر **قوله** ولا يخفى ان الوجه ضعيف هذا الى
آخر كلامه من قبيل الهذيان والالفاظ المهملة التي لا معنى لها لا بارك الله
في سعيه حيث صار كلامه مضلة للناس فان كثيرا من الطلبة يكبون
عليه ظنا منهم انه تحته شيئا من المعاني البديعة بين ذراعي وجبهة
الاسد هذا البيت للفرزدق وتمامه • يا من رأى عارضا اسر به
بين ذراعي وجبهة الاسد • العارض السحاب المعترض في الافق
واسر فعل مضارع للمتكلم مبني للمجهول من السرور وهو الفرح
وذراعا الاسد وجبهة الاسد كوكبان في الافق والمعنى يا من رأى
سحابا ممطرا يجعلني مسرورا بين هذين الكوكبين اخبرني
لا ينبسط واستبشر وقيل من استفهامية والمنادى محذوف اي يا قوم

من رأى السحاب العارض في الافق بينه هذين الكوكبين و فليتحير لانه
قوله ولا يخفى انه القياس في جمع التكسير الذي جمع ليس جمعاً دات خطأ
محض اذ القياس هنا ليس بالنسبة الى الجمع بل بالنسبة الى المفرد الذي
هو جمعاء والقياس في جمع فعلاء ان كانت صفة فُعْل وان كانت اسما
فعالى و فعلاوات قال الفاضل الهندي جُمَع او جماعى او جمعاوات
لانه جمع جمعاء وجمعاء ان كان صفة كان حقه ان يجمع على فُعْل كحمراء على حُمْر
وان كان اسما كان حقه ان يجمع على فعالى او فعلاوات كصحراء وصحارى
وصحراوات ولما جاء على فُعَل ثبت انه معدول عن احد ما ذكر ويرد على
هذا جميع الجموع الشاذة كانيب واقوس اذ القياس انياب واقواس
ويجاب بانها ليست باوزان العدل المشهورة فتحمل على الشذوذ دون
العدل انتهى كلامه رحمه الله فتدبر **قوله** لولا ما ذكر لوجب كونه اجمع
وآخر ايضا معدولين وانت خبير انه هذا غير لازم مما ذكره هنا وانما
يلزم مما ذكره في صدر الكتاب وهو قوله ولا يخفى ان صيغة المصدر
ليست صيغة المشتقات فباضافة الصيغة الى ضمير الاسم خرجت
المشتقات كلها فتدبر **قوله** فُعَل اسم جنس كصرد وغرف لا عدل فيه
قال المحقق عبد الغفور نقلا عن شرح الرضي انه وزن فُعَل في كلامهم
ثلاثة اقسام اسم جنس غير صفة وصفة وعلم اما الاول فلا عدل فيه
مفردا كان او جمعا كصرد وغرف واما الثاني فان كان جمع فُعلى فُعَل
فلا عدل فيه ايضا الا اخر وجمع وان كان صيغة مبالغة فاعل فاما

فاما انه لا يختص بالنداء كحطم في مبالغة حاطم اي ذاهب في الارض فلا
عدل فيهما واما انه يختص به نحو يا فسق وهي في المذكر كفعال في المؤنث
نحو فساق فمنها العدل عند النحاة حتى لو سمي بهما مذكر لامتنع من الصرف
وتمسكوا في ذلك بان الاصل فسا وفيهما ما هما للمبالغة في عدم الاختصاص
بباب واحد وفيه منع اذ لا دليل على انه الناقص في الاستعمال معدول
عن التام فيه واما الثالث فانه جمع الشرطية ثبوت فاعل وعدم فُعَل
قبل العلمية فمنه العدل عن فاعل اذا ثبت استعماله متصرفا كادد اى
قبيلة وانما حكم بالعدل فيه لكثرة كون فُعَل الجامع الشرطية غير منصرف
في كلامهم فاضطررنا الى تقدير العدل فيه كقثم فانه ثبت قاثم وعدم
قثم قبل العلمية فهو معدول عن قاثم اسم جنس فان فقد احد الشرطية
انصرف فان قلت ينبغي على هذا صرف عمر وزفر لكون عمر قبل
العلمية جمع عمرة وزفر قبل العلمية بمعنى السيد قلنا لما سمعا غير منصرفين
حكمنا بانهما معدولان عن فاعل ولم يحكم بانهما منقولان عن فُعَل
الجنسي انتهى كلامه واذا تقرر هذا فقد تبين لك ما في كلام المحشي
من الفساد والخبط والخلط بحيث لا يكاد تمييز الصحيح من الفاسد
لا بارك الله فيما فعل ولا شكر سعيه فانه قد افسد الكلام
على الناس كما لا يخفى على اهل البصيرة **قوله** ويرد عليه ما في القاموس
يعني المفهوم من كلام الرضي عدم المعنى الجنسي لقثم قبل العلمية والمفهوم
مما في القاموس وجوده فيكون ح كعمر وزفر في وجود المعنى

الجنسي له قبل العلمية ويبطل ما ذكره الرضي من الشرط الثاني الذي
هو عدم قبل قبل العلمية وكذا ما ذكره من السؤال والجواب فتأمل
قوله كما توهم قال المولى عبد الغفور فان قلت الشرط الاول ينافي
ما قاله الشارح قدس سره من المعدول عنه مع العدل التقديري
غير ثابت قلنا قوله هذا انما يصح اذا كان المعدول عنه فاعلا اسم
جنس وهو مخالف لما هو المشهور من ان المعدول عنه فاعل علما و
الظاهر ان الحق هو هذا انتهى كلامه وفيه نظر لان فاعلا علما
موجود في هذه المادة ايضا على ما ذكر في القاموس فالمنافاة حاصلة
على كلا التقديرين والجواب ما ذكره المحشي من انه لا دليل على اصالة عامر
بالنسبة الى عمر فتدبر قوله فان قلت العدل موجب للبناء سؤال
فاسد لان العدل وحده غير موجب للبناء والا لزم ان يكون جميع
ما فيه العدل من الاسماء مبنيا وهو باطل بالبداهة بل الموجب له هو
المشابهة بنزال المبني على الكسر لقيامه مقام الفعل الذي هو الاصل
في البناء وعدله عنه بواسطة العدل والزنة قال سعد الله في حاشية
شرح الهندي قدر في حضار العدل ليشابه نزال بمعنى انزل في الزنة
والعدل حتى يبنى على الكسر اذ لو عرب ومنع من الصرف وقيل حضار
وحضار اجتمع فيه ثلث تخفيفات فالبناء على الكسر يزول تخفيف
الضمة والفتحة ويكون تخفيف الالف انتهى كلامه فتدبر قوله فيه انه
ترديد فاسد لانا نقول لعل المراد انه ليس فيها شيء من اسباب

اسباب منع الصرف اسباب البناء بعينها كما هو الظاهر من كلام
الشارح فلا يرد المنع او المراد ليس فيها شيء من اسباب البناء الا السببان
ولا يرد قوله انهما ليسا موجبين للبناء لما ذكرنا ان الشارح جعل
الامور الثلثة المذكورة موجبة له سواء كان مسامحة او حقيقة و
يؤيده ان الاسم ثلثة اقسام منصرف وغير منصرف ومبني فاذا حصل
في الاسم سببان من الاسباب التسعة انتقل من الحالة الاولى الى
الحالة الثانية واذا حصل فيه سبب آخر يلزم ان ينتقل الى الثالثة
ويبنى سواء كان في آخره راء او لا هذا وان كانت العلة في المشهور
هو العدل والزنة كما ذكرنا آنفا قوله فالصواب اي الصواب ان
يقول وليس في حضار الا وزن فعال والوزن وحده لا يستقل
سببا في ايجاب البناء ما لم يشفع بالعدل لعدم حصول المشابهة
بنزال بمعنى انزل بدونه لما فيه من الوزن والعدل وقد عد في كتب
المبني من اسباب البناء وقوع الاسم موقع المبني كنزال فانه موقع
انزل ومعدول عنه او مشاكلته للواقع موقعه كفجار فلزم ان يكون
سبب البناء فيه العدل والوزن لا غير توفيقا بين كلاميه والجواب
ان ما ذكره هنا في وجه البناء طريق وما ذكره هناك طريق آخر
نقله عن صاحب المفصل فلو لم ينطبق احد الطريقين على الآخر فلا بأس
قوله وهو العدل ووزن الفعل لا المجموع هذا مبني على ما ذكره آنفا
وليس بمبني لما عرفت آنفا قوله اما لو كان نفسه به جرا على ما

هو الغالب هذا بان لا اصل له لانه لا يلزم من عدم ذكر العدل هنا
ان يكون بناء العدل قاصرا في المعربات لان قول المص العدل خروج الاسم
عن صيغته الاصلية تعريف لمطلق العدل الشامل للمعربات والمبنيات
كما لا يخفى على من له ادنى مسكة في العلم **قوله** غاية الابهام اى يكون
بحيث لا يدل على النوع المعين بخلاف الصفة فانه معين نوعه **قوله**
فان هذه الامور وان دلت على الذات وبعض الصفة لكن لم تدل
على بعض صفة تلك الذات ليس ببعيد لانها دالة على صفة تلك
الذات لكن دلالتها عليها غير معتبرة لكون المقصود منها الذات
لا غير فان المقتل مثلا اسم لا صفة لدلالته على الزمان او المكان فقط
دون الزمان او المكان الموصوف بالقتل ولهذا لا يقتضي الفاعل
والمفعول ولا يتعلق به الجار والمجرور ولا يعمل في الظرف بخلاف
سائر المشتقات **قوله** لا نقول الى اخر كلامه ماخوذ من كلام
المولى عبد الغفور ومناقشته معه فلا بد من ذكر كلامه حتى يتبين
المراد قال رحمه الله قوله على ذات مبهمة لم يتعين الا ببعض الصفات
اخذت معها وفيه نظر لان الاوصاف الماخوذة من صفات معينة
الخ ذوات معينة لا تدل على ذوات مبهمة بل تدل على الذوات
المعينة فان الفياض الماخوذ من الفيض الذي هو كثرة الماء انما
يدل على الماء الكثير لا على ذات لها كثرة الماء فانه بعيد جدا وكذا
لان المصغر يدل على ذات معينة متصفة بالحقارة مع انه وصف

وصف ولهذا كان غير المنصرف للوصفية ووزن الفعل الذي
كان في المكبر فان المصغر لا يخل بالوزن فيما اوله احدى الزوائد
الاربع فالاولى ان يقال الوصف كون الاسم دالا على ذات مبهمة لم
يتعين الا ببعض الصفات الماخوذة معها او بما يفضي اليه ذلك البعض
فان قلت اذا كان المصغر وصفا فكيف يصح منع طليحة بالعلمية
والتانيث قلنا هذا من باب توسعاتهم حيث لم يفرقوا بين المصغر
والمكبر انتهى كلامه والمحشي قدم بعض كلامه على بعض وخلط بكلام
واجاب عنه بما حاصله ان الفياض معناه شيء من له كثرة الفيض
والزيادة والنماء وذلك الشيء غير معين والمصغر بمنزلة الذات
والصفة ولهذا امتنع طليحة من الصرف بالعلمية والتانيث دون
الوصفية والتانيث فلا اشكال في التعريف اصلا فثبت ان
في كلام المحشي خبطا والمراد ما ذكرنا **قوله** والذكورة ايضا غير
لازم لانه ليس من الاوصاف المعتبرة في منع الصرف والكلام منها
قوله الصواب متصفة وذلك لان النسوة في نفسها متصفة
بالاربعية لا موصوفة بها لعدم الوصف لها في نفس الامر واذا كان
الامر على هذا فلا يجوز ان يقال موصوفة وهو جواب عنه فان النسوة
كما هي متصفة بالاربعة في نفسها فهي موصوفة بها باعتبار استعمال
المستعملين فانهم يجرون هذا الوصف عليها ويصفونها بها فيما
بينهم فهي موصوفة ايضا سواء كان الاتصاف باعتبار المطاوعة

او اللزوم فتدبر قوله الاولى ان يقيد ايضا بان لا يكون في العلم
عند سيبويه وانه لا يكون ذائلا بالعلمية عند الاخفش وقال المولى عبد
الغفور الاولى ان يقول ايضا وانه لا يلزم منه اعتبار المتضادين
كما تم وكانه تركه لانه يعلم مما ذكر فيما بعد انتهى كلامه وكلامه ماخوذ
من مفهوم كلامه وهو ماخوذ من كلام الشيخ الرضي فانه ذهب الى ان
بقاء الوصفية الاصلية في الجملة شرط في غلبة الاسمية بان يكون
الغلبة على بعض افراد ذلك الوصف وقال السيد الشريف قدس سره
الظاهر من كلام المص عدم الاشتراط اليوم تقييد الحبة والقيد
بالصفة انتهى كلامه ولهذا اطلق الفاضل الهندي في القول حيث
قال غلبة الاسمية العارضة علمية كانت او جنسية لا تعارض الاصل
لان العارض لا اعتداد به انتهى كلامه لكن بقي انه اذا كانت الغلبة اعم
من العلمية والجنسية كيف يستقيم قول المص فيما بعد ولا يلزمه
باب خاتم لما يلزم من اعتبار المتضادين في حكم واحد وقد اعتبر
الوصفية مع العلمية ههنا في حكم الواحد وهو منع الصرف عن نحو
اسود بهما اللهم الا ان يقال مراده بباب خاتم ما نقل عن اصله و
غلب على غير افراده تامل فان المغلطة ههنا عظيمة قوله للتفريع
علية اشتراط الوصف اقول التفريع جعل شيء عقيب الشيء لاحتياجه
اليه وابتنائه عليه وفاء التفريع ويقال لها فاء الفصيحة والنتيجة
ايضا هي التي دلت على محذوف هو سبب لما بعدها سواء كان

سواء كان شرطا او معطوفا عليه هذا قال صاحب الكشاف وقال
الطيبي فاء الفصيحة هي التي يحذف منه المعطوف عليه مع كونه سببا
للمعطوف من غير تقدير حرف الشرط فان لم يحذف المعطوف عليه لا تسمى
فصيحة بل ان كان سببا للمعطوف تسمى فاء السببية والا فاء التعقيب
وان كان محذوفا ولم يكن سببا لا تسمى فصيحة ايضا بل تفريعية
وان كان المعطوف عليه شرطا لا تسمى فصيحة ايضا بل جزائية سواء
حذف المعطوف عليه او لم يحذف انتهى المشهور هو الاول واذا تقرر هذا
فاعلم ان الفاء في قول المص فلذلك للتفريع ما بعدها على ما قبلها
اي هي لتفريع منع صرف نحو اربع على اصالة الوصف ومنع ادهم على
عدم ضرر الغلبة الاسمية ففي كلام تفريعا على اصلين فالاول
على الاول والثاني على الثاني واللام للتعليل اي للدلالة على
ان ما قبلها علة لما بعدها لان معنى التعليل بيان علة الشيء
وذكرها فاللام تدل على العلية ويلزمها السببية والفاء على الفرعية
ويلزمها السببية ايضا فهما يجتمعان في افادة السببية ه
ويفترقان في افادة العلية والفرعية فبالنظر الى الاجتماع يكون
اللام تاكيدا للفاء وبالنظر الى الافتراق يكون ذكر اللام لافادة
علية ما قبلها لما بعدها وذكر الفاء لافادة الفرعية عليه وهذا
هو المراد من جمعهما في محل واحد والا فذكر احدهما كاف في اداء المقصود
كما لا يخفى وتحقيق المحل على هذا الوجه مما لا نظير له عند من له مسكة بالعلم

قوله الفاء للتفريع

هذا وقال الفاضل الهندي فان قيل ما وجه اجتماع آلتي التفريع
قيل الفاء للنتيجة واللام تدل على ابتناء صرف اربع على ما اشار
اليه بذلك وهذا الابتناء اثر لاشتراط المذكور فيصح فاء النتيجة
ولام التعليل هذا كلامه رح وقال المحشي الخادزوني المراد بالتي
التفريع الفاء واللام وتسميته اللام التعليلية فانه كل منهما
تدل على كون السابق علة لما بعدها وحاصل الجواب انه ابتناء صرف
الاربع على كون الوصف في الاصل شرطا لتاثيره فانه لما ذكر انه الكون
المذكور شرط في تاثير الوصف فقد تفرع عليه ان صرف الاربع مبني
على ذلك تامل فاللام دال على كونه ما سبق علة لما بعد اللام والفاء
دال على انه ذكر ما سبق يدل على كونه علة لما بعد اللام اي صرف
الاربع انتهى كلامه يعني اللام علة في المعنى والفاء علة في الذكر وفيه
نظر يظهر بالتامل فيما ذكرنا وقال المولى عبد الغفور الفاء للنتيجة
فيدل على ترتب العلم واللام للتعليل فيفيد ترتب المعلوم فلا يغني
احدهما عن الآخر هذا كلامه يعني ان المصنف رح لما قال الوصف شرط
انه يكون في الاصل فلا يضره غلبة الاسمية فحصل هنا العلم بصرف
الاربع وامتناع الارقم التزاما فصار معلوميته ضمنا وصار
المذكور قبلهما علة لهذا العلم فالفاء لترتب العلم واللام لترتب
المعلوم على ما قبلهما هذا اخر كلامه وفيه ما فيه يظهر بالتامل فيما
ذكرنا والمحشي لما لم يفهم معنى كلامه لدقته وغموضه تحير فيه فقال

فقال ما قال ثم ان قوله الفاء للتفريع عليه اشتراط الوصف بكونه في
الاصل للامور المذكورة لا معنى له هنا اصلا لان العلمية وان كانت
وصفا قائما بالعلة وفرعا لها لكن تفريع العلمية غير مراد هنا لان
الكلام غير مسوق لبيان العلة حتى يتفرع عليه العلمية فلا وجه لتفريع
العلمية على العلة هيهنا كما لا يخفى وانما اطنبنا الكلام فيه لكونه من
متناسل الابحاث **قوله** وعقل لا شك ان الفاضل هو نفسه لا غيره وكذلك
ان المصنف رح لما قال فلذلك صرف مررت بنسوة اربع علم انه هو
العبارة المفردة في اكثر النسخ قال المولى عبد الغفور نسبة الصرف
الى الكل لانه صفة الجزء فتوهم المحشي انه اراد به نسبة المعلول الى العلة
وليس كذلك بل مراده انه نسبة الصرف الى مجموع مررت بنسوة اربع
مجاز من قبيل ذكر الكل وارادة الجزء والتقدير صرف اربع في مررت
بنسوة اربع لكنه نسب الصرف الى الكل مجازا اختصارا للمسافة
قوله والاظهر بل الاظهر خلافه ولهذا قد استقر اراء الشراح عليه
قوله والعجب من المحشي هو المولى عبد الغفور وامتنع اسود وامتنع اسو
من الصرف فاشار به الى ان صحة هذا التركيب لا بد له من تقدير اما
قبله او بعده والمستفاد من الشرح هو الثاني فقط ففيه زيادة
فائدة ليست في الشرح فالعجب ليس منه بل ممن لا يفهم الفائدة من
الخرافة **قوله** على ما في الصراح وهو موافق لما في الصحاح حيث قال
الاسود العظيم من الحيات وفيه سواد والجمع الاساود لانه اسم

ولو كان صفة لجمع على فعل هذا كلامه لكن المفهوم من الصراح ان العظمة
راجعة الى السواد بخلاف كلام الصحاح فان المفهوم منه رجوعها الى الحبة
التي فيه سواد ولم يقيد في القاموس بالسواد بل اطلق فقال والاسود
الحبة العظيمة فالمفهوم منه انه اسم لمطلق الحية سواء كان فيه سواد اولا
هذا هو المفهوم من ظاهر كلام المص وعلى هذا لا يشترط في الغلبة
ان تكون على بعض افراد الجنس الواحد كما شرط الرضي وغيره وعارضه
السيد الشريف رح بظاهر كلام المص كما ذكرنا سابقا قوله بتخييل صدر له
لا حاجة اليه فان الاشتقاق قد يكون من الجماد نعم كما لا يخفى قوله
قيد باللفظي لمقابل المعنوي وهم منه لان المقابلة حاصلة بالتاء وانما
قيده باللفظي لزيادة الايضاح حيث اشتهر به في التقابل قوله
ولو سمي به مونث فحاله كحال عرفات في تلك لغات ذكرناها فيما
مضى من الحاشية قوله واما التاء التي هي جزء الكلمة كحجارة وهم
فان تاء الحجارة ليست جزءا منه بل هي للتانيث زيدت لتاكيد معنى
الجمع ولهذا يجوز اسقاط قوله فعبارة المص قاصرة وهم منه
فان عبارته في غاية ما يكون من الفصاحة والبلاغة وانه لم يفهم منه
المحشي المقصود سوى القصور حتى غفل عن قول المص والمعنوي
كذلك وعن بيان الشارح ما هو المراد منه قوله جعل الاوسط الى آخر
العقود كالعدم بانه لا طائل تحته اصلا قوله فاذا سمي بلغة من لغات
ابراهيم في القاموس ابرهيم وابراهام وابراهوم وابراهم مثلثة

مثلثة الهاء ايضا وابرهم بفتح الهاء بلا الف اسم اعجمي وتصغيره بريه
او ابيره او بريهيم انتهى كلامه ومثله جبرائيل وجبرال وجبريل
وميكائيل وميكائل بلا مد وميكال وميكئيل وميكئل بلا مد وميكال
بفتح الهمزة وحذف الالف لتعسر تكلمهم بالاسماء الاعجمية لعدم
ورودها على اوزان كلامهم فيردونها اليها بالتصرف فيها قوله
لا يظهر اعتبار هذين النقل من كل سبب هذا خبط كلام منه والا فلم
يدع احد النقل في كل سبب لا الفاضل الهندي ولا غيره وانما المدعى
نقل الامور الثلثة المذكورة التي هي الزيادة على الثلثة وتحرك
الاوسط والعجمة قال الفاضل الهندي اشترط احد الامور الثلثة
ليخرج بثقلها عن الخفة التي من شانها ان تعارض ثقل احد السببين
فتزاحم تاثيره وثقل الاولين ظاهر وكذا العجمة لان لسان العجم
ثقيل على العرب هذا كلامه فتامل فيه قوله وانما لم يجعل احد الامور
الثلثة شرط تحتم تاثير العلمية ماخذ هذا الكلام حاشية المولى
عبد الغفور وماخذه شرح الفاضل الهندي فانه قال فان قيل ماله
جعل احد الامور الثلثة شرط تحتم تاثير التانيث المعنوي
دون العلمية فان الخفة كما تعارض التانيث تعارض العلمية
ايضا ولو جعله شرط تحتم منع الصرف لكان اصوب قيل العلمية
سبب قوي بخلاف الاسباب الاخر ولهذا يجعل شرط التاثير اكثر
الاسباب ويجعل الكوفيون الاسم بها وحدها غير منصرف فلا يحتاج

الى شرط شيء من هذه الامور قوله مع كل منها شرط في التأثير لقائل
ان يقول اجتماع العلمية شرط مع الاسباب الاخر لا ينافي المشروطية
هنا فالوجه ما ذكرنا تمام كونها قوية بالنظر الى سائر الاسباب قوله
لان العلمية يؤثر بدون هذا الشرط هذا يدل على انه ما فهم اصل المراد
اصلا اذ الكلام في العلمية المقارنة للتأنيث المعنوي لا في مطلق
العلمية كما لا يخفى قوله ومنهم من قال جعله شرطا للتأنيث لان
الكلام فيه قال المولى عبد الغفور قال فان قلت هذا النقل يوجب
تحتم تأثير كل واحد من العلمية والتأنيث وتحتم تأثير كليهما فلم جعله
المصنف موجبا لتحتم تأثير التأنيث فقط لان الكلام مسوق لبيان
شرط التأنيث اولا ان المحتاج الى التقوية هو التأنيث لكونه معنويا
دون العلمية وفي الاخير بحث لانه لا يلائم البيان الذي ذكره الشارح
قدس سره انتهى كلامه قوله وليس بشيء لانه ينبغي ان يجعله شرطا
للعلمية في بحثها هذا مبني على عدم فهم الاصل المراد كما ذكرنا اذ لا بحث
للعلمية ههنا على الاستقلال لعدم ذكرها في الاسباب المذكورة
حتى يجعل شرطا لها فتدبر قوله فيها شروط ثلثة القائل هو
المولى عبد الغفور قال وههنا شروط اخر تركها المص احدها ان لا يكون
ذلك المؤنث منقولا عن المذكر في الاصل كرباب بمعنى السحاب لا
بيض فانه اذا سمي به المذكر صرف وكذا ما نصف فانه في الاصل للمذكر لان
الاصل في الصفات ان يكون المجرد من التاء للمذكر وثانيها انه لا يكون

ان لا يكون تأنيثه بتأويل غير محتاج اليه كرجال فان تأنيثه بتأويل
الجماعة وهو غير لازم لجواز ان يكون تأويله بالجمع وثالثها انه لا يغلب
استعماله بحسب معناه الجنسي في المذكر ثم انه يتساوى استعماله في
المذكر والمؤنث تساوى كالصرف وصفه وان غلب استعماله في المؤنث
فمنع الصرف راجح وانه لم يستعمل الا مؤنثا فمنع الصرف واجب
والسر في اشتراط الاولين ان التأنيث في الاول بتسمية طارئة
وفي الثاني يعارض بتأويل غير لازم وقد زال بالعلمية ما عرض
فلم يبق للتأنيث والسر في اشتراط الثالث ان الحكم للغالب ومما
ذكرنا ظهر وجه ترك الشروط المذكورة وحمل كلام المحشي باسره لانه
تأخذه وليس له امر زائد عليه سوى الخلط والمسخ كما هو دأبه قوله
قيل وكذا الخامس من القائل المولى عبد الغفور قال وكذا الخامس
فيما له خمسة احرف وبالجملة الحرف الاخير في الزائد على الثلثة ساد
مسد التاء لانه موضع التاء في كلامهم فوق الثلثة فثبة ان كانت
بمعنى الجماعة فمحذوفة اللام واصلها ثبي وان كانت بمعنى وسط
الحوض فمحذوفة العين واصلها ثوب انتهى كلامه رح وهو كلام
فيه في غاية الحسن والقبول وان رده من لا معرفة له بالاصول
فاضطر بالآخرة الى القبول ثم قوله هنا عبارة القوم ولا تقصير لهم
في البيان وانما التقصير من المعترض حيث ظن انه هذا
الكلام اعتراض على القوم وليس كذلك بل هو زيادة بيان لاجمال

كلامهم فانهم اقتصروا النيابة على ما يحصل به المقصود وهو الحرف
الرابع في الرباعي فذكر رحمه الله ان النائب مناب التاء في الخماسي
مجموع الرابع والخامس وسمع جرافندبر **قوله** الاولى فيه اي الاولى
في اداء هذا المعنى ان يقول حاصلة فيه وهو ماخوذ من كلام المولى
عبد الغفور حيث قال الاظهر ان يقال حاصلة فيه حصول الصفة
في موصوفها ولا يخفى ان التعريف الذي يشترط تاثيره بالعلمية
لا تحقق له الا بتحقق العلمية بخلاف الوصفي فان تحققها مغاير
لتحقق العلمية انتهى كلامه **قوله** لمن قال جرى فيه على اصطلاح البعض
او على التجوز لم يات بشيء يعتد به قائله هو الفاضل الهندي
قال وانما جعل المعرفة سببا والعلمية شرطا ولم يجعل سببا كما
جعل البعض لانه فرعية التعريف على التنكير اظهر من فرعية العلمية له
وجرى في قوله وما فيه علمية موثرة على اصطلاح غيره او على التجوز
انتهى كلامه ورد عليه المولى عبد الغفور بان كون تاثير التعريف
مشروطا بتحققه في ضمن العلمية او بثبوته في العلم راجع الى ان المؤثر هو
العلمية وانما الاختلاف في التعبير فليس فيه تجوز بارادة العام من
الخاص وتكلم باصطلاح الغير انتهى كلامه واقتفى المحشي اثره في الرد
وهو محل النظر وتامل بعد **قوله** فليس اعتبار العجمة فيه قطعا هذا
غلط فاحش عرض له من كلام الكازروني وذلك لان الفاضل الهندي
قال في بحث التانيث اعلم انه عند سيبويه واكثر النحويين تحرك

تحرك الاوسط لا تاثير له في العجمة فنحو لمك منصرف وجوبا كنوح
وهو الحق انتهى كلامه فقال الكازروني في الحاشية والانسب ايراده
في العجمة اي في بحث العجمة دون التانيث فتوهم منه المحشي ان العجمة في
شتر غير معتبر فايراد البحث فيها اولى من تحرك الاوسط توقع في الخبط
والخبط فتدبر لان لمك ابا نوح النبي عليه السلام • وهو بفتح اللام
وسكون الميم **قوله** لو جوا الشرطية فيه هذا بيان سبق ذكره قريبا لانه وضع
الرباعي والخماسي على سكون الاوسط لكثرة حروفهما الموجبة لتعسر
النطق **قوله** قيل فيه قائله المولى عبد الغفور قال يجوز ان يقال
لانه غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده مما وقع فيه النزاع من نوح وشتر
وتقديم انصراف نوح على امتناع شتر لان انصراف نوح مخالف
لاصل هذا الكتاب اعني المفصل دون عدم انصراف شتر ولانه
انصراف نوح جلي مما لا ينبغي ان ينازع فيه بخلاف امتناع صرف
شتر فانه ليس بهذه المثابة انتهى كلامه وانما نقلنا كلامه بتمام
ليظهر بطلان ما ذكره المحشي من التصرفات الفاسدة **قوله** ولا
يخفى عليك ان منع صرف نحو نوح سهو من صاحب المفصل اختلف
النحاة في صرف نحو نوح فاجاز صاحب المفصل الوجهين مع ترجيح
الصرف استدلالا بان العجمة موثرة مع سكون الاوسط كما وجوب
ورد عليه بانه اعتبارها فيهما لترجيح امر التانيث لا لكونها
سببا موثرا في منع الصرف والا لجاء منع الصرف في نحو لوط ولم يسمع قط

ولهذا اجزم الشيخ الرضي وعبد القاهر بصرفه حيث لم يسمع منعه
عن صرف في كلامهم بخلاف نحو هند فتدبر **قوله** قلما يخلو قيل
ثلثة افعال تكف عن العمل بدخول ما الكافة عليها قلما وكثر ما
وطالما فلا تستقضي المرفوع كالحروف المكفوفة **قوله** حتى كاد ان يكون
مجمعا عليه عندهم هذا كذب صريح وافتراء قبيح بل ما وقع فيه هذا
الحكم من الكتب اقل في النفيس فاني ما رأيته في شيء من الكتب المعتبرة
سوى شرح المفصل للفاضل الهندي واقتفى اثره الشارح في ذلك
على ان قواعد العربية اغلبية فلا يرد النقض ببعض المواد الجزئية فتدبر
قوله وعليه شاهد صدق شيث وعزير فانهما منصرفان
فينبغي ان يقال جميع اسماء الانبياء عليهم السلام الا ثمانية ويذكر
شيث وعزير معها لكونهما منصرفين بسكون الاوسط كنوح وان
كانا اعجميين لكنهما لم يذكرا معها باعتبار منعهما عن الصرف لما فيهما
من العلتين العجمة والعلمية قال القاضي في تفسير قوله تعالى
وقالت اليهود عزير ابن الله قرأ عاصم والكسائي ويعقوب عزيرٌ
بالتنوين على انه عربي مخبر عنه بابن غير موصوف به وحذفه في
القراءة الاخرى اما لمنع صرفه للعجمة والتعريف او لالتقاء الساكنين
تشبيها للنون بحروف اللين ولان الابن وصف والخبر
محذوف مثل معبودنا او صاحبنا وهو مزيف لانه يؤدي الى تسليم
النسب وانكار الخبر المقدر انتهى كلامه وفي تفسير الحدادي

الحدادي قرأ عاصم والكسائي ويعقوب وقالت اليهود عزير ابن الله
بالتنوين وقرأ الباقون بغير تنوين فمن نون قال لانه اسم
خفيف فوجهه ان يصرف وان كان اعجميا مثل نوح وهود ولوط
قال ابو حاتم والمبرد الاختيار التنوين لانه ليس بصفة والكلام
ناقص وابن في موضع الخبر وليس بنعت وانما يحذف التنوين في النعت
ومن ترك التنوين قال لانه اسم اعجمي وقال الزجاج يجوز ان يكون
الخبر محذوفا تقديره عزير بن الله معبود على ان يكون ابن نعتا
لعزير انتهى كلامه فتأمل **قوله** وكون هود واختلافيا ينبغي ان يكون
فيه اختلاف فان هودا ليس بعربي لان العرب من اولاده بل من
اولاد اولاده فيما ذكر فانهم قالوا اول من تكلم بالعربية يعرب بن
قحطان ابن عامر بن هود بن عبد الله ابن رياح بن مخلود بن عاد بن
عوص بن ارم بن سام بن نوح عليه السلام فلا يكون هود عربيا بل
عجمي كنوح ولهذا قرنه شيخ النحويين سيبويه في الذكر فافهم **قوله**
والولد جاء نوس وفتل مفرد او جمعا في القاموس الولد محركة وبا
الضم والكسر والفتح واحد وجمع وقد يجمع على اولاد وولدة وولدة
بكسرها وولد بالضم انتهى كلامه **قوله** والاولى العرب اسمعيل
واولاده ليس بشيء لان اسمعيل واولاده ليسوا من العرب العاربة
بل هم من العرب المستعربة فان العرب العاربة من جرهم بن عوف
بن همير بن انس بن الهميع بن حمير الاكبر بن يشجب بن يعرب

بن قحطان بن عامر وهو هود النبي عليه السلام وقد تزوج منهم
اسمعيل فجاء له اولاد فكثروا فغلبوا على اخوالهم بني جرهم فاخرجوهم
من مكة شرفها الله تعالى كذا في سير الملوك من كتب التواريخ **قوله**
وهو كالمعرفة في الاشتراك بين الاسم والصفة كلام لغو فان المعرفة
ليس مشتركا بين الاسم والصفة بل هو اسم للمجموع من الاسم والصفة
واطلاقه على الصفة في باب غير المنصرف من قبيل اطلاق اسم الكل
على الجزء كما لا يخفى **قوله** والمراد ههنا الصيغة فيه نظر بل المفهوم
من كلام الشارح وهو اللفظ المقابل للعرض بقرينة ذكر الصيغة فتأمل
قوله الاظهر شرطه تأثيره وما ذكره بعيد عن الفهم ليس بشيء
لان قيام الجمع مقام السببين مع كونه اهم بالقصد يستلزم التأثير
فهو اولى بالاشتراط من التأثير فتدبر **قوله** فيخرج منه بظاهره
نحو جعافر وجواهر وذلك لانهما ليسا على وزن مفاعل ومفاعيل
بل على وزن فعالل وفواعل على ما عرف في علم التصريف فاوضح الشارح
ما هو المراد بالمثالين وهو ما كان على احد هذين الوزنين مع قطع
النظر عن الحروف الاصلية والزائدة ولهذا يقال المراد بالوزن
ههنا الوزن العروضي لا التصريفي فتدبر **قوله** لكنه يرد عليه
صحارى لا كمالات ايضا على ما وهم قال المحقق عبد الغفور قوله
وبعد الالف حرفان اولهما مكسورا وثلاثة احرف اولها مكسورا
فلا يرد النقض بصحارى وكمالات انتهى كلامه وكانه يشير الى

يشير الى انه في عبارة الشارح قصورا حيث قال هي الصيغة التي
بعد الف التكسير حرفان متحركان او ثلاثة احرف اوسطها ساكن
ولم يذكر كسر الحروف الاول منهما وهو لازم ايضا وان كان تقديرا
ومع لا ينتقض التعريف بصحارى وكمالات فان الاول من افراد
المحدود لانه مما وقع بعد الف تكسيره ثلاثة احرف اوسطها ساكن
واولها مكسور تقديرا لانه جمع على وزن مفاعيل على ما بين في
موضعه فيدخل في التعريف ولا يخرج عنه بهذا القيد فلا وجه لتركه خوفا
من خروجه كما فعله الفاضل الهندي والشارح الجامي والثاني
ليس في افراده لانه وان كان اوله مفتوحا وثالثه ساكنا لكنه ليس
مما وقع بعد الفه حرفان او ثلاثة فضلا عن غيره بل الواقع بعده حرف
واحد وهو التاء فلا يدخل في التعريف هذا ويمكن ان يكون مراده
بانه لا يرد النقض بهما على ما ذكره الشارح من التعريف مع قطع
النظر عن القيد المذكور كما لا يخفى على المتأمل والمحشي لما لم يطلع
على حقيقة الحال وقع في القيل والقال فقال لكنه يرد عليه
صحارى لا كمالات لظهور ان المراد بالصيغة صيغة التكسير
والكمالات من صيغ جمع القلة من المجموع المصححة **قوله** وكانه
لم يتحاش من دخول نحو صحارى في التعريف هذا جواب منه لانه واجب
الدخول فيه على ما ذكرنا آنفا **قوله** وهو غير منصرف لا محالة لان الف
التأنيث جواب آخر منه لان الف ليس للتأنيث بل هي منقلبة عن الياء

المنقلبة عن الهمزة التي هي علامة التأنيث في المفرد والف التأنيث
المقصورة لانكون منقلبة عن شيء كالف بشرى وحبلى وسكرى
تأمل **قوله** فاريد بالمنتهى الانتهاء وبالجموع مافوق الواحد هذا كلام
لاحاصل له اصلا بل مشرك الى بطلانه قول الكاذروني المنتهى مصدر
ميمي بمعنى اسم الفاعل واضيف الى الجموع اضافة الصفة الى الموصوف
اي شرطه ان يكون على صيغة الجموع المنتهية والمراد منه الجمع الفرد
الكامل وهو الجمع المكسر فان الجمع المصحح لسلامة واحده كانه لم يجمع
انتهى كلامه وقال المولى عبد الغفور منتهى مصدر ميمي مضاف الى
الفاعل اي صيغة ينتهي بها الجموع التكسير بمعنى ان تلك الصيغة
من حيث انها هي قابلة للتكسير فلا يرد النقض برجال بناء على انه بخصوص
غير قابل للتكسير فان وزنه فعال قابل للتكسير ولهذا جمع جمع على
جمائر انتهى كلامه فتأمل **قوله** الاول كما جمع اي الاول في التعبير ان
يقال كما جمع ايامن جمع ايمن على اياسنين بصيغة الماضي المجهول
دون المضارع لان هذا الجمع قد وجد قديما في الازمنة الماضية و
المضارع انما يدل على الحال او الاستقبال حقيقة دون الماضي
فيكون دلالته على الماضي مجازا واستعمال الحقيقة اولى من استعمال
المجاز لكونه اصلا في الاستعمال هذا مراده وجوابه اولا انه امثال
هذه المجازات شايعة ذايعة فيما بينهم فلا حرج في استعمالها فلعلها
فيها الحقيقة اولى منها لاصالتها وثانيا انه هذا المجاز اولى من الحقيقة

من الحقيقة لدلالته بصورته على التجدد والاستمرار التجددي بخلاف الحقيقة
فانه انما يدل على الانقطاع فقط وثالثا انا لا نسلم انه استعمال المضارع
ههنا مجاز بل هو حقيقة ايضا لان جمع ايامن على اياسنين امر مستمر
في الازمنة الثلاثة فيكون استعمال المضارع ههنا حقيقة ايضا
كالماضي ويرجح بدلالته على الاستمرار التجددي المفيد لزيادة
العلم هذا لكنه بقي ههنا شيء وهو ان الاياسنين جمع ايامن واايامن
جمع ايمن وايمن جمع اليمين ضد اليسار قال في القاموس اليمين
ضد اليسار وجمعه ايمن وايمان واايامن واياسنين فتدبر **قوله**
غيرها بمعنى لا مأخوذ من كلام المولى عبد الغفور حيث قال الباء للملابسة
والغير بمعنى النفي والمعنى بلاها بل لا بها كما في قولك كنت بغير مال
فان المعنى كنت بلا مال بل لا بمال لا انك كنت بمغاير المال وهو خبر
آخر لقوله شرط او صفة لقوله صيغة انتهى كلامه دع فيه لطافة فيس
لا لطافة فيه بل هو ذهول عن الغرض بين الاسم والمسمى فتدبر **قوله**
كما قيل القائل هو المولى عبد الغفور قال فعلى الاول يكون قوله بغير
هاء مقيدا بحالة الوقف وعلى الثاني يكون مقيدا بخلافه انتهى
كلامه يعني ان قول المصنف بغير هاء اما ان يراد نفس الهاء او نفس
التاء فعلى الاول يكون الهاء مقيدا بحال الوقف والمعنى الجمع
شرطه صيغة منتهى الجموع حال كون تلك الصيغة بغيرها منقلبة
عن تاء التأنيث عند الوقف فانها اذا كانت بالهاء تكون

منصرفة واذا كانت منصرفة مع الهاء فانصرافها مع التاء من باب
الاولى لاصالتها في هذا المعنى فيكون الجمع مقيدا بانه يكون صيغة
صيغة منتهى الجموع والصيغة معتبرة بان تكون بغير هاء والهاء مقيد
حصوله بان يكون عند الوقف فالجمع يكون مقيدا في تأثيره في منع
الصرف بانه يكون بغير هاء حاصل عند الوقف فلا يضره الهاء
الاصلي نحو فواره وعلى الثاني يكون المراد بالهاء نفس تاء التانيث
باعتبار ما يؤل اليه حال الوقف فيكون من قبيل ذكر الشيء ببعض
احواله ومن قبيل ذكر اللازم وارادة الملزوم مجازا مرسلا ولما لم يفهم
المحشي شيئا من ذلك فوقع في الخبط والخلط ونحوه مما لا ينبغي
ذكره كما لا يخفى على اهل البصيرة فتامل **قوله** فيه نوع بحث قال
القائل هو صاحب المتوسط قال وبغير هاء وياء النسبة لكان
اصوب لئلا ينتقض بمثل مدائني فانه على صيغة منتهى الجموع بغيرها
مع انه منصرف واجيب عنه بان ياء النسبة تجري مجرى تاء التانيث
ولذلك فرقوا بالياء الواحد والجمع في نحو رومي وروم كما فرقوا
بينهما بالتاء نحو تمرة وتمر واذا كان الياء بمنزلة التاء يكون
قوله بغير هاء متضمنا مغنيا عن ذكرها فلا حاجة اليه ورد هما
الفاضل الهندي وتبعه الشارح الجامي رحمهما الله بان مدائني ليس
جمعا لا في الحال ولا في الاصل بل هو مفرد محض دائما وانما الجمع مدائن
وهو لفظ آخر فلا تعلق له بوجود شرط الجمع وعدمه يعني انه كلام

انه كلام في الجمع والمدائن لفظ مفرد لكونه علما لمدينة كسرى والنسبة
اليه مدائني فلا يكون مما نحن بصدده بخلاف المدائن جمع مدينة تامل
قوله وليس بذلك الى اخر كلامه خلط وخبط بلا معنى فلا ينبغي
ان يلتفت به لعدم جدواه وقد ظهر لك المراد بما ذكرنا آنفا **قوله**
ولو قال واما مثل فرازنة اي بحرف التفسير **قوله** ومنهم من غفل قال
المولى عبد الغفور قوله واما فرازنة فمنصرف قيل ليست اما للتفصيل
لعدم التعدد ولا للاستيناف سبق كلام آخر الا انه يقال الاستيناف
لعدم سبق الاجمال وانما لم يقل فمنصرفة لان المنصرف صار اسما
فيجوز اعتبار اسميته او ان المراد نحو فرازنة او ان المراد اللفظ
وهذا هو الظاهر لا يقال فعلى هذا يكون غير منصرف بالعلمية هو
والتانيث فكيف يصح تنوينه لانا نقول تنوينه للمناسبة ومشاكلة
المسمى مع انه يجوز ان لا يكون منونا انتهى كلامه المفيد غاية هو
الافادة فاصاب صرف لفظ فرازنة وعدم صرفه كما هو القياس
والقاعدة والمحشي لم يجوز عدم صرفه بل جعله منصرفا وجوبا وكفى
به جهلا انه يغلط في امثال هذه الامور الجزئية غفر الله تعالى لنا وله
ولسائر المسلمين **قوله** وجعله حالا من ضمير غير المنصرف قال الفاضل
الهندي علما حال من ضمير قوله غير منصرف ومعمول المضاف اليه لا يتقدم
على المضاف الا في غير فانه في حكم لا حيث يجوز انا زيدا غير ضارب كما يجوز
انا زيدا لا ضارب او مفعول اعني وفيه نظر لعدم المدح او الذم

او الترحم وفي بعض النسخ علم بالرفع وهو بدل او خبر مبتدأ محذوف
والجملة معترضة انتهى كلامه ولا شك ان الرفع اولى لما في النصب على
الحالية من الايهام بان امتناع صرفه مخصوص بحال العلمية وليس كذلك
لامتناع صرفه في حال التنكير ايضا وهذا معنى قول المحشي وتقييد
عدم انصرافه مع اطلاقه فتدبر قوله وان كان لا باس بالتقييد
لتنزيله منزلة نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه يعني ان
حضاجر لا ينصرف سواء كان معرفة او نكرة كما ان صهيبا الرومي
رضي لا يعصي الله تعالى سواء خاف منه او لم يخف اجلالا لله تعالى
وتعظيما له كما قيل اهابك اجلالا وما بك هيبة علي ولكن ملء عين
حبيبها ثم قيل هذا اللفظ حديث شريف وهو المذكور في عامة
الكتب وقال السيوطي انه من كلام امير المؤمنين عمر بن الخطاب
رضي الله تعالى عنه قوله وليس كذلك كانه غافل عن قول المصنف
الجمع شرط صيغة منتهى الجموع حتى وقع في الخرافة والخراف فاد
قوله هذا الى اخره مما لا يعتد بشيء منه كما لا يخفى على اهل البصيرة
قوله يوهم انه بين اطلاقه على الكثير والواحد تنافيا من لم يفهم
التنافي بين الواحد والكثير كيف يفهم التناسب والتباين بين
الاشياء قوله الضبع هي الانثى في القاموس الضبع بضم الباء هو
وسكونها مؤنثة والجمع اضبع وضباع وضبع بضمتين وبضمة
واحدة ومضبعة والذكر ضبعان بالكسر والانثى ضبعانة وضبعة

وضبعة والجمع ضباعين وضباع وضبعات بكسرهما وهي سبع كالذئب
انتهى كلامه مع نوع اختصار قوله ولو عند بعض كاحمر علما او امر
بالبعض الاخفش لانه الذي يقول بانصراف مثل احمر بعد التنكير
ومراده به الرد على المولى عبد الغفور فانه قال في قوله والا لكان
بعد التنكير منصرفا فالملازمة ممنوعة لجواز ان يكون مثل احمر علما
اذا نكر هذا كلامه لكنه ينبغي ان يعلم ان الشارح انما اراد بالملازمة
في قوله والا لكان بعد التنكير منصرفا الملازمة المستفادة من قول
المصنف وما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف اذ هي علة الحكم لا مطلق الملازمة
ولا شك انها قاعدة كلية مسلمة لم يستثن منها سوى الصفات
المنقولة على الاختلاف فهي بالنسبة الى ما عداها كلية مسلمة فكانه
قال كل اسم فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف الا مثل احمر من الصفات
المنقولة على الخلاف بين شيخ النحاة وتلميذه فيدخل فيها حضاجر
وغيره مما فيه علمية مؤثرة ولا يرد عليه المنع لعدم جواز الاستثناء
في غير الصفات والا لخربت القاعدة المذكورة قطعا فصحت الملازمة
وبطل المنع ببطلان جواز ان يكون حضاجر مثل احمر علما هذا
ولما لم يفهم المحشي شيئا من ذلك قال في قوله والا لكان بعد التنكير
منصرفا ولو عند بعض كاحمر علما اذا نكر وليس بشيء لما ذكرنا من
التحقيق قوله وقد عرفت الاستغناء عنه وذلك لان هذا التأويل
مبني على تسليم تانيث الضبع وهو غير مسلم كما ذكر قوله بلا

لا شرط له حتى يشترط له كلام باطل لان من شرطه ان يكون في الاصل
لحضاجرا او في الحال وفي الاصل كمساجد قال الفاضل الهندي وانما
لم يقل الجمع شرطه ان يكون في الاصل كما قال في الوصف لا مكان اعتباره
مطلقا بارادة الجمع في الحال او في الاصل بخلاف الوصف وفيه ان قوله
لانه منقول عن الجمع اشارة الى ذلك فلا حاجة الى التطويل انتهى كلامه
فتدبر **قوله** وفيه نظر وهو انه ما ذكر لا يكون وجها للتقديم على
زعمه بل الوجه له اما ان يكون اقوى لانه غير منصرف لا محالة واما دفعه
اوضح لانه جمع في الاصل بخلاف سراويل فانه لا جمعية فيه اصلا ولا يخفى
ان امثال هذه التزويرات ابطال للحق الصريح وترويج للباطل
ذلك اما من الغرور والتعصيب او من الجهل المركب نعوذ بالله تعالى
من ذلك **قوله** ولا حاجة الى التقدير قوله في موارد الاستعمال قال
المولى عبد الغفور قوله وهو الاكثر اى في موارد الاستعمال ومذهب
الاكثر انتهى كلامه وعليه شرح الفاضل الهندي فظهر بطلان كلامه فان
احد الامرين لازم للاكثر فتدبر **قوله** فيه اى فيه نظر وحاصل
نظره جمعهم كما لا يخفى على اهل البصيرة فانه قال الاول سيبويه وقال
الثاني المبرد على ما ذكر في بعض الشروح **قوله** لانه الدخيل الدخيل
في الصناعة المبتدا فيها ويقال هو دخيل في بني فلان اذا
انتسب اليهم ولم يكن منهم **قوله** وقع لما في بعض الشروح يعني
المتوسط **قوله** فيلزم ان يتحد الشرط والمشروط في الجمعية الحكمية

108

الحكمية هذا من قبيل التصرفات الفاسدة وافساد ما اصلحه المسلمون
جهلا منه وطغيانا وذلك لان العلة في هذا الباب الجمعية وشرطها
صيغة منتهى الجموع ونحو سراويل فيه جمعية حكما او تقديرا فيكون
مشروطا بهذا الشرط ولا يلزم الاتحاد في شيء من ذلك اذ لا فرق
بينه وبين مساجد بعد اعتبار الجمعية فيه لدخول تحت مطلق الجمع
ولا تعدد الاسباب كما لا يخفى لكن اين هو من هذه الاعتبارات
الدقيقة والافكار العميقة فان كلامه دليل قطعي على انه ما فهم
من اعتباراتهم شيئا يعتد به **قوله** ثم نقول الى اخره فاسد
بين الفساد كالاول فتدبر **قوله** فلا معنى لجعل سراويل جمعا
تقديرا ماخوذ من كلام المولى عبد الغفور فانظر فيه **قوله** لو قال
وانه صرف قال المولى عبد الغفور لما كان عدم الصرف غالبا هو
والصرف مغلوبا كان لفظه اذا في الاول وافقا موقعه وفي الثاني
واقعا موقع ان للمشاكلة انتهى كلامه وذلك لان اذا يستعمل
في مقطوع الوقوع وان في مشكوك الوقوع مثل مجيء الحسنة واصابة
السيئة فتدبر **قوله** دفع لما قيل الى اخره ماخوذ من حاشية المولى
عبد الغفور وشرح الفاضل الهندي فانظر فيهما لو فسرت خبر
ان المقام لا يساعد هذا التفسير والتعميم وان كان ابعد واشمل
لكون الكلام في الجمع بل في صيغة منتهى الجموع وانما اوقعه في هذه
الورطة كلام المولى عبد الغفور فانه قال بعد قوله كل جمع منقوض

مطلب اذا وان
ترف

وكذا كل فرد غير منصرف منقوص كقاض اسم امرأة واعيل مصغر اعلى
لا معلوم دكاعلى فاق الالف فيه ثابتة لخفتها انتهى كلامه فتدبر
قوله فهو متعلق بمعنى النحو سهو منه بل هو متعلق بمعنى الكاف
كما نص عليه المولى عبد الغفور اذ المراد انه امثال الجواري من الجموع
المنقوضة كالقاضي في هاتين الحالتين لا انه امثاله في هاتين
الحالتين كالقاضي كما لا يخفى فلنا كلام اخر فتدبر قوله
فيه ان الاعلال في جوار نظرا الى نفسه لا شك ان الاعلال مطلقا
مقدم في الاعتبار الصرف قطعا لانه لا يتوقف على اعتبار التركيب
ولهذا يكون في الاول والوسط والاخر بخلاف منع الصرف
فانه يتوقف على اعتباره كما لا يخفى هكذا قيل لكن السيد الشريف قال
حاشية شرح الرضي ما يقال ان منع الصرف متوقف على اعتبار
الاعراب الذي يطرؤ على الاسم بعد اعتبار تركيبه مع غيره والاعلال
متعلق به حال افراده المتقدم على التركيب فيتقدم قطعا فيه
بحث لان الاعلال باسكان الحرف الاخير لا يتصور الا بملاحظة
الاعراب انتهى كلامه رحمه الله فتدبر قوله وفيه ان الصرف
ايضا من احوال الكلمة بعد تمامها ليس كذلك بل الصرف حالة اصلية
للاسم حاصل له بلا واسطة ولهذا لا يحتاج الى سبب وداع في حصوله
له فلا يكون من احوال الكلمة بعد تمامها كما توهم المحشي ولا يتاخر
عن الاعلال بل الاعلال يتاخر عنه بتبانه عليه وظهوره بخلاف

بخلاف منع الصرف فانه بواسطة عارض المشابهة بالفعل فيكون
من احوال الكلمة بعد تمامها ويتاخر عن الصرف بمرتبتين وعن
الاعلال بمرتبة واحدة اذ الاعلال لتصحيح ذات الكلمة ومنع
الصرف للمشابهة العارضة المذكورة فيعتبر في الاسم الاعراب
ثم الصرف ثم الاعلال ثم المنع فتدبر فانه من الاسرار المكنونة
قوله وهي لغة قبيحة اي غير فصيحة والاولى هي الفصحى اعلم ان
الذاهبين الى تقديم الاعلال على منع الصرف فرقتان ذهبت
فرقة الى انصرافه بعد الاعلال لانتفاء صيغة منتهى الجموع والتنوين له
للتمكن وهم المحققون واخرى الى امتناعه بعده لبقاء الصيغة
تقديرا اذ المقدر كالملفوظ والتنوين للعوض عن المحذوف واما
الذاهبون الى تقديم منع الصرف على الاعلال فيجعلونه ممتنعا
اتفاقا وهم فرقتان ايضا فرقة يقول في حالة الجر جوار بحذف
الياء وفرقة اخرى تقول جواري بفتحها فيه هذه مذهب
سيبويه والاول مذهب الاخفش فاحفظ فانه من تمام هذا المقام
قوله ومنهم من قال هو المولى عبد الغفور قال بعد انشاد الشعر
ويجوز ان يجعل الياء للمتكلم والاصل موالي بتشديد الياء فحذفت
الياء الاولى وزيد الالف للاشباع ولا يخفى ما فيه من المبالغة من الهجو
انتهى كلامه وفي الصحاح المولى المعتِق والمعتَق وابن العم والناصر
والجار من قول الفرزدق • فلو كان عبد الله مولى هجوته •

ولكن عبد الله مولى مواليا **قوله** انما قال موالى فنصبه لانه رده
الى اصله للضرورة وانما لم ينونه لانه جعله بمنزلة غير المنصرف الذي
لا ينصرف انتهى كلامه مختصرا ثم لا يخفى ان معنى البيت هجو
لا مدح وكتب المحشي في الحواشي انه لا يخفى ما في البيت من التوجيه
لاحتماله المدح بانه يراد ان عبد الله لو كان سيدا من السادات لجراة
على الهجو ولكنه عبد الله سيد السادات فكيف يتيسر لي الهجو انتهى
كلامه وليس بشيء لانا نفهم على انه هجو لا مدح اي هو عبد العبيد فكيف
التفت الى الهجو **قوله** سواء كانت اسمين او اسما وفعلا اقول
اللام في التركيب للعهد الخارجي والمعهود هو التركيب المزجي لا غير
لانه هو المراد ههنا فيما بينهم وهو جعل الكلمتين او اكثر كلمة واحدة
بالعلمية من غير حرفية جزء ولا اسناد ولا تقييد ولا صوت
فقولنا جعل كلمتين لتصوير ماهية هذا المركب المقابلة للافراد
فادنى ما يتصور به هذه الماهية كلمتان وقولنا او اكثر لادخال
نحو سر من رأى فيها علما للبلد وقولنا كلمة واحدة واحتراز عن
المركب المستعمل في معناه الجنسي الاصلي فانه لا يصير به الكلمات
كلمة واحدة وقولنا بالعلمية احتراز عن النقل الى الجنسية فانه
وان صارت بها الكلمات كلمة واحدة الا انه غير مراد ههنا لاشتراط
بالعلمية وقولنا من غير حرفية جزء لاخراج مثل النجم والصعق وضاربة
وبصري علما فان الحروف لشدة اتصالها بالكلمات وتنزلها

وتنزلها منزلة حروفها لا يظهر التركيب بينهما فضلا عن كلمة والا
لم ينحصر التركيب في ستة وقولنا ولا اسناد لاخراج مثل تأبط شرا
وسر من رأى وضرب زيد وزيد قائم علما لان الجملة محكية
على حالها من الاعراب والبناء فلا يظهر فيها منع الصرف وقولنا
ولا تقييد لاخراج مثل غلام زيد وضارب زيد والحيوان الناطق
وزيد الظريف وخمسة عشر علما فانها محكية ايضا على حالها من
الاعراب والبناء فلا يتصور فيها منع الصرف وقولنا ولا صوت
لاخراج مثل سيبويه ونفطويه وخالويه وعمرويه علما فانها
من المركبات المعدودة من المبنيات فلا يتصور فيها الصرف ومنع
واذا تقرر هذا فقد عرفت ان الحد المذكور قد انطبق على افراد
المحدود ومن نحو بعلبك وحضرموت ومعد يكرب ورامهرمز
وسام ابرص وغيرها من افراد التركيب المزجي العلمي وفهمت
مراد الماتن والشارح بالتركيب هنا واستغنيت عن الحاشية
وما فيها من الخلط والخبط الذي لا يظهر منه المراد اصلا نحو **قوله**
نحو بخت نصر بتشديد الصاد المهملة ومعنى البخت الابن وكان
اصله بوخت ونصر كبقم اسم صنم وجد ذلك الابن عنده
ولم يعرف له اب فنسب اليه وهو الذي خرب البيت المقدس
وقتل اليهود واخذ اموالهم واولادهم سبيا **قوله** ويرد عليه
الى اخره هذا السؤال والجواب ماخوذ من كلام المولى عبد الغفور

بلغ نظر

بزعمه فانه قال لا شبهة في ان التركيب الذي يناسب ان يعد من
الاسباب تركيب يوجد في الاسماء وهو المعرف ههنا لا مطلق
التركيب فصح التعريف جمعا لا يقال فاذن لا حاجة الى اشتراط بالعلمية
لانه المركب المجعول كلمة واحدة لا يكون الا علما لانا لا نسلم الحصر لجواز
ان ينقل الى معنى جنسي او ينقل اولا الى معنى علمي ثم ينقل الى معنى
جنسي كما اذا نكر ذلك العلم ولو سلم فنقول العلمية شرط لتحققه وثبوته
لا لاشتراط انتهى كلامه فيكون من قبيل ذكر العام وارادة الخاص كما ذكرنا
آنفا ولهذا ذكر المص المحترزات بطريق الشرطية دون القيدية كما
ذكرنا نحوه آنفا وايضا بحث لم يفهم المحشي مراده ابرز كلامه في
معرض السؤال والجواب وتكلم الترهات والاباطيل ولم يات بشي
فليس **قوله** ونقول التعريف غير مانع لخروج المركب من النجم والصعق
كتب في الحاشية ان اللام لتقوية العمل لا للعلة يعني اذا ركب النجم
مع الصعق تركيبا مزجيا وجعل علما لشخص فيقال جاءني النجم الصعق
ورأيت النجم الصعق ومررت بالنجم الصعق وكذا قوله مصري
بصري فالظاهر انه من افراد المحدود وقد خرج بقوله من غير حرفية
جزء فالاولى ترك هذا القيد والجواب انه غير خارج من الحد اذا كان
بغير اداة التعريف والنسبة وانما الخارج منه النجم او الصعق مجرد
او مع الاداة فتامل **قوله** فالوجه الى آخره مناقض لما ذكره قبله وكانه
اراد الانفراد ولا يخفى سخافته **قوله** ولو جعل التركيب علما معنى

معنى سيجيء في المبنيات وهو ما ركب من كلمتين حقيقة او حكما
اسميتين او فعليتين او حرفيتين او مختلفتين وجعل كلمة واحدة بلا
نسبة بينهما لا في الحال ولا في الاصل نحو خمسة عشر وسيبويه وبيت
بيت وحيص بيص وغيرهما مما بني منه الجزآن معا فهذا المركب وان
كان مزجيا ايضا لكنه مباين للمذكور هنا فلا يجوز حمل احدهما
على الآخر كما توهم المحشي لانهما صنفان متباينان من المزجي كالرجل والمرأة
من الانسان فالمراد من المذكور هنا المزجي الاسمي العلمي المعرب والمراد
من المذكور هناك المزجي المبني اعم من الاسمي والفعلي والحرفي
والعلمي كما هو الظاهر من تعريفها وامثلتهما فكيف يحمل احدهما
على الآخر مع تخالفهما كمية وكيفية واذا عرفت هذا فينبغي ان تعلم انه
مثل زيد قايم وضرب زيد وعبد الله والحيوان الناطق خارج من
القسمين واسطة بينهما سواء كان علما او لا لما فيه من النسبة حالا
او مآلا فتامل **قوله** ومن قال القائل هو المولى عبد الغفور اخذ
من شرح الفاضل الهندي فقال قوله لامن الزوال والاخلال
او ليتحقق سبب آخر حتى يترتب عليه اثر المنع ورده المحشي وصاحب
امتحان الاذكياء بانه يلزم التحكم والترجيح بلا مرجح لاشتراك
هذا التعليل بينه وبين ما ذكر من الاسباب فيكون تخصيصه به
تحكما اي دعوى بلا دليل فالاولى ان يعلل بعينه هذا التعليل
من امن الزوال وحصول الافراد وعدم الاجتماع مع سائر الاسباب

وغيرها والجواب ان التركيب الى العلمية احوج من غيره اذ لا وجود له
مطلقا بدونها بخلاف سائر الاسباب فانها توجد بدون العلمية
مطلقة فكان التركيب اشد اختصاصا بالعلمية من غيره فلهذا علق
اشتراطها بالعلمية المذكورة فلا تحكم فيه كما لا يخفى او نقول
هذه تعليلات بعد الوقوع ومناسبات ذكروها لحفظ قاعدتهم
واوضاعهم لا تعليلات حقيقية عقلية حتى يجري فيها التحكم وغيره
فلا وجه للرد المذكور فتأمل قوله على انه لو سمي ببعلبك مؤنث
كلام لعولان التركيب مشروطة بالعلمية يتحقق السبب الاخر الذي
لا وجود للتركيب الا به سواء وجد معه سبب اخر او لا فلا اعتبار لكونه
في درجة السقوط قوله فقيل قال المولى عبد الغفور المركب الاسنادي
من قبيل المبنيات عند جماعة منهم المص ومن قبيل المعربات المحكية
عند جمع ولا يبعد ح ان يحكم بعدم انصرافه وانه لم يظهر اثره لفظا
انتهى كلامه ومراده انه يكون غير منصرف بتقدير وجود العلتين
فيه فيكون كحبلى وبشرى وسكرى لكن الاولى ان يحكم بصرفه لعدم
ظهور الاثر فيه ولان الاصل في الاسماء الصرف فالاولى ان لا يخرج
من الاصل لكونه دخيلا في الاسمية بخلاف حبلى واخواته فانه اصيل
فيها فلا باس بخروجه عنه بمشابهة الفعل بواسطة العلتين قوله
واعلم الى اخره قال المص في المغني المركب كل اسم ركب من كلمتين
ليس بينهما نسبة وانما قلت ذلك ليخرج المضاف والمضاف اليه

والمضاف اليه والجملة المسمى بها لان بين جزئيها نسبة قبل العلمية
وليسا بمبنيين بعد التسمية بها وكلامنا في المركبات المبنية اما
المضاف والمضاف اليه فظاهر عدم بنائهما بالتركيب واما الجملة فلا
يوصف قبل العلمية لا بالاعراب ولا بالبناء لانهما من عوارض الكلمة لا
الكلام واما بعد العلمية فهي محكية اللفظ على ما يجيء فلا يطلق عليها
انها معربة في الظاهر او مبنية لاشتغال حرفها الاخر بالحركة التي
كانت عليها اعرابية او بنائية او بالسكون الذي كان له كذلك هذا ما
نقله الرضي من كلام المص وبه ظهر خبط المحشي وعدم ادراكه معنى كلامه
فتوهم من قوله فلا يطلق عليها انها معربة في الظاهر او مبنية ان
الجملة بعد التسمية بها معربة ولا مبنية وليست كذلك اذ لا واسطة
في الاسماء بين المعرب والمبني فهي مبنية عنده لا محالة كما ذكر
انفا يدل عليه قوله في الظاهر فتأمل قوله لاحتمال ان يكون
مذهب منع صرف خمسة عشر قال المولى عبد الغفور انما قال كانه لان
المذكور فيما تقدم من بعض حكم لما يتضمن حرف العطف بالفعل
لا لما يتضمنه بحسب الاصل ومن الجائز التخالف ولذا ذهب بعضهم
الى انه نحو خمسة عشر علما معرب غير منصرف ومن هنا ينقدح جواب
اخر وهو ان المص وافقهم في منع الصرف انتهى كلامه رحمه الله تعالى
فاحفظه لتخلص مما ذكره المحشي في هذا القول من الخلطيات
التي لا طائل تحتها قوله بقي انه لم يذكر فيما بعد ان سيبويه ونفطويه

من قبيل المبنيات هذا من جبلة خنطبات والا فنقول المص المركبات
كل اسم مرد من كلمتين ليس بينهما نسبة شامل له بادنى عناية
بان يجعل الكلمتان اعم من الحقيقة والحكمية كما عممها الشارح هناك
قوله اذ الصوت ليس بكلمة قد عرفت انه كلمة حكما قوله يخرج نحو
خمسة عشر لانسلم خروجه به اذ المراد من جزئية الحرف الجزء الملفوظ
المسموع مثل النجم والصعق وبصرى وضاربة ومعلوم انه نحو
خمسة عشر ليس كذلك قوله لا في الحال ولا في الاصل وذلك لان
المركب المزجي لم يستعمل قبل العلمية في المعنى الجنسي حتى يكون بين
جزئيه نسبة بل هو علم ابتداء بطريق الارتجال ثم عرض ملاحظة نسبة
فيه فتدبر قوله فان قلت هذه الصفة مشتركة كانه علیان يقول
انما وصفه به اشارة الى ان اللام فيه للعهد والمعهود ما ذكر سابقا
في بحث العلل من قوله والنون زائدة من قبلها الف وبترك ما عداه
لكونه هو ابتدا فائدة بل فيه ضرر عظيم للمبتدى فانه اذا نظر فيه يتبادر
الى خاطره ان المراد به معنى آخر سوى العهد لما في كلامه من التعمية فيقع
في البلية والمحنة والمشقة وليس هذا مما ينبغي للعاقل كما لا يخفى
قوله لان اشتراط انتفاء فعلانة على الاول غير ظاهر اعلم
انه في العلة المانعة من الصرف فيما فيه الالف والنون خلاف فقال
البصريون ليس فيهما دلالة على معنى بصيرانه به فرع الاصل كالوصف
منفردا فانه دلالة على ذلك فانه لا يكون سببا بانفراده بل

بل في جهة المشابهة لالف التانيث الممدودة والمقصورة في نحو
حمراء وحبلى في منع دخول التاء عليه وقال الكوفيون الاسم الذي
فيه الالف والنون كعثمان وسكران لا ينصرف البتة للعلمية او الوصفية
والالف والنون للمشابهة فعلى المذهب الاول لا يظهر الفرعية في
السبب وعلى الثاني لا يظهر اشتراط انتفاء فعلانة كذا قيل والجواب
عن الاول انه فرع المزيد عليه واشتراط فيه انتفاء فعلانة لحفظ المشابهة
بالالف التانيث لكنه لهذا يكون سببا عن اصل لتوقفه على المشابهة
المذكورة وعن الثاني بانه سبب لمنع الصرف لانه فرع لما زيد عليه
واشترط فيه انتفاء فعلانة لحفظ هذه الفرعية اذ لو دخل عليه
التاء لكان فرعا من وجه اصلا من وجه فيضعف المشابهة بالفعل فتامل
فانه خلاصة ولا تغتر بخلطيات المحشي فانها مما لا طائل تحتها
قوله واما من القائل هو المدقق عبد الغفور فانه قال في شرح
قوله لا الاسم الشامل للاسم والصفة ولا الاسم المقابل للقب والكنية
والمقابل للمبهم والمقابل للظرف واللازم الظرفية يعني للاسم خمس
اطلاقات والكل محتمل والمراد به هنا هو الثاني لا غير وهذا كلام
في غاية الحسن والقبول وان كان المحشي في غاية الاعراض
والنكول قوله لانهما كانتا اي موجودتان في الاسم والصفة
اذ لا كون لهما مطلقا قوله وجدي وبه طلع انا جدي وظهر
انا جدي الجد الاول بالفتح بمعنى اب الاب واب الام والجد اجداد

وجدود وجدودة والجد الثاني بالكسر بمعنى الجهد والاجتهاد
والجد الثالث بالفتح ايضا بمعنى العظمة والبخت والحظ وهذه
المعاني الثلاثة تستقيم هنا وفي الدعاء ولا ينفع ذا الجد منك الجد
اي لا ينفع ذا الغنى عندك غناه وانما ينفعه العمل في طاعتك وكلمة
من هنا بمعنى عند وفي حديث انس بن مالك رضي الله تعالى عنه كان
الرجل منا اذا قرأ البقرة وآل عمران جد فينا اي عظم في اعيننا
ومنه قوله عز وجل تعالى جد ربنا اي عظمته وقيل غناه كذا في الصحاح
فاحفظه فانه نفيس جدا **قوله** افاض الله تعالى على روحه الجانه
بعث غفرانه الوافي يقال افاض الماء على بدنه اذا فرغه عليه شبه
الغفران بالماء في اللطافة والرغبة والازالة استعارة بالكناية
وذكر الاضافة تخييل لها والمعنى افاض الله تعالى روحه غفرانه
الوافي التام الكامل الذي هو كالماء والزلال ايضا في عدم الكدر
المزيل للدنس والاثر الى وقت البعث والنشور من القبور قوله
هذا بعيد عن الفهم ليس بشيء بل هو اقرب الى الفهم من الاول بل هو
متعين بقرينة ما بعده ولما في الوجه الاول من التنافي بين اعتبار
الوحدة والتعدد الموجب للتنافر وان كان مرافقا للشروط
السابقة ولهذا اقتصر الفاضل الهندي كلامه عليه فتدبر
وحذف كان بعد ان شايع بربه اصلاح كلام السابق حيث قال
قوله او كانا في صفة وليس المتن كذلك بل المتن او صفة خاصة وفيه

وفيه عطف على معمولي عاملين مختلفين والمجرور مقدم مثل في الدار
زيد والحجرة عمرو وهو جائز وقد اعترف به نفسه في شرحه وذهب
هنا الى تقدير كان هو بامنه وهو غير محتاج اليه على النسخة المشهورة
كما لا يخفى وفي بعض النسخ ومافيه الالف والنون ان كان اسما
فشرطه العلمية او صفة فانتفاء فعلانة ففيه عطف على معمولي
عاملين مختلفين لانه عطف صفة على معمول كان وعطف فانتفاء
فعلانة على معمول ان وليس فيه شرط العطف وكانه مشى هنا على
هذه النسخة ولهذا احتاج الى تقدير كان وعليه كلام الشيخ الرضي
والمولى عبد الغفور فتدبر **قوله** من قبيل ان خيرا فخير يقال
الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر وفي
الحديث الشريف انا عند ظن عبدي ان خيرا فخير وان شرا فشر
ويجوز في امثاله اربعة اوجه من الاعراب على ما سيأتي في محله ان شاء
الله تعالى ولم يجعلوا من قبيل العطف على عاملين مختلفين لعدم
تحقق شرطه اي على معمولي عاملين مختلفين كما مر آنفا وعدم تحقق
شرطه انما هو على النسخة الثانية دون الاولى فافهم **قوله** ولما
العطف بكلمة او وقيل الصواب الواو بدل او لان الالف والنون
يوجدان في الاسم والصفة واجيب بان الترديد ليس باعتبار نفس
الطبيعة بل باعتبار فردها والفرد لا يكون الا في احدهما ويمكن
ان يجاب بان كلمة او هنا للتنويع دون الترديد قوله فانه يمكن

على الاوزان الثلثة كعمران وعثمان وسلمان قوله ولا نظر الى اصل
وضع الصيغة فيه نظر لان منهم من جوز اجتماعهما اى خشيان
وخشى وخشيانة من الخشية ويحكم بالانصراف للاصالة والتعارض
لكنه نادر قوله واما بالنظر الى الوضع فحاله مبهم فيه نظر لان القياس
بالنظر الى الوضع يقتضى ان يكون له مؤنث اما فعلى او فعلانة لانه
صفة والاصل فى وضع الصفات الفرق بين المذكر والمؤنث باحدهما
والالف فى الفرق اغلب من التاء فى فعلان لان فعلان فعلى اكثر
من فعلان فعلانة فى كلامهم بخلاف غيره من الصفات لكن هذا لا يكفى
فى الانصراف وعدمه ما لم يعلم وجود احدهما يقينا ولهذا اختلف
فى رحمن دون سكران وعريان وان تحقق هذا فقد تبين لك
فساد بقية كلام المحشى فتدبر قوله الاولى فى انه غير منصرف هذا
من جملة تصرفاته الفاسدة وتحريفاته الكاسدة نعوذ بالله تعالى
من الجهل وغوائله فان كلام الشارح فى غاية الحسن والقبول عند من
له عقل سليم وطبع مستقيم واما قوله فلا محصل له فباطل فان له
محصلا اى محصل وهو بيان جهة الاختلاف على مقتضى الشرطين
وقوله الاولى فى انه غير منصرف بين البطلان لان الاختلاف
لا يكون فى حالة واحدة لشئ واحد كما لا يخفى وقوله لانه اتفق
فى انه احدهما ان اراد احدهما على التعيين فهو باطل وان اراد
احدهما لا على التعيين فلا ينافى الاختلاف فيهما بل هو عين

عين الاختلاف الواقع فيهما وقوله وغاية التكلف ان المعنى
اختلف فى دفع انه منصرف او غير منصرف مع ركاكته باطل ايضا
لان الاختلاف فى الوقوع لا فى الدفع فتامل قوله فان قلت كيف
اشتبه حال استعمال رحمن على هؤلاء الاعلام قال فى الكشاف فان قلت
كيف تقول فى الله رحمن أتصرفه ام لا قلت اقيسه على اخواته
من بابه اعنى نحو عطشان وسكران وغرثان فلا اصرفه انتهى كلامه
وقال السيد الشريف فى الحاشية كل فعلان من فعل بكسر العين فانه غير
منصرف فان قلت هو منقوض بندمان فانه فعلان من ندم
وهو غير منصرف لمجئ مؤنثه ندمى كسكرى واما الذى هو منصرف
فمؤنثه ندمانة وهو من المنادمة فى الشراب بمعنى النديم فلا يوجد
فعلان من فعل بالكسر الا غير منصرف وما ذكره المرزوقى من ان الصفة
من خشى خشيان وخشيانة فمعارض بقول الجوهرى ان الصفة
منه خشيان وخشيى فانه رجح قياسا على الصفات المأخوذة من
هذا الباب على انه لو صح كان نادرا فلا يلحق به رحمن فى الصرف
بل بالاعم الاغلب فى منعه انتهى كلامه قوله كانهم لم يجدوه مستعملا
فيما نقل عن العرب الا معرفا باللام اقول قد ورد فى بعض الاشعار
منكرا قال بنى حنيفة سموت بالمجد يا ابن الاكرمين ابا • وانت غيث
الورى لا زلت رحمانا • ولهذا قيل المختص بالله تعالى هو المعرف
دون المنكر وقيل نداء من تعنتهم وكفرهم والله تعالى اعلم قوله حتى

لو انتفى الاختلاف المخصوص لاحتمل انه ينتفي على وجه يستلزم الاختلاف
في سكرانه قال الجاربردي في حاشية شرح الهندي قوله دون سكرانه
فيه انه جعل الاختلاف في الشرط سببا لعدم الاختلاف في سكرانه
وندمان وهذا غير صحيح فانه لو اتفق ان الشرط انما هو انتفاء
فعلانة او وجود فعلى فالاتفاق في امتناع سكرانه وصرف ندمانه
محقق ويمكن ان يقال معناه ان الاختلاف في الشرط علة للاختلاف
في دخول دون سكران اي ليس علة للاختلاف فيه لانه علة لعدم
الاختلاف فيه والحاصل انه دون ظرف لمفهوم الكلام وما يلزم
منه انتهى كلامه فاحفظه فانه جدير بالحفظ واما كلام المحشي
فلا حاصل له كما لا يخفى على اهل البصيرة **قوله** فلو لم يصرفه
عن الظاهر للغا ذكر الشرط قال الفاضل الهندي الاضافة هنا
من قبيل اضافة العام الى الخاص فتكون بمعنى اللام لمجرد النسبة
والتعلق لا للاختصاص والا لا يفيد الخ انتهى كلامه وذلك لانه
يصير المعنى هكذا الوزن المختص بالفعل شرطه انه يختص بالفعل
ولا يخفى ان هذه العبارة بعيدة عن الافادة ومراد الشارح بقوله
وهو كون الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل هو هذا المعنى
بعينه اعني كون الاضافة لمجرد التعلق دون الاختصاص لئلا
يلغو ذكر الاختصاص بعده فيكون الكلام مفيدا فتامل **قوله**
لكن لا يخفى ان قوله يعد من اوزان الفعل قاصر في هذا التعميم

التعميم غير منتجه لان الغرض صرف الاضافة عن الاختصاص كما ذكرنا
ليفيد الكلام وحيث حصل هذا الغرض فلا بأس بزيادة النسبة الى
الفعل ونقول المعنى يكون عده من اوزان الفعل فلا تعادله بمزيد
الاختصاص بالفعل فتدبر **قوله** لان الوزن ليس مصدرا هنا
شروع منه في التصرفات الفاسدة كما هو دابه والا فالوزن مصدر
وهو القائم بالفعل الحاصل له من ترتيب الحروف المعبر عنه بالهيئة
والصيغة والصورة والوزن وغيرها **قوله** كما وهم بعض قال
المولى عبد الغفور قوله وهو كون الاسم على وزن يعد من اوزان
الفعل سواء كان له زيادة نسبة الى الفعل اولا فالاضافة في قوله
وزن الفعل محمولة على النسبة لا على زيادة النسبة والا لم يحتج
الى قوله فشرطه ان يختص بالفعل ولكن ان تحمل عليها وقوله فشرطه
على شرط التحقق لا على الاشتراط لان السببية ليست للفرعية
ولا فرعية الا فيما له زيادة اختصاص بالفعل انتهى كلامه والمعنى على
هذا الوزن الذي له زيادة نسبة الى الفعل شرط تحققه وحصوله
فيه في نفس الامر الاختصاص به او المعنى الوزن المختص بالفعل في
زعمنا شرطه هذا الاختصاص تحققه وثبوته في نفس الامر فاذا حصل
هذا الاختصاص حصل الوزن واذا حصل الوزن حصل الفرعية واذا
حصلت الفرعية حصل التأثير واذا حصل التأثير حصل منع الصرف
في الاسم بحسب الاستعمال هذا غاية ما ظهر لي في توجيه كلامه رحمه الله تعالى

ولا يخفى ما فيه من الدقة فان العلة ما لم يكن مستوفيا الشروط لم يؤثر
فتدبر **قوله** المنقول من الفعل مستعار في الاسم ليس المراد بالاستعارة
هنا معناه المصطلح اعني الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له بواسطة
القرينة لعلاقة المشابهة ولا معناه اللغوي اعني مطلق المجاز كما لا يخفى
بل معناه انه كالمستعار في عدم الاصالة لما فيه من اعتبار النقل
وتحقيق المقام على وجه يتضح منه المرام ان اللفظ اما غير منقول
عن معناه الاصلي او منقول عنه فالاول الحقيقة الغير المنقولة والثاني
ان النقل فيه اما ان يكون على سبيل المناسبة اولا وعلى كلا التقديرين
اما يتشخص اولا فالاول من المتشخص العلم المنقول والثالث
منه العلم المرتجل والثاني الغير المتشخص اما ان يترك فيه معناه
الاصلي عن درجة الاعتبار والملاحظة اولا والاول اما ينفرد طائفة
مخصوصة اولا فالاول المنقول العرفي الجنسي الخاص والثاني المنقول
العرفي الجنسي العام والقسم الثاني وهو ما لم يترك فيه عن درجة
الاعتبار المجاز وهو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له بواسطة القرينة
لعلاقة فان كانت العلاقة المشابهة فاستعارة والا فمجاز مرسل
هذا تمام التقسيم فالحقيقة ثلثة اقسام اصلية وعرفية خاصة
وعرفية عامة والمجاز بقسميه يعتبر في مقابلة كل واحدة منها
والعلم بقسميه قسم آخر من الحقيقة المنقولة خارج عن هذه الاقسام
ونقله انما يكون من القسم الاول من الحقيقة الذي هو اصل اللغة

اللغة دون القسمين الاخيرين اذ نقل العلم عنهما غير معهود ولا يعتبر
المجاز في مقابلة هذا القسم لعدم اعتبار المعنى الجنسي فيه الذي هو شرط
المجاز الا ان يتضمن وصفا من الاوصاف كحاتم مثلا فانه يجري فيه الا
ستعارة لتضمنه معنى الجواد فاذا تقرر هذا فقد تبين لك
ان الاوزان المختصة بالفعل المنقولة عنه من قبيل الاعلام الشخصية
فلا يجري فيها الاستعارة بل هي قسم من الحقيقة المنقولة فاحفظه فانه
من المهمات اللائقة للحفظ **قوله** على ان ذلك ان يختص كشمر فقيد
الاختصاص فيكون المعنى وزن الفعل ان يختص بالفعل اختصاصا
مثل اختصاص شمر فيستفاد منه الاختصاص بالنسبة الى هذا المقام
هو المراد ويأبى عنه ان الاختصاص غير مراد بالنسبة الى المقام ولا
بالنسبة الى غيره بل المراد به بيان القاعدة الكلية التي تقرر الاصطلاح
عليه فكانه قال وزن الفعل كل لفظ مختص بالفعل بحسب اصل الوضع
او ما كان في اوله زيادة كزيادة الفعل اذ لا بحث في العلم عن
خصوص المثال اذ قواعد العلوم واصطلاحاتها كلية لا جزئية تشمل
جميع المواد الجزئية على ان العلاوة الواقعة في كلامه لا معنى له اصلا
فانها توهم ان شمر له اختصاص بالفعل وما عداه لا اختصاص له
وذلك بين البطلان فتدبر **قوله** او التقليص هو رفع القميص
يعني جوانبه ومنه تشمير الذيل **قوله** وقد غلب على القبيلة يعني
قبيلة بلعنبر **قوله** أوَرْشليم بضم الهمزة وسكون الواو بعدها

وفتح الراء المهملة وسكون الشين المعجمة وكسر اللام قبل الياء التحتية الساكنة اسم بيت المقدس بالعبرانية يذكره الحق تبارك وتعالى بهذا الاسم في الانجيل كثيرا **قوله** وهو الوعل لغة في الوعل بالفتح والسكون معز الجبل والجمع الاوعال والوعول **قوله** بمعنى الاسرع بالكسر والسكون خلقة الدبر **قوله** من دأل يقال يدأل دألا كمنع يمنع منعا اذا مشى مشيا ضعيفا ونشيطا وعدوا مستقارا كذا في القاموس **قوله** كما قيل في شمس شمس يعني اذا سمي به احد **قوله** ودئل اسم دويبة في القاموس الدئل بضم الدال وكسر الهمزة مما لا نظير له وقد تضم الهمزة ابن آوى والذئب ودويبة كابن عرس **قوله** وقيل منقول من دأل بمعنى اسرع اي عدا عدوا متقاربا كما ذكرنا آنفا فعلى الاول غير منصرف وعلى هذا منصرف **قوله** وان كان نقل الفعل الى معنى اسم الجنس قليلا كما قيل وقال في الحديث الشريف نهى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عن القيل والقال وكثرة السؤال واضاعة المال فقيل انهما فعلان نقلا الى اسم الجنس اعني القول اي نهى عن القول الكثير المتعلق باحوال الناس واراجيف الاخبار لكنه ليس بشيء بل هما من متصرفات القول وفروعه لانه يقال قال قولا وقولة وقالا وقالة وقيلا وقيلة ومقالا ومقالة فهو اسم جنس اصلي كما لا يخفى **قوله** هذا لا يصلح وجها للتقييد بالبناء للمفعول ليس بشيء لانه ما صلح توجيها للاختصاص يصلح توجيها للتقييد

للتقييد المذكور لان الاختصاص يوجب التقييد فتأمل **قوله** بشرط نقل اللفظ من الفعل الى الاسم واستدل في ذلك بقول الشاعر انا ابن جلا وطلاع الثنايا . متى اضع العمامة تعرفوني فانه جلا غير منون وغير منصرف للعلمية ووزن الفعل مع انه مبني للفاعل وغير مختص بالفعل كضرب المبني للفاعل ولا زيادة في اوله فعلم انه مجرد النقل عن الفعل كاف في منع الصرف مع انتفاء الامرين ورد بانه كان علما فهو محكي مع الضمير فلا يتغير عن اصله والاوجه صفة لموصوف مقدر اي انا ابن رجل جلا اي انكشف امره او جلا الامور اي كشفها **قوله** كما قيل قال المولى عبد الغفور قوله او يكون غير مختص هذا به بقرينة المقابلة ولعل وجهه ان الشق الاول اولى بالتاثير والظاهر انه لمنع الخلو وان النسبة بين الشقين العموم من وجه لافتراقهما في شمر واحمد واجتماعهما في نحو يزيد ويشكر ونحو استخرج معلوما ومجهولا وامراد تباعد وتبوعد وافتعل وانفعل واستبرق العجمي انتهى كلامه رحمه الله تعالى وهو كلام في غاية الحسن والقبول وقوله لانه المختص الذي في اوله زيادة كزيا دته لا يحتاج الى اشتراط عدم قبول التاء ويلزم تام لقولات عدم احتياجه الى اشتراط المذكور هو عين ذلك الاشتراط فتأمل **قوله** مجاز عقلي بمعنى جعل اول وزن الفعل محلا للزيادة مجاز عقلي وهو اسناد الفعل وشبهه الى غير ما هو له لعلاقة هي

وذلك لان الوزن عبارة عن الهيئة العارضة للمادة بسبب التركيب
والترتيب وهو معنى مصدرى وامر معنوى عقلى لا وجود له
فى حد ذاته وانما يعقل بتبعية الموزون فلو اول له فضلا عن
الزيادة فيه فنسبة الزيادة اليه مجاز عقلى لانه نسبة الى غير ما هو له
وهو الموزون والعلاقة الحالية والمحلية والقرينة امتناع قيام الزايد
عقلا مثل محبتك جاءت بى اليك هذا ولك ان تريد بالوزن الموزون
او تنزله منزلة الموزون فتجعل نسبة الزيادة اليه حقيقة والتنزيل
المذكور مجازا لغويا بواسطة تشبيه المعقول بالمحسوس او اطلاق
اسم الحال على المحل فتدبر **قوله** او اول ما كان على وزن الفعل قال
الفاضل الهندى فانه قيل اول احمر هى الزيادة فيتحد الظرف والمظروف
قيل بينهما عموم وخصوص والاعم يصلح ظرفا للاخص والمراد اول
حروفه الاصول او يقال فى اوله صفة الزيادة وقوله زيادة اى
مزيدة او هو حقيقة انتهى كلامه رح فتامل فيه فانه لطيف **قوله**
كما فى هرق امر مغير من ارق يقال اراق الماء يريقه اراقة اذا صبه
واهراقه يهريقه اهرياقا يهرقه اهراقا والامر على الاول ارق وهرق
بقلب الهمزة هاء وعلى الثانى والثالث اهرق والتغيير مختلف
والاصل الهمزة والهاء زايدة او منقلبة منها **قوله** ولو تصرف
فى الوزن بما يخرجه عن الوزن بقاء الزايد لم يضر قال المولى عبد قوله
من حروف انتهى حتى تغير ذلك الحرف لم يعتبر الوزن كهراق وهرق

وهرق من اراق ماضيا وارق امرا وكذا لو تصرف فيه مع بقاء الزايد
سواء كان بالحذف كبيع او بالقلب كاعطى او بالادغام كاشد
او بالرد الى ما كان كما اذا سميت بفعل محذوف العين او اللام لاجل
الجزم او الوقف فانك ترد المحذوف لان السقوط للجزم او الوقف
الجارى مجراه لا يكون فى الاسماء فتقول فى لم يقل واخش اسمين
جاءنى يقول واخشى انتهى كلامه رح وانما كتبناه بتمامه لما فيه من الفوايد
الجليلة **قوله** لعدم اصالة الوصف لعدم قبوله التاء انفا **قوله**
ومما يقضى منه العجب قال المولى عبد الغفور قيل فى جعل وجود الشرط
علة للمشروط نظر لما تقرر من ان المشروط يثبت بالسبب لا بالشرط
وقد يدفع بانه جعل اشتراط هذا الشرط للحكم بامتناع احمر وانصرف
يعمل ولا يخفى ان هذا الاشتراط سبب للحكم المذكور انتهى كلامه
بعبارته وليس فيه شيء مما ذكره من الخلطيات وهذا كلام فى غاية
الدقة والمتانة واظن ان المحشى ما فهم منه شيئا حيث قال المراد
بالشرط هنا الشرط النحوى وليس هنا شرط نحوى اصلا لانه عبارة
عن جعل الاول سببا والثانى مسببا بشيء من ادوات الشرط
وانت خبير انه ليس فى كلام المص شيء من ذلك اذا تقرر هذا فاعلم
ان الفاضل الهندى قال بعد قول المص ومن ثمه اى لاجل اشتراط
عدم قبول التاء امتنع احمر لوجود الزيادة المذكورة مع عدم قبول
التاء ولزوم وجود المشروط عند وجود الشرط وفى جعل وجود

الشرط علة للمشروط نظرا انتهى كلامه وقرره الكاردز وفي
الحاشية ولم يجب عنه بشيء واجاب عنه المولى عبد الغفور بانه جعل الشرط
هذا الشرط علة للحكم المذكور والتحقيق ان الوزن لما كان علة للحكم هو
والزيادة المذكور شرطا له موصلا اياه الى التأثير في الحكم جعل المص
هنا وجود الشرط علة لوجود المشروط وانتفاءه علة لانتفائه تجوزا
بجعل ما يتوقف عليه العلة في تأثيره علة فتأمل فانه مما لم يطلع
عليه **قوله** يؤول بمفهوم المسمى المنكر تنكير العلم اما بان يراد واحد
من المسمين به ويعلم ذلك بادخال رب او كل او لام التعريف عليه او
بتوصيفه بالنكرة بان يقال هذا زيد ورأيت زيدا اخرى هذا مسمى
بزيد ورأيت شخصا اخر مسمى به واما بان يراد به الصفة التي
اشتهر بها صاحبه مثل ان يراد بالحاتم الجواد وبفرعون المبطل
وبموسى المحق فيقال رأيت حاتما اي جوادا او لكل فرعون موسى اي
لكل مبطل محق **قوله** كاطن قال المولى عبد الغفور قوله بان يؤول
العلم بواحد من الجماعة المسماة به اي بمفهوم صالح لان يراد به واحد
من الجماعة انتهى كلامه ولا يخفى صحة هذا الكلام وبطلان ما ذكره المحشي
فتأمل **قوله** ومما يجب ان ينبه عليه الى اخر كلامه باطل اذ لا واسطة
بين المعرفة والنكرة حتى لا يصير هذا نكرة حقيقة بل هو يصير
نكرة حقيقة وبيان ذلك ان النكرة قد يغلب على الاعلام في
الاستعمال ويرتفع عنها التعيين فيراد بالاسم العلم واحد غير معين

معين وهو الفرد المنتشر فيصير نكرة حقيقة بغلبة الاستعمال كما ان
التعريف قد يغلب على النكرات فيصير النكرة معرفة حقيقة بغلبة الاستعمال
كذلك ويقال لهذا علما بالغلبة وهو كثير في كلامهم كالاسود والارقم قيس
ومنه لفظة الجلالة فتدبر **قوله** لوارد يوصف غير مشتهر به باطل
ايضا اذ معنى التأويل بالوصف المشتهر غلبة ذلك الوصف على الاسم
في الاستعمال لا غير والا فلا تأويل هنا اصلا بالنسبة الى اهل اللسان
والغلبة انما تكون في المشتهر دون غيره كما لا يخفى **قوله** ولا يخفى
عليك ان كلام المصنف متعلق الى اخره هذا من قبيل تحصيل الحاصل
اذ لا يؤول شيء من الاعلام اذا لا غلاف في الاستثناء ولا في تأخير
التفريع فتأمل **قوله** مستثنى من هذا المفهوم الذي هو مال
هذا الكلام قول باطل وزيغ وضلال واضلال الا بارك الله في سعيه
فانه قد افسد العلوم على الناس لا حول ولا قوة الا بالله العلي
العظيم فوالله لا يقدر على تصور امثال هذه المطالب بالحقيقة فضلا
عن تصويرها الناس واهل المعرفة والتمييز في هذا الزمان اقل
في القليل ولله الامر من قبل ومن بعد واذا تقرر هذا فاعلم يا اخي
ان قول المص من باب الاستثناء المكرر الراجع الى المصدر الذي
هو المستثنى منه دون العجز الذي هو الاستثناء ويجوز في الاستثناء
المكرر العطف وتركه على ما عرف في موضعه وكان المص ترك العطف
هنا اغرا بالاسلوب وهذا الاستثناء مفرغ ايضا فيكون تقديره

ان العلمية لا تجامع سببا من الاسباب المذكورة في حال تاثيرها الا
السبب الذي هي شرط فيه وهو اربعة التانيث بالتاء والعجمة والتركيب
والالف والنون فان العلمية شرط في هذه الاربعة فاخرجها عن عموم
المستثنى منه المنفي بالاستثناء الاول وقد بقي فيه شيئان مما يؤثر فيه
العلمية بدون الشرطية فاخرجهما بقوله الا العدل ووزن الفعل وهذا
هو الاستثناء الثاني وقد استثنى من المستثنى منه المنفي العام ما لم
يخرج بالاستثناء الاول اعني العدل ووزن الفعل وهذا معنى قول
الشيخ الرضي والفاضل الهندي والشامي الجامي انه استثناء مما بقي
من الاستثناء الاول والحاصل ان المستثنى منه المنفي ثامن مجموع الاسباب
التسعة فاخرج منه اربعة بالاستثناء الاول واثنان بالاستثناء الثاني
فصار المجموع المخرج ستة وهو ما فيه تاثير للعلمية وبقيت ثلثة منفية
تحت المستثنى منه وهي الوصف والجمع والتانيث بالالف مما لا تاثير للعلمية
فيه هذا ولما لم يفهم المحشي شيئا مما ذكرنا قال الا العدل ووزن الفعل
مستثنى من هذا المفهوم الذي هو مال الكلام ولا يخفى على من له ادنى
مسكة بالمعنى انه لا مال لهذا الكلام فانه يشعر بظاهره انه استثناء
من مفهوم الاستثناء الاول وبطلانه ظاهر **قوله** ولو قال
لا تجامع مؤثرة الى آخره فاسد ايضا لانه من قبيل بناء الفاسد على الفاسد
فانه توهم ان الاستثناء الثاني من مفهوم الاستثناء الاول
وقد عرفت فساده والا فلا فرق بين هذه العبارة وعبارة المصنف

المصنف فاين الاحصرية والاوضحية **قوله** كانه لو قال الا ما هي
شرط فيه والعدل ووزن الفعل هذا صحيح وما هذه كلام المولى
عبد الغفور فانه قال ولو جعل المص قوله العدل ووزن الفعل معطوفا
على قوله ما هي شرط فيه لكان اظهر دلالة واحصر عبارة ولعل النكتة
في الفصل اختلاف تاثير العلمية في المعطوف والمعطوف عليه وغرابة
الاسلوب انتهى كلامه **قوله** وليس المراد الى آخره رد على المولى
عبد الغفور فانه قال انه استثناء بعد تقييد المستثنى منه بالاستثناء
الاول فلم يلزم تعدد الاستثناء من امر واحد بلا عاطف لان
الاول استثناء من المطلق والثاني استثناء من المقيد ونظيره
ذلك ما يقال في توجيه الظرفين من جنس واحد اذا كانا متعلقين
بفعل واحد بلا عاطف انتهى كلامه وهذا كلام لا اعتبار عليه غير
ان قوله بلا عاطف غير لازم لما ذكرنا من ان العطف وتركه جائز ان
فيه وكون المستثنى قيد المستثنى منه ظاهر فاذن كلام المحشي الى آخر
القول لغو باطل كما لا يخفى على اهل البصيرة **قوله** فيما اختلف
النحاة القائل هو المولى عبد الغفور فانظر في كلامه **قوله** لا يخفى
سماجة هذا التوجيه السماجة القباحة من سمج سماجة فهو سمج وسميج
اي قبيح من باب حسن والجمع سماج ككرام **قوله** ومع ذلك يشير
الى ما في كتب المعاني من ان النفي والاستثناء من طرق القصر لا يجامع
النفي بعده فلا يقال ما زيد الا كاتب لا شاعرا لكن مثل ذلك كثير

في كلام المصنفين قوله الشرطية ممنوعة بجهتيه وجهاته فان
الشرطية المذكورة مسلمة باتفاق الشارحين بل باتفاق النحويين
فان العلمية بعد زوالها لا تعتبر اصلا لعدم بقاء اثرها بالتنكير
فانقطعت بالكلية بحذف الوصف فانه لمحا الى اصله في حال العلمية
ولهذا يدخل عليه اللام لمحا الى الصفة الاصلية واعتبارا بعد زوالها
عند شيخ النحويين فلا انقطاع له في الحالتين فتدبر قوله
الا ان يقال الى آخره انت خبير ان هذا انما يدل على اعتبار العلمية
بعد زوالها لا على عدم الاعتبار كما لا يخفى قوله ومن هذا علمت
الى آخره جواب في ضمن جواب لان هذا القول مستثنى من هذه القاعدة
فلا يرد به السؤال عليها فتامل قوله وفيه نظر بوجه آخر منه لما
ذكرنا من انه مستثنى من هذه القاعدة قوله قيل وان كانت مجتمعة
قال المرحوم عبد الغفور غفر الله تعالى قوله لم يبق فيه سبب وان كانت
الاربع مجتمعة كما في اذربيجان انتهى كلامه فان في اربعة من الاسباب
التي فيها شرط العلمية الالف والنون والعجمة والتركيب والتانيث
لانه اسم بلد بالعجم قوله فاصمت غلط لا معدول عما لا دليل عليه
ولهذا لم يقل به احد والذي الهمت في هذا المقام انه متغير عن الاصل
لاجل التسمية كما في شمس وشميس قوله ولا يدفع للنقض
باخر على وزن اخر حيث قيل انه معدول عما كان معه اللام او الاضافة
او من انتهى كلامه قوله فان قلت دفع الشبهة يشير الى قوله ولا يلزم

ولا يلزم باب خاتم قوله وكونه الراجح عنده قول الاخفش قول
الازهري في شرح التوضيح لابن هشام فسيبويه يمنع نحو احمر بعد التنكير
غير منصرف للوزن والزيادة وعود الوصف الاصلي بناء على ان الزائل
العائد كالذي لم يزل وخالفه الاخفش في الحواشي على كتاب سيبويه
فقال بصرفه بناء على ان الصفة اذا زالت لا تعود وزيادة زوال
الصفة كان المانع وهو العلمية واذا زال المانع رجعت الصفة وذكر
ابن مالك في شرح الكافية ان الاخفش رجع عن مخالفة سيبويه ووافقه
في كتابه الاوسط وان اكثر المصنفين لا يذكرون الا مخالفته وذكر
موافقته اولى لانها آخر قوليه انتهى كلام الازهري قوله حال قال
الفاضل الهندي علما حال من معنى المماثلة اي ما يماثل احمر حال كونه علما
او تمييز على نحو على التمرة مثلها زبدا اي في علم مثل احمر ولا يتعلق
قوله علما بقوله خالف لفساد المعنى انتهى كلامه وقال سعد الله في
الى شبه خالف سيبويه الاخفش فيما يماثل احمر حال كونه علما فعلما قيد
المماثلة لا قيد المخالفة فيلزم ان يكون الخلاف حال العلمية وليس
كذلك انتهى كلامه ومنه تبين بطلان اعراب المحشي قطعا قوله
ينبغي ان يفسر هذا غير لازم لانه اخص من خارج من القاعدة المذكورة
لكونه عريقا في معنى الوصفية فلا حاجة لاخراجه الى قيد آخر لكونه مستثنى
منهما معنى فتامل قوله وموجبانه الى آخره كالهندهانه كما لا يخفى
فلا ينبغي التقييد به قوله الاولى ان يقول امثال هذه الامور من

من المسامحات الشايعة فلا تبقى فيها انما اولى او ليس باولى قوله
مع اعتبار صفة اقول الاسم اما ان يكون موضوعا للمعنى وحده من غير اعتبار
الوصف فيه سواء كان ذلك المعنى قائما بذاته اولا كالرجل والفرس و
والضرب والقتل او لهما مع اعتبار الوصف فيه كالاحمر والاصفر والضارب
والقاتل او لهما ايضا مع عدم اعتبار الوصف فيه كاسماء الزمان
والمكان والالة وبعبارة اخرى الاسم اما ان يكون موضوعا للذات
فقط كالرجل او للوصف فقط كالضرب او لهما معا مع اعتبار كل
واحد منهما كالضارب او لهما معا مع عدم اعتبار كل واحد منهما كالمقتل
فانه موضوع للذات والصفة مع سقوط الصفة فيه عن درجة الاعتبار
ولهذا لا يتعلق به شيء من الظروف فتدبر قوله يتجه عليه ان العلمية
والوصفية ليستا متضادتين في هذا الحكم اقول المراد بالتضاد
هنا التباين والتنافي بالجملة كما هو المناسب بالمقام لا التضاد
المصطلح الذي هو قسم من اقسام التقابل اذ لا تقابل بين الخاص
والعام بهذا المعنى لا في نفسهما ولا في الدلالة ولا في الارادة بل
بمعنى التباين وهو عدم اجتماعهما في محل واحد في زمان واحد ولو اعتبارا
فلا يرد ما قال المحشي هنا والكازروني في حاشية شرح الهندي من انه
لا منافاة بين العلمية الحالية الوصفية الزائلة الاصلية فان معناها
انها كانت في الاصل وصفا فيلزم سيبويه استثناءه منعها من الصرف
قطعا وايضا اجتماع الضدين في زمان واحد محال وهنا ليس

ليس كذلك اذ ليس فيه الا اعتبارهما هذا كلامه فتدبر قوله ومما يقضي
منه العجب قال المولى عبد الغفور قوله وهو منع صرف لفظ واحد شخصا
شخصيا فلا يرد اعتبار المتضادين في منع الصرف الالفاظ وهو
واحد بالنوع ولا في منع صرف احمر في حالتي الوصفية والعلمية لتعدد
المنع انتهى كلامه يعني المحذور في اعتبار المتضادين في منع الصرف
انما هو في اعتبارهما في منع صرف لفظ واحد شخصي فانه الذي يرد على
سيبويه واما اعتبارهما في منع صرف الالفاظ المتعددة المتحدة با
النوع او في منع صرف اللفظ الواحد في حالتين وان كان ذلك
الاعتبار مع سبب آخر فلا محذور فيه لعدم وروده عليه ولما لم يفهم
المحشي شيئا مما ذكرنا قال لا يخفى على احد انه ليس في شيء مما ذكره اعتبار
المتضادين معا بحيث اعتبر ضد لم يعتبر ضد آخر فتدبر حتى
تقضي العجب من كلامه قوله استعارة للحركة الاعرابية يعني
استعمال الكسر بلا تاء هنا انما هو على سبيل الاستعارة للحركة الا
عرابية لما بينهما من التشاكل الصوري وذلك لان الكسر بلا تاء من
القاب البناء فلا يستعمل في الاعراب الا مجازا بخلاف الكسرة بالتاء
فانها مشتركة بينهما فيكون استعمالها في كل واحد منهما حقيقة
اصطلاحية فتدبر وقس عليه نظايره قوله فهو غير منصرف تفريع
فاسد بل هو منصرف اذ لا فرق بين اللام الزائد وغيره في دفع
هذا الحكم كما لا يخفى قوله فيكون الموصوف الاسم وكونه مذكرا

ثم النفي وبضمها يم ذكرت منهما صح الاثبات وهذا تقسيم الدليل
على المدعى بان يقال ليس المرفوعات جمع المرفوعة لانه موصوفه الاسم
الى اخره ماذكره الشارح وبه صح الاثبات وانقسم الدليل الواحد
على الحكمين بحيث يتم بكل قسم منهما ذلك الحكم هذا مراده على الطف
وجه وليس بشيء لانه كل واحد من الحكم المثبت والمنفي لا يتم الا بجميع ماذكره
الشارح من الدليل وذلك في قوله لانه الى قوله كالصافنات وهو قياس
افتراني بان لنا عناية بان يقال المرفوعات جمع المرفوع لا المرفوعة
لانه مرفوع صفة للاسم المذكر الذي لا يعقل وصفة المذكر الذي
لا يعقل يجمع هذا الجمع مطردا فالمرفوع يجمع هذا الجمع مطردا فتدبر قوله
وهذا وجه دقيق بل هو من قبيل توضيح الواضحات كما لا يخفى قوله
والايام الخاليات مجاز جعل منه بل هو حقيقة لانه الخاليات
هنا بمعنى الماضيات والماضيات في اسناد المرور الى الزمان حقيقة
شايعة واسناده الى غيره لا يبعد ان يكون مجازا قال الله تعالى
وان من امة الا خلا فيها نذير والقرون تحولا الى هي المواضي وقوله لانه
خلو المكان بنصب المكان بمعنى مات او مضى اهله وتخلية المكان
بالموت او المضي ليس خالي المكان والايام بل خال فيهما من الاهل وعزم
جهل آخر وخلط وخبط منه وذلك لعدم الفرق بين الخلو والتخلية فانه
الخلو بمعنى الفراغ وعدم الشاغل حال الزمان والمكان حقيقة يقال خلو
الزمان من الاهل وخلت الدار من الانيس والزمان الخالي والمكان الخالي

الخالي الفارغ من الشيء والتخلية حال الفاعل وفعله كما هو المفهوم من
كتب اللغة والاستدلال بهذا على كون الايام الخاليات مجازا من سخافة
العقل لاختلاف معناها كما ذكرنا فتدبر قوله دلالة الجمع على واحده
وقال المحقق عبد الغفور دلالة الجمع على الجنس لا على فرده وهذا انسب
بمقام التعريف كما لا يخفى قوله والضمير بجنس المرجع وتقدير المبتدأ
اي بجنس انه يكون بيانا لمرجع الضمير وتقديرا لمبتدأ للمرفوعات
اي هذه المرفوعات او تقديره مبتدأ اي المرفوعات هذه او تقدير
هو مبتدأ ما بعده خبره ولا يخفى بعده وعدم فهمه من هذه الكلام
اقول المرفوعات خبر مبتدأ محذوف اي هذه بحث المرفوعات او مبتدأ
محذوف الخبر اي المرفوعات هذه الامور الاتية او الخبر هو قوله ما
اشتمل واللام فيه للجنس او اسم موصول ويحتمل العهد والمعهود قوله
وانواعه رفع ونصب وجر ولفظ لهو ضمير الفصل موقوف وقف
الاسماء الغير المركبة فلا يحتاج الى المرجع او راجع الى المرفوعات
باعتبار الثاني او الى المرفوع الدال عليه المرفوعات باعتبار الثالث
وقيل هو راجع الى المرفوعات نفسها وتذكير الضمير باعتبار الخبر
فان الضمير الواقع بين المذكر والمؤنث يجوز فيه الوجهان وعلى هذا
يكون التعريف للجنس المفهوم من صيغة الجمع فاحفظ فانه غريب
قوله تفسير المعرف المذكر لا فرعه لا يخفى ركاكة هذه العبارة
وكان مراده انه اراد بهم تعريف الماهية في ضمن المعرف المذكر لا تعريفها

في ضمن الجمع الدال على الافراد والفروع **قوله** الكلام مبني على عدم
التعرض لجهل منه فانه اتصاف الاسم بالرفع اكثر من اتصاف المدلول به بل
اتصاف المدلول به مجاز بواسطة الدال فتدبر **قوله** ومثل اللذان
واللذين قيل اللذان واللذين من الموصولات وكذا اللتان
واللتين وتان وتين للمؤنث منها وذان وذين من اسماء
الاشارات معربات كسائر المثنيات لزوال شبه الحرف بالتثنية فانه
فان التثنية والجمع من خواص الاسماء دون الافعال والحروف وقد يكون
اعرابها بالحروف لفظا وقيل المبنيات كسائر الافراد لقيام علة
البناء فيها كما في المفرد والجمع وهو مشابهة الحرف في الاحتياج اذ كل
واحد منها صيغة مرتجلة لتلك الحالات وليس تثنية حقيقة لان من
شرط التثنية قبول التنكير وهذه الاسماء ملازمة للتعريف فلا تكون
تثنية حقيقة بل وضع لحالة الرفع ما على صورة المثنى المرفوع ولحالة الجر
والنصب ما على صورة المثنى المجرور والمنصوب وقد يكون اعرابها محلا
وهذا هو المشهور وعليه المص لكن قال الزجاج دعوى ان كل واحد منها
صيغة موضوعة لتلك الحالات مع ظهور الاختلاف فيها غير مسموع عنه
اذ المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل وهو الحق الحقيق بالقبول
فاحفظ فانه خلاصة الكلام في هذا المقام **قوله** تقريبا اي
استطرادا لما اشتمل على علامة الفاعل حقيقة **قوله** لئلا يشكل بزيد
قائم ابوه لا يرد به الاشكال اصلا تأمل فان قلت هذا السؤال غير

غير وارد لانه المدعى اصالة الفاعل مطلقا لا بالنسبة الى المبتدأ فقط
كما لا يخفى **قوله** ليشمل الخبر والانشاء تغليب فاسد اذ كل واحد من
الحكم والاسناد شامل لهما والتغليب الصحيح هو الثاني تدبر **قوله** وكذا
حكم فان المولى عبد الغفور قال الا بالمشتق حقيقة او حكما فان المصدر
العامل في قوة ان مع الفعل انتهى كلامه وانما عمم المشتق لئلا ينتقض
الحصر بالمصدر العامل فانه اسند الى الفاعل وليس بمشتق حقيقة بل
حكما لانه في قوة ان مع الفعل فان قولك اعجبني ضرب زيد عمروا
في قوة ان ضرب زيد عمروا ولما لم يفهم المحشي ذلك حمله على الغفلة
والغافل من اخذ غافلة كما لا يخفى **قوله** اي باق غالبا لا وجه لهذا
التقييد لان النواسخ وان كانت داخلة على المبتدأ والخبر لكنه لا يقال
لهما المبتدأ والخبر في تلك الحالة اصطلاحا ونحو بحسبك درهم لا ينافي
التقدم لكون الحروف كالجزء من المبتدأ تأمل **قوله** فان قلت
لا وجه لهذا السؤال والجواب لما مر في الفاعل **قوله** فان قلت
لم لم يعن بعموم كلمة ما اقول قد عمل به لتلك ما فهمت ولو لم يعمل به
صح التعميم المذكور فتدبر **قوله** لابد اولا ان ينبه على ان المراد بالاسناد
هنا مجرد ثبوت شيء لشيء سواء تعلق به ادراك وقوعه او ادراك
عدم وقوعه او طلب او انشاء هذا الكلام ناقص من وجهين الاول
خروج اسناد شبه الفعل والشرط عنه لعدم احتماله للوقوع واللاوقوع
وقطع عن الادراك وعدمه والا لكان محتملا للصدق والكذب فيكون

قضية وليس كذلك والثاني ان قوله سواء الى آخره تفسير لما قبله وليس
بصحيح لعدم موافقته له في العموم لما ذكرنا والكلام التام هنا ما ذكره
المولى المحقق عبد الغفور غفر الله تعالى له ولنا ولسائر المسلمين
من المراد بالاسناد ههنا النسبة سواء كانت تامة او ناقصة جزئية كانت
او انشائية مثبتة او منفية محققة او مفروضة انتهى كلامه فاحفظ
فانه مدار الكلام هنا ولا تغتر بما ذكره المحشي من الهذيان **قوله** نفي
ما قام زيد سلب الوقوع لا سلب الاسناد اعلم ان الاسناد والايجاب
والسلب والايقاع والانتزاع والاثبات والنفي والحكم افعال متعددة
اضافية يتصف بها المتكلم والنسبة والطرفان من الكلام باعتبارات
مختلفة والنسبة التامة والوقوع واللاوقوع والثبوت والانتفاء و
الحكم امور حاصلة بتلك الافعال لازمة لها لزوم الانكسار للكسر
فيكونان متلازمين وجودا وعدما فينتفي كل واحد منهما بانتفاء
الاخر بحكم التلازم فقول المحشي نفي ما قام زيد سلب الوقوع لا سلب
الايقاع كلام باطل قطعا وكذا قوله وفي ان قام زيد فرض الوقوع
لا فرض الايقاع لما ذكرنا من التلازم وبه ظهر بطلان تفريعه ظهورا
بينا كما لا يخفى **قوله** وثانيا الجواب ان التقييد بالاصالة وان كان
لا يختص باسناد النفس بل يعمه وشبهه لكنه خص التقييد به لكونه
اصل الباب ومعرفة ما عداه بالمقايسة عليه فتدبر **قوله** وثالثا
حاصل هذا الكلام ان التبعية على نوعين احدهما وهو المشهور

126

المشهور تبعية هذه الاشياء لما سبق لها في الاسناد والاعراب بواسطة هذه
المعاني وثانيهما وهو غير المشهور تبعية اسناد هذه الاشياء لهذه المعاني
فان هذه المعاني اصل في هذه الامور ويتبعها الاسناد الكائن فيها هذا
مراده وهو صحيح لان هذه المعاني وسائط للاسناد المذكور لكن لا فائدة
تقييدها في بيان هذه التبعية كما في الاولى لانه لا يبتنى عليها شيء كما يبتنى
على التبعية الاولى فلم يبق حاصل كلامه مؤنة فتدبر **قوله** فمنافاته من
قال وهو المولى عبد الغفور فانه قال قوله بقرينة ذكر التوابع بعدها لا يخفى
بعدها عن التعريف انتهى كلامه **قوله** اذ لا اسناد الا فيهما باطل فانه
في كل واحد منهما اسناد بالواسطة كما ذكر آنفا فتدبر **قوله** وجعله حالا
قال المولى عبد الغفور جملة قدم حالية بتقدير قد والضمير فيه راجع الى
احد الامرين المستفاد من لفظة او انتهى كلامه وجوز الفاضل الهندي
الامرين ورجح الكاف في الحالية فتدبر **قوله** ردّ على المص قال
المولى عبد الغفور ولو اريد الاسناد بحسب الدلالة اللغوية لكانت
ذكر قوله وقدم عليه لدفع توهم الذهول عن الضمير المستتر فيه واليه مال
المص في الشرح انتهى كلامه فتدبر حتى يسهل عليك فهم كلام المحشي
قوله كما ذهب اليه الشارح اولا اراد به الفاضل الهندي وبقوله
غيره المص وهو محل نظر وتأمل يظهر بمطالعة شرحيهما **قوله** انما
احتاج اليه الشارح الى آخر القول من قبيل الهذيان ولا ارتباط له
بالشرح كما لا يخفى على اهل البصيرة وتقيده باصلاح امثال هذه الهذيانات

هذا بيان آخر **قوله** وهو مرجح الخلاف تعبير للمانع والضمير يرجع اليه
رده الاصل فتدبر **قوله** وبهذا اندفع انه امتناع ضرب غلامه زيدا لا يصير
دليلا على ان الاصل تقدم الفاعل وانت خبير بان ما ذكره لا يدل على
ثبوت الاصل المذكور على تقدير امتناع ضرب غلامه زيدا وانما يدل
على جواز الاضمار قبل الذكر في المفعول على مذهب الاخفش وابن جني
لتقدمه رتبة كالفاعل فلا يندفع به ذلك بل يتقوى به المنع الذي
اورده المولى عبد الغفور وهو انه لا يخفى ان امتناع المثال المذكور
وان ترتب على الاصل المذكور لكنه لا يتوقف عليه لثبوته على تقدير
تساويهما في المرتبة ايضا فلا يصح الاستدلال بالامتناع عليه
انتهى كلامه والجواب ان المصنف يستدل بالجواز والامتناع المذكورين
على اثبات الاصل المذكور بل الامر بالعكس فانه استدل بالاصل
المذكور على جواز المثال الاول وامتناع الثاني استدلالا انيا
وهو الاستدلال بالمعلول على العلة لا استدلالا لميا وهو الاستدلال
بالعلة على المعلول بشهادة ادخال اللام عليه على انه يمكن ان يكون
المدعى للمصنف على تقدير الثاني امرين وان لم يذكرهما صريحا وهما تقدم
رتبة الفاعل وتأخر رتبة المفعول وعلى هذا يكون كل من الدليلين
متفرعا على معلوله فتأمل **قوله** لكنه توجه هذا يدل على انه ما فهم
بالمراد بالمدعى والدليل في هذا المقام اصلا كما لا يخفى على اهل البصيرة
فالمدعى كونه اولى اصلا في الفاعل والدليل عليه جواز المثال الاول

الاول وامتناع الثاني على ما يدل ظاهر عبارة المصنف فيكون المعنى
على هذا الاصل في الفاعل اولى وبفعله انه لم يمنع مانع لجواز المثال
الاول وامتناع المثال الثاني فيجواز المثال الاول نص في الاستدلال
على الاصل المذكور وانما النزاع في الثاني كما مر آنفا فتدبر **قوله** فيرجع
الضمير الى احد الامرين من الفعل والفاعل **قوله** ولا يخفى ان هذا
التكلف مما يحتاج اليه في التعريف وهم منه كما لا يخفى **قوله** وليس اسكان
اللام دليلا ثانيا قال المولى عبد الغفور قوله ويدل على ذلك اسكان
الباء في ضربت اي دلالة انية كما ان السابق دل عليه دلالة لمية ويدل
ايضا تلك الدلالة وضع الاعراب في الفعل بعد الفاعل نحو يضربان
ويضربون وتضربين انتهى كلامه وهو لم يقل اسكان اللام دليل
ثان عليه بل مفهوم كلامه ان اسكانه لو جعل دليلا على اصالة اولى الفاعل
فعله لكان دليل انية كما ان السابق وهو قوله كالجزء دليل لمية وذلك
لان كونه كالجزء علة لشدة الاتصال وشدة الاتصال علة اولى
واسكان اللام فكونه كالجزء يدل على اصالة اولى دلالة المؤثر على
الاثر واسكان اللام يدل عليه دلالة الاثر على المؤثر فتدبر **قوله**
التقديم الرتبي هو التقدم بالقوة القريبة من الفعل قال المولى
عبد الغفور تقدم الشيء على الشيء رتبة كون الشيء بحالة مقتضية للتقدم
سواء تقدم بالفعل او لم يتقدم فيكون في حكم المتقدم لان ثبوت
السبب في نوع ثبوت المسبب فيكون من قبيل وضع السبب موضع

مطلب اقسام السبق

السبب انتهى كلامه ولا يخفى بطلان كلام المحشي فتدبر قوله واعلم ان اقسام
السبق والتقدم خمسة على رأي الحكماء وستة على رأي المتكلمين الاول
السبق بالعلية وهو سبق المؤثر الموجب على اثره ومعلوله كسبق حركة
الاصبع على حركة الخاتم والثاني السبق بالطبع وهو كون الشيء بحيث
يحتاج اليه شيء آخر ولا يكون مؤثرا فيه كسبق الواحد على الاثنين
والثالث السبق بالزمان وهو ان يكون السابق قبل اللاحق قبلية
لا يجامع القبل فيها مع البعد كسبق الاب على الابن والرابع السبق
بالرتبة وهو ان يكون الرتبة معتبرة فيه والرتبة اما ان يكون حسية
كسبق الامام على المأموم او عقلية كسبق الجنس على الفصل في تركيب
النوع والخامس السبق بالشرف كسبق العالم على المتعلم والسادس
بالذات كسبق بعض اجزاء الزمان على البعض وهذا الذي زاده
المتكلمون قوله لا مطلقا الى آخره باطل وجعل من هما جواز الاضمار
قبل الذكر مطلقا لوروده في اشعارهم قوله لانه الموافق للعرف
لا يخفى ركاكة هذا التعليل وركاكته بل بطلانه فتدبر قوله ان اراد
لا بالوضع له الجواب انا نختار الشق الاول من الترديد ونمنع اتحاد
الدلالتين فان المجاز وان كان يصدق عليه انه مراد لا بالوضع
لكن له في دلالته على معناه تعينه اذ عالي ووضع نوعي بحيث يمكنه
اضافة المعنى اليه بخلاف الغريبة فانه ليس بهذه المثابة في الدلالة كما
لا يخفى فتدبر قوله مما اورده الفاضل الهندي حيث قال وكان

وكان يكفيه ان يقول واذا انتفى القرينة اذ الاعراب من القرائن فذكره
مستدرك اللهم الا ان يقال الاعراب موضوع للدلالة على الفاعل ونحوه
فلا يسمى قرينة هذا كلامه فتدبر قوله اذ يبقى بشبهة شيئا هذا
جهل وجنون منه فيظهر بادنى تامل فيما ذكرناه من كلام الفاضل
الهندي قوله صرح به الفاضل الهندي هذا ايضا جهل منه فان
الفاضل الهندي لم يصرح به بل ذكره على سبيل الحكاية واشار الى رده
لكن ما فهمه المحشي لا يخلو من الاغلاق فان القرينة في صورة التقديم
على الفعل واجبة ايضا ودعوى جواز هذا التقديم بلا قرينة غير
مسموعة بل لا بد فيها من نقل صحيح ممن يوثق به فتدبر قوله لغو
لا فائدة فيه كلام لغو لا فائدة فيه اذ الحكم في الجزء على الجميع فلا يتم
بدونه فتدبر قوله ما ضرب احد من الجماعة المخصوصة سؤال المولى
عبد الغفور بناء على الظاهر واما اذا اول العام بالبعض بالقرائن
المقامية فلا كلام في صحة الحصر قوله لانه يصح ان يقال
اقول المثال كاذب في نفسه فضلا عن عدم صحة المقولية بخلاف
المثال الاول فانه صحيح بان يكون المراد به اهل قرية او بلدة او محلة
او طائفة مخصوصة بحيث لا يبقى احد منهم الا ضرب زيدا فلا يبقى احد
ليكون زيد مضروبا له قطعا اللهم الا ان يقال ان مجرد الاحتمال
بحيث مقتضى التركيب كاف في ذلك كما هو المفهوم من شرح اللباب
للسيد عبد الله وعلى هذا يصح الحصر في هذا المثال بغير ارادة الحصر

في المثال الثاني ان عالى لا يخفى هذا ثم ان القصر في مثل ما ضرب زيد
الا عمرو يجوز ان يكون حقيقيا واضافيا وكل واحد منهما تحقيقيا
وادعائيا وكل واحد منهما قصر الصفة على الموصوف وقصر الموصوف
على الصفة فيكون الاقسام ثمانية حاصلة من ضرب الاثنين في الاربع
وعليك باستخراج الامثلة **قوله** وكان دعا الشارح الى حمل عبارة
المتن ان يكون على مذهب السكاكي هذا الى اخر كلامه غلط وخبط منه
فان الشارح انما حمل عبارة المتن على مذهب الجمهور لا على مذهب السكاكي
ولهذا قيد بشرط التوسط ولو حمله على مذهب السكاكي كما احتاج اليه
وكيف يحمله عليه مع عدم احتماله له كما لا يخفى **قوله** وفيه بحث حاصله
ترجيح لمذهب الشيخ الرضي من ان زيد جملة اسمية لا فعلية فيقدر
الفعل فيه مؤخرا لا مقدما ليكون جملة اسمية فيطابق الجواب للسؤال
في الاسمية ورجح التقديم فيه بقلة الحذف وبان السائل عالم بصدور
الفعل جاهل بخصوص من صدر عنه الفعل فيسأل عنه فالجواب
المطابق للسؤال ما فيه تعيين الفاعل لا ما ذكر فيه المبتدء وحمل عليه
الجملة فان ذلك مقصود في الجملة الاسمية وبان الفعل موضوع
وعند الوضع يؤتى بالفاعل كما يؤتى عند الوضع المسند اليه
بالخبر وبان السائل غير متردد في الحكم وزيد قام يفيد تقوى الحكم
بتكرر الاسناد فلا يطابق السؤال في المعنى فتدبر **قوله** والاظهر
جمع طفح لان الملقح هو الفحل والملقحة ايضا الفحل لانها صفة جارية

جارية على الريح التي هي مؤنث سماعي وهي التي تلقح السحاب قال
الله تعالى وارسلنا الرياح لواقح ولا يقال ملقحات والالقاح
بالفارسي آبستن كردن **قوله** وتعلقه بيكيه المقدر مما ابا باه
سليقة الشعر وجوز الفاضل الهندي تعليقه بهما والذي ظهر لي
ان الجار والمجرور في الموضعين متعلق بالفعل خاصة علة له ولا يجوز
تعلقه بشيء من الموضعين وذلك لان ما جرى على السائل به من
الاوصاف لكونها معللة بالفقر ابتداء لا تعلل بشيء آخر غيره لعدم
احتياجه اليه لبداهة علته بل المحتاج الى التعليل في هذا المقام انما هو
الفعل لا غير والمعنى يبكيه الضارع والمختبط لاجل الخصومة والا
هلاك فتأمل فيه حق التأمل فان الحق الحقيق بالقبول وان كان مخالفا
لما عليه الفحول **قوله** وبهذا ظهر وهم منه وهبوطه فان كلام الشارح
في غاية ما يكون وانه ما ذكر شيئا يدل على عدم تمام كلام الشارح كما لا يخفى
قوله فيصلح جوابا للمتردد اقول كما يجوز ان يكون مترددا يجوز ان يكون
عالما بالقيام او بعدمه ويسأل تجاهلا فلا يتعين التأكيد في الجواب
على ان المتردد قد ينزل منزلة خالي الذهن فيماس مع معاملته **قوله**
لكنه ينبغي ان يخص العامل بغير المصدر حيث رد عليه صاحب امتحان
الاذكياء بانه سهو اذ تعيين الاضمار في الفاعل اللازم والمصدر لا
يلزمه الفاعل بالاتفاق فيكون كالمنفك في القطع بالحذف فقط
قوله ولا يذهب عليك الى اخره باطل ايضا فان ولي الفاعل

وان كان اصلا في مطلق العامل لكن في شبه الفعل هناك يعلم
بالمقايسة على الفعل في باد بخلاف التنازع فانه لا يعلم جريانه
في الشبه بالمقايسة كذلك ولهذا قيل يجوز ان يكون المراد بالفعليين
العاملين بطريق تغليب الاكثر على الاقل او الاصل على الفرع
قوله منقوض بمثل قايما او قاعدا انت فيه ان كلام الشارح
في المنفصل الواقع بعد الا بقرينة المثال واما المنفصل الغير الواقع
بعد الا فهو ساكت عنه فلا ينقض اللهم الا ان يقال ان كلامه في مطلق
المنفصل وح ينتقض بمثل قائما او قاعدا انت او انتما او انتم او زيد
او الزيدان او الزيدون فان فيه تنازع عاملان فقطعا على المذهبين
اما عند الكسائي فبالحذف والاضمار في الاول واما عند غيره فبا
الاضمار فيه فتدبر قوله فينتقض به هذا المبتدأ ايضا لاشتراط كونه
رافعا الظاهر ولم يوجد هنا ولا غرو فان قواعد العربية اغلبية لا
كلية فخروج بعض الجزئيات عنها لا يخل بها على ان في انتقاضه به
نظرا لجواز ان يراد بالظاهر في قوله رافعا الظاهر مطلق الملفوظ
فيشمل الاسم الظاهر والضمير مطلقا كما اعترف به نفسه هناك
فتدبر ولنا ايضا ان نقول هناك قول الشارح او ما يجري مجراه بحيث
يشمل الضمير مطلقا سواء كان بارزا او مستترا بان نقول المراد
بالجريان مجرى الظاهر جواز الاكتفاء به في الكلام لا الاستقلال
في التلفظ والكتابة فتامل قوله يمكن قطعه بتكرار المتنازع فيه

فيه بان يقال ما ضرب الا انا وما اكرم الا انا لكن العرب لم تستعمل كذلك
وانما الاستعمال في مثله عندهم ما ضرب واكرم الا انا او زيد فالكل
يوافق الكسائي في حذف الفاعل من الاول ولهذا خطئ الشارح في قوله
واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه وكان قول المحشي ومعنى قوله جواب
عنه فتدبر قوله عند اعمال الاول اسم هو سنة لان الاول واجب الالغاء
في هذه الصورة وانما العمل للثاني فقط صرح به في اللب وشرحه قوله
والظاهر انه جزء من الاسماء الستة اي اسم لواحد منها لاشتراك بينها
وبين شيء من الظاهر خلافه كما لا يخفى قوله ولا يخفى انه يلزم ان يخرج
المثال المذكور عن بحث التنازع وهو كذلك لان التنازع المذكور
في المتن هو التنازع في الاسم الواحد بشهادة الاقسام واما التنازع
في الاسمين او الاسماء فهو خارج عنه وانما يعلم بالمقايسة عليه فظهر
جهل المحشي وعلم المولى عبد الغفور ظهورا بينا قوله مع مساواة
العاملين في القوة كانه تحريف من قلم الناسخ واصله ولم يقل لقرينة
ومساواة العاملين في القوة لئلا ينتقض بمثل زيد يضرب
ويكرم عمرو فتدبر قوله كما في نعم رجلا زيد قال المولى عبد الغفور
اعلم ان الغرض من التفسير ان كان منحصرا في دفع الالتباس وازالة
الحيرة كما في ضمير الشان وضمير نعم رجلا زيد وربه رجلا فلا نزاع
في جواز الاضمار قبل الذكر لان المفسر نص في كونه مرجعا وان لم يكن
منحصرا فيه بل كان مذكورا لكونه فاعلا او مفعولا الى غير ذلك فنهم

من منع وان كان في العمدة لان المفسر لا يتعين لكونه مرجعا فلا يزول
الحيرة به ومنهم من جوز في العمدة كما فيما نحن فيه فقالوا ان حذف الفاعل
اشنع من الاضمار قبل الذكر لانه قد جاء بعده ما يفسره في الجملة وان
لم يكن نصا فيه انتهى كلامه فاحفظ لتخلص من خلطيات المحشي وهذا بان فان
كلامه ماخوذ من هذا الكلام بطريق المسخ والخلط كما لا يخفى قوله
ولم يفرق الكسائي بين الاضمار قبل الذكر في العمدة وغيرها في اشتراط
محض التفسير ولهذا لم يجوز في العمدة ايضا قوله ولامتناع التكرار
ومن غير اضطرار ليس بشيء فان التكرار جائز بل واقع في كلامهم بلا اضطرار
كما لا يخفى قوله ونقض بما اكرم الا انا الى آخره واجيب عنه بانه
المصدر بمنزلة الجامد فلا يلزمه شيء من الفاعل والمفعول واما غيره فليس
من باب الحذف نسيا منسيا بل من باب تقدير الفاعل وهو جائز بخلاف
التنازع فانه من باب الحذف نسيا منسيا وذلك لا يجوز في الفاعل وفيه
سؤال وجواب مذكور في حاشية مولى عبد الغفور فارجع اليه قوله
بل يضمر مفرد مذكر لا غير سهو منه بل يضمر فيه على وفق الظاهر ايضا فان
المضمر في قولك رجل جريح لفظ هو وفي هند جريح لفظ هي وكذا
غيرهما من التثنية والجمع فتدبر قوله من غير محض التفسير في الفضلة هذا
جنوح منه والا فالاضمار قبل الذكر في المفعول لا يجوز سواء كان تفسيره محضا
اولا قوله الاولى على الاستعمال المختار جنوح منه ايضا والا فالمذهب
المختار والقول المختار والاستعمال المختار هنا بمعنى واحد ولا اولوية لواحد

لواحد منها الا انه يجب اقتضاء المقام والمناسب بالمقام هنا ذكر المذهب
لذكره سابقا كما لا يخفى قوله لا يحتاج الى بيان سبب الصواب انه يقول
كونه المختار عدم الحذف لا يعمل بغير الاصالة فلم علله بعدم التوهم فتدبر
قوله في الهندي عبارة الهندي هكذا واضمرت المفعول على القول
المختار لئلا يتوهم بالحذف انه الثاني غير متوجه الى المذكور وان اضماره
ليس قبل الذكر لتعلق الاسم الظاهر بالفعل الاول وهو متقدم على ما يضمر
في الفعل الثاني حكما فلا يحذف مع امكان اضماره انتهى كلامه يعني لا يحسن
الحذف مع امكان الاضمار للتوهم المذكور وهذا كلام لا اعتبار عليه فظهر
بطلان كلام المحشي وتدبر قوله مستثنى من الحذف والاضمار
جميعا احتمل منه بل هو مستثنى من عموم الاحوال اي اضمرت في جميع الاحوال
الا حال المنع المانع او في جميع الاوقات الا وقت منع المانع ويقال
لمثله استثناء من عموم الاحوال فاحفظ قوله وشيء منها غير لازم
كلام باطل ايضا بل كل واحد منها لازم عند خصوص التركيب فلا بد
هنا لصحة التنازع في المفعول الثاني من احد التاويلين اما ملاحظة
المفعول الاول ذاتا ما متصفا بالانطلاق واما جعله بمعنى كل واحد
فتدبر قوله السؤال والجواب ليس بشيء اقول ما فهمت شيئا من
السؤال والجواب فكيف حكمت عليهما بما حكمت وذلك لان السائل
يقول البيت ليس من باب اعمال الفعل الاول فكيف يستدل به عليه
والا يلزم حمل كلام الشاعر على الوجه المرجوح وهو حذف المفعول

من الفعل الثاني وهو لازم الاضمار على القول المختار عند الفريقين
فاجاب بان حذف المفعول هنا لضرورة الشعر ولزوم الاضمار على القول
المختار انما هو في سعة الكلام فلا يضر بالاستدلال به على اولوية اعمال
الفعل الاول فاحفظ ولا تلتفت الى الكلام المحشي فانه هذيان باطل يظهر
بالتأمل فيما ذكرنا **قوله** فيكون الطلب الذي هو عينه مستلزما لها
يعني لما كان السعي مستلزما للكفاية والطلب بمعناه فيكون مستلزما
لها ايضا لكن الطلب هنا منفي وما قبله مثبت وشان كلمة لو اذا دخلت
في الكلام جعل المنفي مثبتا والمثبت منفيا فحصل المنافاة بعد دخولها
بين عدم السعي وانتفاء الكفاية وثبوت الطلب هذا مراده وانه لم
يف به عبارة وفيه نظر لانه ان اراد ان السعي مستلزم للكفاية قبل
دخول لو فبطلانه ظاهر وان اراد انه مستلزم لها بعد دخولها
فهو باطل ايضا لان استلزام الشرط للجزاء بعد لو انما هو على تقدير
فرض وقوع الشرط في الماضي وهو منتف فيه قطعا فينتفي الجزاء
بانتفائه ولهذا يقال انها لانتفاء الثاني لانتفاء الاول وعلى هذا
فلا يكون حصول السعي مستلزما لحصول الكفاية بل يكون انتفائه سببا
لانتفائها فلا يكون الطلب الذي بمعنى السعي مستلزما للكفاية ايضا
على ان كون الطلب عين السعي محل نظر ايضا اذ الظاهر ان الطلب
مبدأ السعي لا عينه فانه كثيرا ما يحصل الطلب ولا يحصل السعي كما لا يخفى
ولو كان عينه يحصل بحصوله فتدبر **قوله** ويمكن دفع المنافاة الى آخر

كلمة لو اذا دخلت

137

الى اخر القول هذيان باطل ناش من الجهل بحقيقة مفاهيم الكلام والاوضاع
فان دفع المنافاة هنا لكونه بين النفي والاثبات كدق الحديد البارد
ولهذا لم يقدر على دفعه فوقع في الخبط والخلط والهذيان فلم يحصل له
سوى لوك اللسان **قوله** وفيه وهم منه فان الفصل بين الفعل والفاعل
جائز بل واقع في السعة والضرورة لقوة الفعل في العمل كما لا يخفى
مع ان المعطوف ليس باجنبي من المعطوف عليه **قوله** بل له وللمجد ذكيك
باطل لا يخفى بطلانه والصواب ان يقول لما كان كلامه السابق
مشعرا بان سعيه لطلب المجد استدرك بقوله ولكنما اسعى لمجد
موثل فتدبر **قوله** ومن الناس من ذكر اراد به عبد الغفور فانه ذكر
في وجه الاستدراك حاشية طويلة مشتملة على الفوائد واللطائف
لكن اظن ان المحشي لم يفهم منها شيئا ولهذا قال ما قال **قوله** فهو الذي
يستدعي نكتة فيه ان النكتة انما تكون فيما هو خلاف الاصل
لا فيما هو خلاف العادة ولا شك ان الاصل في هذه الامور كونها
ايمانا مستقلة الفصل دون الوصل فهو محل النكتة فتدبر
قوله الاحضر مفعول عامل فيه ان العامل وان كان شاملا لشبه
الفعل لكن لا يفهم من اطلاقه في هذا المقام الا الفعل لكونه اصلا
في العمل فلا بد لفهم الشبه من التعبير المذكور **قوله** فهو من تخصيص
اللفظ يفهم منه وهم منه فان هذه الامور خارجة عن التعريف
بقوله وافهم هو مقامه اذ المراد بالاقامة الذكر في موضعه والانصاف

بصفته لا بمجرد الذكر فقط كما لا يخفى فلا تخصيص في الكلام فافهم
قوله في اقامة المفعول الى اخر القول كلام لغو باطل لا ينبغي ان
يلتفت اليه لظهور بطلانه فان مقام الفاعل والمفعول هو ما بعد
الفعل سواء كان الفعل معلوما او مجهولا عند المحصل فلا وجه
لقوله مقام الفاعل هو ما بعد الفعل المعروف ومقام المفعول
هو ما بعد الفعل المجهول اذ لو كان كذلك لم يكن للمفعول
الواقع بعد الفاعل مقام فتدبر **قوله** كذا قيل قال الفاضل الهندي
والمولى عبد الغفور فانه قال ان اراد بالعلم اشتهار وصافه او اراد
بالشخص جنسه ويجوز تقدير المعطوف اي الخفض بفعل ونحوهما
انتهى كلامه وهذا كلام في غاية المتانة فنظر المحشي قاصر كما
لا يخفى نعم يجوز ان يكون مذكورا بطريق التمثيل وقوله وبعد لم
يجبر نقصانه كلام المتن الجواب ان كلام المتن تام واما هو
المنقص في نظرك فان المصنف بين الشرط فيما هو الاصل لامكانه
وفوض ما عداه الى المقايسة والقرينة واقتضاء المقام وعلم
السامع لعدم امكانه فان تغيير الصيغة فيما عدا الفعل ممتنع فاقتصر
في البيان على ما هو الاصل في الباب كما هو دأبه وقوله وقيل المراد بصيغة
الفعل صيغة الفاعل وبتبدله الى فعل وبفعل صيغة المفعول
فكانه قال شرطه ان يغير الصيغة المبنية للفاعل الى الصيغة المبنية
للمفعول والاضافة في الموضعين للملابسة وعلى هذا يشمل

يشمل بيان الشرط الاسم والفعل لكن التغيير على هذا يحتاج
الى العناية والتعميم ليشملهما فتدبر **قوله** لم يرد به افعال القلوب
سهو منه بل المراد به افعال القلوب خاصة اذ كون المفعولين
مسندا ومسندا اليه من خواصها فقط وقوله جوز المتأخرون
ذلك اي وقوع المفعول الثاني من باب علمت موقع الفاعل
فانهم قالوا لا امتناع في كون الشيء واحد مسندا ومسندا اليه بالنسبة
الى الشيئين وانما الامتناع بالنسبة الى شيء واحد قوله فينتقض
اقول لا ننقض اذ هو جائز في الفعل عند المتأخرين ففي الاسم من باب
الاولى نحو علم قائم زيدا والقائم معلوم زيدا وزيد معلوم اباه
قائم فافهم **قوله** على انه فيه نظر اذ المحال كون الاسم الواحد مسندا
ومسندا اليه باسنادين تامين لا كونه مسندا اليه باسنادين
ناميين كما لا يخفى **قوله** لو اكتفي اي لو اكتفى به لكفى لكن بينه
ارشاد للمبتدي ودفعا للوهم واثباتا للخبرية **قوله** قيل
لم يقع الثاني ايضا قال المولى عبد الغفور قوله ولا يقع اي لا يصح
وقوعه لانه لا يقع في الاستعمال والا لكان الانسب ان يقول
لم يقع وانه لا تخصيص الحكم بالمفعول الثالث من باب أعلمت لانه
الثاني منه ايضا لم يقع في الاستعمال مقام الفاعل انتهى كلامه
رحمه الله تعالى **قوله** قيل مع اللام ايضا لا يقع لانه ليس من
ضروريات الفعل فلا يشبه الفاعل فلا يقوم مقامه وكذا

المفعول معه **قوله** لولا نزل باضمار ضمير المصدر في الابيات

الثلث اى نزل هو ويجزى هو ونجى هو اى التنزيل والجزاء هو

والنجاة ونجى على صيغة الماضى المجهول من باب التفعيل لكن سكن آخر

تخفيفا فتدبر **قوله** تناف قول لا منافات بينهما لان كل واحد

من المفعولين في باب اعطيت مفعول به فيجوز اقامته مقام الفاعل

الا ان الاول اشد مناسبة بالفاعل من الثانى ولهذا كان اولى

بالاقامة مقام الفاعل من الثانى هذا وقوله اذ قد يكون لتعليل

باطل اذ لا ارتباط له بما قبله كما لا يخفى **قوله** وهذا يقتضى

ذكر المولى عبد الغفور تحقيق هذا المحل في كلام طويل فاراد المحشى

ان يقتضى اثره فلم يقدر فوقع في الخلط كما هو دابه فان اردت

تحقيقه فارجع الى كلامه رحمه الله تعالى تجد فيه ما يبلغك الى المرام

وعلى هذا القول انما يجوز امثاله في مقام ارادة الابهام على السامع

دون غيره اذ لكل مقام مقال فتدبر **قوله** الاوجه خرافة باطلة

ظاهرة بادنى تامل **قوله** فتامل وجه التامل انه يجوز ان يكون

الاصل اشارة الى القسم الاول من المبتدأ اى لا يخفى ان الظاهر

في هذا الباب هو القسم الاول والثانى راجع اليه بالاخرة فيكون

اشارة الى تصويب ما ذكر من التاويل والانحصار وان يكون

اشارة الى القسم الثانى منه اى لا يخفى ان الظاهر ثابت على ما هو الاصل

في هذا القسم فيكون اشارة الى تخطئتهما فتدبر **قوله** كما في ضيق

مطلب

ضيق فم البئر قال الفاضل الهندى اعلم ان التجريد يقتضى سبق

الوجود وقد ينزل الامكان منزلة الوجود كما في قولهم ضيق فم الركية

وسبحان الذى صغر جسم البعوض وكبر جسم الفيل انتهى كلامه ثم

الظاهر ان يكون ضيق على صيغة الماضى كاخواته فتدبر **قوله** حتى

يؤل الى السلب الكلى تفصيله في شرح الفاضل الهندى فارجع اليه

فانه قد ذكر في هذا المحل لطائف غريبة وفوائد عجيبة رحمه الله

قوله والاوجه هذا مأخوذ من كلام المولى عبد الغفور بطريق

السلخ والمسخ فانه قال وكان اراد بالعامل اللفظى ما يكون مؤثرا

في المعنى وذلك لان الظاهر ان المؤثر لفظا مؤثر معنى ولكن

ان يقول ايضا ان الحرف الزائد كالمعدوم وان التجرد اعم من ان

يكون حقيقيا او حكميا انتهى والظاهر انه مال المعنيين وقد

الحيثية المذكورة واحد فتدبر **قوله** فمن قال امتناع الاجتماع

بينهما فانه المولى عبد الغفور فانه قال كلمة او هنا للانفصال

الحقيقى ومن قال انها لمنع الخلو دون الجمع لم يأت بشئ لان

استحالة اجتماع القسمين بينه واما امتناع ارتفاعهما فلو

ثبت كان بالاستقراء انتهى كلامه وكانه يتعرض للفاضل الهندى

فانه قال كلمة او لتقسيم الحدود حيث يتناول صدور الحدود

كلا القسمين او لمنع الخلو دون الجمع وليست للشك او التشكيك

فلا ينافى التعريف انتهى كلامه فتمسك المحشى بما ذهب اليه الفاضل

الهندي وبعد ما ذهب اليه المولى عبد الغفور والحق معه كما لا يخفى فتدبر
قوله واسم الفعل وبه ينتقض حد القسم الثاني من المبتدأ فان
دونه زيد مبتدأ والضمير المستكن فيه فاعله ساد مسد الخبر هو
وليس من الصفة المذكورة اللهم الا ان يقال انه يعرب كالفعل فلا
يكون مبتدأ وعلى الوجهين جائز فيه **قوله** الا انه يقال لم يلتفت
اليه الشارح بناء على ظهوره لا بناء على ما ذكره من الخلط **قوله** انه يكون
له عامل اي عامل لفظي لئلا يكون مناقضا لقوله ولا يكون له لفظيا
قوله ونعم ما قال هذا ليس من البيت بل جملة معترضة بين القول
ومقول ذكره للمدح والبيت هو قوله غير ماسوف على زمن ينقضي
بالهم والحزن اي انت غير ماسوف اي لا تتأسف على مثل هذا الزمان
فهي جملة اسمية قائمة مقام الانشائية **قوله** فانه يأتي لذلك
يعني الاصل في ضمير الفصل ان يكون لقصر الخبر على المبتدأ وقد يكون
لقصر المبتدأ على في الخبر على خلاف الاصل **قوله** فيه نظر لان قوله
الا لحصار فيما ذكره مسئلة الكحل باطل فان من النحاة جوز عمل
الرفع والنصب باسم التفضيل مطلقا نحو مررت برجل افضل منه ابوه
وانا اعلم منك لزيد منطلقا واكسى منك للفقراء الثياب هذا
وقيل يتعدى باللام في الافعال المتعدية لواحد نحو زيد ادعى منك
للعلم وابذل منك للمعروف او بالباء مثل زيد اعرف منك بالنحو واجهل
منك بالفقه وفي المتعدية لاثنين يتعدى الى الاول منهما باللام ويبقى

ويبقى الثاني منصوبا به او بفعل مقدر يدل عليه اسم التفضيل نحو انا اعلم منك
لزيد منطلقا واكسى لعمرو ثوبا اي منطلقا واكسوه ثوبا فاحفظ
فانه مما لا بد منه وبه ظهر بطلان كلام المحشي عن آخره فانه قوله اخير
نحو وقوله اخير منكم عند الناس انا مما يجوز فيه الوجهان
بلا شبهة فانهم قالوا اذا طابق الوصف ما بعده مفردا او جمعا
مكسرا او كان الوصف مما يستوي فيه المفرد وغيره جاز فيه الوجهان
نحو انا قائم زيد واقيام الرجال واجنب الزيدان فانه الجنب
مما يستوي فيه المفرد وغيره فلا انتقاض اصلا لكنه في كلام
المصنف اقتصار على ما هو الاشهر والاكثر كما هو دأبه حيث
ذكر المفرد دون غيره فتأمل **قوله** لانه يعني صفة رافعة
لمضمر مستتر وبه ظهر سر من فسر الظاهر هنا بالملفوظ
وذلك لانه يشمل الظاهر والضمير مطلقا بارزا
عنايه فلا يتأتى السؤال بالصفة الرافعة للضمير المستتر
في المثال المذكور ولا بد هنا من هذا التفسير ليشمل
التعريف مثله فيكون جامعا لافراده هذا لكنه ينبغي
ان يعلم ان هذا التعريف على مذهب المصنف خاصة فانه
ذكر في الامالي ان الصفة ترفع الضمير المنفصل اصلا
وحكى الاجماع على ذلك ورد عليه بان ذلك مذهب الكوفيين
دون البصريين فاحفظه وتدبر **قوله** ليس على ظاهره

يعني ان الضمير راجع الى الصفة المذكورة مع ملاحظة القيد
الاول دون الثاني اذ لو كان راجعا اليها مع ملاحظة القيدين
لزم منه ان يجوز في الصفة الرافعة للظاهر الامران وهو باطل
اذ بعد رفعها له لا يجوز ان تكون خبرا عنه والا لم يكن رافعة له
هذا مراده واظنه وهما منه اذ اللازم على ذلك التقدير جواز
الوجهين في الصفة الرافعة للظاهر ان طابقت ما بعدها
في الافراد والا فوجه واحد وهو رفع الضمير قوله او
الظاهر وهو المعنى المطلوب ولا شك ان هذا المعنى لا يحصل
الا برجوع الضمير الى الصفة المذكورة مع ملاحظة القيدين
معا والا لاختل المعنى المراد كما لا يخفى بل الضمير المذكور على ظاهره
وانما ثنيه بالتفسير المذكور على معهودية المرجع فتدبر قوله
ولا يخفى ان الاوضح الاخصر وهم منه فان كلتا العبارتين
متساويان هنا ويترجح الاول بكون الكلام فيه وبكونه هو
مشعرا بمطابقة الطرفين فتدبر قوله والا لزم الفصل امر
الفصل سهل فلا يشكل بالقاعدة على انه يجوز ان يتعلق عن
النهي بجذف اسما او فعلا اي ارغبات راغب عن النهي
او ترغب عن النهي فتدبر قوله لعدم ما يخصص باطل لان
الاستفهام مرجحة لتخصيصها كما سياتي على انه يمكن ان يكون من قبيل شر
اهر ذا ناب فتدبر قوله مع تعينها لكونها مبتدا باطل ايضا اذ لا يلزم

اذ لا يلزم من تخصيص احد الاستعمالين بالذكر عدم جواز الاخر اصلا
بل يجوز الاخر ايضا وان غلب الاستعمال على الاول ومع يجب
المطابقة في التانيث كما لا يخفى قوله يجب تقديم قايم لتضمنه الا
ستفهام سهو منه والا لم يجز ازيد قايم وهو جايز بالاتفاق فاذن
فليجز اقايم زيد فلا وجوب في احدهما بل هما على السواء كما لا يخفى
وذلك لان الاستفهام متعلق بالنسبة دون احد الطرفين فلا
فرق بين التقدم والتاخر فتدبر قوله فتامل وجه التامل
ان قولنا ازيد قايم جملة مستقلة بالافادة فيجاز وقوع الا
ستفهام في صدرها كما هو حقه بخلاف زيدا قايم فانه لا يجوز
لعدم وقوع الاستفهام في صدر الكلام كذا رايت مكتوبا في
بعض الحواشي المتعلقة بهذه الحاشية واظنه وهما اذ الاستفهام
لا يرضى بين المبتدا والخبر سواء كان الخبر مفردا او جملة فكل
واحد من المثالين سواء في عدم الجواز فتدبر قوله قيل
القايل هو المولى عبد الغفور قال رحمه الله تعالى وذلك
ان تقول هو المرفوع المجرد لانه ذكر اقسام المرفوع فلا
يصدق التعريف على يضرب زيد لانه ليس مرفوعا بالمعنى
المذكور وهذا الاوجه اسلم من تقدير الاسم لان المراد ان كان
الاسم حقيقة او حكما دخل فيه المثال المذكور والجملة ايضا
مع انه مصرح فيما بعد بخلافه وذلك الصحة التعبير عنهما

بالاسم ويمكن ان يقال ان المثال المذكور لا يصح التعبير
عنه بالاسم مع بقاء ربطه فان ربط يضرب الى زيد ليس
بمعنى هو هو وربط الاسم الذي قيم مقامه الى زيد
بمعنى هو هو نعم يصح ام الجملة اللهم الا ان يراد بالاسم الحكمي
لفظ بقدر واحدا ويصح التعبير عنه بالاسم انتهى
كلامه رحمه الله وانما ذكرناه بطوله ليظهر به ما في
كلام المحشي من الهذيانات وانما وقع المولى المعظم عبد الغفور
في هذه الدغدغة من قبل الشارح الفاضل حيث قيد المجرد
بالاسم وهما منه ان الجملة خارجة عن التعريف وليس كذلك
بل الجملة داخلة فيه ولهذا قال المجرد اي الشيء المجرد عن العوامل
اللفظية لاجل الاسناد الى الغير وانما ذكر الجملة فيما بعد
فليس لكونها خارجة عن التعريف بل لذكر احكامها بعد صحة وقوعها
خبرا كما لا يخفى ودر الفاضل الهندي حيث لم يقيد المجرد بشيء
وابقاه على عمومه ليشمل المفرد والجملة فجاء كلامه رحمه الله سالما عن
الدغدغة المذكورة فتدبر **قوله** وسيصرح الشارح فيما بعد قبيل
ذكر الجملة **قوله** يشعر كلامه قال المولى عبد الغفور قوله اي ما يوقع به
الاسناد اشارة الى ان الباء متعلقة بالايقاع المضمن لا بالاسناد
لانه يتعدى بنفسه فلا حاجة الى الباء انتهى كلامه والذي ظهر لي انه ضمن
الاسناد معنى الحكم ولهذا عداه بالباء فالمعنى الخبر هو اللفظ المجرد عن

عن العوامل اللفظية المحكوم به واذا عرفت هذا فقد تبين ان بيان المحشي
خارج عن الصدد فتدبر **قوله** الاقرب ان يراد المسند الى المجرد او يجعل
الضمير راجعا الى المجرد اراد بالمجرد في الموضعين المجرد الجاري على المبتدأ
دون الجاري على الخبر ويؤول المعنى الى ما ذكره الشارح فلا يبقى حسن
كلامه مؤنته وقوله والاولى جعل الباء للملابسة لا معنى له فضلا
عن الاولوية اذ معنى قوله الخبر هو اللفظ المجرد المسند بالمبتدأ
وقوله لا يخفى ان الالتباس لا يندفع بالتعبير عن معنى الى بالباء
ناشئ عن عدم فهم المراد الشارح فان مراده انه لو قال المص المسند اليه
في تعريف الخبر ايضا لتوهم من اتحاد اللفظ اتحاد المعنى فغير
اللفظ بذكر الباء ليفهم من تغيير اللفظ تغيير المعنى فيندفع
الالتباس ويحصل الفرق واما ما ذكره من ان قوله اليه في تعريف المبتدأ
فاعل المسند وفي تعريف الخبر متعلق به فلا يندفع به الالتباس
اصلا لعدم الفرق بينهما في اللفظ والخط فتدبر **قوله** فيه الى
اخر الحاشية ماخوذ من كلام المولى المعظم عبد الغفور فانه قال
قوله وعلى التقدير يخرج به القسم الثاني من المبتدأ كما
يخرج به يضرب في يضرب زيد لكن فيه انه ضاربا في زيد
ضارب ابوه يخرج عنه ايضا لانه مسند الى فاعله لا الى المبتدأ
مع انه خبر اللهم الا ان يقال ان الخبر هو مجموع اسم الفاعل
وفاعله لا اسم الفاعل وحده لكنه لما لم يكن المجموع قابلا

للاعراب اجري الاعراب على الجزء القابل للاعراب او يقال
المراد بالاسناد الى المبتدا اعم من ان يكون اسنادا الى المبتدا
نفسه كما في زيد جسم او الى ضميره او الى متعلقه وفيه نظر
لانه صادق بما لم يسند الى شيء اصلا لان الاسناد هو النسبة
التامة ونسبة ضارب الى فاعله ليست تامة ولانه يصدق
على يضرب في زيد يضرب ابوه ويضرب في زيد يضرب
ويضرب في زيد ابوه يضرب مع انها ليست اخبارا لزيد انتهى
كلامه وانما كتبناه بطوله لكثرة فوائده **قوله** فلا يحمل عبارة
الشارح على انه تجريد الخبر للاسناد الى شيء عامل فيه ويسمى
بالابتداء هذه العبارة غير موجودة لا في المتن ولا في الشرح
ولا في الحواشي بل هو وهم عرض له ددده غيره وقوله فلا يخفى
انه تعريف الابتداء صادق على ما قام بالخبر من التجريد متفرع على
هذا الوهم دخل للشارح حيث عرف الابتداء بتجريد الاسم عن
العوامل اللفظية ليسند الى شيء او ليسند اليه شيء والتجريد
امر مشترك بين المبتدا والخبر شامل لتجريدهما فيلزم ان يكون
تجريد الخبر للاسناد الى شيء عاملا فيه ايضا فاذن التعريف
الصحيح ان يقال الابتداء تجريد المبتدا عن العوامل اللفظية
كما ذكره ددده تجريد الاسم لئلا يشمل تجريد الخبر ايضا والجواب
ان المراد بالمعنى المعبر عنه بالابتداء هو مجموع تجريد المبتدا والخبر

والخبر القائم بهما المشترك بينهما لا تجريد احدهما كما توهمه ولهذا
عرفوه في عامة الكتب بتجريد الاسم ليشملهما قطعا وما نقله عن
الرضي وهم منه ايضا فانه قال واما العامل في المبتدا فقال البصريون
هو الابتداء وفسروه بتجريد الاسم عن العوامل للاسناد انتهى كلامه
فتدبر حتى يظهر لك الصحة من السقامة **قوله** للجمع بين الاصول
الثلثة قال المولى عبد الغفور قوله وقد يكون المبتدا نكرة انما
لم يقدم عليه مواضع لزوم تقديم المبتدا على الخبر وعكسه مع انه
المناسب للاصل الذي مهده انفا لئلا يلزم الانتشار بينه وبين
الاصلين الاخرين وهما تعريف المبتدا وافراد الخبر المفهومين
من لفظة قد في قوله قد يكون المبتدا نكرة وفي قوله قد يكون الخبر
جملة ولئلا يلزم تقديم ما ينبغي بناؤه على المبني عليه كما يظهر عند
التفصيل انتهى كلامه وهو كلام حسن افسده المحشي بجهله فتدبر **قوله**
اذ لا يندفع به والجواب ان التقديم لكونه اقوى احوال المبتدا لا ينافي
التاخير بجريه غيره من الاحوال فانه ليس بهذه المثابة في القوة
فلا باس بتاخيره على ان المص اراد بهذه الصيغ تجديد الاسلوب
والتفنن في العبارة فتدبر **قوله** فلا يرد انه مزية ادخل السوق
على ادخل سوقا في قوة الاشتراك غير ظاهرة قيل الفرق بين ذي
اللام في هذا الباب وبين المجرد عنها ان المجرد يفيد ان ذلك
الاسم بعض من جملة فمعنى اشتريت تمرا اشتريت شيئا من التمر وذو اللام

يفيد ان المراد هو الماهية المجردة عن الكلية والبعضية لكن
البعضية ستفاد من القرينة كالشراء في قولك اشتريت اللحم مثلا
فالمجرد وذو اللام بالنظر الى القرينة بمعنى واحد وبالنظر الى
انفسهما مخالفتان فمن لم يتجاوز وصف المعرف من هذا الجنس بالجنس
هذا الكلام لا مساس كما ذكره المحشي من عدم الفرق بينهما بالمقام كما لا يخفى
قوله قد ينعدم هذا وهم منه والا فالاشتراك لا ينعدم بالمخصصات
ولو ضممت اليه الف مخصص ولهذا قيل لا يصح تعريف الفرد لان غاية
ما يقال فيه مثلا ان رجل في بلد كذا طويل القامة كبير الهامة صغير
الجثة عريض اللحية حافظ التوارخ في محلة كذا ومن المعلوم ان ذلك
فيما يفيد صورة تساوية له لجواز الاشتراك في هذه الامور بل
التعريف انما يكون للماهية من حيث هي فتدبر **قوله** قيل لا معنى
القائل هو المولى المعظم عبد الغفور غفر الله تعالى له ولنا ولكل المسلمين
اجمعين ذكره في حاشية طويلة مع لطائف وعجائب لا عين رأيت
ولا اذن سمعت ولا خطر على قلب بشر ولولا خوف الاطالة ل
كتبتها وقد رأيت في بعض الحواشي شيئا مما يتعلق بحل هذا
المقام وهو ان العرب اعتبروا التعريف والتخصيص في المبتدا
لنكتة توجد في بعض المواضع وحكم النحاة باطرا والحكم لتلك
النكتة وان لم تظهر في بعض المواضع طردا للباب وعلى هذا
يندفع السؤال والجواب والله اعلم بالصواب **قوله** يرد عليه

عليه قد مر ان تخصيص الخبر في تعريف المص بالخبر المفرد باطل قطعا
فلا يرد ما ذكره فتدبر **قوله** وحصرها في سبع قال في المغنى
والحق انها تسع والذى اهملوه الجملة الاستثنائية والجملة المسند
اليها نحو ما جاءني احد الا زيد خير منه ويجوز بالواو ايضا نحو
تسمع بالمعيدي خير من ان تراه وفيه نظر لرجوعها الى المفرد بالآخرة
فان الاولى استثناء مفرغ حال من النكرة او صفة له ما جاءني
احد خير من زيد والثانية في تاويل المصدر اى سماعك به خير
من لقائه والحصر في الجملة المحضة من عزنا وبر فتدبر **قوله**
واسترو النجوى الذين ظلموا من قبيل اكلوني البراغيث يجوز
فيه ثلثة اوجه كما هو المشهور والنجوى الكلام الخفى ومنه
المناجاة **قوله** والا فالظرفية جملة يوهم ظاهر كلامه انه
يقدر الظرف بالجملة دائما وليس كذلك بل تقدير الجملة مذهب
البصرية وتقدير المفرد مذهب الكوفية هذا عند النحويين
وعند المفسرين الخلاف بالعكس ذكروه في البسملة وقال
ابن هشام في المغنى في تقدير الظرف اذا وقع خبرا يقدر فعل
ماض ان كان المراد بالخبر المضى او اسم فاعل ايضا وان كان المراد
الحال او الاستقبال يقدر المضارع وقد غفلوا هذا كلامه
وقد قيل ان المقدر ان كان من الامور الثابتة يقدر الاسم والا
يقدر الفعل ولهذا قيل الجملة الاسمية يدل على الدوام والثبوت

صح او نظرفية بين النحاة والمفسرين

عقدوا الالتي خبرها ظرف فانها عرظاهرة الدلالة عليه
بل تحتمل الثبوت والتجدد بحسب تقدير حاصل او حصل
فاحفظه فانه مما لا بد منه **قوله** ولك ان تقول اقول لم
لم يذكر الظرفية والشرطية لكونهما راجعتين الى احدى المذكورتين
بالاخره **قوله** فلا بد بالتنوين لانه شبه مضاف مثل يا خيرا
من زيد فيكون منصوبا منونا منه لكنه بنى على الفتح بعض
اللغات وهي لغة البغداديين فانهم لا يفرقون في لزوم
البناء الاسم لا بين المفرد وشبه المضاف وعليه خرج قوله
صلى الله تعالى عليه وسلم اللهم لا مانع اعطيت ولا معطى
لما منعت ولا راد لما قضيت **قوله** وجعل عابد خبرا بعيد من
رعاية المعنى وقال المولى عبد الغفور انه خبر لا وليس
متعلقا باسمه والا لنصب لشبهه بالمضاف هذا كلامه
وعليه الفاضل الهندي ولكل وجهة هو موليها
قوله لا يخفى انه نعم الرجل من قبيل وضع الظاهر موضع
المضمر هذا على القول بان المخصوص مبتدأ مؤخر وما
قبله خبر مقدم عليه والتقدير زيد نعم الرجل واما على
القول الآخر وهو ان يكون المخصوص خبر مبتدأ محذوف
اى نعم الرجل هو زيد فلا يكون من هذا القبيل كما لا يخفى
قوله فلا معنى لجعله قسما له وهم منه اذ القسم هو اللام دون الاسم فتدبر قوله

قوله جاز في مقام التعظيم مطلقا قال المولى عبد الغفور وضع المظهر موقع
الضمير ان كان في معرض التفخيم جاز قياسا والا فعند سيبويه يجوز في الشعر
بشرط ان يكون بلفظ الاول وعند الاخفش يجوز مطلقا وعليه قوله تعالى
ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات انا لا نضيع اجر من احسن عملا اى لا نضيع
اجرهم انتهى كلامه فاحفظه فانه كلام المحشي خلقا واضطرابا كما لا يخفى
قوله الاولى عليه المبتدأ وهم منه اذ التعبير شامل لما ذكره من المثالين
كما لا يخفى **قوله** ومن العجايب ما وقع لبعضهم اذ ذهب المولى عبد الغفور
فانه ذكرها هنا فوائد غريبة فاردنا ابطالها لا بارك الله في سعيه فمن جملة
ذلك انه ظرف الزمان لا يقع خبرا عن الجثة فلا يقال زيد في اليوم وزيد
في امس بخلاف المكان فانه يجوز وقوعه خبرا عن الجثة نحو زيد امامك
وزيد خلفك وذلك لان الزمان لا يختلف باختلاف احوال الذات
بخلاف المكان واما المعاني فيجوز وقوع كل واحد منهما خبرا عنها نحو
الضرب في الدار والصوم في الغد ونحو الهلال الليلة مشابه بالمعنى
من حيث الاختلاف فلا ينتقض به القاعدة المذكورة المشهورة
وتفصيل ذلك في شرح الرضي **قوله** فالظاهر انه التاويل وهم منه لما
ذكرنا آنفا من مذهب الفريقين **قوله** ذلك مبتدأ والفضل العام
خبره اوذلك الفضل مبتدأ والعام خبره والاولى ان تقول ذلك الفضل
عام الا نادرا وليس قوله كالحصول خبر لعدم استقامة المعنى فتدبر
قوله هذا منقوض بمثل زيد في الدار اليوم او ما في الدار اليوم وهم منه

مباحث الظرف

والا فلا نقض بشيء من ذلك فانه في الدار ان كان خبرا مقدما وابوه
مبتدأ مؤخرا والجملة خبرا عن زيد فلا يكون فيما نحن فيه وان كان
عاملا في ابوه لاعتماده على المبتدأ فلا يكون جملة ايضا لقيامه مقام
المفرد الذي هو حاصل كما اعترف به واما في صورة النفي والاستفهام
نحو زيد ما في الدار ابوه وزيد أفي الدار ابوه فهو جملة ويرد به النقض
لكن معلوم مما تقدم فهو بمنزلة المستثنى من هذا الحكم فلا نقض
اصلا على ان الاستفهام لا يدخل بين المبتدأ والخبر فتدبر قوله
قيل اتفق النحاة على ذلك قال المولى عبد الغفور غفر له مثال قولهم
الظرف لا بد له من متعلق محل بحث لان كلمة في في نحو زيد في الدار
للظرفية والظرفية نسبة لا تقتضي الا ظرفا ومظروفا اما الظرف
فمدخولها واما المظروف فزيد ولا حاجة الى اعتبار امر آخر فان قيل
هذا انما يصح اذا كان الحكم بوقوع الظرفية لا بهو هو والحكم فيه ليس
الا بهو هو قلنا لا نسلم ان الحكم فيه ليس الا بهو هو اذ لا بد لذلك
من دليل مع انه تقدير العامل لا يصح الحكم بهو هو الا بتأويل انتهى
كلامه رحمه الله تعالى والجواب ان الظرف في الحقيقة عبارة عن الجار
فالمجرور والجار والمجرور لا بد له من متعلق عامل فيه لان حروف الجر
موضوعة لافضاء معاني الافعال الى الاسماء لا لافضاء الذوات
حتى يكون كلمة في في المثال المذكور لمجرد نسبة الذات الى الذات بل هي فيه
لنسبة معنى في افعال زيد الى الدار صريحة ويلزمها نسبة الذات

الذات التزاما كما في سائر حروف الجر فتدبر قوله لكن قال بل عن سيبويه
فقد نقل الظاهر ان الفاضل ابن اخت خالفه لان هذا المذهب معزو الى
سيبويه دون غيره كما في كتب النحو قوله لكن في قوله وهذا مذهب
سيبويه خفاء اقول لا خفاء فيه فان سيبويه يجوز الابتداء باسماء
الاستفهام والشرط مطلقا والمصنف يدعي فيهما التعريف فتدبر
قوله مررت برجل افضل منه ابوه وقيل انه عامل فيه الرفع كما مر قوله
كذا قيل كانه يريد به الفاضل الهندي والرد عليه تبعا للمولى عبد الغفور
حيث قال الفاضل في قول المصنف او كان الخبر مفردا اي فعلا اصطلاحيا
مفردا لا جملة باعتبار الصورة فلا يرد نحو الزيدان يقومان حيث يجوز
فيه يقومان الزيدان لعدم اللبس اذ الفاعل لا يكون الا واحدا لان
الخبر فيه جملة صورة لا معنى صورة بخلاف زيد قام فان الخبر فيه معنى
صورة لا جملة صورة اذ الضمير المستكن فيه اعتباري لا صوري ولذا
جعل ابن في ابوه زيد خبرا مفردا مع ان فيه ضميرا مستكنا فاعرف انتهى
كلام مختصرا ورد عليه المولى عبد الغفور وتبعه المحشي في ذلك
انه صدقا وان كذبا فتدبر قوله فلو حمل مذهب الكتاب على عدم
الوجوب في صورة المثنى والمجموع نحو الزيدان قاما والزيدون
قاموا كما حمل عليه الفاضل الهندي لكان اخف لعدم تعدد مادة
الوجوب مع لكنه اراد الشارح الجديد وجوب التقديم في هذه الصورة
ايضا الرد على الفاضل ولا يخفى ان الحق معه اذ لا التفات الى هذا

اللبس عندنا سامع لاستلزامه الاضمار قبل الذكر او خلاف الاصل فتدبر
قوله وفيه نظر قال الشيخ الرضي اعلم انه لا يقع من جملة مقتضيات
الصدر خبرا معزولا الا كلمة الاستفهام نحو من زيد والمضاف اليها
نحو غلام من زيد انتهى كلامه فيكون الموجب لصدارة الخبر المعزول منحصرا
في الاستفهام على رأيه فاراد المحشي نقضه بما قائم زيد وليس شيء
لجواز ما زيد قائما بالاتفاق فتدبر قوله لم يقل المصنف او جزء الخبر
ولم يفسر الشارح المتعلق بالخبر ليشمل مثل قرينه كل رجل ضيعته لا يخفى
فساد هذا التعريف اذ المتعلق شامل لمثله سواء فسر بالجزء او لم
يفسر به فانه على التقدير يجعل صيغته مبتدأ مؤخرا وقوله قرينه كل رجل
خبرا مقدما عليه يصح ان يقال في المبتدأ ضمير راجع الى جزء الخبر اذ الضمير
عائد الى الرجل فقط لا الى مجموع الخبر كما توهمه المحشي وانما اوقعه في
هذا الوهم كلام المولى عبد الغفور حيث قال انما لم يجعل الخبر الفعل
المقدر والمتعلق من باب متعلق المعمول مع عامله لعدم اطراده في مثل
غلام رجل مثله اذ جعلت مثله مبتدأ انتهى كلامه فتوهم منه المحشي
ان المتعلق لو فسر بالجزء لم يشمل ما ذكر فتدبر قوله وقد يقال
الى آخره اشارة الى ما ذكرناه من كلام المولى عبد الغفور والمراد بالعامل
في كلامه رحمه الله نفس متعلق الظرف الذي هو الخبر الحقيقي وبالمعمول
نفس الظرف الذي هو الخبر المجازي لا الخبر ومتعلقه في مثل على الله عبده
متوكل كما لا يخفى ثم هذا الكلام من المحشي مناف لما ذكره اولا فتدبر قوله

قوله لما كان الخبر عن ان لا يصلح ان يكون خبرا عن المبتدأ هذا الكلام
باطل بظاهره وكان عليه ان يقول لما كان ان لكونها حرفا لا يصلح ان يكون
مبتدأ اراد الشارح اصلاحه بقوله الواقعة مع اسمها وخبرها المأول
بالمفرد مبتدأ ثم قوله ولم يتعرض لاصلاحه جنون منه وقوله نحن نقول
باطل ايضا اذ ليس الغرض الاخبار عنه يعني ان الذي هو التحقيق وحرف
حتى يكون كلام المصنف على ظاهره بل المراد هو الاخبار عن المفرد المسبوك
عن ان ومدخولها كما لا يخفى قوله قيل القائل هو المولى عبد الغفور
قال يجب تقديم الخبر بشرط ان يكون ان ما بعد اما نحو اما انك
فارح فلا اصدق فانه لا يجب حينئذ تقديم الخبر لعدم الالتباس لان
الجملة التامة لا تقع بعد اما وفاقها انتهى كلامه وظاهره انه مراد المص
بان لم يتقدم عليها شيء مما يزيل الالتباس والا ففي كثير من المواضع
لا يجب تقديم الخبر عليها كما بعد اما ولو لا وما النافية وغيرها قوله
خرجت فاذا السبع حاضر يجوز في ان هذه الكسر والفتح فعلى الاول
كلام تام مفيد وعلى الثاني ناقص يحتاج الى تقدير الخبر اي خرجت
ووقت حضور السبع موجود فيكون اذا مضافا الى الجملة كقوله تعالى
يوم ينفع الصادقين صدقهم قوله فلت اعتبر في كل منهما ضمير قلت
التحقيق في امثال هذا ان يكون الضمير والتثنية والجمع راجعا الى
ذلك الشيء باعتبار ابعاضه نحو هذا الشيء حلو حامض والابلق
الابيض الاسود وكان قلوب الطير رطبا ويابسا لدى وكرها

العناب والحشف البالى اى هذا الشئ بعضه حلو وبعضه حامض
والشئ الابلق بعضه ابيض وبعضه اسود وكانه قلوب الطير
الجاثية عند وكر العقاب بعضه رطب كالعناب فى الحمرة وبعضه
يابس كالحشف البالى وهو اردأ التمر وقس عليه التثنية والجمع
وتفصيل هذا المحل فى حاشية المولى عبد الغفور فارجع اليه قوله
فى تقديرهما رجل عالم ورجل جاهل هذا غير لازم لان كل واحد من
المخبر عنه والخبر هنا متعدد فينقسم الخبر على ذلك المتعدد ولا يلزم
الحلو كما لا يخفى نعم قيل يلزم الحلو فيما لم يتعدد المخبر عنه نحو كل حلو
حامض وقد عرفت توجيهه قوله هذا هو الملايم بالحكم بامتناع
تعدد الفاعل يعنى امتناع تعدد الفاعل بغير العطف يوهم امتناع
تعدد الخبر كذلك فرد المص هذا الوهم بقوله وقد يتعدد الخبر دون
الفاعل واورد عليه قول الشاعر • كُرَةٌ طُرِحَتْ بصولجة •
فَتَلَقَّفَهَا رَجُلٌ رَجُلٌ • فان الفاعل تعدد فيه ظاهرا واجيب
بان اصله تلقفوها رجلا رجلا على ان المجموع حال من جهة المعنى
اى متعاقبين مثل جاء القوم فوجا فوجا اى مجتمعين وقرأت الكتاب
بابا بابا اى مترتبا ثم حول النصب الى الرفع وحذف ضمير الجمع واسند
الفعل اليه للتخفيف فيكون بمنزلة اسم واحد ولك ان تقول انه
بتقدير الفاء التعقيبية او المضاف اى رجلٌ فرجلٌ او رجل بعد رجل
ان الثانى صفة للاول على حد قوله قوله كم عاقلٍ عاقلٍ عَيِيَتْ مذاهبه

مذاهبه • وجاهلٍ جاهلٍ تلقاه مرزوقا • هذا الذى ترك الاوهام
حائرة • وصير العالم النحرير زنديقا • فتأمل فيه فانه من اللطائف
الغريبة كما لا يخفى قوله ولو قيل بتعليل افعاله تعالى يعنى لو قلنا
ان افعاله تعالى معللة بتعليلات لائقة بجنابه كما يقول به
اهل الاعتزال لكان ذلك وسيلة الى تضمن المبتدأ فى المثال
المذكور معنى الشرط بان نقول غرضه تعالى من الانعام والافضال
على العباد كونه منعما ومتفضلا فيكون صدور النعمة منه تعالى
علة لوجود نعمتنا علة لعلمنا بانه من الله تعالى فيكون الاول
علة للثانى بهذا الاعتبار وحينئذ وقوع الزمخشرى فى هذا
الاشكال غفلة منه عن قاعدة الاعتزال هذا مراده وانت خبير
بان مسئلة تعليل الافعال لا مساس لها بهذا الاشكال وان
المذكور انما يفيد الحكم والاخبار بانه من الله تعالى كما ذكره الشارح
فتدبر قوله ومن لم يتنبه لهذا كانه رد على الشيخ الرضى حيث
قال حق الموصول ان يكون مبهما كما مر وانما جاز ان لا يكون
مبهما كما فى قوله تعالى ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات
لانه دخيل فى معنى الشرط والافادة غير ذلك فتدبر قوله
قيل لا ينحصر القائل هو الفاضل الهندى فانه قال تعريف الطرفين
فى كلام المص يقتضى الحصر وهو منقوض بما والذى تضمن معنى
الشرط من الاسماء وعارضه المولى عبد الغفور فى ذلك ثم ارتضاه

واجاب عنه بان المراد انه لا يكون ذلك التصحيح بواسطة كلمات
الشرط فانظر فيه قوله فالاولى ان يقال بافراد الضمير لان العايد الى
المعطوف والمعطوف عليه بكلمة او يفرد نحو زيد او عمرو
قائم ولا يقال قائمان كذا ذكره الفاضل الهندي قوله فانه
ملك كل واحد من السؤال والجواب ليس بشيء لان الغرض عدم
اعتبار اضافة كل لكونها غير مقصودة بل انما جيء بها لمجرد الا
حاطة والشمول لا لجعلها موصوفة معنى حتى يلزم حمل الوصف
على المعنوي دون اللفظي بل المراد بالموصوفة في قول المص
او النكرة الموصوفة لفظا ولم يعتبر اضافة كل بما ذكرناه قوله وفيه
انه يشكل هذا حينئذ منه وضبط للكلام ظنا منه انه علم وذلك
لان المدعى ان الجملة الشرطية من قبيل الاخبار دون الانشاء
فحيث دخل عليها ما يخرجها عن الاخبارية الى الانشائية امتنع
دخول الفاء عليها لفوات المشابهة بالشرطية الاصلية لان الة
الشرطية لا تقبل الانشائية ولا تصير انشاء وبدخول
الاستفهام دخل عليها اصلا حتى يشكل الكلام بمثل ان كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود كما زعم فاجاب عنه بما حاصله
الخلط والخبط ايضا ولعمري ان امثال هذه التوهمات الباطلة
مضلة للناس وزيغ وضلال واضلال لا بارك الله في سعيه
قوله ويتجه عليه ايضا كلام فاسد ايضا اذ الملازمة المذكورة

المذكورة غير مسلمة لجواز تعدد الموانع فلا يلزم من انتفاء البعض
في باب كان وعلمت انتفاء ساير الموانع فيهما كما لا يخفى فلا حاجة
الى ذكره من الاطالة وان كان له وجه ايضا قوله في التسهيل
قيل ما ذكره غير موجود في التسهيل قال من راه فارجع اليه قوله
يشعر بان المانع بالاتفاق منتظم لبيان الاختلاف هذا كلام
مهمل لا معنى له عند التحقيق اذ الاختلاف المهتم الواقع في هذا
الحروف صحيح بذكر الاتفاق وعدمه فكيف يكون الاتفاق تابعا
للاختلاف حتى لا يكون له وجه لكن امثال هذه الا باطيل في كلامه
غير عزيز كما لا يخفى على اهله قوله قيل لا يجب حذف اصل هذا
القيل اورده الفاضل الهندي ورده فارجع اليه قوله
وعلى الاول في الكلام حذف مضاف واحد فالتقدير على الاول
مثال المبتدأ المحذوف جوازا مثل المبتدأ المحذوف في معمول
المستهل وعلى الثاني مثال حذف المبتدأ جوازا مثل حذف
المبتدأ في معمول المستهل فعلى كلا التقديرين في هذا الكلام
تسع محذوفات اربع قبل الخبر وثلث بعده وانما اوردناه مع ظهوره
ليظهر ما في كلام المحشي من الهذيان والتصرفات الفاسدة
كما لا يخفى على من له ادنى مسكة في لغتين قوله لكنا لم نجد في كتب
اللغة المستهل بمعنى المبصر للهلال توهم انه المبصر في عبارة هـ
الشارح صفة كالشفة للمستهل وليس كذلك بل هو صفة هـ

مغيرة له كالرافع والمستهل بمعنى الطالب للهلال هذا هو المفهوم
من شرح الفاضل الهندي لكن بهذا المعنى ايضا غير موجود في كتب
اللغة وكانه ماخوذ من الاستعمال بطريق القياس ثم صار عرفا بينهم
ومثله كثير في كلام العلماء **قوله** فاستعير هذا عن مناسب بل المناسب
ما ذكرنا من انه المستهل بمعنى الطالب للهلال فيما بينهم على ان
يكون السين للطلب ويجوز ان يكون بمعنى المتكلم اي كقول المتكلم
المبصر للهلال الرافع صوته عند رؤية الهلال والله اعلم فتدبر
قوله وفي بعض الحواشي اراد به حاشية المولى المعظم عبد الغفور
قال الاستهلال ماه نو ديدن وبانگ كردن وكلاهما مستقيم انتهى
كلامه يشير الى ان المستهل يجوز ان يكون بمعنى المبصر للهلال
ماخوذ من المعنى الاول وبمعنى المتكلم الرافع صوته عند التكلم ماخوذ
من المعنى الثاني وكانه اطلع على استعمال الاستهلال بمعنى رؤية
الهلال في كتب اللغة الفارسية كالمصادر ونحوه واخذ من العرف
واستعمال العلماء كما ذكرنا انفا هذا وقول المحشي الخ اشارة
الى استعمال اللفظ المشترك في المعنيين وفيه شيء كما لا يخفى
قوله فالاولى ان يقال هذا يؤيد الاحتمال الاول ويؤيد
الاحتمال الاخير انه تعيين الشيء بالاشارة والحكم عليه بالهلالية لكونه
امرا معهودا فيما بينهم متقررا في ذهنهم بتكرر الامثال واستمرار
الحال مما لا حاجة اليه بالنسبة الى المستهلين وانما غرضهم تعيينه

تعيينه ذلك المعهود بالاشارة ليتوجهوا اليه ويفضوا به حوائجهم وذلك
يقتضي ان يقال الهلال هذا اللهم الا ان يقال الحكم بالهلالية غير ممكن
لعدم وجود المحكوم عليه اذ الحكم على الشيء فرع وجوده فكيف يكون
الشيء المحكوم بالهلالية معهودا عندهم فيقال الحكم والعهد بالنظر
الى الوجود السابق دون اللاحق ويعارض ان المطلوب الوجود
اللاحق دون السابق وهما متغايران بالشخص فلا يكون معهودا
ويجاب ان الوجود اللاحق عين الوجود السابق المعهود في الذهن
فيكون معهودا لا محالة فيقال العرب تقول هذا الهلال عند تعيين
المحذوف وح يرتفع النزاع فتدبر **قوله** ويحتمل انه يجعل ظرف
مكانه فيه نظر اذ صرح الكادروني انه لا يجوز ان يكون ظرف مكان
على هذا التقدير لانه يلزم اضافته الى الجملة وظروف المكان
لا تضاف الى الجملة في ما صرح به الرضي وهو كلمة حيث فقط هذا
مفهوم كلامه **قوله** ثم كلمة الفاء قال المولى عبد الغفور الفاء للعطف
حملا على المعنى اي خرجت ففاجأت وقيل جواب الشرط ولعله اراد
به لزوم ما بعدها لما قبلها اي ففاجأت السبع لازمة لخروجي
وقيل زائدة وفيه انه لا يجوز حذفها انتهى كلامه **قوله** يقال عليه
قال المولى عبد الغفور قوله في تركيب الاظهر بحسب اللفظ ان يقال
في ضمير والا لزم خلو الجملة عن العائد بحسب الظاهر لانه ضمير في موضع
وعن رجع الى الجزء وانما قلنا بحسب الظاهر لانه الذهن ينساه

من الخبر الى كونه واقعا فى التركيب فيغنى غناء الضمير انتهى كلامه
يعنى انه ضمير فى موضعه وان كان راجعا الى الخبر لكن الذهن ينتقل
منه الى التركيب فكان الضمير عائد الى التركيب فلا يلزم خلو الصلة
عن العائد هذا واما معنى قوله فى خبر فهو انه قد يحذف الخبر وجوبا
فى كل خبر التزم فى موضعه غيره فالخبر الاول عام والثانى خاص
والخاص مغاير للعام فلا يلزم اتحاد الظرف والمظروف كما توهمه
المحشى قوله الضابطة الاولى قاصر ورد بان الضابطة
المذكورة مذهب الاكثرين وعندهم خبر المبتدأ بعد لولا لا يكون
الا عاما ولا يجوز التقييد بل لا يصح والامثلة الدالة على خصوص
الخبر ماوّل عندهم ويؤيده كلام الرضى حيث قال المبتدأ الذى
بعد لولا محذوف الخبر وجوبا عند البصريين وقال الفراء لولا هى
الرافعة للاسم الذى بعدها لاختصاصها بالاسماء كسائر العوامل
وقال الكسائى فى الاسم بعدها فاعل لفعل مقدر فاطلق القول
ولم يقيده بالعموم فدل على انه واجب العموم عندهم وعلى هذا يكون
تقييد القاضى الامام البيضاوى فى اللب وعزم الخبر بالعموم خطأ
ناشيا من عدم الفرق بين المذهبين اللهم الا ان يقال انه اختيار
لغير مذهب الجمهور لقوة دلائله وكثرة شواهده فتدبر قوله
جعل المصدر فى اخطب ما يكون الامير حينيا اى فيما بعد من المصدرية
دون غيره اى اخطب اوقات ما يكون الامير قائم لجعل الوقت اخطب

اخطب وقائما مجازا كما فى نهاره صائم وليله قائم ويؤيد هذا
التقدير انه سمع اخطب ما يكون الامير يوم الجمعة برفع اليوم كذا
فى شرح الرضى قوله الاولى متعلق الظرف عبارة الشرح كما يحذف
وكانه رأى نسخة محرفة من نسخ الشرح قوله اذ هذه خالية عن
معنى الشرط قال المولى عبد الغفور يسمى مدخولها شرطا وان كانت
اذ هذه ظرفية لما فيها من رائحة معنى الشرط وهى لا تستعمل كما فى قوله
تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا وانى لا ارى هذا كلام قوله يقال
وجه استفادة الحصر قال المولى عبد الغفور قوله اذ المعنى ما اضرب
زيدا الا قائما لا يخفى ان استفادة الحصر على هذا التقدير غير
ظاهر انتهى كلامه رحمه الله يعنى على تقدير كونه مبتدأ بلا خبر
لكن استفادة الحصر ليس على هذا التقدير بل هو لازم لاصل
الكلام اذ معنى قولهم ضربى زيدا قائما كل ضرب واقع منى
على زيد حاصل فى حال القيام بناء على ان اضافة المصدر الى
معموله تفيد الاستغراق والشمول وهذا يفيد الحصر فانه
فى معنى ما اضرب زيدا الا قائما هذا هو المستفاد من كلام الكار
زونى وهو فى غاية ما يكون لكن الظن ان مراده بقوله
ضربى زيدا قائما مبتدأ بلا خبر غير هذا بل مراده ان هذا الكلام
مشتمل على المسند اليه والمسند وغيرهما من المتعلقات التى
يقتضيها الكلام ويتم بها فيكون كلاما تاما مفيدا غير محتاج

الى شيء آخر فكانه قال ضربت زيدا قائما فتدبر قوله كانه قيل
زيد وضيعته وعمرو وضيعته وفي التقدير كل رجل مقرون هو
وضيعته على ان يكون ضيعته معطوفة على ضمير الخبر ومثله
قولهم الترتيب جعل كل شيء في مرتبته فتدبر قوله ومن اشكل
عليه اشارة الى ما ذكرناه قبيل هذا قوله نبه قال المولى عبد الغفور
قوله من المرفوعات اشارة الى ان قوله خبر ان واخواتها مبتدأ
محذوف الخبر وذلك بقرينة ما سبق فقوله هو المسند ابتداء
كلام ويحتمل ان يكون المسند خبره وقوله هو ضمير الفصل وانما
لم يقل ومنها لانه في بيان خبر المبتدأ فلم يفصل بما هو يشعر
بكونه بابا على حدة انتهى كلامه فاحفظه لتتخلص مما ذكره
المحشي من التصرفات الباردة قوله والاخوات بمعنى
الاشباه قال المولى عبد الغفور استعير الاخوات للاشباه
والنظاير لما بينهما من التقارب والتماثل كما بين الاخوات
انتهى كلامه فيكون فيه استعارة تحقيقية تصريحية والقرينة
الاضافة الى الضمير كما لا يخفى قوله اي خبر واحد من ان
واخواتها لا يخفى فساد هذا التصرف وبطلانه على غبي فضلا
عن ذكي اذ المعرف حينئذ خبر واحد من تلك الحروف فانه كان
ذلك الواحد معينا فهو ظاهر البطلان لاختصاص التعريف
حينئذ دون غيره وان كان غير معين فكذلك اذ تعريف المجهول

مطلب خبر باب ان

147

المجهول باطل وايضا يلزم على كلا التقديرين ان يكون التعريف
بفرد واحد من هذا الباب والتعريف انما هو لماهية الباب دون
فرد واحد منه كما لا يخفى فانه لا بد من تقدير مضاف اي خبر ان
واخواتها وبجعل قوله ان واخواتها مجازا عن الباب كما قرره المولى
عبد الغفور فتأمل قوله بعد دخول افراد الضمير مبني على زعمه
ان المعرف خبر واحد من هذه الحروف وقد عرفت بطلانه وقوله
لا على المسند وشيء آخر وهم منه اذ المسند لكونه من الامور النسبية
الاضافية لا يتم تصوره بدون تصور شيء آخر فالدخول عليه
يستلزم الدخول على شيء آخر بالضرورة فتميما لا قضاء معنا
فتدبر قوله كانه معنى عرفي للدخول وهم منه ايضا اذ شيء منهما
ليس معنى للدخول لا عرفا ولا اصطلاحا بل من احكامه ولوازمه
المترتبة عليه كما لا يخفى قال المولى عبد الغفور قوله لا ترى
الا ترى فيهما لفظا ومعنى اما لفظا فالعمل واما معنى فالنجاب
معانيهما على معانيهما فانه تأكيد الحكم منسوب على المحكوم عليه
وعلى كل تقدير لا ينتقض التعريف بمثل ان زيدا يقوم ابوه
وبخبر المبتدأ الذي هو ان المكفوفة بما عن العمل وبعد ان
المخففة الملغات انتهى كلامه وبه ظهر بطلان كلامه الى آخر القول
فتدبر قوله فلا حاجة لتقييده بالحيثية المذكورة وانما لا يكون
مدخولا له بهذه الحيثية كما لا يخفى قوله يعني عن هذه الجواب

هذا الجواب للفاضل المهندي رحمه الله وهو احسن مما ذكره الشارح
رحمه الله لظهور هذا وبعد ذلك كما لا يخفى وما ذكره من الاستدراك
غير مسلم اذ فائدة بعد دخولها تأكيد وبيان لقوله هو المسند الى الاسم
وقول المحشي ان هذا الجواب يحتاج فيه الى تكلف بعيد لان المتبادر
من المسند المسند المطلق لا المسند الى اسم هذه الحروف كلام لغو
عندي لان لي ممارسة في الفن واما القول بان المراد بالمسند
الاسم المسند فلا اعرف لمن هو وانما رأيته في بعض الحواشي
وهو ايضا احسن مما ذكره الشارح لقربه الى الفهم لسهولته وبعد
ذلك لغرابته حيث لا ينتقل اليه في التعريف قوله وهو مسند
الى الفاعل لا الى اسم ان واجيب بان المراد بالمسند هو المسند الى
اسم ان او ضميره او سببه لان اللام للعهد دون الجنس فيشمل
نحو ان زيدا قائم وان زيدا قام او يقوم وان زيدا قام ابوه
او يقوم ابوه او قائم ابوه فلا يخرج منه شيء فتدبر قوله وتوقف
معرفة خبر ان على اسم امثال هذه التوقفات لا تنافي التعريف
لظهورها وشهرتها عند ارباب الصناعة كما لا يخفى قوله
ويمكن ان يقال وهم منه اذ لا اختصاص لقوله وامر كامر خبر
المبتدأ بالجملة فكيف تبعه به قوله كما ان الخبر الجملة في المبتدأ
بينه بعد ذكر تعريف مختص بالخبر المفرد وهم ايضا كما ذكرنا في محله
قوله لا خفاء الى اخر القول كلام ظاهر لا خفاء فيه لكنه باطل

باطل باسره ناشئ من عدم الممارسة في العلم وعدم معرفة التوفيق
بين كلام العلماء وتنزيهه وتأويله فيتكلم بكل رطب ويابس ظنا
منه انه علم وليس كذلك بل هو من قبيل الاوهام والخيالات الفاسدة
كاضغاث الاحلام الناشئة من سوء المزاج نسأل الله التوفيق
والسداد في المبدأ والمعاد قوله وبهذا تبين فساد ما قد قال
المولى عبد الغفور قوله الا في تقديمه حق العبارة ان يقال الا في
التقديم لانه استثناء من وجوه الشبه ووجه الشبه يجب ان يكون
مشتركا بين المشبه والمشبه به والقول برجوع الضمير الى المتكلم
بعيد انتهى كلامه وقد سبقه به الفاضل المهندي قدس سره ووجه
بان امر كامر خبر المبتدأ في جميع الاوصاف المذكورة الا في هذه
الصفة حيث يفترقان فيه جوازا وامتناعا هذا كلامه فكأنه قال
وامره كامره في جميع ما ذكره الا في امر هذا فاورده بالاضافة
اشارة الى اصالته في هذه الامور والا فلا حاجة اليها والاستثناء
على هذا الوجه لا ينافي اشتراكهما في وجه الشبه كما لا يخفى ولما لم
يفهم المحشي شيئا من ذلك قال ما قال قوله فانه يلزم وهم منه
اذ المدعى ان خبر ان اذا كان ظرفا فهو جائز التقديم سواء كان
واجبا اولا لانه يجب تقديمه اذا كان ظرفا كما توهم فاورد ان
الخبر الظرف لا يتضمن ماله صدر الكلام فكيف يجب تقديمه
قوله فيه بحث ماذكره الشارح من وجوب تقديم الخبر اذا كان

الاسم نكرة مذكور في شرح الرضي وشرح اللباب وشرح اللب وغيرها
فان قلت يكون قوله ليس لحكم الا جواز التقديم وهاهنا وما نقله من دلائل
الاعجاز اظن انه وهم منه ايضا اذ نقل سعد الدين التفتازاني
في المطول عن الشيخ عبد القاهر في شرح قول الاعشى إنَّ مَحَلًّا
وإنَّ مُرْتَحَلًا • وإنَّ في السَّفْرِ إذ مَضَوْا مَهَلًا • انه قال لو
لو اسقطت ان لم يحسن الحذف او لم يجز لانها الخاصة له والمتكفلة
بشانه والمترجمة عنه ولم يذكر انها تصحح الابتداء بالنكرة بل كلامه
مشعر بوجوب تقديم الخبر الظرف عند نكارة الاسم فتأمل
فقول المصنف لا اذا كان ظرفا قاصرا انه خبرية المقصود
انما هو في نظرها لا في قول المصنف كما لا يخفى قوله قد المعرف
باللام الى آخر القول مصرف فاسد لا يخفى فساده على اهل
البصيرة بادنى تأمل قوله فيه الى آخر القول وهم منه فان كتب
اللغة قد اطبقت على ان كلمة لا لنفي صفة الجنس لا لنفي نفسه سواء
استلزم نفي تلك الصفة نفي موصوفها في الخارج كما في لا اله
الا الله او لم يستلزم كما في لا رجل في الدار فتدبر قوله وفيه نظر
وهم ايضا اذ المراد ان الظرفية بعد حصولها لا تتقيد بالظرف
والحال من غير ركاكة في الكلام لانها لا تقبل الحصول والكون
والزيادة والنقصان اصلا كما لا يخفى قوله فلو ترك بيان
نوعي الخبر لكان يشمل انه خبرانه بيان النوعين لا ينافي الشمول

الشمول لصورة التعدد فتدبر قوله لان النفي يقتضي منفيا
قال المحشي عبد الغفور قوله لدلالة النفي عليه لان النفي يقتضي
منفيا ولما لم يكن هنا قرينة الخصوص حمل على العموم او لان النفي
دفع الوجود وفيه ان النفي المستفاد منه لا دفع الوجود الرابطي
سواء كان الربط للوجود او غيره انتهى كلامه وهو ماخذ كلام
المحشي بنوع مسخ واذا تأملت فيهما حق التأمل وجدته فاسدا
فتدبر قوله وانا اوضحه لك قال ابن السيد الشريف في شرح
الارشاد ناقلا عن الزمخشري ان السديد في باب التوحيد
ان المرفوع بعد الا هو الخبر وكلمة الا لغو لفظا والاصل فيه
الله اله ثم لا اله الا الله عدل عنه الاول الى الثاني لارادة الحصر
والتخصيص على نحو المنطلق زيد ثم زيد التصريح باثبات
الالوهية له تعالى ونفيها عما سواه فقدم حرف النفي ووسط
حرف الاستثناء فقيل لا اله الا الله بتصريح النفي والاثبات
انتهى كلامه فجعل المستثنى خبرا ولم يقدر فيه شيئا فصار كلاما
تاما وقد ذكرنا تفصيله في الرسالة المسكية واذا عرفت هذا
فقد ظهر لك بطلان كلام المحشي وفساد تقديره وفهمه فتدبر
قوله فعلم انه قول النحاة بالتقدير لداع لفظي وهو انه لا يطلب
خبرا لاحتياج اليه المعنى اقول المفهوم من كلامهم انه تقدير الخبر
هنا ليس لداع لفظي فقط لانهم قالوا الاسم المستثنى بالا

فی لا اله الا الله وغیره لا یصح ان یکون خبرا بل هو بدل عن محل لا اله
والخبر محذوف ای لا اله موجود الا الله او فی الوجود الا الله وذلک
لانه معرفة ولا هذه لا تعمل فی المعارف ولانه لا یخبر عن العام
بالخاص ولان المستثنی منه مذکور فلا یصح جعله خبرا عنه لان
اخراجه یدل علی المغایرة وجعله خبرا علی عدمها لان الخبر صفة
قائمة بالمخبر عنه فقدروا فیه لفظا موجود لیصح لهذا الترکیب
ورد الاعتقاد المشرکین القائلین بتعدد الالهة فی الوجود
ولم یقدر والفظا ممکن مع ان نفی الامکان یستلزم نفی الوجود
من غیر عکس لان القرینة وهی نفی الجنس انما تدل علی الوجود
دون الامکان ولان التوحید هو بیان وجوده تعالی ونفی غیره
لا بیان امکانه تعالی وعدم امکان غیره فاحفظ فانه من الحکمة
التی من اوتیها فقد اوتی خیرا کثیرا **قوله** وزیفه المصنف
ان الظاهر لا وجه لهذا التزییف لانه لا یلزم من کون المعنی علی
الاستفهام کون کلمة لا نائبة عن حتی تکون اسم فعل لم لا یجوز
ان یکون قولهم استفهمی لا هن والمال بیانا لمحصل معنی قولهم
لا هن ولا مال من غیر تقدیر شیء فتدبر **قوله** ولم یلتفت
الشارح الی تزییفه لانه یجوز ان یکون لا نائبة عن استفهمی کنیابة
یا عن ادعو او یکون فاعل الفعل الضمیر المبهم الممیز بالمنصوب
الذی بعدها ولا یخفی سخافة هذا الکلام اذ لو کان کذلک

کذلک لیس لا اهن ولا مالا بالتنوین اذ لا وجه لحذفه حینئذ کما لا یخفی
بل تمام یلتفت الیه لما ذکرنا آنفا **قوله** ومن قال قائل المولی عبد الغفور
حیث قال قوله ای عمل لیس المستفاد من المثال او من قوله المشبهتین
بلیس لان تشبیههما بلیس یشعر بکونهما عاملتین عملها وبصحة اجراء
حکمها علیهما وذلک ان تقول الضمیر راجع الی التشبیه الموجب لعمل لیس
انتهی کلامه رحمه الله وجمیع ذلک صحیح وکان المحشی ما فهم حتی اخذ
فی التصرفات الفاسدة اذ انت خبیر بانه لا یفهم عمل لیس بمجرد اضافة
الاسم الی ما ولا بدون ملاحظة قوله المشبهتین بلیس وکذا قوله انه
التشبیه واقع من غیر شذوذ فاسد ایضا اذ الشذوذ کما کان فی
العمل یکون فی التشبیه کما لا یخفی **قوله** ومن قال قال المولی عبد الغفور
قوله فیقتصر علی مورد السماع قالوا وهو الشعر هذا کلام ولا
محل هذا البیان **قوله** ای من اعرض عن نیران الحرب فلا زوال لی
عنها اضافة النیران الی الحرب من قبیل اضافة المشبه به الی المشبه
ای الحرب التی کالنیران فی الشدة والایلام ومن هو شرطیة وصد
فعل الشرط وقوله فانا ابن قیس علة للجزاء المحذوف قائم مقامه لیس
بجزاء حقیقة وقوله لا براح لی حال من المبتدأ ای من صد عن نیران
الحرب فلیصد فانی لا اصد عنها لانی ابن قیس حال کونی غیر
بارح ولا صاد عنها لانه عار علی اذ فعلت عظیم فاحفظ **قوله**
فجمل الشاعر نفسه عدم المفارقة والمعنی حینئذ انه ابن قیس غیر بارح

فيكون كلمة لا عاطفة على الخبر فيتعدد الخبر بالعطف ولا يخفى بعده قوله
لجواز ان يكون متعلق الظرف مرفوعا فيكون مبتدأ وخبرا لكن يأباه
تكرار المبتدأ وتفصيله في حاشية المولى عبد الغفور قوله هذا
التعرض مبني على الغفلة عما ذكره في تعريف الفاعل هذا غير معلوم
لجواز ان يكون تحريرا لاجل التذكير والتأكيد لاحتمال الغفلة
عما ذكر في تعريف الفاعل بسبب طول العهد فلا يلزم من ذكره
ثانيا الغفلة كما لا يخفى قوله فلا يبطل طرد تعريف علم المفعولية
سهو منه فان كون العلم بمعنى العلامة مطرد ومنعكس وانما يرد
النقض على طرد المنصوبات بنحو مررت بمسلمين فانه مشتمل على علم
المفعولية وهو الكسرة وليس من المنصوبات بل من المجرورات لانه
مجرور بحرف الجر التي هي الباء لكن اشتماله على علم المفعولية ليس من حيث
انه مجرور فلا نقض وانما احتيج الى التقييد بهذه الحيثية لاستواء
صورتي الجر والنصب في التلفظ واشتراكهما فيه فلو لم يقيد بهذه
الحيثية لم يتميز العلامات المشتركة بعضها من بعض فيقع الاختلال
في طرد التعريفات هذا وقوله بل بمررت بزيد سهو منه ايضا اذ هو
ليس من المنصوبات في شيء كما لا يخفى وقوله لا مع قيد الحيثية كلمة لا
سهو من قلم الناسخ فتدبر قوله ولا يخفى انه اي التعريف المذكور
ينتقض بمفعول ما لم يسم فاعله لا يخفى ان هذا مع كونه غير واقع
موقعه سهو منه ايضا او مفعول ما لم يسم فاعله ليس من المنصوبات بل

مطلب بحث المنصوبات

بل هو من المرفوعات كما مر فتدبر قوله فيه نظر الى آخر المقال
مع كونه غير واقع موقعه غلط كلام منه باطل كما لا يخفى على اهل البصيرة
فانه يريد التقليد بالعلماء في البحث فلا يعتد عليه فيقع في
الهذيان كما هو دأبه قال السيد الشريف الفعل بفتح الفاء مصدر
فعل يفعل وبكسرها هو الاثر المترتب على المعنى المصدري الذي
هو التأثير والمفعول المطلق هو الذي يدل على مفهوم فعله
الجاري هو عليه مجردا عن الزمان سواء كان تأثيرا او تأثرا فتدبر
قوله فان قلت صحة اطلاق المفعول على الضرب مثلا اعلم ان لفظ
المفعول مأخوذ من الفعل اللغوي الذي هو المصدر سواء كان
تأثيرا كالضرب او تأثرا كالانكسار وهو يقع على المفعول المطلق
لغة اذ المراد من فعل الفاعل اياه صحة الاتصاف به والاسناد اليه
بحسب اللغة نحو زيد ضارب ومضروب وقائم وميت وطويل
الى غير ذلك فيشمل جميع المصادر اللازمة والمتعدية المعلومة
والمجهولة لا التأثير والايقاع فقط كما يشعر به ذكر الفعل وعلى
البواقي اصطلاحا واذا عرفت هذا فقد ظهر لك بطلان سؤال
المحشي وجوابه فتدبر قوله فدفعه واضح قال المولى عبد الغفور
لقائل ان يقول ان المفعول المطلق لو كان مفعولا لفاعل الفعل
المذكور لكان مفعولا اما بعين ذلك الفعل او غيره ويتجه على الاول
ان الفعل نسبة بين الفاعل والمفعول والنسبة لا تكون بين عينه

احد المنتسبين وعلى الثانى ان المصدر يكون محلولذلك الفعل
فيكون مفعولا به لا مفعولا حقيقة وان لذلك الفعل مصدرا فيكون
مفعولا لفعل آخر وهكذا فيلزم التسلسل وان فاعل الفعل المذكور
قد يكون قابلا محضا بالنسبة الى ذلك الفعل كمات موتا وطال الغلام
طولا هذا كلامه وكلام المحشى يومى لهذا وجوابه ظاهر مما ذكرنا من
المراد بفعل الفاعل اياه فتدبر قوله فان قلت اذا صح اطلاق
المفعول به صح اطلاق المفعول المطلق بالضرورة فان اطلاق الخاص
على شىء يستلزم اطلاق العام عليه اذ لا وجود للعام الا فى ضمن
الخاص فصدقه صدقه فكيف لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليها الا
بعد التقييد بشىء من الامور المذكورة والجواب انه ليس هنا عام
وخاص حتى يلزم من صدق الخاص صدق العام بل المفاعيل الخمسة
امور متباينة الحقيقة داخلة تحت لفظ المفعول الاصطلاحى
فهو الصادق على كل واحد منها لا المفعول المطلق اذ هو نوع من
المفاعيل انواع مخصوصة متباينة متحصلة بالفصول المقومة لها
وهى لفظ الاطلاق وبه وله وفيه ومعه فلفظ الاطلاق فى
المفعول المطلق ليس للتعميم بل هو للتخصيص كسائر القيود فلا يلزم
من صحة اطلاق المفعول به صحة اطلاق المفعول المطلق بل لا يجوز
كما لا يخفى فقول الشارح سمى به لصحة اطلاق صيغة المفعول
عليه من غير تقييد يعنى المفعول اللغوى فان الذى صح اطلاقه على

مطلب
بحث لطيف

على المفعول المطلق بلا قيد دون غيره اذ المفعول المطلق والمفعول
اللغوى شىء واحد وهو الفعل اعنى المصدر ولهذا جرينا الكلام
فى المفعول المطلق دون المفعول اللغوى فتدبر قوله وانما اطنبنا
فيه الكلام لتخلص من خلطيات المحشى وخرافاته قوله ليس ما فعله
الفاعل بل ما فعله المتكلم حيث تلفظ به وتفصيله فى المتوسط وحاشية
المولى عبد الغفور قوله لكنه لم يخرج نحو ضرب شديد فى قولك ضربنى
ضرب شديد ونحوه ان الفعل المذكور اعم من الملفوظ والمقدر والاسم
المشتق والمشتق منه ونحو يصدق على ضرب شديد فى قولك ضربنى
ضرب شديد وامثاله انه اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه وليس
من افراد المفعول المطلق فى شىء فيحصل التعريف بدخول الاغيار فيه
فلا يكون مانعا والجواب انه المراد بالذكر ان يكون واقعا بعد
الفعل المذكور جاريا عليه بطريق التاكيد لمفهومه او البيان لنوعه
والذكر لعدده وظاهر انه قولك ضرب شديد وان كان مذكورا
بعد فعل الذى بمعناه لكنه ليس جاريا عليه بطريق من هذه الطرق
فلا يكون داخلا فى التعريف كما لا يخفى ويمكن ان يقال ان ضرب
شديد فى قولك ضربنى ضرب شديد وامثاله ليس مما فعله فاعل
فعل مذكور اذ المعنى ضربنى واقع على سبيل الشدة والخشونة
لا على سبيل اللطف واللينة او ضربنى من قبيل الضروب الشديدة
الكائنة فى الواقع فيكون فى الحقيقة من قبيل ضربنى واقع على زيد

واظن ان هذا هو المراد الشارح حيث قال وخرج به المصادر التي
لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا حكما نحو الضرب واقع على زيد فتدبر
قوله وتحقيق الكلام هنا الى آخر القول من قبيل الهذيان والتصرفات
الفاسدة فلا ينبغي الالتفات اليه والتعرض له كما لا يخفى على اهل
البصيرة قوله لا يبعد ان يكون متعلقا بمذكور وانت خبير انه بعيد
اشد البعد اذ لا معنى لقوله ان الفعل مذكور بمعنى ذلك الاسم بل المعنى
المراد ان الفعل مذكور كائنا او ملابسا بمعنى ذلك الاسم لاشتماله
على معناه فتدبر قوله غفل الشارح عما ذكر ان الفعل اعم من الاسم
اقول ليس هذا مبنيا على الغفلة عما ذكره التحقيق بل مبني على ان عامل
المفعول المطلق اذا كان مشتقا كما هو الغالب سواء كان فعلا او اسما
نحو ضربت زيدا ضربا وزيد ضارب عمرو ضربا فمعنى كون
ذلك العامل بمعنى ذلك الاسم انما هو هذا الاشتمال وهذا لا ينافي
اتحادهما مفهوما فيما اذا كان العامل مشتقا منه نحو اعجبني ضرب
زيد ضرب الجلاد اللص كما لا يخفى فتدبر قوله والمراد بالاشتمال
العامل الى آخر القول هذا بيان غريب جدا لا يكاد وقوعه عمن له ادنى
مساس بالتشخص الكلي لا التشخص الجزئي اذ لا يحصل
الجزئية في اسماء الاجناس الا بالعلمية وبالاشارة او بلام العهد
الخارجي دون تاء الوحدة فتدبر قوله لو لم يكن القعود مخصوصا بما
بعد الاضطجاع قال المولى عبد الغفور قد يفرق بين القعود والجلوس

والجلوس بان القعود للقائم والجلوس للنائم انتهى كلامه وح
يكون مقابل القعود القيام ومقابل الجلوس النوم فيكون قعدت
جلوسا مفعولا مطلقا للنوع اي قعدت قعودا كالجلوس في
السهولة واللينة او من باب تقدير العامل من جنسه كما هو مذهب
سيبويه اي قعدت واضطجعت وجلست جلوسا فتدبر قوله
ولا يخفى انه مثال للمغاير بحسب الباب ليس بشيء اذ المراد بالمغايرة
المغايرة النوعية كالثلاثي والرباعي مثلا لا المغايرة بحسب افراد
نوع واحد كما لا يخفى قوله والظاهر مع سيبويه قال المولى عبد
الغفور الاصح عدم التقدير وان التقدير لا يجري في مثل قوله
تعالى لا يضرونه شيئا اي ضرا قليلا انتهى كلامه وفي كلام المحشي
تعريض لهذا كما لا يخفى قوله هو من قبيل ضربته انواعا من الضرب
قال المولى عبد الغفور قوله ان دل على بعض انواعه او كلها سواء
كان النوع مفهوما بخصوصه او بعمومه وسواء كان مفهوما من الصفة
مع ذكر موصوفها نحو عمل عملا صالحا او بدونه نحو عمل صالحا او من
لام العهد او من الصيغة نحو ضربة وضربتين او من المادة الدالة
على الحدث نحو رجع القهقرى او غير الدالة عليه مع الصدق عليه
نحو ضربته انواعا وكل الضرب او بعضه ونحو ضربت اي الضرب
وقدمت خير مقدم فانه اي اسم التفضيل بعض ما يضاف
اليه وذلك انه تقول انهما صفتان لمصدر مقدر اي قدمت

نه وما خير مقدم وضربت الضرب اى الضرب اى الذى ينبغى
ان يسال عنه بانه اى ضرب هو انتهى كلامه المفيد غاية الافادة
ولهذا كتبناه بطوله وقال الكازرونى فى التحقيق ان قولك خير مقدم
من قبيل جرد قطيفة انتهى كلامه فتدبر فانه لطيف **قوله** وخير اسم
تفضيل فيه ثلثة الاحتمالات الاول ان يكون افعل التفضيل اصله

مطلب افعل التفضيل

اخير حذفت الهمزة على خلاف القياس لكثرة الاستعمال
والثانى ان يكون مصدرا من خار يخير خيرا والثالث ان يكون
صفة مشبهة مخففة من خيّر بالتشديد كسيّد وميّت فى
سيّد وميّت بالتشديد ايضا وفى القاموس خار الله تعالى
لك فى الامر اى جعل لك فيه الخير وهو اخير منك كخير منك واذا
اردت التفضيل قلت فلان خيرة الناس بالهاء وفلانة خيرهم
بتركها او فلانة الخيرة من المرأتين انتهى كلامه قوله اذا اردت
التفضيل يعنى على تقدير حذف الهمزة واذا التفضيل يجوز فيه
التذكير والتانيث مطلقا كما هو الظاهر من الامثلة فتدبر
لا يخفى ترك الشارح هنا العطف تسامحا القرينة السياق والسباق
ولم ينبه المحشى ذلك فقال ما قال **قوله** الصواب قال المولى
عبد الغفور نقلا عن الشيخ الرضى انه قال الذى ارى ان هذه المصادر
وامثالها اذا بين فاعلها او مفعولها بالاضافة او بحرف الجر ولم
يقصد بها بيان النوع وجب حذف ناصبها قياسا واذا لم يبين

بينه لم يجب وذلك مثل صبغة الله وكتاب الله وسبحان الله ولبيك
وسعديك وسحقا له اى بعدا له وحنانيك واما انتصاب مثل قولهم
حرمت حرم فليس على المصدر بل مفعول به على جعل المصدر بمعنى
المفعول ويجوز ان يكون الاضافة فى حرم لبيان النوع اى حرم
الذى ينبغى له كما فى قوله تعالى وقد مكروا مكرهم انتهى كلامه فتامل
فيه فانه ماخذ كلام المحشى ذكره بطريق المسخ ليظهر انه تصرف له
وليس كذلك وما ذكره المص هو المشهور وعليه صاحب المفصل
واللباب واما مالك وغيرهم فعلى قول المحشى الصواب ليس بصواب
كما لا يخفى فتدبر **قوله** لا حاجة وهم منه اذ لو لم يرد اثباته يراد
نفيه فلا يجب الحذف لفوات الحصر المذكور الذى قصده لوجب
الحذف وكذا الحال اذا كان مثبتا ولم يكن بعد النفى المذكور فتدبر
قوله الظاهر كان الشراح والمحشين تحيروا فى اعراب قوله
داخل على اسم فقال الفاضل الهندى داخل كل واحد منهما وقدر
الشارح صفة للنفى منه وجعل المذكور صفة لمعنى النفى فتوهم
منه المحشى انه مبنى على ان الصفة الواحدة لا يصح ان يكون تابعة
لموصوفين وليس كذلك بل اشار الى ان المذكور صفة لكل واحد
منهما كما ذكره الفاضل الهندى وقال المولى عبد الغفور قيل انه صفة
للنفى والاظهر ان يقال انه صفة لكل من النفى ومعنى النقض هذا
والذى ظهر لى انه صفة لاحدهما لا على التعيين فان الضمير العائد

الى المتعاطفين بكلمة او واجب الافراد مثل زيدا وعمرو قائم فلا حاجة
الى شئ من التأويل اصلا فاحفظ فانه واجب الحفظ وقدم مثله
في قوله وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط **قوله** وقيل قال المولى عبد
الغفور اى لا يكون خبراً عنه بلا تأويل ومبالغة فتوهم المحشي منه
صدق التعريف على مثل يا زيد الامير بالرفع مع انه ليس من افراد المحدود
وهو ظاهر البطلان يظهر بادنى تامل **قوله** وفيه نظر الى آخر القول
وهم منه اوقعه فيه كلام المولى عبد الغفور فانظر فيه **قوله** والاحصر
الاوضح لا يخفى ان قوله بعد مبتدأ لا بد ان يرجع الى الصور الثلث
وما ذكره يوهم رجوعه الى الصورة الاخيرة فيفسد به الكلام فتدبر
قوله فيه انه وهم منه اذ ما ذكره الشارح من الاشتراك لا يوجب
الجمع البتة حتى يرد عليه نظمه بل يجوز فتدبر **قوله** بمعنى استريم
الاستر البغل والايام بالياء المثناة التحتية البريد نفسه
واضافة الاستر اليه للملابسة كبغلة البريد البريد في الاصل
اسم للبغلة المرتبة في المراحل لركوب رسول السلطان وعلامتها
قطع ذنبها ولهذا قيل بريده دم اى مقطوع الذنب ثم صار
اسماً للرسول نفسه ثم للمسافة التي تسير فيها وهي اثنى عشر ميلاً
فتدبر **قوله** فيل القرينة على حذف العامل قال المولى عبد الغفور
انما وجب حذف الفعل لدلالة الجملة المتقدمة على المصدر الذي
ينتقل الذهن منه الى الغايات وقيامه مقام عامله لهذا كلامه

كلامه وقال المحشي القرينة على الحذف هنا تعيين المفعول المطلق
فان تعينه في شخصه ونوعه وجنسه وصفته قرينة على حذف عامله
فتأمل فيه وانظر هل يفهم هذه الخصوصيات من لفظ التعيين ام لا
ولو قال القرينة عليه كونه مصدراً منصوباً لكان اولى كما لا يخفى
قوله او المصدر المقيد بالحال هذا من سخافة العقل وعدم
الادراك ان مضمون الجملة اى شئ هو فان مضمون الجملة عبارة
عن النسبة التامة الحاصلة بين الاسمين او بين الاسم والفعل
كما مر في صدر الكتاب فكيف يكون المصدر المقيد بالحال مضمون
الجملة في نحو اصحب زيداً مسروراً فاما ان ينفعك او تنفعه **قوله**
ومضمون الجملة فيه صحبة المخاطب زيداً حال السرور وما بعد الترديد
تفصيل لاثر مضمون هذه الجملة وهو صحبة المخاطب فقط او صحبة
زيد فقط وغير ذلك من المتعلقات فانه خارج عنه كما لا يخفى فلا يكون
مضمون الجملة الا المصدر المضاف الى الفاعل والى المفعول كما ذكره
الشارح رحمه الله تعالى فتدبر **قوله** وغرض الشئ اثر فاعله
اى الغرض من الشئ ما كان اثر الفاعل ذلك الشئ ولهذا سمي
الغرض اثراً لذلك الشئ بواسطة الفاعل هذا فحوى كلامه
ولا يخفى فساده والصواب ان يقول غرض الفاعل من الفعل
ما يترتب عليه من الاثر والغاية فان ما يترتب على الفعل ان كان
اقدام الفاعل لاجله يسمى غرضاً بالنسبة الى الفاعل والا يسمى

مطلب الغرض والغاية والاثر

اثراً وغاية بالنسبة الى الفعل فالاثر والغاية اعم من الغرض ويسمى غاية
الشيء اثراً له لانها تحصل بعد ذلك الشيء كالاثر الحاصل بعد المؤثر
فتدبر قوله وحينئذ نقول هذا من قبيل بناء الفاسد على الفاسد
فان المفعول له لا يكون بالترديد كما لا يخفى قوله وانما اقتصر الشارح
الى آخر القول كلام فاسد يطلب تحقيقه من شرح الفاضل الهندي
وحاشية المولى عبد الغفور وانما اقتصر الشارح على المذكور
تسهيلا للفهم على المبتدي واعتماداً على المذكور في الشروح
او لغرض آخر قوله وهو لا يقتضي ان لا يجب الحذف جهل منه اذا
التفصيل شرط لوجوب الحذف حتى اذا قيل فشدوا الوثاق منا
وفداء لا يجب الحذف ذكره في المتوسط وغيره قوله يرد عليه خلط
باطل لا حرفيه اذ المعنى لانه يشبه بما ناب عنه امر كما ذكره المولى
عبد الغفور اذ التقدير في المثال المذكور مررت بزيد فاذا يصوت
صوتاً مثل صوت حمار فحذف الفعل وجيء بحرف الجر داخلا على فاعله
وعدل المصدر الذي هو المفعول المطلق حقيقة من النصب الى الرفع
وامتزج مع الجار والمجرور فصار الحاصل له صوت مثل صوت حمار
ثم حذف مثل وناب عنه المضاف اليه فصار مررت بزيد فاذا له
صوت صوت حمار فقيل لذلك النائب انه مفعول مطلق مجازاً ولهذا
يفيد النوعية دون التأكيد ويجوز فيه الرفع على الوصفية او البدلية
ولما لم يفهم المحشي شيئاً من ذلك وقع في الخبط والخلط لما تراه

لما تراه قوله يرد عليه وانه خارج من المفعول المطلق لا من
القيود انت خبير ان هذه العبارة من قبيل الالفاظ المهملة اذ
ما لا يخرج من القيود الواقعة في تعريف الشيء لا يخرج من حقيقة
ذلك الشيء بالضرورة فانه قوام الحقيقة بمفاهيم القيود المذكورة
في التعريف فاذا لم يخرج الشيء من مفهوم القيود فلا يخرج من مفهوم
الحقيقة فكيف يكون هذا المثال خارجاً من المفعول المطلق لا من قيوده
كما يوهم ظاهر عبارته وكان مراده انه خارج منه من غير ذكر القيود وهو
فاسد ايضاً كما لا يخفى قوله والاوجه الى قوله واما بيانه اعراضه خلط
من غير فائدة يظهر بالتأمل في كلام المولى عبد الغفور غفر الله تعالى
ولنا وللمسلمين قوله الاولى انه احتراز عن مثل صوت حمار بصوت
زيد هذا من جملة هذيانه اذ الظاهر انه تقديره صوت حمار
مشابه او مقارن او ملابس بصوت زيد وح يكون مما وقع بعد
الجملة كما لا يخفى فلا يحصل به الاحتراز عما وقع بعد المفرد وان جعلت
الظرف خبراً بناء على الظاهر وجعلت الباء زائدة فيرجع الى ما ذكره
الشارح فتدبر قوله او بتأويله بمنكر اسم مفعول من الافعال
وان اردت الاطلاع حقيقة الكلام في هذا المقام فانظر في حاشية
المولى عبد الغفور ليظهر لك حقيقة الحال فانه في كلامه مخلط
قوله وقيل قال المولى عبد الغفور قوله لا محتمل لها غيره اي
لا احتمال للجملة من المصادر غيره فيحتمل مصدر ميمي وغيره نحو له

انتهى كلامه وهذا هو الحق لا شبهة فيه اذ المتحمل بفتح الميم مصدر
ميمي لا غير فان الاحتمال لكونه لازما لا يبنى منه المفعول واما
المحتمل بكسر الميم فهو اسم فاعل وفتح الميم فيه من غلطات العوام
وهذا الذي توهمه المحشي رواية مشهورة فتدبر **قوله** ينبغي
ان يكون خلاف سيبويه في القسم السابع جاريا فيه وفيما بعده
اقول خلاف سيبويه وهو كون المصدر منصوبا بمضمون الجملة
لاشتماله على الفعل الفاعل انما هو في القسم الاول وهو ما ذكر
للتشبيه دون غيره من الاقسام لكن قال الرضي لا يمتنع في كل
ما هو تاكيد لنفسه من المصادر ان يقال الجملة المتقدمة عاملة فيه
لنيابتها عن الافعال الناصبة وتاديتها معناها كما قلنا في نحو
لزيد صوتٌ صوتَ حمار فلا يكون منصوبا باللوازم الاضمار
انتهى كلامه فتدبر فانه خلاف مذهب الجمهور وكانه ماخوذ
من مذهب سيبويه في القسم الاول بالقياس عليه **قوله** ونحن نقول
الى آخره معناه ظاهر لكنه خلط وخبط كما لا يخفى اذ لم يسبق
فيما ذكر من المثال لفظ بمعنى المصدر حتى يكون المصدر تاكيدا
لفظيا له فعليك بكلام الشارح فانه كاف في البيان **قوله**
وفيه الى آخره القول خلط ظاهر لا يخفى على احد فلا ينبغي التقييد به
قوله واشارة عطف على رد فيه رد واشارة ولا يخفى ركاكته
ومخالفته للشرح وفي بعض النسخ فيه رد على من قال المراد ما يكون

ما يكون مثنى للتكثير او للغرض بدون هذه الزيادة وهو المقصود
فتدبر **قوله** مع هذا القيد ينتقض بضربت ضربتي الامير
الى آخر كلامه جهل منه وذهول عن قوله بل للتكرير والتكثير فانه
احتراز من امثال ما اورده نقضا عليه فان المثنى فيه على حقيقته
لا للتكرير والتكثير فان المصدر لا يثنى ولا يجمع ما لم يرد منه
الانواع المختلفة وبعد هذه الارادة لا يمكن ان يكون لمجرد التكرير
والتكثير فتدبر وما نقله عن الرضي ان قيد الاضافة يكون لاثبات
النوع ما وجدناه في شرحه ولا حاجة اليه كما ذكرناه **قوله** ومن ههنا
عليه مرده قال المولى عبد الغفور قال المصنف انما سمي به لانه اوقع
الفعل به او تعلق به ولك ان تقول ايضا انما سمي به لانه اُنزل
الفعل به والصق به وقيل سمي به لانه سبب لوجود الفعل لان
المحل من اسباب وجود الحال انتهى كلامه وهذا كلام في غاية
الحسن والقبول وانه لم يفهم المحشي منه سوى المفعول وقال
الكاذروني الباء في المفعول به لا يجوز ان يكون للتعدية لكونه
متعديا بنفسه ولان الذي فعل هو المفعول المطلق ولا ظرفية
لما ذكرنا ثانيا ولا سببية لان المفعول له ولا الالية لانها ليست
شيئا من المفاعيل فالوجه انها ظرفية للفرق بينه وبين المفعول
المطلق والتسمية مجازية انتهى كلامه اقول لا بد لدفع هذه الشبهة
من نوع بسط في الكلام حتى يحصل منه غاية المرام وهو انه فعل

يقتضى فعلا كمنع يمنع منعا يتعدى الى المفعولين الى الاول بلا واسطة
والى الثانى بواسطة الباء يقال فعل زيد الضرب بعمرو وفعلت به
الضرب اى اوقعته عليه قال الله تعالى وما ادرى ما يفعل بى
ولا بكم فالمفعول الاول مصدره والمفعول الثانى متعلق ذلك
المطلق فالمصدر مفعول والمتعلق مفعول به فالباء للتعدية
كما لا يخفى والجار والمجرور نائب الفاعل والضمير عائد الى الموصول
ان كان معرفا باللام والا فالى الموصوف المقدر اى شئ مفعول به
وقد يحذف الجار وينتقل اليه الضمير ويرتفع به توسعا هذا
فالمفعول به فى اللغة ما فعل به فعل حسى وفى اصطلاح النحاة
ما وقع عليه فعل الفاعل اعم من ان يكون حسا او معنى فالمراد بالوقوع
التعلق المعنوى الذى لا يعقل الفعل بدونه لا التعلق الحسى
اذ كل الافعال ليست واقعة على مفعولها حسا مثل علمت زيدا
فاضلا ورأيته واردته وشافهته وخاطبته وما ضربته والتعلق
المعنوى هو الذى يشمل الجميع فوجب حمله عليه وهو الفارق بين
المتعدى وغير المتعدى من الافعال وذلك ان الفعل المتعدى
هو الذى له متعلق يتوقف تعقله عليه وما كان متعديا الا با
عتبار هذا المتعلق وهو الذى يسمى مفعولا به الا ترى انك
لو قطعت النظر عنه كانت الافعال كلها سواء فى عدم التعدى
ولو قدرت الجميع كذلك كانت كلها متعدية فهو الفارق بين

بين المتعدى وغير المتعدى على التحقيق وسمى هذا المتعلق المفعول به
لانه اوقع الفعل به او تعلق به كذا ذكره المصنف فى الايضاح فاحفظ
فانه من اسرار العلم قوله على سبيل المسامحة انت خبير انه لا مسامحة
فى هذا الاطلاق ولا مجاز بل اطلاق الاسم على هذه المفهومات
حقيقة عندهم وانه لفظ الاسم يرد فى حدود جميع ما هو من اقسام
اللفظ كالفاعل والمفعول والمبتدا والخبر وغير ذلك فتدبر
بخلاف اطلاق الاسم فى تعريف المطلق بكلام فاسد كما ذكرنا آنفا
قوله على ما هو المجاز المشهور فيما بينهم فاسد ايضا فانهم
يجرون صفات المدلولات المطابقية على دوالها حقيقة لا مجازا
كما مر قوله لا يقال قال المولى عبد الغفور لك ان تقول لا حاجة
الى ذكر الاسم لانهم يجرون صفات المدلولات المطابقية على
دوالها كما مر وفيه مناقشة لان الاسماء الاستفهام مثلا قد يكون
مفعولا به وليس وقوع الفعل عليها من صفات مدلولاتها المطابقية
بل من صفات مدلولاتها التضمنية هذا كلامه وقول المحشى لانا
نقول اشارة الى الجواب فتدبر قوله فان الدلالة على معنى
الشرط والاستفهام طارية محل نظر وتأمل اذ الدلالة عليهما
وضعية فكيف يكون طارية ان هى الا سهو منه فتدبر قوله معنى
ارباب اللغة يقولون الصوب ارباب النحو قوله لكنه يتجه ذهبت
بزيد واعلم ان هذا القول بجملتها سخيف كالذى قبله ولا اعتماد

على شيء منه وانما الاعتماد على ذكره المولى المعظم عبد الغفور في
الحاشية غفر الله له ولنا وللمسلمين فتدبر قوله وفيه نظر لا وجه
لهذا النظر لان التنافي انما هو بحسب الظاهر دون الحقيقة كما
ذكره الشيخ الرضي على ان التخصيص يستلزم الاهتمام بالذكر كما
لا يخفى اتريد مكة بتقدير الاستفهام فيه غير لازم لجواز ان يريد به
لازم الخبر دون السؤال فتدبر قوله الجمهور على انه ذكر العدد
لا يفيد الحصر اقول قد يفيد بقرينة المقام ولا يرد على المص
شيء من الاغراء نحو العهدَ العهدَ اي الزمه والاختصاص نحو
انا افعل كذا ايها الرجل ونحن العربَ اقرى الناس للضيف
ونحن آل فلان كرماء وانا معاشر العرب فصحاء ومنه قوله
عليه السلام نحن معاشر الانبياء لا نورث اي اخص واعني
والمدح نحو الحمد لله الحميد اي امدح والذم نحو مررت بزيد الفاسق
اي اذم والترحم نحو مررت به المسكين اي اترحم لان الاول راجع
عنده الى باب التحذير نحو الطريقَ الطريقَ اي اتق وما عداه
الى باب النداء ولهذا لم يتعرض له الشيخ الرضي ههنا فمواضع
حذف المفعول به وجوبا اربعة كما ذكره المصنف وعند صاحب
اللباب خمسة وعند صاحب اللب سبعة وهم منه كما لا يخفى قوله
لكنه يتجه لا يخفى ان المندوب في حكم المنادى عند المص فعده قسيما
آخر وهم ظاهر فتدبر قوله ففي الاول الواو للعطف قال

المولى عبد الغفور رحمه الله الواو اما للعطف ومعناه الحث
على القرار من نفسه واما بمعنى مع ومعناه قصر يده ولسانه عنه انتهى
كلامه ولا يخفى ما في الكلام المحشي من القصور فتدبر قوله انكر
سيبويه وجوب الحذف فيه اقول الخطاب في الآية الكريمة للنصارى
اي انتهوا عن التثليث واقصدوا امرا خيرا لكم وهذا مذهب
سيبويه وعند الكسائي خبر كان المقدرة اي يكن الانتهاء خيرا لكم
وعند الفراء صفة مصدر محذوف اي انتهوا انتهاء خيرا لكم ومنه
انته امرا قاصدا اي انته عن هذا الامر واقصد امرا قاصدا
اي وسطا قوله وفيه نظر قال المولى عبد الغفور قيل انه
نفخ مجاز لتشبيهه بمن له صلوح النداء ولا يخفى عليك انه
القول بانه نداء غير صالح للنداء بعيد مع ان القول بالتشبيه
غير مناسب فالاولى ان يقال المراد كونه متعالي مسؤول الاجابة
انتهى كلامه فاحفظ لتأمن من الخلطيات التي ذكرها المحشي
قوله انهم لم يعدوا كلمة وا من حروف النداء ولهذا افرده
بالتعريف ثم قال واختص بوا وحكمه حكم المنادى في الاعراب
والبناء وعليه جرى صاحب اللباب واللب قوله فانهما قدر
صاحب الطلب بتقدير يا كلامه فاسد يظهر بادنى تامل في الشرح
قوله اوللحرف جهل منه يظهر بادنى تامل في الشرح ايضا
قوله ويتجه جهل منه ايضا اذ لا يلزم منه امكان اعتبار شيء

اعتباره كما لا يلزم من وجه التسمية فتدبر قوله الا في اللهم
جعل منه ايضا لان اصله يا الله عند البصرية فحذف منه حرف النداء
وعوض عنه الميم المشددة فصار اللهم وعند الكوفية اصله يا الله
أُمَّنا بالخير اى اقصدنا بالخير فحذف منه حرف النداء ووصل الميم
بالهاء بعد حذف الهمزة منه لكثرة الاستعمال فصار اللهم
فالحرف مقدر عند الفريقين فيكون حاله كحال سائر المنادى
المحذوف منه الحرف كما لا يخفى وكانه توهم ان الحرف لما كان لازم
الحذف في الاعم الاغلب لوجود العوض انتقل الحكم الى الاصل الذى
هو الفعل وليس كذلك اذ المقدر كالملفوظ وان عوض عنه الف
شئ كما لا يخفى قوله هذا انما يتم الى اخر القول جعل منه ايضا لا
بارك الله تعالى في الحقيقة فانه قد فقد العلم على الناس قوله
فلا بد ان يكون المقدر عند جزئي الجملة اعنى الفعل والفاعل
مقدر وهو انا وانما لم يستتر فيه لعدم امكانه لجموده وفيه ما
فيه فتدبر قوله وارد عليه ان اسم الفعل لا يستتر فيه ضمير المتكلم
هذا ماخوذ من كلام المولى عبد الغفور بطريق المسخ فانه قال
رد مذهب ابى على بان اسم الفعل لا يكون اقل من حرفين والهمزة
من ادوات النداء اقل من ذلك وبان اسم الفعل لا يستتر فيه
ضمير المتكلم وبانه لو كان اسم فعل لتم الكلام بدون المنادى
لكونه جملة واجيب عن الاول بان ادوات النداء لكثرة استعمالها

استعمالا لانها يجوز فيها ما لا يجوز في غيرها الا ترى الى الترخيم وعن الثانى
بانه قد استتر في نحو اف بمعنى انضجر ضمير المتكلم وعن الثالث
قد يعرض للجملة ما لا تستقل به كالجملة الشرطية والقسمية انتهى
كلامه رحمه الله فاحفظ فانه مما عليه التعويل في هذا المقام قوله
اى يجب ان يبنى قال المولى عبد الغفور قوله يبنى على ما يرفع به اى
بالضرورة لا بالامكان العام لا يقال ينتقض هذا الحكم بالعلم
الموصوف بابن مضافا الى علم آخر لانه ذكره فيما بعد بمنزلة الاستثناء
انتهى كلامه رحمه الله وهو ماخذ كلام المحشى كما لا يخفى قوله في ق ل
قال عبد الغفور غفر الله تعالى له القلة في هذه الثلثة باعتبار المحل
فان محلها اثنان المفرد والمعرفة والمستغاث المجرور ومحال النصب
فانها ثلثة المضاف وشبهه والنكرة او القلة بحسب التحقيق
والاستعمال وفيه خدشة كما لا يخفى وانما كتبنا كلام المولى عبد
الغفور بتمامه لئلا يقع المبتدى في الغلط قوله اما قبل النداء
الى آخر الحاشية من قبيل الهذيان كما لا يخفى على اهل البصيرة لا بارك
الله في سعيه قوله نحو قصر الطرق للمولى عبد الغفور قوله التى
يرفع به المنادى في غير صورة النداء بمعنى انه من قبيل ارضعت هذه
المراة هذا الشاب انتهى كلامه فيكون من قبيل حكاية الحال الماضية
كما لا يخفى قوله ولك ان تجعل الضمير راجعا الى ذات المنادى
المفهوم من قوله ويبنى فيكون مرجع الضمير المستتر في يرفع سابقا

هكما كما فى قوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى ولا يخفى بطلانه
لسبق المرجع حينئذ صراحة لا حكما اذ المنوى كالملفوظ فى الحكم
على ما مر فى صدر الكتاب **قوله** عطف بحسب المعنى كانه قيل الفعل
المسند الى ضمير المنادى او الفعل المسند الى الجار والمجرور كذا ذكره
المولى عبد الغفور فاحفظ لتأمن من غلطيات المحشى **قوله** ويتجه
عليه انه مما به الرفع المنون لا يخفى بطلانه اذ المنون ليس مما به الرفع
فى الاسماء بل فى الافعال ولا كلام فيها كما لا يخفى **قوله** هذا امر
لا انضباط له الى اخر القول تصرف فاسد وكلام كاسد ناشئ من
سوء الفهم وعدم المعرفة بالاعتبارات واقتضاء المقامات وتنزيل
الكلمات وقد حققه المولى عبد الغفور فى الحاشية فى كلام طويل
تركناه خوف الاطالة فانظر فيه تجد المرام بالتمام **قوله** ويمكن ان
يكون علة البناء عروض الحاجة للمنادى لا يخفى بطلانه اذ المنادى
بعد ما سبق ساقه كاف الخطاب صار نصا فى الخطاب فلم يبق
له حاجة الى شئ اخر يدل به على الخطاب كما لا يخفى **قوله** وتلك
الحاجة وان فقدت فى العلم مهمل منه بل العلم فيه كغيره من الاسماء
اذ الاسماء الظاهر كلها غايبة لا يدل شئ منها على الخطاب
الا بواسطة حرف النداء وبعد دخول الحرف عليها كلها تجرى مجرى
الضمير الموضوع للخطاب فلا فرق فيه بين العلم وغيره كما لا يخفى
قوله وفيه وهم منه فتدبر **قوله** قلت بل لام التعليل وهم منه ايضا

ظ الاسما كلها غايبة

ايضا اذ لا معنى للتعليل فى المستغاث كما لا يخفى بل هو لام التخصيص
كما ذكره الكافى ذو فى ايضا متعلقه بادعوا المقدر لضعفه بالاضمار
عن العمل **قوله** فما قيل قال المولى عبد الغفور واجيب بان كل واحد
من اللامين لام الاستغاثة او بان قوله يا عبيد الله من تتمة الفاعرف
وقد يجاب عن لام التهديد ايضا بانه قيل انتهى كلامه يعنى ان قوله
يا عبد الله اذا جعل من تتمة فاعرف الغضب لا يبقى هناك شئ اى
النكرة فحينئذ يصح قوله وينصب ما سواها اذ التقدير انه المعرفة
المعرفة يبنى على الضم والمستغاث يخفض باللام والنكرة ينصب
ويكون المنادى المتعجب منه والمهدد مسكوتا عنه لقلتهما هذا
مراده لكنه يأبى عنه ذلك اضافة سوى الى ضمير التثنية كما لا يخفى
اللهم الا ان يقال هذا باعتبار المعنى المحصل مع قطع النظر عن
الاضافة فتدبر ولما لم يفهم المحشى ما ذكرناه حمله على الغفلة
والغافل من اخذ حالته كما لا يخفى **قوله** وفيه انه يأبى عنه هذا
التوجيه ماصله الجهل بحقيقة الاعتبارات ولطايف الاشارات
كما مر آنفا فانه نداء الحاضر جائز بل واقع لزيادة الاقبال
والاصغاء او التنبيه او نحو ذلك من الاعتبارات والنكات
والاشارات كما لا يخفى **قوله** فيختل بالمقصود وهم منه اذ المعنى
على تقدير الحالية ان المنادى يبنى على الفتح لاجل الحاق الالف
باخره حال كونه خاليا عن اللام او مجردا عنها ولا شك فى صحة

هذا التقييد ويجوز ان يكون عطفا على بفتح فكانه قال ويبنى المنادى
على الفتح لاجل الالف ولا يوجد فيه اللام لتنافيهما في الاثر فتدبر
قوله فيه انه الى آخر القول وهو منه ايضا فانه قوله وينصبان سواهما
شامل للمنصوب لفظا وتقديرا ومحلا مع ان المنصوب محلا غير مراد
لعدم تاثير الحرف فيه وبقي القسمان الاخران فلا يرد شيء مما ذكره
اصلا فتدبر قوله وذكر من الامثال له في هذا ما شاء قال المولى عبد
الغفور قوله يا طالعا جبلا انه لم يعتبر اعتماده على موصوف مقدر
لم يصح عمله وان اعتبر لم يكن مضارعا للمضاف لانه موصوف معرفة فيكون
نكرة مثل يا رجلا صالحا اللهم الا انه يعرفه بعد المنعوت المذكور
والمقدر لكن بقي ههنا شيء وهو ان طالعا جبلا جاز ان يكون معرفة
ولهذا يوصف بالمعرفة نحو يا طالعا جبلا الظريف فكيف يصح ان
يكون موصوفه اللهم الا ان يقال ان الوصف لما وقع موقع الموصوف
لم يمنع قصد تعريفه انتهى كلامه وتحقيق هذا المحل يقتضي نوع بسط
في الكلام وهو ان المضارعة قد تحقق بالنعت الجملة نحو يا حليما
ويا حافظا لا ينسى ويا شاعرا لا شاعر اليوم مثله ويا رجلا في الدار
وبالنعت المفرد عند البعض نحو يا رجلا صالحا ويا رجلا ظريفا ويا
طالعا جبلا ويا رجلا في الدار وبان يكون الثاني معطوفا على الاول
نحو يا ثلثة وثلثين اسم رجل ومراد به جماعة معدودة بهذا العدد
او متعلقا به نحو يا ضاربا زيدا فالقسم الاول والثالث يعيناه

يعيناه عندهم بالقصد ولهذا يكونان شبه مضاف بخلاف الثاني
فانه لا يعينه عندهم بل هو نكرة ولهذا لا يجوز ان يكون شبه المضاف
عند الكسائي والفراء فانهما يجوزان التعيين فيه ايضا وان يكون
شبه المضاف حتى جوزا ان يكون راكبا بالنصب لمعين في شبه مضاف
ينادي يا رجل راكبا فلا فرق عندهما بين النعت الجملة والنعت
المفرد في حصول المضارعة بهما وعلى هذا فلا اشكال في نحو يا طالعا
جبلا فكونه شبه مضاف باعتبار الموصوف المقدر اي يا كوكبا او يا رجلا
طالعا جبلا ولهذا عمل النصب في الاسم الذي بعده لاعتماده عليه — يا طالعا جبلا
وقيل منصوب على نزع الخافض اي طالعا من جبل وقيل اعتماد
الوصف ههنا على حرف النداء وقيل على اللام المقدرة لانهم قالوا
تعريف المنادى بالالف واللام المقدر فيكون يا طالعا جبلا في تقدير
يا ايها الطالع جبلا واذا دخل اللام الموصول على الصفة لا يشترط
في عمله الاعتماد على شيء آخر وعلى هذه الاقوال الثلثة يكون المضارعة
باعتبار العمل دون الموصوف كما لا يخفى ولا في كونه معينا لوصفه
بالمعرفة نحو يا طالعا جبلا السريع لكونه شبه المضاف باحدى الاعتبارات
المذكورة وانما الاشكال فيه على قول الجمهور حيث لم يعتبروا التعيين
فيه لكونه معرفا بل جعلوه نكرة محضة فورد عليهم الاشكال بتوصيفه
بالمعرفة وصعب تقدير الموصوف واعتبروه في الموصوف بالجملة
مع كونه موصوفا بالنكرة وعدم جواز توصيفه بالمعرفة وهذا غريب

جدا اذ لا شك فى اولوية العكس واجاب الكازرونى عنه نقلا
عن الارشاد للفاضل الهندى بان التعيين فى الموصوف بالجملة
ضرورى لان المقصود نداء الموصوف مع امتناع اعتبار التعريف
فى الوصف لكونه جملة او ظرفا وهذا لا يجوز توصيفه بالمعرفة ثانيا
لكراهتهم التوصيف بالمعرفة بعد تقدم التوصيف بما هو فى حكم
النكرة من الجملة والظرف واما وجه وصفه بالجملة او الظرف فلكون
المقصود نداء الموصوف دون الوصف فاعتبر تعريف الموصوف لقصد
التعيين بالنداء مع نكارة الوصف لهذه الضرورة وهى مفقودة
فى مثل يا رجلا صالحا لامكان تعريف الوصف فيه بان يقصد بالرجل
المعين ويقال يا رجل الصالح هذا هو الفرق بين قولنا يا حافظا
لا ينسى ويا رجلا صالحا هذا هو تحقيق الكلام على وجه يحصل منه
المرام وعليك بالحفظ فانه من اسرار الفن ولما لم يفهم المحشى منه شيئا
وقع فى الخلط والخبط ولا يخفى بطلان كلامه جدا فتدبر **قوله**
يا نخلة قال الشاعر الا يا نخلة من ذات عرق عليك ورحمة الله
السلام فى هذا البيت شاهدان الاول نصب المضاف والثانى
جواز تقديم المعطوف على المعطوف عليه فى ضرورة الشعر وذات
عرق اسم موضع **قوله** فمن ذكرها قال المولى عبد الغفور قوله
وتوابع المنادى المبنى لم يقيد بقوله غير المبهم الذى جىء به للتوسط
اعتمادا على ما سيذكره انتهى كلامه وكذا قال غيره ومنه ظهر ان حاصل

حاصل كلام المولى لا غير **قوله** فمن قال قال المولى عبد الغفور
قوله لان توابع المنادى المعرب غير البدل والمعطوف الاتى حكمها
انتهى كلامه وانما استثناهما من توابع المعرب لانهما يبنيان
على الضم اذا كانا مفردين معرفتين مع اعراب المتبوع نحو يا عبد الله
اسد اذا لقبت به ويا عبد الله وعمرو واذا بنيا على الضم فقد
خالفا لفظ المتبوع فى التبعية لان التبعية فى المحل ليس تبعية
حقيقة وعليه الفاضل الهندى هذا وجه الاستثناء والمحشى
نظر الى تبعيتهما له فى المحل فاجرى الحكم على العموم ولكل وجه فتدبر
وقوله لم يراع من حكمه الضمير راجع الى من فانه قال وتوابع المنادى
المعرب تابعة للفظ فقط دون محله سواء كان لفظه منصوبا او
مجرورا نحو يا عبد الله ورجلا صالحا ويا لزيد وعمرو ولم يحملوا
على محله كما فى المجيبى ضرب زيد وعمرو فافهم **قوله** يرشد الى
تقييد المبنى قال المولى عبد الغفور قوله وقيدنا المبنى بما يرفع به
هذا القيد مستفاد من الحكم فان الرفع لا يتصور فى توابع المستغاث
بالالف فقط وكذا لا يتصور الرفع فى توابع العلم الموصوف بابن
اذا كان مفتوحا ولك ان تقول ان اللام فى المبنى للعهد الى ما
يفهم من قوله ويبنى على ما يرفع به فلا حاجة الى التقييد انتهى كلامه
وقال الفاضل الهندى وتوابع المنادى غير المستغاث بالالف
فانه مبنى على الفتح لا يرفع توابعه وغير المبهم فان صفته لازمة الرفع

كما سيجيء وهذا القيد احتراز عن توابع المنادى المعرب فانها
اذا كانت غير المبدل والمعطوف غير ذي اللام فهي منصوبة لا غير
انتهى كلامه فاحفظ كي تخلص عن غلطيات المحشي **قوله** فيه انه
عدم الجريان المذكور لا يسير على التفصيل اقول بل يستدعيه في الجملة
وذلك كاف فيه فان المصنف لما اراد ان يحكم على جميع التوابع بالحكم
الآتي ولم يتيسر له ذلك لعدم جريانه في الكل كان ذلك باعثا له
على التفصيل المذكور ففصل ليمتاز عند الطالب كمال امتياز **قوله**
لم يتبع الاصمعي فانه قال لا يوصف المنادى المضموم لشبهه بالضمير
وارتفاع الصفة وانتصابه في مثل يا زيد العالم والعالم على الاختصاص
اي هو العالم او اعني العالم وسيجيء تمامه في تمام المحشي **قوله**
ولم يتبع الاكثرين في جعل التأكيد اللفظي كالبدل قال ابو علي
الفارسي والزمخشري وصاحب اللباب ان زيدا الثاني في يا زيد
زيد بدل من الاول وقال سيبويه عطف بيان له والظاهر انه تأكيد
لفظي لوجوب افادة البدل وعطف البيان ما لا يفيده الاول
ووجه قولهم انه باب النداء لا يجري فيه التجوز فلا يحتاج الى
التأكيد كذا نقله الكازروني عن بعض شروح اللباب **قوله**
فانه يدل على ان المسئلة خلافية سهو منه اذ لا خلاف في ان
التأكيد المعنوي يسوغ فيه الامران واللفظي كذلك عند البعض
العرب فاطلق المص التأكيد بناء على هذا الاستعمال الاقل ولم

ولم يلتفت الى ما يقابله من الاستعمال الاكثر وهو انه يكون في حكم الاول
اعرابا وبناء وطردا للباب ولا خلاف فيه من النحاة في جواز الوجهين
فتدبر **قوله** مبني على الضم جهل منه يظهر بالتأمل فيما ذكرنا
قوله حيث لم يتبعه قد بيناه في محله فانظر فيه **قوله** ينبغي ان يقيد
بقولنا سوى لفظة الله قال المولى عبد الغفور ولم يقل المعطوف
المعرف باللام مع انه اخصر ليشير الى مأخذ الاستقلال وهو امتناع
دخول يا عليه وليخرج عنه نحو يا محمد والله لتعينه الرفع فيه انتهى
كلامه رحمه الله تعالى وهو مأخذ كلام المحشي فتدبر **قوله** هذا
من غوامض النحو وهم منه لعدم فرقه بين الغامض وغيره وانما
الغموض في عدم بيان هذه الصفة مع انها قد جنيت في نحو
لا رجل ظريف وذلك لان النفي متوجه الى الصفة حقيقة دون
النداء فافترقا فتدبر **قوله** قاصر وهم منه ايضا لان
المقدر شامل للمحل ايضا فلا يخرج منه مثل يا هؤلاء العاقلون
لان فيه ضما مقدرا قال المولى عبد الغفور قوله الظاهر والمقدر
مثل يا فتى ويا هؤلاء فان ضمتهما تقديرية مفروضة كما ذهب
اليه الشيخ الرضي والاظهر ان يقال ان هؤلاء ضما محليا لانه
لو وقع موقعه معرب مفرد معرفة لضم كما ان له نصبا محليا
لانه لو وقع موقعه مضاف لكان منصوبا انتهى كلامه رحمه الله وهذا
الذي اوقع المحشي في الوهم فتدبر **قوله** اولانه اول ما يمكن

تفصيل فاسد يظهر بالتأمل **قوله** فيه معنى المنادى المضاف بالاضافة
اللفظية وشبه المضاف يكونان منصوبين حال مباشرة الحرف
اياهما فينبغي للمحشي ان لا يختار فيهما الرفع حال وقوعهما تابعين
للمفرد المبني لكونهما في حكم المنادى المستقل الواجب النصب نحو
يا زيد والضارب الرجل ويا زيد والخير من عمرو مع انه يجوز فيهما الوجهان
على التفصيل المذكور وحاصله النقض الاجمالي للدليل المذكور لتخلف الحكم عنه
في بعض الصور والجواب ان المضاف اللفظي وشبه المضاف فيهما اعتباران
اعتبار المفرد واعتبار الاضافة فاعتبر الاول في الثاني والثاني
في الاول عملا بكلا الشبهين فتدبر **قوله** يعني علما الى آخر القول
تفصيله في حاشية المولى عبد الغفور واصله في شرح الرضي فانظر
فيهما ان اردت الاطلاع على حقيقة الحال هنا فان كلام المحشي
لما فيه من الخلط لا يفيد شيئا معتدا به **قوله** عطف امرين
على معمولي عامل واحد هذا اذا كان عطف المفرد واما اذا كان
عطف الجملة على الجملة كما هو الظاهر فلا يكون كذلك بل يكون
من قبيل عطف مجموع العامل ومعموليه على مجموع العامل ومعموليه
لانعقاد الحكم بينهما قبل العطف بخلاف الاول فان انعقاد
الحكم بينهما انما يكون بعد العطف فالعطف على الاول يدل
على اشتراك المعطوف عليه والمعطوف في الحكم والاعراب وعلى
الثاني يدل على اشتراكهما في الحكم فقط اعني تفصيل توابع المنادى

المنادى المبني اذ التقدير توابع المنادى المفرد المعرفة على قسمين
مفردة ومضافة فالتوابع المفردة ترفع وتنصب والتوابع المضافة
تنصب فقط فتدبر **قوله** وفيه نظر حيث باطل يظهر بادنى تأمل
في يا زيد بن مغيث **قوله** المتبادر ما هو الاعم لشادح
الله يقول الاطلاق يقتضي الكمال **قوله** فيه انه اذا لم يجز جعل
المعرف باللام منادى باطل اذ عدم الجواز لا ينافي الارادة
فمنعه لا يسمع ولا يغني من جوع **قوله** ولا يذهب عليك
الى آخر القول باطل ايضا بل هذا البحث والذي قبله من تتمات
المنادى المفرد المعرفة اخرها الى هنا لتوقف الاول على ذكر
التوابع واختصاص الثاني ببعض الاحكام فذكرهما هنا بمنزلة
الاستثناء مما قبله فتدبر **قوله** يعني ان الكلام على سبيل التمثيل
حاصل الاشكال للفاضل الهندي رحمه الله تعالى وهو ان الشرط
هنا لا يستلزم الجزاء لان العام يستلزم الخاص فاجاب
بان في الكلام حذفا اي اذا نودي المعرف باللام قيل فيه كلام
يتوسط فيه لفظة اي مثل يا ايها الرجل ومجازا اذ المراد بقوله
يا ايها الرجل اللفظ فيكون علما لنفسه والعلم قد يأول بالوصف
الذي اشتهر به صاحبه كما في قولهم لكل فرعون موسى فيكون
المراد بقوله يا ايها الرجل الكلام المذكور فيحصل الاستلزام
والارتباط والشارح رحمه الله الجزاء على التمثيل فاستراح عنه

عن التكلف وذلك انه نقول ان الشرط لما اقتضى الجزاء العام فقد اقتضى
الجزاء الخاص اذ لا وجود للعام الا في ضمن الخاص فلا حاجة الى التكلف
اصلا كما لا يخفى على الفطن قوله ومن فتنة الناظر قال المولى عبد الغفور
في قول المص واذا نودي المعرف باللام فيه نداء مثنى العلم وجمع المعرف به
باللام بحذف اللام لا بالتوسيط فيقال في الزيدان والزيدون
يا زيدان ويا زيدون وقد يجاب بان اللام فيهما لجبر نقصان التعريف
الزائل منهما بالتنكير لا للتعريف فيخرجان بقوله المعرف باللام انتهى
كلامه فاحفظ فانه هو المعرج في هذا المقام ولا تغتر بكلام المحشي
فانه هذيان لا طائل تحته كما يدل عليه ظاهر عبارته قوله عند الاخفش
قال المولى عبد الغفور اي موصوفة وقال الاخفش هي موصولة حذف
صدر صلتها وجوبا بالمناسبة التخفيف للمنادى ويؤديه كثرة وقوعها
موصولة وندرة وقوعها موصوفة وانما لم ينصب مع انها مشبهة
بالمضاف لانها اذا حذف صدر صلتها تبنى على الضم انتهى كلامه رحمه الله
فاحفظ فانه هو المعرج هنا كما ذكره الشيخ الرضي ثم قوله لانها لو كانت
موصولة يصح يا ايها النجم او القمر باطل بالبداهة اذ لا مانع
من صحته كما لا يخفى قوله بشر جهل منه بل بشر بغلطه فتدبر
قوله فيه رد على الاخفش باطل اذ النكتة خاصة على التقديرين
كما لا يخفى قوله ولهذا لا ينصب تابع المنادى المستغاث باللام
باطل ايضا فان المحققين ذكروا جواز النصب فيه نحو يا لزيد وعمرو

وعمروا فتدبر قوله ومنهم من قال قال المولى عبد الغفور قوله لانها
توابع منادى معرب اندفع بتقدير المنادى ما يقال انه تابع المعرب
فيجوز فيه الوجهان نحو ان زيدا قائم وعمرو بالرفع والنصب
وقد يدفع ايضا بجعل التنوين في معرب الموحدة فيختص الحكم
بالمثال المذكور لان عمروا فيه ليس تابعا لمعرب واحد فان زيدا
باعتبار تعدد اعرابه معرب لا معرب واحد وفيه ان المعرف باللام
ايضا اعرابيه اما الرفع فظاهر واما النصب فلانه منادى معنى
فيكون منصوب المحل انتهى كلامه فتامل فيه فانه مفيد وقوله
وفيه جواب ما ذكره في آخر كلامه قوله هذا اشارة الى ثلثة احكام
قال المولى عبد الغفور اختص هذا اللفظ باشياء كما اختص مسماه
سبحانه باشياء منها قطع همزته في النداء وعدم حذف الجار منه
مع بقاء اثره فيه نحو الله لافعلنه اي بالله وحذف حرف النداء
منه تعويض الميم في آخره تبركا باسمه تعالى نحو اللهم وقد يزاد
في آخره ما نحو اللهم ما ولا يوصف الله عند سيبويه كما لا يوصف
الاسماء المختصة بالنداء سماعا نحو يا فل اي يا فلان ويا نومان
اي كثير النوم ولا يقال فل دخل نومان في غير النداء ونحو اللهم
فاطر السموات محمول عنده على نداء مستانف اي يا فاطر السموات
انتهى كلامه فاحفظه فانه مفيد جدا قوله وتخصيصه بالحكم الاخير
تعريض للفاضل الهندي حيث قال خص بذلك لامتناع التوسط

فلانه انما يستلزم التعدد وهاء التنبيه وهذا للاشارة الحسية
والله تعالى متعال عن ذلك كله ولو سلم جوازه على التجوز كما في ذلكم
الله ذي كان محمولا على اي طرد للباب ولانه لانها صارت جزء الكلمة
بالعلمية وكانت في الاصل عوضا عن همزة اله فاضمحل منه جهة التنبيه
بالوجهين فلم يعتبر بحروف النجم والناس وفيه انه يوجب ان يقال
يا الناس بعد العلمية وفيه انه علميته لا توجب هجر الاصل بخلاف
يا الله انتهى كلامه رحمه الله تعالى فانظر من فاده كلام الفاضل فاضل
الكلام قوله ولك ان تجعل هذا منقوض بما ذكره الفاضل الهندي
آنفا فتدبر قوله فيجب الحذف منقوض بما ورد في بعض الاشعار
من قوله يا اللهم يا اللهم مكررا قوله ولم يبنوا منه شذوذ افعل
وهم منه بل بنوا منه وكانه توهم انه التوصل بالشذ مخصوص بالعجب
وليس كذلك بل هو جائز في غيره ايضا كما لا يخفى على اهل البصيرة
قوله هذا يمكن مما انه يقال فيه قال السيد الشريف انه لم ينونه
مع كونه معربا لانه مضاف حذف منه المضاف اليه اذ اصله يا تيم
عدي يا تيم عدي فحذف المضاف اليه من الاول بعد حذف
الحرف منه واخرها اضيف اليه الاول ليكون كالعوض منه فيكون
الثاني ايضا مضافا الى المذكور هذا كلامه وقال السيد ركن
الدين العلوي في الكبير تيم الثاني يحتمل وجوها احدها ان يكون
منادى مستأنفا كانه قيل يا تيم عدي الا انه حذف حرف النداء

النداء من الثاني لدلالة الاول عليه الثاني انه يكون عطف بيان له
او بدلا منه الثالث انه يكون تاكيدا الرابع انه يكون منصوبا على الاختصاص
انه يكون باضمار اعني هذا ما قيل فيه واما ما قاله المحشي فلم يثبت
احد بل هو تصرف من عند نفسه فتدبر قوله انه شتم لا شتم فوقه
يؤيده ما قال الكازروني انه معناه اي خرب انتم من ابناء العبيد
قوله واما يا اسمعي الى اخر القول هذا باطل لا اصل لشيء من ذلك
كما لا يخفى على المتتبع لكتب اللغة فكن على بصيرة فيه قوله في غير يا بني
وهو تصغير الابن واصله بنيا فحذف منه الالف المقلوبة عن ياء
المتكلم وبقي يا بني قال الشيخ الرضي اما فتح يا بني واصلها يا بنيا
فليس بشاذ كما شذ يا غلام لاجتماع اليائين وقد يضم في النداء
ما قبل الياء المحذوفة وذلك في الاسم الغالب عليه الاضافة الى الياء
للعلم بالمراد ومنه القراءة الشاذة رب احكم وربما ورد في النادرة
الحذف والقلب في غير النداء لكن الحذف في العواص والقوافي
ليس بنادر طيب لاذذ واي انتهى كلامه رحمه الله تعالى قوله وعلى
التقدير يعني تقييد العبارة وجوب الهاء في الوقف خرج منه كما يظهر
بادنى تامل قوله الاحسن الاوضح جهل منه ايضا قوله الباء صلة
الابدال الى آخره فيه وجوه ايضا اذ الابدال هنا لكونه متضمنا
لمعنى القلب لا يقتضي كونه مدخول الباء متروكا فتدبر قوله
لو كان اعتبار الاختصاص من اعتبار السيد ركن الدين العلوي رحمه الله

الاختصاص بالنسبة الى المضاف والمضاف اليه كما هو مقتضى ظاهر
عبارة المصنف ورده الشارح باعتباره في المضاف اليه فقط فورد
عليه ما ذكره المحشي ولا شك انه لا محيص عنه فالحق ما قاله السيد ورد
الشارح خطأ كما لا يخفى قوله الباء لا تناسب الكسر الوارد عليها
جهل محض وانه كان تنزيله مليحا اذ من المسلمات المشهورة ان الكسر
والياء متجانسان مطلقا سواء كان الكسر واردا عليها او على ما قبلها
وانكار المسلمات مكابرة وعناد فيرجع حاصله الى الجهل المحض
قوله الاحصر تصرف فاسد ملبس كما لا يخفى قوله والاوضح
ان الجواز فيه وفي غيره مقيد بالضرورة فاسد يظهر بالتامل في
المتن والشرح قوله ولك ان تجعل اللام للوقت الى آخر القول
تصرف بارد لا حاصل له وتحقيقه في حاشية المولى عبد الغفور
فارجع اليه قوله لم يثبته القاموس وجعله معنى الثلاثي المجرد وهم
منه لعدم تدبر كلامه حق التدبر قوله واورد عليه بنحو يد ودم
وفم وغيرها من الاسماء المحذوفة الاعجاز تخفيفا والجواب
ان الحذف في هذه الاسماء واجب بخلاف المنادى فان الحذف
فيه جائز لا واجب كما لا يخفى قوله ومن ينتبه لذلك وهم منه
ان المعنى ح الترخيم مطلقا كذا وشرط ترخيم المنادى منه كذا
ولا بشاعة في ذلك كما لا يخفى فلا وجه للتحامل عليه قوله للثلاثة
المدغمة الى آخر القول هذا باطل لا اصل له يظهر بالتامل

بالتامل الصادق قوله فقد غفل قال المولى عبد الغفور قوله والزيادة
على الثلاثة لم يلزم نقص الاسم الذي في حكم المعرب وانما قيدنا به
لجواز النقص فيما ليس في حكم المعرب نحو ما ومن واما نحو يد فالحذف
فيه شاذ لا يعبأ به انتهى كلامه اراد بالاسم الذي في حكم المعرب
المنادى المبني ولما لم يفهم المحشي مراده وقع في الخبط والخلط فتدبر
قوله يوقف بالهاء يعني اذا رخم الاسم الملابس بالتاء ثم وقف
عليه بالهاء وقد يوقف عليه بالسكون ايضا وبالالف للاشباع عند
الاطلاق . قفي قبل التفرق يا ضباعا . ولا يك موقف منك
الوداعا . فتدبر فان في كلامه قصورا قوله فخرج نحو عصبصب
يقال يوم عصبصب اي شديد زيدت في الصاد والباء لا لمعنى
بل لمجرد التكثير والتوسعة للابنية اذ هو والعصب بمعنى واحد
فتدبر قوله وفيه نظر هذا النظر مما يرد على كلامه ورد كلام القوم
فانهم قالوا وهمزة الالحاق مع الالف التي قبلها كحرباء وعلباء ومعلوم
ان هذا لا يشمل ما ذكره فتدبر قوله ولك ان تريد باخر هذا
ما ذكره الشارح بعينه فتدبر قوله او المراد تصرف فاسد كما لا يخفى
قوله ولك ان تاخذ فيهما تصرف فاسد ايضا اذ الغرض من
هذا الاشتراط بقاء الاسم بعد الحذف على ثلاثة احرف لئلا يكون
اقل من ابنية المعرب ومعلوم انه يكون بعد الحذف لا يبقى كذلك
فلا يفيد كونه اكثر من اربعة احرف في الاصل كما لا يخفى قوله واباك

ان يجمع بنون جمع ابن قال المولى عبد الغفور لم يحذف زيادتا بنون
جمع ابن لانهما غير تابنا الواحد فكانه ليس جمع المذكر السالم كثمود
انتهى كلامه فتامل فيه فان ظاهر كلام المحشي فاسد كما لا يخفى
قوله لا يوخذ في الجزاء التقييد بالشرط هذا بيان الاصل له
اذ هذا التفسير منه بيان لمحض معنى الشرط والجزاء لا تقييد
كما لا يخفى قوله فمن قال هذا اختراع من عند نفسه ليظن انه له
شيئا من العلم والا فما ذكره شئ لم يقل به احد قوله مع ان الحذف
لا لعلة موجبة وذلك لان الترخيم كما مر حذف اخر المنادى
تخفيفا لا لعلة اخرى جزم وما هذا شانه لا يكون في الحكم الثابت
واجب بان المحذوف هنا لعلة قياسية مطردة وهي التخفيف
فجعلوه في حكم الثابت كالمحذوف للعلة الموجبة من يد ودم
هذا وتفصيل المحل كما هو حقه في حاشية المولى المعظم عبد الغفور
فارجع اليه فان كلام المحشي لا يكاد يفهم منه المرام قوله ومن
قال القائل هو المولى عبد الغفور فانه جوز في الفاء هنا ان تكون
فصيحة وعاطفة وهو في غاية ما يكون وقول المحشي الفاء
للنتيجة دون الفصيحة وهم منه اذ فاء الفصيحة والنتيجة و
التفريع واحدة عند التحقيق وقد ذكرناه في صدر الحاشية عند
قول المصنف شرط ان يكون في الاصل فلا تقطع الغفلة قوله
لا وجه لايراد المندوب في مباحث المنادى اقول وجه ايراده فيها

بينهما اشتراكهما في بعض الامور كالاعراب والبناء وجواز استعمال
صيغة احدهما في الآخر وعدم جواز حذف الحرف منهما كما سيأتي
واشتراكهما في العامل ووجوب حذفه ووجود معنى الدعاء والا
ختصاص فيهما ولهذا يستعمل اللفظ الموضوع لاحدهما في الآخر
فوا زيد مختص بالندبة ويا زيد مشترك فيهما وقد يستعمل
وا في النداء المحض وهو قليل كذا ذكره الرضي في شرحه قوله
المتبادر قال الفاضل الهندي في شرحه فان قيل لم يذكر المعنى
المتفجع منه نحو واويلاه ووامصيبتاه وواحسرتاه وكونه ذلك
فيما هو داخل في المتفجع لاجله فلا حاجة الى ذكره على حدة انتهى
كلامه رحمه الله فنقول الشارح رحمه الله وجودا وعدما اشارة
الى هذا التعميم ولما لم يفهم المحشي ذلك قال ما قال فافهم قوله
ففيه رد على العلامة التفتازاني جهل منه وسفاهة فان
التفتازاني ممن جوز دخول الباء بعد الاختصاص على
المقصور والمقصور عليه غير انه العرفي الاكثر استعمالا دخولها
على المقصور اما مجازا مشهورا في العرف العام بان يجعل الاختصاص
عبارة عن التمييز اذ تخصيص شئ باخر في قوة تمييز الآخر واما
بطريق التضمين معنى التمييز والافراد ومع يلاحظ المعنيان معا
ويكون [illegible] ويقدر للمتضمن فيه صلة اخرى
فيقال في تخصيصك بالعبادة مثلا مميزك بها مخصصا اياها بك

بكونه دخول الباء على المقصور

هذا هو المشهور في كتبهم فاحفظه ولا تغتر بما ذكره المحشي
فانه جنون وسفاهة لا يخفى على اهل البصيرة قوله ليس ورود
هذا امثال هذه الكلمات يدل على الجهل والجنون والسفاهة
كما لا يخفى قوله نبه بذلك على جواز ندبة المضاف الى المخاطب
بحذف المنادى فانه لا يجوز يا غلامك لما فيه من الجمع المتنافيين
قال الشيخ السيد ركن الدين العلوي قدس سره في الوافية
اعلم ان جميع الاسماء المضافة جاز ان يكون منادى الا المضاف
الى الضمير المخاطب فلا يقال يا غلامك لاستلزامه اجتماع النقيضين
لانه المعلوم من حيث انه منادى مخاطب وغير مخاطب من حيث انه
مضاف الى المخاطب لوجود تغايرهما انتهى كلامه رحمه الله تعالى
فتدبره فانه لطيف جدا قوله اي دائما لا يخفى فساد هذا
التفسير اذ الاتحاد الذاتي عبارة عن كون الشيء ماصدقا في
الواقع لامرين متغايرين بالمفهوم او كون الامرين المتغايرين
عند العقل صادقا على الشيء الواحد في الواقع سواء كان ذلك
الصدق دائما كصدق الانسان والناطق على ما تحتهما من الافراد
وكصفات الباري سبحانه وتعالى او غير دائم كصدق مفهوم
لفظ زيد والظريف على الذات الخارجية المتشخصة المعينة فان
دوام الظرافة ليس بلازمة لجواز الزوال عنها ببعض العوارض
كالجنون وغلبة السفاهة والهموم الصميم وغير ذلك فلا يكون

فلا يكون صدقهما على الشيء الخارجي دائما بدوام الذات بل بدوام الوصف
كما لا يخفى قوله اي في الجملة يعني في بعض الاوقات اذ البعض مقابل
الدوام كما ان الامكان مقابل الضرورة وهذه هي الجهات الاربعة
المعتبرة في القضايا الموجهة المذكورة في المنطق ثم لا يخفى انه
مغايرة المضاف للمضاف اليه ذهني لا فعلي كما زعمه وما ذكره من اتحادهما
في الاضافة البيانية وهم منه لعدم صدقهما على ذات واحدة في الواقع
وهو شرط كما ذكرنا فان الخاتم والفضة في قولك خاتم فضة لا يصدقان
على ذات واحدة في الواقع لاستلزام ذلك صدق كل واحد منهما على
الاخر وهو منتف ههنا فتامل قوله ومن غرائب اقوال الاغرابة
فيه لجواز ان يكون مراده ان الجمجمة بالضم عظم الرأس الذي فيه
الدماغ في الاصل ثم اطلق على القدح من الخشب مجازا للمشابهة
اياه ثم غلب الاستعمال فيه فصار حقيقة عرفية اذ الحقايق العرفية
مجازات في الاصل كما بين في موضعه قوله الا وهو الا مقارنا مع
اسم الجنس هكذا قدره الفاضل الهندي لكن تقدير شارح الوحيه
وذلك لان الاستثناء مفرغ وهو انما يتم على تقديره اي يجوز
حذف حرف النداء من المنادى في كل وقت الا وقت كونه مقارنا
مع اسم الجنس بخلاف تقدير الفاضل الهندي فانه يحتاج الى تقدير
مضاف اي يجوز حذف حرف النداء من المنادى في كل حال الا حال
مقارنته لاسم الجنس فتدبر قوله الاصح ان غري قال المولى عبد الغفور

يوسف عربي وقيل عزبي واعترض عليه بانه لو كان عربيا لصرف
اذ ليس فيه الا العلمية وقد يدفع بانه يجوز ان يكون معدولا عن
يوسف بكسر السين انتهى كلامه فعلى الاول يكون غير منصرف للعجمة
والعلمية وعلى الثاني للعلمية والعدل وفي القاموس يوسف
وقد يهمز ويثلث سينهما الكريم بن الكريم بن الكريم انتهى كلامه
وهو يشير الى الحديث الشريف الكريم بن الكريم بن الكريم يوسف
بن يعقوب بن اسحاق بن ابرهيم وفي تفسير القاضي يوسف
عبري ولو كان عربيا لصرف وقرئ بفتح السين وكسرها على التلعب
لا على انه مضارع بني للمفعول او الفاعل من آسف لان المشهورة
شهدت بعجمته انتهى كلامه قوله على التلعب به يعني ان العرب
اذا وجدت لفظا مستعملا بينهم كثرة الاستعمال تلفظت به وغيرت
بانواع التغييرات كانها تلعب به قوله والاصل شمس كضرب
مجهولا اظنه خطا منه لانا نعلم ههنا بشيء منقولا عن الفعل بل هو
الاسم الذي هو شمس النهار كقولك الذي لكمه غير اوله ليدل على النقل
كما هو المفهوم من كلام المولى عبد الغفور في بحث غير المنصرف عند قوله
كشمر وضرب فتدبر قوله ينبغي ان يذكر اي جزء منه اي لا اصل له
يظهر بالتامل في كلام المولى عبد الغفور غفر الله له ولنا ولسائر
المسلمين اجمعين قوله مفعول لا بد ودان تفصيله في حاشية المولى
عبد الغفور قوله فسره بمطلق المفعول الى آخر القول كلام ظاهر

ظاهر لكنه لا معنى له عند التحقيق غفر الله تعالى لنا وله ووالد المولى عبد
الغفور اما ان يراد بقوله مفعول المفعول به او مطلق المفعول
فعلى الاول يجب تخصيص الاسم في قوله كل اسم بالمفعول به والا لم يكن
التعريف مانعا لصدقه على يوم الجمعة في قولك يوم الجمعة صمت فيه
وعلى الثاني لا تخصيص ولا باس بالتعميم مع عدم الحدود ثالثا
من المواضع الاربعة لانه بحسب بعض افراده عدة منها هذا كلامه
وفيه بحث لانه لم لا يجوز ان يراد به المفعول به كما هو الظاهر المتبادر
مع ارادة التعميم في التعريف بان يرجع ضمير هو الى مطلق الاضمار
المفهوم من المحدود كما هو الاليق بالمقام فلا حاجة الى تخصيص
الاسم على التقدير الاول ايضا كما لا يخفى هذا اذا اريد بالتعريف
التعميم واما اذا اريد به التخصيص باصل الباب كما هو الظاهر فلا بد
من التخصيص في الموضعين فتدبر قوله والتاء اما للنقل فساد
لا اصل له لان الشرط والشريطة بمعنى واحد ولا نقل في شيء منهما
كما لا يخفى قوله الاولى الى آخر القول فساد ايضا لا اصل له يظهر
بالتامل قوله وجمع صفة لكل منهما هذا باد وما كتبه عليه في الحاشية
من انه اراد به نظير النساء لا حقيقته هذا باد آخر كما لا يخفى قوله
بان يكون مضافا اليه لمفعول المقدر تفصيله في حاشية المولى عبد
الغفور فانظر فيه قوله لا يخرج قوله بالمفعولية جزء منه كما هو الظاهر
المتبادر قوله فيه انه خرج جزء منه ايضا يظهر بادنى تامل وتفصيل

المحل في حاشية المولى عبد الغفور **قوله** لا يخفى انه خرج خبر كان الاولى
عدم اخراجه وحمل التعريف على المطلق فان المضمر على شريطة التفسير
وان كان قسما من اقسام المفعول به الا انه اعم منه من وجه فلا بأس بدخول
المفسر فيه وتفصيله في الوافية فانظر فيه **قوله** وله وجه آخر هذا هو
مراد الشارح دون الاول فتدبر **قوله** جعل ضمير ينصب الى قوله وفيه
رد لا يخفى سخافته وبطلانه على المتتبع لعبارة المتن وقوله فيه رد
تفصيله في حاشية المولى عبد الغفور **قوله** فان الامر هذا من قبيل
المسامحات المشهورة فلا يتعرض له لظهور المراد **قوله** يحتمل امرين
قال الفاضل الهندي قدس سره ويختار الرفع بالابتداء اي بكونه مبتدأ
وبالتجرد عن العوامل اللفظية مسندا اليه انتهى كلامه فاحفظ **قوله**
فلا بد من قيد آخر سهو منه اذ التجرد هنا قطعي بل على سبيل الاحتمال
فلا يستدعي الاسناد يعني ان الاسم الواقع في مظان الاضمار يحتمل
التجرد عن العوامل اللفظية في الظاهر بناء على عدم دخول الشيء
منها عليه ويحتمل عدم التجرد لاحتمال ان يكون فيه عامل مقدر بقرينة
الفعل المفسر فاحتمال التجرد قرينة الرفع واحتمال عدمه قرينة
النصب فجاز فيه الوجهان بناء على وجود القرينتين لكن رجحت
قرينة الرفع بالسلامة عن الحذف فاختير رفعه بالابتداء فجعل
مبتدأ وخبرا واعتبر الاسناد بينهما كما هو الظاهر من كلامهم
وهذا معنى قول الشارح ان تجرده عن العوامل اللفظية يصحح رفعه
يصح

رفعه بالابتداء ويرجح عند عدم قرينة خلافه بالسلامة عن الحذف
وبه ظهر بطلان نظر المحشي ايضا فتدبر **قوله** وهي ما ذاد على مصحح
النصب قال المولى عبد الغفور اراد بالترجيح تقوية جانب النصب
سواء كانت مع وجوبه او اختياره على الرفع ومساواته له وقيد القرينة
بالمرجحة لان القرينة المصححة للنصب موجودة في مثل زيد ضربته لانه
انتفاء مطلق القرينة يستدعي وجوب الرفع لا اختياره نعم لو جعل
ضمير خلافه راجعا الى اختيار الرفع لم يحتج الى هذا القيد وفيه بعد
انتهى كلامه رح يعني ان الشارح رح اراد بالقرينة المرجحة ما يعم
الوجوب والرجحان والمساواة وحينئذ لا يلزم اختيار الرفع مع وجود
قرينة وجوب النصب والمساواة كما توهم ظاهر كلامه وكذا لا يلزم
استدراك شيء من كلام المص اصلا كما توهمه المحشي والمعنى ان رفع الاسم
المذكور يختار عند عدم القرائن المقوية للنصب وكذا يختار رفعه
عند وجود شيء من تلك القرائن اذا كانت قرينة الرفع اقوى منها
فاحفظ فانه العمدة في هذا المقام واما ما ذكره المحشي فلا تمييز كما
لا يخفى على اهل البصيرة **قوله** متعلق بيختار وهم منه بل هو متعلق
بيرجح الاول دون الثاني فتدبر **قوله** الاخصر الاوضح وهم ايضا
اذ لا يخفى ان عبارة المص اوضح منه وافيد **قوله** قلت وهم ايضا اذ مراد
القائل بالانشاء ما لا وجود لها في الواقع وهذه الجملة المأولة كذلك
فتدبر **قوله** وفيه هذا مناقشة في المثال وهو ليس من دأب المحصلين

ثم الظاهر ان الجملة حال من زيد اي ما احسن زيدا والحال عمرو يضربه
والمثال الواضح له مثل احسن بزيد وانت احمر فتدبر قوله لانه
ليس بعد الاستفهام هذا هذيان وقع فيه كلام المولى عبد الغفور
حيث قال يختار الرفع في اسم الاستفهام اذا كان هو الاسم المحدود واما
اذا كان الاسم المحدود بعده مثل متى زيدا ضربته كان حكمه حكم هل كما صرح
به الشيخ الرضي فلو قال او بعد كلمة الاستفهام لكان اشمل نعم لو قال
ادوات الاستفهام لم يصح لما ذكره قدس سره انتهى كلامه فتدبره حتى
لا تقع فيما وقع فيه المحشي قوله صرح به الرضي لا اصل له فانه قال
الاسماء المتضمنة للاستفهام مثل هل تدخل على فعلية فعلها ملفوظ
به ويقبح متى زيدا ضربته ومتى زيد خرج فالرفع في متى زيد ضربته
اقبح القبيحين ويجيء متى زيد خارج وانما جاز بلا قبح متى زيد قائم
لان الفعل معدوم وان كان المتضمن للاستفهام هو الاسم المحدود
فرفعه اولى نحو ايهم ضربته كما في زيد ضربته انتهى كلامه مختصرا فتدبر
وانظر فيه هل يجد ما ذكره المحشي قوله ما يدل عليه كلام النحاة الى
آخر القول تصرف فاسد لا اصل له وما عزى الى النحاة وصاحب
المفتاح والرضي كذب عليهم بشهادة كتبهم لا بارك الله في صنعه
وتفصيل ذلك يستدعي طول الكلام فاقتصرنا على التنبيه قوله
قد تباعد الى آخر القول هذيان ظاهر كما لا يخفى على المستبصر وكانه
يشير به الى ما في شرح الفاضل الهندي من التقدير والتصوير وهو

وهو لا يناسب تقدير الشارح بل هذا اولى منه بالسياق فتدبر قوله
ومن قال قال المولى المعظم عبد الغفور قوله وعند خوف لبس المفسر
بالصفة عطف على قوله في الامر وانما اتى بلفظ الخوف للفرق بين
تحقق اللبس وتوهمه فان الاول انما يكون عند تساوي الاحتمالات
والرفع واجب وفي الثاني عند رجحان البعض والرفع مختار كما فيما
نحن فيه وذلك لان اللفظ اذا اريد به كونه خبرا وصفة كان الاولى
ان يحمل على الخبر لما فيه من الفائدة التامة انتهى كلامه قده فانظر
في كلام هذا الفاضل وما اشتمل عليه من الفوائد واللطائف من الفصاحة
والبلاغة في اللفظ وانظر في جهل هذا الجاهل الذي يبدل الجهل
من العلم والضلالة من الهداية كيف حرفه ووقع في القيل والقال
وتحير في تيه الضلال فلم يكن سعيه مشكورا وكان هباء منثورا
قوله ثم اعلم الى آخره هذيان لا يلتفت اليه اذ لا هاهنا لازمة
لظاهر مفهوم هذا الكلام رفعه او نصبه كما يشهد به الذوق
لكنه في صورة النصب اظهر وهذا لا يقتضي اختيار النصب لضعفه
فتدبر قوله ولا حاجة الى آخر القول اراد به الرد على الشراح القائلين
بفساد المعنى على تقدير كون المفسر صفة في حالة الرفع لايهامه خلاف
المعنى المقصود الذي هو كون كل شيء مخلوقا له تعالى بقدر معلوم
في ذاته وصفاته ولا شك انه باطل وهذيان لا محصل له اصلا يدل
عليه ظاهر عبارته والحق ما ذكروه فتدبر فان الحق يعلو ولا يعلى عليه

قوله لم يجهد اقول هذا اعتبار لطيف ظاهر والشاهد عليه اعتبارهم
زيد قام حملته صغرى وكبرى فلا وجه لانكاره فتدبر قوله
ليس الا اى ليس فيه وجه سوى التشديد عند غير الحنين واما عنده
فيجوز فيه الوجهان التشديد والتخفيف فتقول ليس الا منقطع
عما بعده فتدبر قوله اما حروف التحضيض فبالاتفاق
قال الشيخ الرضى لا شك ان التحضيض والعرض والاستفهام
والنفي والشرط والتمني بمعانيه تليق بالفعل فكان القياس اختصاص
الحروف الدالة عليها بالافعال الا ان بعضها بقيت على ذلك
الاصل من الاختصاص كحروف التحضيض وبعضها اختصت بالاسمية
كليت ولعل وبعضها استعملت في القبيلتين مع اولويتها بالافعال
كالا للعرض وكذا ان الشرطية فان المرفوع في نحو ان امرؤ هلك
يجوز عند الاخفش والفراء ان يكون مبتدا والمشهور وجوب
النصب في ان زيدا ضربته والا زيدا تضربه في العرض انتهى كلامه رح
فاحفظ فانه لازم جدا كي تستغني عن خبطيات الحاشية قوله
ومما استخرجته لهذا بان لا يعبأ به اذ جهات التخصيص كثيرة
فليكن مخصوصا بالصفة المقدرة او الفاعلية المعنوية كثيرا هو
ذاتاب على انه مدار صحة الابتداء بالنكرة على الافادة كما مر في موضعه
قوله وتحقيق المقام لهذا بان طويل لا طائل تحته بل تحقيقه في حاشية
المولى عبد الغفور فانظر فيه والحق ما ذكره الشارح قدس سره وقال

وقال الكازروني انما اورد المص هذا المثال مع ظهور انه ليس في
هذا الباب ردا على السيرافي حيث جوز النصب فيه بناء على جعل المصدر
قائما مقام الفاعل والجار والمجرور منصوب المحل على انه مفعول به
كما في زيد حبست عليه اى زيد اذهب الذهاب به وهو مردود عليه لانه
لا يعلم الفاعل فكيف يقدر باذهبت ولانه لا يجيء ان يقوم
المصدر مقام الفاعل الا ان يكون مخصوصا وما جاز سيبويه من
نحو قيم وقعد بالاسناد الى المصدر فمحمول على ان يكون المصدر مقصودا
اى قيم القيام الذى يتوقع ولانه المفعول به اذا كان موجودا
لا يقام غيره مقام الفاعل فتامل فيه فانه نص في بطلان جميع
كلامه حتى ما ذكره من التاويل لكلام الشيخ الرضى فان مراده
باختصاص المصدر قوله ان يكون مقيدا بقيد يقيده الاسناد
اليه مثل ضرب ضرب شديد لا ما ذكره من الاختصاص بالفعل
كما لا يخفى قوله وفيه قال المولى عبد الغفور قوله الرفع واجب بالابتداء
كذا ذكره المص في شرحه وفيه انه يجوز ان يكون مرفوعا باذهب
المقدر لرعاية الاستفهام فيوافق ضابطة ذكرها في شرح المفصل
هذا الكلام يعني ان الاستفهام اولى بالفعل منه بالاسم فلا يتعين
فيه الرفع بالابتداء فكيف يكون الرفع واجبا بالابتداء دون الفاعلية
بالفعل المقدر اى اذهب زيد ذهب به فتدبر قوله يريد المص الخ
فلا يتوقف صحيح المعنى لكن اطالة بلا فائدة لكونه بينا بنفسه ومنه

الى اخر القول هذيانه فاسد يظهر بالتامل لاهل البصيرة قوله كانه ذكر
ذلك الى اخر القول هذيانه باطل لا ينبغى التقييد به لكونه سعيا عبثا
لا بارك الله فى سعيه قوله انه اراد نفيه الى اخر القول هذيانه ايضا
لا ينبغى التقييد به لكونه بلا فائدة معتد بها قوله انما هو بالنسبة
الى المبتدى الغير العارف بقاعدة اعمال ما بعد الفاء فيما قبلها قال
المولى عبد الغفور لا يمنع الفاء بحسب الظاهر عن ذلك فى هذا الباب لان
ما بعدها قد يعمل فيما قبلها كقوله تعالى وربك فكبر وفى جواب
اما المقدرة ولهذا لم تمنع العمل فيما قبلها اى واما ربك فكبر ولا
يخفى بعده قوله يريد بمثل هذا الفاء يعنى الفاء اذا كانت
جزائية فلا تعمل ما بعدها فيما قبلها كهذه الفاء واذا كانت زائدة
او غير واقعة موقعها الغرض من الاغراض كالفاء الداخلة فى جواب
اما جاز عمل ما بعدها فيما قبلها كقوله تعالى فاما اليتيم فلا
تقهر واما السائل فلا تنهر واما بنعمة ربك فحدث فاحفظ فانه
مهم قوله اشار الى اخر القول هذا كلام بلا فائدة وتحقيقه فى حاشية
المولى عبد الغفور فانظر فيه تعرف المرام بتمامه قوله هذا اظهر الجمل
منه بل الاول اظهر والثانى ظاهر والثالث خفى فانه وجه كونها
للتغيير هو انه اجلد وا ايجاب والايجاب يتضمن الوجوب الذى
هو الحكم فتدبر قوله يعنى ان قوله الى اخر القول كلام مخلوط ولا فائدة
فى تحبيره وتفصيله مع ظهور المراد وتحقيقه مبين الاختصار فى حاشية

فى حاشية المولى عبد الغفور قوله ولهذا لا بد كر المحذر لا يخفى بطلان
هذا التعليل بل القول باسره بل اكثر ما ذكره فى هذا الباب
يظهر بالتامل فى الشروح وحاشية المولى عبد الغفور وتنبيه
اليه انه تعالى قال انه تعالى التنبيه فيما جرت به
المقادير ونفوذه من تحريف النحو باطل وتلبيسه على الناس بالجهل
والتزوير قوله وفيه فى قبيل اطراده بهم الحال على المحرر قال المولى
عبد الغفور قوله عمل فيه النصب اشارة الى انه اطراده المعمول على اللفظ
باعتبار انه محل لاثر العامل هذا كلامه فتامل فيه يظهر لك بطلان
كلام المحشى فى اول الوهلة قوله لا يقال الى اخره فاسد يظهر بادنى
تامل قوله هذا بظاهره جرى ظاهر ناش من عدم الفرق بين العامل
والمعمول وما يعمل فى هذا الباب فتدبر قوله هذا ممنوع وهم منه
والحق ما ذكره الشارح فتدبر قوله وكذا تقدير اتق بتضمينه
معنى التبعيد عدم صحة تقدير اتق مما ذكره الشيخ الرضى وتلقته
الشراح منه بالقبول وقال المولى عبد الغفور يمكن ان يضمنه
فى اتق معنى التبعيد فيكون التقدير اتق سبعد نفسك من
الاسد ولا يخفى ان فى تقدير اتق مع تضمينه معنى التبعيد تاكيد
ليس فى تقدير بعد هذا كلامه وهو الصواب اذ يقال اتقيت زيدا
بمعنى بعدت زيدا او حذرته وحفظته او خفته على ما يشهد به
عبارة القاموس وغيره ويؤيده قوله تعالى فى سورة النور ومن يطع الله

بلغ مقابلته

ورسوله ويخش الله ويتقه فاولئك هم الفائزون فاصل يتقيه
فحذف منه الياء للجزم والهاء ضمير مفعول راجع الى الله تعالى على
الاصح وما قيل انه للسكت ضعيف ذكره الجاربردي في شرح الشافية
ولعلم يفهم المحشي ذلك ورده عليه ووقع في الهذيان كما لا يخفى
قوله ولبعض الناظرين في هذا المقام كلام قال المولى عبد الغفور
قوله فان المعنى على بعد نفسك مما يؤذيك كالاسد ونحوه فيه تأمل
لان نفسك محذر منه لا محذر فكيف يصح القول بان المعنى بعد نفسك
مما يؤذيك اللهم الا ان يقال ان اتقاء الشخص من نفسه والحذر
منها ليس الا لايقاعها الشخص في الضرر فالمحذر منه في الحقيقة
هو الضرر وهي محذرة في المآل فاذا نظر الى المآل صح هذا المعنى
هذا كلامه وهذا كلام في غاية المتانة والعجب من جهل المحشي انه كيف
رد مثل هذا الكلام مع انه مآل كلامه بعينه ولعمري ان هذا الا
مناقضة لنفسه وهو مما يتصور صدوره عن العقل واعلم انه
الشارح الفاضل رح انما وقع في هذه الورطة من قبل انه غير كلام المص
وقد رفقد مكان اتق قوله بما اخرج عن القسم الثاني
من التحذير فهو ورد عليه هذا الاشكال الصعب المخلص عنه ولو مشى
على ظاهر كلامه لما توجه عليه شيء وكان كلامه في غاية الحسن والقبول
لكنه تبع في ذلك غيره من الشارحين توهما منهم ان لفظ اتق
لازم فلا يقال اتقيت زيدا فلا يستقيم المعنى وقد مر توجيهه آنفا

آنفا قوله ولما علم الى آخره هذا بادي الرأي كما لا يخفى فلا نطول به
الكلام قوله صوابه فيه لان الضمير الراجع الى المتعاطفين بكلمة
او يجب افراده فلا يقال زيد او عمرو قائمان بل يقال قائم
وقد ارجع الشارح اليهما هنا ضمير المثنى وهو غير صحيح الا ان يقدر
مضاف اي في احدهما كما مر في بحث المبتدأ المتضمن بمعنى الشرط
قوله وهو المراد بالذكر والمذكور في هذا البحث يعني الذكر
في كلام الشارح والمذكور في كلام المتن اعم منهما قوله والا لكان
للزمان زمان الى آخر القول كلام ناش عن الجهل المركب اذ المراد
بطيب يوم الجمعة شرفه واحترامه عند الله تعالى بتعظيمه اياه في
الشرع وذلك يجوز ان يكون واقعا في يوم الجمعة وغيره من الايام
فمن اين يلزم ان يكون للزمان زمان وما ذكره من السؤال الباطل
ناش من عدم فهم قول الشارح فانه وان كان فعل فيه فعل لا محالة
لكنه ليس بمذكور يعني المراد بالفعل المذكور ما قصد ايقاعه فيه
بحيث يتقيد به ويجري فيه في الاستعمال لا مطلق الفعل كما لا يخفى
قوله اعترض عليه قال المولى المعظم عبد الغفور غفر الله تعالى
له ولنا وللمسلمين قوله فلو اعتبر في التعريف قيد الحيثية الى آخره
فيه تأمل اذ لو اريد من قوله ما فعل فيه فعل مذكور ما نسب اليه الفعل
بكلمة في لم يحتج الى اعتبار قيد الحيثية ولو اريد معناه الحقيقي
لا يجدي في حكم الحيثية نفعا لان هذا المعنى يصير قيدا له وهو

لا يقتضي اعتبار نسبة الفعل اليه بكلمة في نعم يصير قريبا من اعتبارها

انتهى كلامه رح وفيه رد هذا الفاضل حيث سلك سبيلا بديعا

في حل عبارة المتن فاغنانا را سا عن التكلفات وقد خفي هذا على

الشارحين الفاضلين فاستغاثوا الاخراج مثل شهدت يوم الجمعة

عن التعريف بقيد الحيثية ولم يظهر لهم انه لا يجديهم نفعا لعدم

الاحتياج اليه او لعدم فائدة كما ذكره ذلك الفاضل واما المحشي

فانه بمعزل عن ادراك امثال هذه الدقايق وما ذكره من التطويل

فهذيان وخرافات لا طائل تحته غفر الله لنا وله ولسائر المسلمين

قوله لا يخفى ان قيد الحيثية معتبر قال المولى عبد الغفور قد

يقصد بقيد ضمني الاحتراز عن شيء ولم يقصد به الاحتراز

عما يخرجه القيد الصريح هذا كلامه يعني بعد تسليم صحة قيد الحيثية

لا يكون شيء من المتن لغوا بهذا الاعتبار ومنه ظهر بطلان كلام

الشارح والحاشية ايضا فتدبر قوله ولا يحتاج الى ان يقال

قال المولى عبد الغفور جعل الضمير راجعا الى المكان والاولى ان

ان يقول انه كان ولما كانت اضافة الظروف الى المكان بيانية

لم يحتج الجملة الواقعة خبرا الى عائد لانه عائد المبين عائد المبين

هذا كلامه فاحفظ كي تخلص من خلطيات المحشي قوله فكل اسم مكان

ينصب بما اشتق منه او مرادفه ولا ينصب المكان بغير ما اشتق

منه او مرادفه قال الفاضل الهندي وحمل على الجهات الست في النصب

في النصب لفظ مكان وما بمعناه اذا كان الفعل موافقا له في افادة

معنى الاستقرار نحو جلست مجلسك وقمت مقامك ووضعت موضعك

الى غير ذلك من ذوات الميم مما يجري هذا المجرى هذا كلامه وقال

المولى عبد الغفور ينبغي ان يحمل عليها ايضا المقادير الممسوح كالفرسخ

والميل والبريد ونحوها فانها مبهمة اتفاقا لمشابهتها الجهات في

الانتقال فان تعيين ابتداء الفرسخ مثلا لا يختص موضعا دون

موضع بل يتحول ابتداؤه وانتهاؤه كتحول الخلف قداما واليمين

شمالا ولفظ مكان بشرط ان يكون في عامله معنى الاستقرار

فلا يقال كتبت المصحف مكانك ويقال جلست مكانك فان ما في

اوله ميم زائد ان كان مشتقا من حدث بمعنى الاستقرار والكون

ينصب به وبما ينصب به المكان المختص وهو دخلت وسكنت

ونزلت وان لم يكن كذلك فلا ينصب الا بما ينصب به المكان

المخصوص هذا كلامه فاحفظ حتى تخلص من خلطيات المحشي

قوله فيه بحث وهو انه ما يرادف دخلت القادسية يستعمل بما يرادف

كلمة في مثل درآمدم در خانه فان معنى آمدم دخلت ومعنى در كلمة

في ودر الاولى زائدة لتحسين اللفظ والتاكيد اي آمدم در خانه

ومعناه دخلت في الدار وهذا يدل على انه مفعول فيه لا مفعول به

وهو الصحيح قوله هذا لا يصح على كليته وهم منه اذ اشتمال العام

على الخاص يصح ذلك كليا فان من دخل الدار يصح ان يقول

دخلت المحلة او المدينة او البلد كما لا يخفى وهكذا ما ذكره من المثال
فتدبر قوله فانه يصح ذلك فى دخلت الباب وكذا دخلت الدار فقول
الشارح لا يصح ان يقول الداخل فى الدار دخلت البلد محل نظر
وتأمل كما لا يخفى قوله فيه ان تعريف المفعول له ليعرف حكمه الى
آخر القول وهم منه فان المراد من تعريف الشئ تصوير ماهيته وبيانها
ليترتب عليه تقسيمه والبحث عن حكم اقسامه ان كان يقبل القسمة
والا فيكون للبحث عن الحكم فقط وانت خبير انه لا وجه لايراد هذا
الكلام فى بيان محترزات قيود التعريف اصلا فتدبر قوله
ويكذبه جهل منه وعناده فان المولى عبد الغفور لم يدع صحة هذا
التركيب فكيف يكذبه امتناعه بل قال فان قلت كيف يحصل
التأديب بالضرب ويترتب عليه اتحادها بحسب الذات قلنا اراد
ترتب ما يتضمنه التأديب اعنى التأدب قال الشيخ الرضى العلة
الحاصلة التأدب واما نصب التأديب فلتضمنه العلة الحقيقية
ومشاركته له فى الحدث والفاعل والزمان ولو صرحت بالعلة
الحقيقية لم ينتصب عند النحاة الى هنا كلام المولى عبد الغفور
وهو موجود فى شرح الرضى فما ذكره المحشى لا يكون الا جهلا وعنادا
كما قلنا قوله لا فائدة لقوله ظاهرا اقول فائدته دفع احتمال التأويل

قوله خلوفا

اى خالف هذا القائل خلوفا لا انه نحو الزجاج بحيث لا يمكن
تأويله وارجاعه الى قوله لظهوره وقوته فيفيد زيادة التأكيد

التأكيد فى المعنى قوله والاظهر انه يقدر يخالف الزجاج هذا
القائل خلوفا قال الكرمانى قولهم خلوفا يجوز فيه وجهان احدهما
ان يكون مصدر الفعل محذوف اى خالف فى ذلك خلوفا ولا يمنع
من ذلك وجود اللام لانها متعلقة بمحذوف كما فى سقيا له
والتقدير يخالف خلوفا فى زاد لى له والثانى ان يكون حالا
والتقدير اقول ذلك مخالفا وحذف القول كثير هذا كلامه
فاحفظ فانه غريب قوله فيه ان الزجاج لا يدخله فى المفعول
المطلق الى آخر القول هذيان باطل لا طائل فى ذكره كما لا يخفى
على اهل البصيرة قوله مبنى على الغفلة جهل منه بل مبنى على
الندرة بحذف هذه الحروف قوله لا يشتمل نحو جئتك للسواد
يمكن ان يكون هذا داخلا فى الفعل ان اريد بالسواد مقابل
البياض وبالفعل المعنى القائم بالغير بحيث يصح نسبته اليه
او فى العلم ان اريد به الشئ الاسود فلا حاجة الى التعميم فتدبر
على ان امثال هذه الامثلة غير مستعملة فى كلامهم كما لا يخفى
قوله اشار الى ان المصنف اتى الاوضح والاخصر وهم منه اذ هذه
العبارة مشهورة فيما بينهم ولا اختصاص لها بالمصنف بل اشار
الى تخصيص المعنى كما لا يخفى قوله فالعبارة الواضحة المتعرض لامثال

المفعول معه

هذا جهل وجنون فان هذه العبارة فى هذا الباب كالمجمع عليه فيما
بينهم مع ما فيه من البداعة فالنحو بجملة اصطلاحاتهم فى عدم

التغيير كما لا يخفى قوله لا حاجة الى هذا وهم منه اذ لولا ذلك لتوهم
السامع ان المراد بالاتحاد في الزمان هو الاتحاد في كمية الزمان
بان يتحد زمانهما في المبدأ والمنتهى كما في ضربته تاديبا ولا شك
ان هذا غير مراد فلزم التعميم قوله ومن السوالخ وهم منه اذ هو بعد
النبا والنفي يرجع الحصر في الاسناد الى المصدر اذ المراد بالكائن
المصدر لا غير قوله لا يقتصر الاحتراز هذا بان يرد لا ما له اذ
المراد تمييز المفعول معه عما بعد الحرف المشاركة للواو في العطف
لمناسبة بينهما فاحترز عنه لئلا يلتبس به بخلاف ما لا يقع بعدك
اصلا اذ لا مناسبة بينه وبينه قول المفعول معه حتى يحتاج الى الا
حتراز والتمييز عنه ولهذا خص الاحتراز بما بعد الفاء وثم
واما الواقع بعد مع نحو جاءني زيد مع عمرو فهو خارج بذكر الواو
ايضا اذ لا يقول له المفعول معه كما لا يخفى فقوله هو مذكور بعد الواو
خرج به سائر المفاعيل وبالعدم الواو من حروف العطف وما
بعد لفظ مع وقوله لمصاحبة معمول فعل خرج به نحو زيد وعمرو
اخوان ونحو كل رجل وضيعته لعدم الفعل في التركيب ونحو جاءني
زيد وعمرو قبله او بعده لعدم المصاحبة ونحو جاءني زيد وعمرو
لعدم ارادة المصاحبة ونحو جاءني زيد وعمرو معه اذ المراد با
المصاحبة ما يستفاد من الواو لا غير هكذا ينبغي ان يحرر هذا المقام
قوله اتفاق النحاة على ان ضربت زيدا وعمروا من قبيل العطف

يعني مع
الواو المذكور

العطف لا غير كذا قاله الفاضل الهندي في شرحه وقال المولى عبد
الغفور شرط بعضهم كون المعمول فاعلا نظرا الى ان عمروا في قولك
ضرب زيد وعمرا معطوف اتفاقا لا مفعول معه وينتقض ما قاله
بنحو حسبك وزيدا درهم فان الكاف في المعنى مفعول اذ المعنى
يكفيك وزيدا درهم هذا كلامه وبعد النبا والنفي ما المناقشة
في المثال ليس من دأب المحصلين قوله اراد بالفعل ما يدل على
الحدث الى اخر العقود فقط كلام مع ظهور المرام فعليك بكلام
الشارح كي تنجو عن الاوهام قوله واجاب عنه قال المولى عبد الغفور
اي تساوي الماء والخشبة في العلو بحيث ليس احدهما ارفع من الآخر
على هذا يوجد المشاركة بينهما في الفعل فتدبر قوله ويشهد
له سرت والنيل وضحك زيد وطلوع الشمس ويجوز ان يراد
معنى مجازي شامل لهما كالاتحاد والانكشاف فتدبر قوله
قيل ان اعتبار الوحدة في المكان خلاف المشهور قال المولى عبد
الغفور قوله او مكان واحد المشهور الاكتفاء بوحدة الزمان
وفيه نظر اذ وحدة المكان هنا مشهورة عندهم ايضا مسطورة
في كتبهم والمراد ان العبرة في مثل سرت وزيدا وحدة الزمان
وفي مثل لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها وحدة المكان
ويلزم الاول وحدة المكان والثاني وحدة الزمان في الجملة بطريق
جري العادة وهذا القدر كاف من الملازمة ههنا ولا حاجة

الى التلازم العقلى كما لا يخفى فاحفظ فانه يغنى عما ذكره المحشى
من التطويل والخلط قوله او اسم فعل ينصب الاسم عطفا على لفظا
اى ان كان الفعل لفظيا او معنويا اسم فعل ومن عزم جاز فيه الوجهان
العطف والنصب بالمفعولية مثل رويد زيدا واخاه وهيهات
عمرو واباه فان اسم الفعل وان كان عاملا معنويا على ما ذكره
الرضى فى بحث الحال الا انه يجوز فى معموله الوجهان والمحقق قال
ان كل الفعل معنويا وجاز العطف تعين العطف نحو ما لزيد
وعمرو اى اى شئ حصل لهما وانه لم يجز تعين النصب نحو ما لك
وزيدا وما شانك وعمرو اى اى شئ تصنع معهما فلم يجوز الوجهين
فى معمول العامل المعنوى مطلقا فيرد عليه النقض باسم الفعل
كما مر هذا مراده وهو وهم وتحير منه لان العامل المعنوى
مطلقا مختلف فيه عندهم فى جواز الوجهين وعدمه فجزم المصنف
بعدم الجواز وقيل بالجواز وتفصيله فى شرح الرضى قوله
من الجواز فى كل موضع على معنى بعيد الى اخر القول وهم باطل ايضا
اذ الجواز هو الامكان اعم من الخاص والعام فاشار فى الاول
الى الاول لان جواز الوجهين لا يكون الا به ولهذا قال اى لم
يجب ولم يمتنع بسلب الضرورة من الطرفين وفى الثانى
الى الثانى لانه كاف فى جواز الوجه الواحد ولهذا فسر اولا
بعدم الامتناع وثانيا بالامتناع اشارة الى الامكان العام

العام المقيد بجانب الوجود تارة وبجانب العدم اخرى وقد مر تفصيله
فى بحث غير المنصرف عند قوله ويجوز صرفه قوله جعله مفعولا معه وهم
لا حاصل له فتدبر قوله خارج عن التقسيم يعنى تقسيم المنصوبات
او تقسيم المفعول معه باعتبار كون فعله لفظيا ومعنويا لانه من التوابع
وهى خارجة عن هذه التقسيمات كما مر ولا يخفى سخافة هذا السؤال
والجواب انا العطف هنا ليس بتعيين بل محتمل وهذا كاف لذكره ولو
سلم فذكر التابع هنا على سبيل الاستطراد كما لا يخفى قوله فيه بحث
البحث ليس بشئ لانه لو يوهم خلاف المقصود كما لا يخفى قوله تكلف
فى بيان المحل وهم باطل بظهر بادنى تأمل والحق ما ذكره الشارح
قوله لكنه يشكل بنحو جاء زيد والشمس طالعة وانيتك والجيش
قادم وذلك ان الحال وصف لصاحبها وقيد لعاملها وهذا ليس
شيئا منهما انما هو قيد لزمان العامل فاجرى مجرى الظرف فكانك
قلت جاء زيد وقت طلوع الشمس ولهذا لم يفتقر الى ضمير العائد
الى ذى الحال كالظرف وقد يتعذر عنه بان هذا بيان اللازم هيئة
الفاعل او المفعول اعنى زمان الفعل العامل فيه وقد اشتهر فى الكلام
التعبير عن الملزوم باللازم فكان هيئة الملزوم ولا يخفى بعده لان
زمان الفعل ليس هيئة لزيد الا بان يؤول بما يجعله هيئة له فتدبر
قوله وايضا هى اعم من ان يدوم للفاعل او يكون كالدائم قيل
الحال سبعة اقسام منقلبة ومؤكدة ومترادفة ومتداخلة وموطئة

مطلب

مطلب اقسام الحال

ودائمة ومقدرة. مثال المنتقلة جاءني زيد راكبا ومثال المؤكدة زيد
ابوك عطوفا ومثال المترادفة والمتداخلة جاءني زيد راكبا مسرعا فانه
مسرعا ان كان حالا من زيد فهو مترادفة وان كان حالا من ضمير راكبا فهو
متداخلة ومثال الموطئة قوله تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا فان قرآنا
حال موطئة لقوله عربيا اذ هو المقصود بالحالية لكونه في حكم المشتق بخلاف
قرآنا فانه جامد فجعل توطئة للمشتق في الحالية وهو في حكم العدم ومثال
الدائمة الله لطيف قادرا فان القدرة صفة ثابتة لله تعالى دائمة له
ومثال المقدرة مررت برجل معه صقر صائدا به غدا اي مقدرا الصيد به
غدا وهذا كثير في القرآن كقوله تعالى فادخلوها خالدين اي مقدرين
الخلود فيها وقوله تعالى وبشرناه باسحق نبيا اي مقدرا نبوته وقوله
تعالى لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله آمنين محلقين رؤسكم ومقصرين
اي مقدرين جميع ذلك فاحفظ فانه لازم جدا **قوله** لا خفاء في ان
قيد الحيثية هنا معتبر اي الحال ما يبين هيئة الفاعل او المفعول به
نحو جاءني زيد الظريف ورأيت زيدا الظريف فان الظريف هنا يبين
هيئة الفاعل والمفعول لكن لا من جهة كونه فاعلا ومفعولا
بل مطلقا وبه يندفع جميع ما ذكره من الخلطيات التي لا اصل لشيء منها
قوله واعترض المعترض هو المولى عبد الغفور فانه اعترض على قيد
الحيثية فقال في دلالة الحال على ان مدلولها هيئة الفاعل او المفعول
من حيث انه فاعل او مفعول نحوي تأمل نعم انها تدل على كونه هيئة

هيئة للفاعل والمفعول في زمان تعلق الفعل بهما انتهى كلامه يعني
ان الحال انما تدل على كون مدلولها هيئة لفاعل او مفعول مطلقا
في زمان تعلق الفعل باحدهما ولا تدل على كون مدلولها هيئة لفاعل
او مفعول نحوي كما هو المقصود وح لا يبقى الفرق بينها وبين
الصفة فلا يكون قيد الحيثية مفيدا ويمكن ان يجاب عنه بان
المص قال الحال ما يبين هيئة الفاعل او المفعول ومعلوم انه ليس
المراد بهما الفاعل والمفعول اللغوي الاعم المطلق فتعين ان يكون
المراد بهما الاصطلاحي ولزم منه ان يكون مدلول الحال هيئة لاحدهما
والحال دال عليها مبينا لها مع تلك الحيثية بخلاف الصفة فانها
تدل على هيئة احدهما مطلقا لا مع هذه الحيثية ولله در الفاضل
الهندي حيث لم يذكر قيد الحيثية واخرج الصفة بقيد صدور
الفعل ووقوعه اي الحال ما يبين هيئة الفاعل والمفعول حال
صدور الفعل عنه او وقوعه عليه ولا يرد الصفة لدلالتها على هيئة
الموصوف مطلقا فتدبر **قوله** فحينئذ لا يصح استثناء قوله الا
لدخول ما دفع حالا عن المضاف اليه الى اخر القول وهم فاسد لا اصل
له يظهر بادنى تأمل في الشرح **قوله** ود لما شرح المعنى مثال
للحال عن الفاعل معنى وفيه ان قائما حال عن الضمير الذي في الدار
وهو فاعل لفظي فكيف يكون معنويا وفيه ان الضمير الذي في الدار
فاعل من حيث المعنى لان الاضمار في الظرف امر اعتباري لا حقيقي

اذ الاضمار حقيقة للفعل والظرف يدل على الفعل معنى فيكون
الفاعل معنويا لا لفظيا والقول بان الضمير فاعل الظرف مجاز
لا حقيقة فان قلت هو في حكم الملفوظ كما قال الشارح والا لكان
الفاعل في زيد ضرب قائما معنويا قلنا فرق بين الصورتين
فان فاعل الظرف معنوي لعدم العامل لفظا بخلاف فاعل الفعل
فانه لفظي حكمي لكون العامل فيه لفظيا كذا في الحواشي الهندية
الظاهر قال الكازروني في الحواشي الهندي قولهم هذا زيد قائما
حال في زيد وهو مفعول معنى والعامل فيه اما اسم الاشارة او حرف
التنبيه اي يشير الى زيدا وانبه عليه قائما قال صاحب المفصل سئلت
بمكة حرسها الله تعالى عن الاوقات عن ناصب الحال في قوله تعالى
هذا بعلي شيخا فقلت ما في حرف التنبيه او اسم الاشارة من معنى
الفعل وفيه نظر لان المنبه عليه انما هو مقصود الجملة لا زيد وحده
اذ المعنى اشير الى زيد قائما فالاولى ان يقال التقدير هذا اشير
اليه قائما لكون الضمير هو ذو الحال ولو جعل حالا عن زيد يرد عليه
انه يجب ان يكون عامل الحال ودونها متحدا وليس كذلك الى هنا
كلام الكازروني وفيه نظر لان زيدا في المثال المذكور بعد الاشارة
اليه او التنبيه عليه مفعول محض للفعل المستنبط من الحرف وقائما
حال منه لان استنباط احد الفعلين واعتباره يسقط اعتبار الاخر
واعتبار ما في الكلام من النسبة الاصلية لعدم الاحتياج اليه فكيف

فكيف يكون المنبه عليه مقصود الجملة ولا يكون عامل الحال ودونها
متحدا هذا ومنه ظهر ان كلام المحشي هنا لا معنى له فتأمل **قوله**
فالاولى ان يفسر معنى الفعل بحيث يدخل فيه اسم الفعل قال الكاز
روني المراد من معنى الفعل الظروف والجار والمجرور واسماء الافعال
ونحوها مما يفهم منه معنى الفعل ولا يحوز حروف الفعل ويقابله
شبه الفعل وهو ما يفهم منه الفعل بجوهر حروفه كاسم الفاعل
ونحوه هذا هو الاستعمال الشائع وقد يطلق شبه الفعل على
القبيلتين كما فعله المص في بحث الفاعل وقد يطلق معنى الفعل
ايضا عليهما كما فعله في بحث حروف الجر هذا كلامه رحمه الله فقد
تلخص منه ان اسماء الافعال من قبيل الفعل المعنوي وعبارة الشارح
لا تأبى عنه لكن الاولى ان تجعل من قبيل شبه الفعل لجريانها مجراه في
العمل ويترك الشارح قوله وهو من تركيبه كما ترك الفاضل الهندي
رحمه الله **قوله** وخالفهم الرضي حيث جعل الخبر عاملا في الحال دون
التمني والترجي مستندا بانهما ليسا مقيدين بل المقيد هو الخبر
فهو العامل ورد عليه المولى عبد الغفور بانك اذا قلت ليت ابني
راجع فقيرا وجعلت فقيرا قيد الخبر كان المعنى ليت ابني راجع وهو
فقير وليس المعنى على ذلك بل معناه تمنيت ابني وان كان فقيرا راجعا
وهو الحق فتدبر **قوله** فلا يقابل الاستغراق ليس بشيء اذ الاستغراق
مع نقض النفي بالا لانها تصير النفي ايجابا فمعنى قولك ما جاءني رجل

الا اذا كما جاءني رجال راكبين ولو سلّم فالتقابل بين كون النكرة
مغنية عن المعرفة لاستغراقها وبين كونها مفصولة بالا فائدة
الاستغراق في الثاني غير مقصود بل هو شرط لوقوع الحال بعد الا فا
لتقابل صحيح في كل حال **قوله** بل حالها اي بل حال النكرة هي الواقعة
بعد الا دون النكرة التي هي ذات الحال كما هو الظاهر عبارة
الشرح وقال المولى عبد الغفور هذه عبارة اللباب ولم يغيرها
الشارح رحمه الله عن اصلها وهي ان صاحب الحال لا يكون الا نكرة
موصوفة او مغنية عن المعرفة لاستغراقها او بعد الا منقضا
للنفي او مقدما عليه الحال فقال شارحه قوله بعد الا وقوله مقدما عليه
تنازعا في لفظ الحال ولا يخفى انه لا بد فيه من اعتبار عائد ليصح وقوع
الظرف صفة لقوله نكرة والتقدير بعد الا الحال عنها ولو قال
او قبل الا لكان سالما عن التعسف هذا ما نقله المولى عبد الغفور
مختصرا لكنّي نظرت في اللباب وشرحه فما وجدت اثرا من ذلك
وكانها وقعت في بعض النسخ فتدبر **قوله** والاظهر انه سهو قد ذكرنا
ما يخرج عن السهو **قوله** ويمكن الى قوله واما هذا فانه لا طائل تحته
يظهر بادنى تامل فيما ذكرنا **قوله** ولما من قال المولى عبد الغفور
نقلا عن المص انه قال انما اختير التنكير هنا لان الا تقطع ما بعدها
عما قبلها فلم يصح ان يكون الحال صفة لها لانقطاعها عما قبلها
ثم قال وفيه نظر لجواز وقوع الصفة بعد الا كالحال ورده

بين الحال بعد الا

183

ورده المحشي بانه كذب بلا شك لان الصفة المجوزة لا تقع بعد الا
اقول مراد المص بالصفة التي لا تقع بعد الا اقول مراد المص بالصفة
التي لا تقع بعدها هي الصفة المفردة واما الصفة الجملة فقد اعترف
المص وجزم انها تقع بعد الا على ما نقله الشارح عنه في بحث العطف
وعليه خرج قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا لها منذرون ويجوز
فيه الواو لتاكيد لصوق الصفة بالموصوف نحو ما رايت احدا الا
وزيد خير منه فالنظر والرد كلاهما ناشئ عن قلة التامل كما لا يخفى
قوله الحال المشتركة الى اخر القول كلام لا يتجه له كما لا يخفى
على اهل البصيرة **قوله** فيه الى اخره لا جدوى له كالاول فتدبر
قوله ينبغي الى اخره مما لا طائل تحته ايضا او قع فيه ما قاله المولى
عبد الغفور ان هذا الالتباس لو كان محذورا لوجب التقديم وان كانت
النكرة مخصوصة لتحقق الالتباس هذا كلامه وجوابه ان تقديم الحال
هنا واجب لدفع القبح مع الالتباس المذكور فان مجيء الحال عن النكرة
المحضة قبيح لكونهما في معنى المبتدأ والخبر على ما ذكره صاحب الضوء
وغيره لكن اذا كانت النكرة مخصوصة بشيء من الامور المذكورة لا يلزم
القبح لاغنائها عن المعرفة فلا يلزم التقديم لفوات جزء العلة
الموجبة للتقديم فان قلت هذا التعليل فاسد لان ذا الحال اما
فاعل او مفعول وكل منهما مخصوص بالحكم المتقدم فمن اين يلزم
القبح قلت لعل القبح بالنسبة الى الحكم الثاني دون الاول

تأمل فان تعليلات المسائل النحوية مناسبات جعلا لوقوع لا علل
عقلية موجبة للحكم حتى يرد عليه النقض المذكور **قوله** يعني فيما دل على
حدث بعد منجزته الدال على الحدث هنا التشبيه فانه يدل على حدث
مشترك بين المشبه والمشبه به لكنه لا يدل على خصوصية ذلك
الحدث بل الدال على خصوصية الحال ولذلك التزموا انه يلي كل حال
صاحبه عند اختلافه وانه لزم تقدم على العامل الضعيف لئلا يلزم
الالتباس حال احدهما بحال الآخر نحو زيد قائما كعمرو قاعدا وبكر
يوم الجمعة كبشر يوم السبت وهذا بسرا اطيب منه رطبا الى غير
ذلك **قوله** كون مدار المخالفة الى آخر القول ليس بشيء فتنبه له
قوله فيه نظر يعني العامل المعنوي اذا كان ظرفا او شبهه من الجار
والمجرور يجوز تقديم الظرف عليه كقوله تعالى كل يوم هو في شأن
وزيد يوم الجمعة عندك واكل يوم لك ثوب واما اذا كان غيره
من معنى الاشارة والتنبيه والتشبيه وغيرها فلا يجوز التقديم
اتفاقا كذا ذكره الرضي ولم يلتفت اليه لكونه مخالفا لظاهر كلامه
فافهم **قوله** فالانسب الاوضح لا الاصح فتدبر **قوله** الا اذا كان
المضاف قال المولى عبد الغفور يستثنى منه ما اذا كان المضاف
جزء المضاف اليه او جاز قيام المضاف اليه مقامه فانه يجوز التقديم
ح لكنه على قلة نحو يتحرك ماشيا زيد وتتبع ملة ابراهيم حنيفا
فاعتقد فان فيه المختار قصورا **قوله** نقض قال المولى عبد الغفور

الغفور قيل لا يرد نحو راكبا جاء زيد لان الفاعل من حيث انه مسند اليه
محله قبل الفعل وانه امتنع تقديمه عليه رضي لالتباس بالمبتدأ وقيل
انما امتنع تقديمها على صاحبها المجرور لانه كثر مجيء الحال عن المجرور
ولم يسمع من الفصحاء تقديمها عليه فلو جاز لوقع **قوله** فلا دلالة
المبالغة في فاعل غيره معلوم قال ابو حيان التاء في كافة وان كان
للتأنيث في الاصل لكنه ليس فيها معنى التأنيث اذا كانت حالا
لكونها منقولة ح الى معنى كل وجميع كقاطبة وعامة هاليف
الى معنى كل وجميع فلا عبرة للتأنيث بعد النقل لكونها بمنزلة سائر
اجزائها فاذا قلت قام الناس كافة او عامة او قاطبة فلا يدل
بشيء من هذه الالفاظ على التأنيث كما لا يدل كل ولا جميع عليه
فصارت كتاء الذات في عدم اعتبار التأنيث فيها كذا ذكره
المغني ابن الكمال في فرائده **قوله** واما كونه الثاني تكلفا القول
الاول للزجاج والثاني للزمخشري والثالث لبعض الناس
غير معلوم **قوله** لازمة الحالية ولهذا خطى الزمخشري في قوله في
خطبة المفصل محيط بكافة الابواب خطأه ابن هشام في
مغني اللبيب بانها لازمة النصب على الحالية ورد عليه بقول عمر
رضي الله تعالى عنه في كتابه قد جعلت لآل كاكلة على كافة بيت
المال لكل عام مائتي مثقال ذهب فلا وجه للتخطية فتدبر **قوله**
افود وهم ظاهر اذ الرجل وهو لا يصلح للحالية ولو سلم فهو غير

مقصوده بل المقصود هو الثاني والاول توطئة لذكره وتمهيد
ولهذا اسميت موطئة ولو سلم فالظاهر النعت لا الحال كما لا يخفى
قوله فيه وهم منه لانه المص قال كل ما دل على هيئة صح ان تقع
حالا ولا يخفى ان الدلالة تستلزم الوضع كما مر في صدر الكتاب
فكانه قال كل ما وضع لهيئة صح وقوعه حالا واذا كان اللفظ
موضوعا لهيئة يكون الغرض من وضعه الدلالة على تلك الهيئة
فالدلالة تدل على الوضع والوضع على الغرض فلا حاجة الى قيد آخر
بعد ذكر الدلالة بخلاف ما ذكره في بحث النعت فانه لما ذكر
الوضع فيه لزم ان يذكر المعنى الغرض هو متعلق الوضع اذ الوضع
لكونه نسبة بين شيئين يحتاج الى ذكر المنتسبين وذكر الغرض
فيما بينهما لزيادة التوضيح فمآل العبارتين واحد فتدبر قوله
لم يأت البسر بمعنى الصائر بسرا قال المولى عبد الغفور رحمه الله
قوله ولا حاجة الى ان تأول البسر بالمبسر هذا اذا كان لفظ
هذا اشارة الى النخل لان المبسر هو النخل كما لا يدل عليه تفقه
واما اذا كان اشارة الى الثمر كما هو الظاهر فتأويلهما بالتضبيح
وعن التضبيح او المدرك وعن المدرك هذا كلامه رحمه الله ويحفظ
كي تستغني عما ذكر المحشي من التطويل بلا فائدة قوله الاظهر
وهم منه اذ المراد ان مطلق الضمير كالعدم بالنسبة الى المظهر
فتدبر قوله فيه انه فليكن ح حالا مقدرة هذا بناء على ان الحال

الحال المقدرة تكون في الماضي كما تكون في المستقبل نحو مررت برجل
معه صقر صائدا به امس وصائدا به غدا لكن كونها في الماضي
نادر قليل والنادر كالمعدوم قوله يقال هذا المثال مصنوع
خصوص المثال غير مراد سواء كان مصنوعا او غير مصنوع بل المراد
النقض لما ذكره ابو علي الفارسي من ان العامل في خبر اسم الاشارة
بانه لو كان كذلك لزم ان لا يصح مجيء هذا الحال فيما اذا وقع موقع
اسم الاشارة اسم لا يصح اعماله فيه كالمثال المذكور وذلك غير
معلوم بل الظاهر وقوعه قال في شرح اللباب عامل الحال
مقيد به فلو كان هذا عاملا في الحال لتقيدت الاشارة بالبسرية
فوجب ان لا يقال هذا الكلام الا في الحالة البسرية كما ان المجيء
في قولك جاءني زيد راكبا لم يكن الا في حال الركوب وقد يستعمل
هذا الكلام في غير حال البسرية كما هو الظاهر فبطل كون اسم الاشارة
عاملا في الحال واذا بطل ذلك يتعين ان يكون العامل فيه اطيب
قوله وكذا المضارع المنفي ذكر المضارع المنفي هنا خلط كلام
بلا فائدة بل ابقاؤه للخلو في المحنة والبلية كما لا يخفى لا بارك الله
في صنعه قوله ويشترط في المضارع المثبت قيد المثبت سهو منه
او من الناسخ والصواب ان يقول يشترط في المضارع الواقع
حالا خلوه عن حرف الاستقبال كما قال غيره قال سعد الدين
التفتازاني رحمه الله تعالى في المطول المراد بالمنفي هنا المنفي

بما ولا دون لن لانها حرف استقبال ويشترط في الجملة الواقعة
حالا خلوها عن حرف الاستقبال كالسين وسوف ولن ونحوها
وذلك لان هذه الحال والحال التي تقابل الاستقبال وان تباينا
لانه لفظا يركب في قولنا يجئ زيد غدا يركب حال بهذا المعنى عن حال
بالمعنى المقابل للاستقبال لانه ليس في زمان التكلم لكنهم استبشعوا
تصدير الجملة الحالية بعلامة الاستقبال لتناقض الحال والاستقبال
في الجملة فتدبر **قوله** لانه الدليل مقرر للشئ ومؤكد له يعني ان
الحال المؤكدة اما لتقرير مضمون الخبر وتأكيده واما للاستدلال
على مضمونه على سبيل منع الخلو كما ذكره المولى عبد الغفور **قوله**
قال المحقق التفتازاني في المطول في اول بحث الحال الحال على
ضربين مؤكدة يؤتى بها لتقرير مضمون الجملة الاسمية على رأي
ومضمون الجملة مطلقا على رأي آخر والحق ان الحال التي ليست
مما تثبت تارة وتزول اخرى كثيرا ما تقع بعد الجملة الفعلية ايضا
فمن اشترط في المؤكدة كونها بعد جملة اسمية لزمه ان يجعلها قسما
آخر غير المؤكدة والمنتقلة ولتسم دائمة او ثابتة هذا كلامه وعبارة
وقال الكاندوي نقلا عن السيد الشريف قدس سره الحال المؤكدة
على قياس الصفة المؤكدة ان يكون معناها مفهوما من ذي الحال
سواء كان عقيب جملة فعلية او اسمية وكونها عقيب جملة اسمية
عند هامة اسمية جامدية عن عاملية شرط لوجوب حذف عاملها

عاملها وتوهم بعضهم انها اذا وقعت بعد الاسمية لا يكون
طرفاها الا جامدين وهو ناش من الامثلة المشهورة لها انتهى
كلامه فانظر فيما ذكره المحشي من الكذب والافتراء على الناس ليت
شعري ما مراده منه **قوله** على صيغتين يعني المميز يجوز فيه
كسر الياء وفتحه بناء على ان المميز في الحقيقة هو المتكلم واسناده
الى اللفظ مجازا **قوله** احترز بقوله اي الاسم عن نحو قلت اي
قلت ليس بشئ لان الفعل غير داخل في الجنس بقرينة ان البحث
في منصوبات الاسماء فلا يلزم الاحتراز عنه كما لا يخفى فقوله ما شامل
لجميع الاسماء مما يرفع الابهام ومما لا يرفعه وبقوله يرفع الابهام
خرج ما لا يرفعه فقط **قوله** لكنه ينتقض باعجبني شئ حسن
زيد ليس بشئ ايضا لان الظاهر انه بدل من شئ بدل البعض
من الكل والبدل خارج عن التعريف بقوله يرفع الابهام كما ذكره
الشارح وكذا قوله اعجبني شئ اي حسنه زيد وقوله زيد حسن الوجه
او وجهه بالنصب على التشبيه بالمفعول خارج عنه للزوم تنكير
التمييز عند البصريين ولو قلت اعجبني شئ اي شاب ينبغي
ان يكون خارجا بقوله مستقرا على ما فسره الشارح رحمه الله تعالى
فتدبر **قوله** وكذا يشكل قال المولى عبد الغفور الاظهر في تفسير
التمييز ان يقال انه جنس ذكر لتعيين مبهم صالح لاجناس مختلفة
متناول لتعيين واحد منهما بالذكر والاصل فيه التنكير لانه

التمييز

التعريف زائد على الغرض منه واجاز الكوفيون تعريفه باللام او الاضافة
نحو غبن رأيه وألم بطنه وسفه نفسه الحجر فلا وعند البصريين
انه غبن رأيه بمعنى غبن في رأيه وان ألم بطنه مضمن فيه معنى شكا
وان سفه نفسه او بمعنى سفه بالتشديد لانه الاصل سفهت
نفسه فلما حول الفعل الى الضمير انتصب ما ارتفع بوقوع الفعل
عليه فصار بمعنى سفه بالتشديد الى هنا كلامه فاحفظه كي تستغني
عما ذكر المحشي من التصرفات النافرة قوله وهو ليس بموضوع
له لانه موضوع للوزن قال المولى عبد الغفور لعل الوضع من الوضع
النوعي المجازي لان اسماء العدد والكيل والوزن اذا اريد بها
معنى الحقيقة وهي المعدود والمكيل والموزون كما سيجيء فهي
مجاز فيها هذا كلامه ويمكن ان يدعى فيها الاشتراك او الحقيقة
العرفية وهو اظهر من المجاز كما لا يخفى وح يرتفع الاشكال فتدبر
قوله هذا اذا تعذر العمل بالاطلاق قال المولى عبد الغفور قول
الشارح لكن المطلق ينصرف الى الكامل دفع لما ذكره الشيخ الرضي
من انه لفظ المستقر لا يدل الا على الثابت المطلق فلا يخرج به
نحو رأيت عينا جارية ويمكن ان يدفع ايضا بان الثابت قد يقال
في مقابلة المعدوم وقد يقال في مقابلة الحادث الطارئ والمراد
هنا هو المعنى الثاني هذا كلامه فاحفظه كي تستغني عما ذكره
المحشي من الاطالة التي لا طائل تحتها قوله وذلك فرق واضح

واضح الى آخر القول غلط باطل لا معنى له يظهر بالتأمل في المتن
والشرح والى اوله من قبيل توضيح الواضحات وبيان المعلومات
كما لا يخفى قوله منه انه هذا التقدير الى آخر القول غلط ايضا
وبيانه في حاشية المولى عبد الغفور قوله وكأنه اراد معنى مجازيا
بل اراد ما يقابل المركب مطلقا فيكون المراد هذا الفرد الخاص من باب
اطلاق العام على الخاص كذا ذكره الكازروني فتدبر قوله ويتجه
على ذكره وهم منه فان قوله على التمرة مثلها زبدا ليس من اقسام المميز
بل هو من اقسام المركب وانما اورده هنا اتماما لاقسام الاسم
التام على ما نبه عليه الشارح رحمه الله تعالى قوله والاظهر هذا بان
مستغن عن البيان كما لا يخفى على احد قوله اي من غير العدد ولا
حاجة الى هذا لانه حصل ما فيه المفرد قسما واحدا كما هو الظاهر
وقوله الاولى ان يبدل منوان سمنا بقفيزان برا لا وجه له
ايضا كما لا يخفى وقوله انما تصدى الى آخر القول هذيان باطل
يظهر بالتأمل قوله اي بحسب اللفظ الى آخره اظنه هذيانا
لا طائل في ذكره اذ لم يعهد اضافة الاسم معنى الى الاسمين بهذا
الطريق بل انما يكون ذلك بالعطف مثل جاء غلام زيد وعمرو
فتدبر قوله ويشكل بالابريق قال المولى عبد الغفور قوله ما تشابه
اجزاؤه اي تشارك اجزاؤه في اسم الكل اذا كان له اجزاء وانما
قلنا ذلك لان الابريق جنس مع انه ليس لها اجزاء هذا كلامه فتدبر

قوله وفيه انه من قبيل التمييز عن النسبة اقول اصل السؤال للفاضل
الهندي رح وهو ارجع الضمير الى مطلق التمييز الشامل لكلا القسمين
واقتفى الشارح اثره فيه فتالي لهما السؤال والجواب على كلا القسمين
وانما لم يفهم المحشي ذلك وقع في التحيير ولم يكن في نظره على بصيرة
قوله واعترض عليه قال الفاضل النحرير المحقق عبد الغفور غفر الله
له ولنا وللمسلمين جواب الشارح قدس سره مبني على التنزل والا
فالظاهر ان الجلسة بفتح التاء وكسرها ليس في باب الجنس
الذي نحن فيه فان الجنس هنا ما هو المجرد عن التاء كالجلوس ولو قصد
تعدد افراد الجلوس منه لم يصح التثنية والجمع هذا كلامه وهو كلام
في غاية الرزانة والمتانة فقول المحشي ان التاء فيهما من اصل الكلمة
وليست للفرق بين الجنس والواحد كلام لغو باطل بل هي للفرق
بينهما كالتاء في تمر وتمرة اذ كل هيئة من هيئات الفعل بمنزلة
فرد من افراد الجنس فيفرق بين الجنس والواحد بالتاء ايضا
الا انه صيغ الجنس والنوع والواحد مختلفة في الفعل غالبا كالجلوس
والجلسة والجِلسة فالتاء فيهما للوحدة غير انها في الاولى للوحدة
النوعية وفي الثانية للوحدة الفردية وكسرت التاء في الاولى
فرقا بينهما بخلاف الاسم فانه لا فرق فيه بين الجنس والنوع في الصيغة
بل بين الجنس والواحد فقط وبيان النوع منه اما بالاضافة او با
لنسبة مثل تمر المدينة والتمر المدني هذا وقوله فلان المناقشة في

ملحه بين النسا

في المثال ليست من دأب المحصلين باطل ايضا لان المناقشة هنا
ليست في المثال بل في اصل القاعدة المتعلقة ببيان افراد التمييز
وعدم افراده كما لا يخفى **قوله** هذا بعيد جدا جهل منه وغباوة اذ
لا شك انه مراد المص بالانواع هنا حصص الجنس مطلقا سواء كانت
متعينة بالتعينات النوعية او الفردية بقرينة المقابلة بالجنس
فيشمل ذكر الانواع الافراد ايضا وقوله الاولى ان يقال افراد
الجنس بدل الحصص جهل على جهل لظهور انه المراد بالانواع
حصص الجنس مطلقا سواء كانت لها تحقق في الخارج او لم تكن
كالتمر والجلوس فذكر الحصص اولى خصوصا بالمشار فيه المذكور
في الشرح **قوله** فقد جاوز يريد ان صيغة الجمع لازم في غير الجنس
وان كان المراد به اول على الجنس فيقال عندي عدل ثوبا واثوابا
لا غير فلا حاجة الى التعميم هذا هو المذكور في اللباب لكنه المذكور
في عامة الكتب المطابقة مطلقا في غير الجنس ولهذا لم يلتفت
الشارح الى ظاهر عبارة المتن بل عممه فتدبر **قوله** لكان تغني
عنه يعني بذكر الانواع لانه يشمل المثنى والمجموع والجنس وغيره فذكره
يغني عن ذكر الجمع المذكور بعده وفيه نظر يظهر بالتأمل **قوله**
لا موجب الى اخر القول هذا بانه باطل لا طائل تحته مع ظهور المراد
قوله يجب ان يقال عشرون درهما نا عن سلم الجواز ان يكون
درهما على حال كونه تمييزا فان التمييز لا يجوز ان يكون معرفة

عند الكوفيين فالالتباس حاصل لا محالة قال المولى عبد الغفور
لا يخفى انه بعضاده يحتمل ان يكون علما وان كان تمييزا بل الظاهر
انه علم فالالتباس ليس الا على تقدير ان لا يكون علما هذا كلامه فتامل
هو التأمل **قوله** الابهام في طرف النسبة لا يستلزم الابهام فيهما
اعلم ان المراد بالطرف هنا الطرف المقدر المسمى بالذات المقدرة
وسماه طرفا لان الاسناد اذا حول عن الاسم الظاهر اليه يقع في
الطرف منه فان طاب زيد نفسا طاب شيء منسوب الى زيد ولا
شك انه دفع الابهام عن شيء هنا الذي هو الطرف يستلزم
فيه عن النسبة الاصلية التي في طاب زيد نفسا كما قال الشارح رحمه
الله تعالى فاحفظ ولا تلتفت الى ما ذكره المحشي من الخبط فانه تخبير
باطل **قوله** وفيه نظر لا شك في بطلان هذا النظر لانه حمل الصحة
على الامكان الخاص في الاول وعلى الامكان العام في الثاني اذا
يصح بعد اخراج طاب زيد نفسا عن التمييز بقرينة السياق
والسباق كما فسره الشارح ولا يرد السؤال به على هذا التوجيه
لا محالة وبالجملة كلامه عن آخره فاسد ولم يأت في شرحه شيئا
يعبأ به فضلا عن يغبط به وتفصيل المقام في شرح الفاضل
الهندي وحاشية المولى عبد الغفور ولنا منازعة مع الفاضل
في طاب زيد نفسا هل هو نص في المنتصب عنه ام لا لكن ما ذكره
الشارح الجامي رحمه الله تعالى احسن من الكل كما لا يخفى **قوله** كما ظن

كما ظن قال المولى عبد الغفور الذات المقدرة هو الشيء المنسوب
الى زيد المغاير له بالذات وانما قلنا ذلك لان الذات المقدرة
مطلقا هو الشيء المنسوب الى زيد كما ذكرناه هذا كلامه رحمه الله
فتأمل فيه فان المحشي ما فهم كلامه كما لا يخفى **قوله** هذا ينافي ما بعده
منه وهم منه وتخبير وغلط كلام اذ لا منافاة بين الكلامين اصلا
كما يظهر بالتأمل **قوله** ومما يقضي منه العجب فغلط كلام منه والا
فلا شيء في كلام ذلك الفاضل المحشي مما ذكره من الهذيانات
واما كلامه فهو باطل قطعا كما يظهر بالتأمل في الشرح **قوله**
الطبق الى آخره وهم منه كما يظهر بالتأمل في الشرح **قوله** لا معنى
للاقتصار باطل ايضا قوله لا معنى لحصر الاحتمال في الصفة
وهم ايضا قوله قلت وهم ايضا يشكل كلام لعوسيل عليه كلام
الشرح فطعا حيث ذكر انه اسم الفاعل واسم المفعول يلحق
بالفعل فحاله كحاله وقوله فانه يتقدم على عامله عند الجمهور كانه
سهو من قلم الناسخ والا فلا يتقدم لان العبارة في الرضي
وغيره هكذا فتدبر **قوله** فمن بنى الكلام على تضمين المثالين
قال المولى عبد الغفور المراد باللازم ما يتضمنه الفعل المتعدي
لكونه مطاوعا له فكان التمييز باعتبار المتضمن بالفتح وكذا
الحال في العكس لانه مطاوع فعل يتضمنه ذلك الفعل هذا كلامه
فتدبره فانه هو الكلام **قوله** ليس البحث وارد الكلام باطل بالبديهة

لانه لو امكن جعل التميز فاعلا على كلا الوجهين لما اذ لو ه اصلا وجيب
اولوه علم انه الفاعلية على الاصل لا يستقيم فالبحث وارد لا محالة
انه امكن جعل الماء فاعلا لامتلأ لكنه لا يمكن لانه الامتلاء صفة
الاناء لا صفة الماء فلا يصح اسناده اليه حقيقة ولا مجازا فقياسه
على قولهم ربح زيد تجارة قياس مع الفارق فلا بد من التأويل المذكور
لصحة الفاعلية فتدبر ولهذا احتاجوا الى تأويل فجرنا الارض
عيونا مفعول به اى فجرنا عيونا فى الارض فالارض على الوجه يكون
ظرفا وقيل منصوب على الحال من الارض اى فجرنا الارض حال
كونها عيونا وقيل منصوب بنزع الخافض اى فجرناها بعيونه
وانما جمع العيون مع افراد الارض لانها متنوعة متكثرة بخلاف
الارض فانها واحدة فى الظاهر **قوله** فكلام المص قاصر اقتصر
المص كلامه على ما هو الاصل فى العمل واحال التفصيل الى الغير
اختصارا كما هو دابه فلا قصور فى كلامه والله اعلم **قوله** لكن
المص زعم المص ان لفظ الاستثناء موضوع فى الاصطلاح للمخرج
وغير المخرج وعلى هذا يكون مشتركا اصطلاحيا فلا يمكن جمعهما
فى تعريف واحد لتباينهما حقيقة اللهم الا ان يكون على سبيل
عموم المجاز بان يراد القدر المشترك بينهما اى المذكور بعد الا
واخواتها كما انه التقسيم هنا بهذا الاعتبار وزعم الرضى انه
موضوع لهذا القدر المشترك وح يكون له مفهوم عام شامل

شامل كلا القسمين فيعرف به ويقسم باعتباره بلا تكلف وهذا
اولى واحرى كما لا يخفى **قوله** اى عمه المراد منه قيل فى الاستثناء
المتصل تناقض لانه يتضمن اثبات الشئ ونفيه فان قولنا جاء
القوم الا زيدا اثبات لمجئ زيد ونفيه وهذا تناقض لا محالة والا
ستثناء واقع فيصح الكلام فلا بد ان يكون له ملحظ صحيح
واجيب بان الحكم على المستثنى منه بعد اعتبار خروج المستثنى عنه
بقرينة الاستثناء فلا تناقض وهذا هو المعنى بالاخراج عن
المتعدد لا الاخراج حقيقة فان زيدا فى قولك جاء القوم الا زيدا
غير داخل فى القوم فى الواقع فكيف يخرج عنه فى النسبة الكلامية
حقيقة فان قلت اذا لم يكن زيد فى الحقيقة داخلا فى القوم فما
معنى الاخراج منه وكيف يتصور الاخراج بلا دخول قلنا معنى
الدخول شمول اللفظ له لولا الاستثناء ومعنى الاخراج جعل
الاستثناء قرينة على عدم دخول المستثنى فى حكم المستثنى منه
فى الواقع فاحفظه فانه خلاصة الكلام فى هذا المقام **قوله** ولكن
انه تريد الى آخره كلام فاسد كما يظهر بالتامل **قوله** ما فى زيد ليس
الا اى ليس الجائى الا زيدا اى ليس الجائى احد الا زيدا فالاستثناء
مفرغ ومثله ليس وغير ولا غير كما سيأتى فى بحث الظروف المبنية
قوله الظاهر ان الكلام فى كونه منصوبا بنصبه تحقيقه انه
وعليه رأى الفاضل الهندى والمولى عبد الغفور لكن يرد عليهم

قوله او كان بعد خلا وعدا كما قال الشارح اللهم الا ان يقال
هذه الافعال في الاستثناء بمنزلة الا على ان الكلام هنا في الموجب
التام وقولهم قرأت الا يوم كذا من قبيل المفرغ فيجب تأخيره الى
بابه ولا وجه لذكره هنا فتدبر قوله نقضه المص فانه قال في شرح
المفصل العامل في المستثنى هو المستثنى منه بواسطة الا اذ ربما
لا يكون هناك فعل ولا معناه نحو القوم الا زيدا اخوتك وقال
الشيخ الرضي هذا لا يرد الا على مذهب البصريين ولهم ان في
اخوتك معنى الفعل اي ينتسبون اليك بالاخوة وهكذا في مثله وجاز
ان يعمل العامل الضعيف فيما تقدمه لتقويه بالا هذا كلامه ولا يخفى
ضعفه اقول هذا يؤيد مذهب الشيخ عبد القادر الجرجاني رحمه الله
تعالى حيث جعل العامل في المستثنى كلمة الا بنفسها ولقد اصاب
رحمه الله في ذلك لقيام معنى الاستثناء بها والعامل ما به يتقوم
المعنى المقتضي للاعراب واذا عرفت هذا فقد تبين لك ان ما ذكر
المحشي ليس بشيء قوله فقوله الى اخره هذيان باطل لا معنى له
يظهر بالتأمل قال المولى عبد الغفور الظاهر المتبادر الى الفهم
عطف قوله مقدما على ما بعد الا لكن يتجه ان انتصابه مشروط
بكونه بعد الا وذلك غير مفهوم من العبارة وكذا الحال في قوله او منقطعا
ويمكن ان يجعلا معطوفين على قوله في كلام موجب حتى يتجه ذلك
وهو خبر اخر لكان او حال انتهى كلامه رحمه الله قوله اشار الى اخره

الى اخره هذيان لا معنى له ايضا فتدبر قوله الاصرات خبر انه
لا داعي الى تقدير الزمان هنا بخلاف مذ ومنذ كما لا يخفى قوله
الانسب فنفعل كلام بلا فائدة يتقيد بها كما لا يخفى قوله هذا
لا يستقيم وهم منه لانه ذكر الفاعل في المصدر غير ملتزم فيجوز
اضافته الى احدهما ايهما كان على ما عرف تفصيله في الكتب قوله
الظاهر فلو بعضهم وهم ايضا لانه جوز احتمال الفاعل والبعض
في الضمير على العطف وجه واحضره قوله وفيه نظر ما ضره وهم
لا طائل تحته كما لا يخفى قوله ومما يقضى منه العجب قال المولى عبد
الغفور قوله فيما بعد الا حال من الضمير المجرور في فيه وقيل بدل
منه وتوجيه الشارح اولى لان المقصود بيان حال المستثنى
ولو جعل بدلا لكان المبدل منه في حكم التنحية ثم قيل في بعض
النسخ لفظة فيه وح يكون قوله فيما بعد الا متعلقا بيجوز ويختار
على سبيل التنازع ولا يخفى ان هذه النسخة احرى لتقييد كل
من الفعلين كما هو المناسب ولك ان تجعل قوله فيما بعد الا على تقدير
النسخة الاولى متعلقا بقوله يختار وح يكون قوله في كلام
غير موجب متعلقا بكل واحد من الفعلين على سبيل التنازع او با
لاخير فقط لانه جواز النصب في المستثنى هو الاصل وانما الحاجة
الى اشتراط اختيار الرفع الى هنا كلامه رحمه الله فتامله فان فيه فوائد
جمة كثيرة والاعراب الصحيح عندي ان يكون الحرف الاول

متعلقا بيجوز والثاني بيختار والمراد بلفظ ما في قوله فيما المستثنى
ذكره بلفظ ما تفننا في العبارة لئلا يكون تكرار والثالث حال مما اي
يجوز في المستثنى النصب ويختار فيه البدل حال كونه واقعا في كلام
غير موجب واظن انه مراد المص رحمه الله تعالى هذا كما لا يخفى على اهل
البصيرة **قوله** لانه لا بد من اعتبار ضمير هذيان غريب لا طائل
تحته لعدم توقف صحة الحالية على ما ذكر كما لا يخفى على من له ادنى
مساس بالفن بل انما يتوقف صحة الحالية على ما يتوقف عليه صحة
الوصفية فقط لكن جعله وصفا اولى لفظا ومعنى فتدبر **قوله**
ما ذكره الى آخر كلامه هذيان باطل سوى ما ذكره المولى عبد الغفور
وهو انه لا يكون المستثنى متراخيا عن المستثنى منه اذ لو كان متراخيا
عنه نحو ما جاءني احد حين كنت جالسا الا زيدا لم يكن البدل مختارا
وانه لا يكون رد الكلام متضمنا لاستفهام نحو ما قام القوم الا
زيدا في جواب من قال اقام القوم الا زيدا فان النصب ههنا
اولى من الرفع لمطابقة الجواب السؤال انتهى كلامه رحمه الله تعالى
قوله وبهذا اندفع لم يذكر شيئا يندفع به الايراد كما لا يخفى
والجواب ان معنى قولهم المستثنى يعرب على حسب العوامل في الاستثناء
المفرغ انه يعرب بالاعراب الذي يقتضيه العامل في المستثنى منه
المذكور والمقدر ولا شك ان هذا الاعراب المجموع بزيد من الجار
والمجرور لا لزيد وحده كما يقتضيه تعريف المستثنى وهو المشهور

المشهور وانه قال المحققون ان الاعراب لزيد فقط بدون الجار مع
بزيد معربا باعراب يقتضيه عامل المستثنى منه فلا اشكال وقيل
بزيد مجرور بالباء لفظا ومنصوب محلا بمررت بواسطة الباء
وهو عامل في المستثنى منه المقدر بواسطة ايضا فيكون المستثنى
معربا باعراب المستثنى منه وهذا قريب مما ذكرنا جدا فتدبر **قوله**
فقد سهى قال المولى عبد الغفور مجيبا عن الاشكال ان لزيد جرا
لفظيا ونصبا محليا وعامل جره هو الباء التي كانت داخلة في المستثنى منه
وعامل نصبه هو مررت بتوسط تلك الباء وهو العامل في النصب
المحلي للمستثنى منه هذا كلامه وانما قال بتوسط الباء ولم يقل
بتوسط الا لان الاستثناء مفرغ والمستثنى فيه يعرب باعراب
المستثنى منه وهو منصوب بتوسط الباء وكذا ما يقوم مقامه ولما
لم يفهم المحشي ذلك حمله على السهو **قوله** والاوجه الى آخر القول
كلام لغو لا معنى له كما لا يخفى على اهل البصيرة **قوله** كما يظهر من كتب
اللغة انت خبير ان كتب اللغة يكذبه **قوله** وما يقال قال المولى
عبد الغفور في بيان قول الشارح ان معنى ما زال ثبت دائما الاظهر
انه يقال ثبت دائما لكن الدليل لا يفيده الا انه يقال انه نفي النفي
يفيد دوام الثبات وفي افادته بحث هذا كلامه وهو كلام متين في
غاية المتانة يعني المناسب بما ذكره المحشي من البطالة والجهالة لكن
ينبغي ان يعلم ان معنى ما زال ثبت دائما لا انهم قالوا هذه الافعال

المصدرة بحرف النفي لاستمرار ثبوت اخبارها لاسمائها ودوام
ثبوتها لها فيكون نفي النفي مفيدا للدوام بلا نزاع وانما قسم الشارح
بمجرد الثبوت غرضه بيان ان معنى ما زال الثبوت لا النفي والا فقد
اعترف به ثانيا بقوله فيكون المعنى ثبت زيد دائما على جميع الصفات الا على
صفة العلم تبعا للفاضل الهندي ومن اندفع البحث واندفع النزاع
قوله اى بحسب العرف جهل منه وحمق وخرق فاى عرف جعل نفي النفي
اثباتا اعرف عام ام عرف خاص فلا بد ان يقول عرف عام فيقال له
ما كان حال النفي قبل ذلك العرف اكان نفيا او اثباتا فان العرف العام
في التحقيق مجاز اشتهر عند قوم فغلب الاستعمال على المعنى المجازي
حتى صار حقيقة فلا يمكن ان يكون نفيا قبله لان مثل ما زال زيد
مسرورا لم يستعمل في النفي لا حقيقة ولا مجازا وهو ظاهر ولا اثباتا
لان المفروض ان الاثبات حاصل بالعرف فلزم ان يكون نفي النفي
اثباتا في اصل اللغة بطريق الاستلزام كما قال المولى عبد الغفور
يعني ان النفي الداخل على النفي رفع ذلك النفي وسلبه فلزم من
رفع النفي عن الشيء اثبات ذلك الشيء لامتناع ارتفاع
النقيضين فتدبر **قوله** ثم قال القائل هو المولى عبد الغفور
فانه قال نفي النفي مستلزم للاثبات لا انه عينه فان تصور نفي
النفي يتوقف على تصور النفي وتصور الاثبات لا يتوقف عليه فهو
ليس عينه هذا كلامه رحمه الله يعني لو كان نفي النفي عين الاثبات

الاثبات ابتداء لتوقف النفي على تصوره وحيث لم يتوقف على
تصوره علم انه ليس باثبات ابتداء بل الاثبات يلزمه كما حققنا
قوله ولهذا استشنع في لا اله الا الله وهم منه بل النصب على الاستثناء
هنا وفي امثاله جائز ايضا نص عليه النحول في كتبهم لكنه ضعيف
لايهام البدلية من اللفظ وهو غير جائز والحاصل انه يجوز هنا في
لفظة الجلالة الرفع على البدلية اما من محل اسم لا البعيد او من محل
الضمير المستكن في الخبر المقدر او من محل لفظ الخبر وهذا هو المشهور
ويجوز النصب على الاستثناء من احد هذه الامور ايضا وهذا
ضعيف غير مشهور لما ذكرنا من الايهام وقد ذكرنا تفصيله في الرسالة
المسكية مع فوائد لا عين رأت ولا اذن سمعت **قوله** لان الايهام
البدل هنا عن اللفظ ايهام الكفر وهم ايضا كانه توهم انه يكون
التقدير على البدلية لا اله موجود بناء على ان البدل في حكم تكرير
العامل وان المبدل منه في حكم التنحية وليس كذلك بل معنى البدلية
هنا ان البدل تابع للفظ المبدل منه في الاعراب بحسب سريان اثر
العامل منه اليه ولا يلزم منه ان يكون تابعا له في الحكم ايضا حتى يكون
منفيا لما فيه من المانع وهو كلمة الا والا يلزم اجتماع النفي
والاثبات وهو محال فلا يلزم هذا الايهام على تقدير صحة البدلية
كما لا يخفى **قوله** ولا يخفى انه لا فائدة في قول المص عاملين قال
الفاضل الهندي في هامش شرحه فائدة هذا القيد تصحيح قوله

على اللفظ هذا كلام يعني لما كان علة تعذر البدلية على اللفظ في
مالا ولا في الحقيقة امتناع عملها بعد الاثبات لزم ذكر هذا القيد
في العلة تتميما لها وتصحيحا للحكم بالتعذر فكانه قال تعذر
البدل على اللفظ في ما ولا لتعذر عملهما بعد الاثبات سواء جاز
تقديرهما بعده او لم يجز حتى لو فرض جواز التقدير لا يفيد لعدم
العمل اذ الغرض من التقدير العمل فلا فائدة في التقدير بدون
العمل فكيف مع عدم جوازه وفقدان العمل قوله وفيه نظر
قال المولى عبد الغفور عبد الغفور النواسخ اذا دخلت على المبتدأ
والخبر غلبتهما لكنه يبقى تقدير عملهما اذا كان العامل حرفا ضعيفا
ثم اذا كان العامل حرفا لا يغير معنى جاز اعتبار ذلك المقدر
بلا ضرورة نحو ان زيد قائم وعمرو وان غير المعنى فلا يعتبر
ذلك المقدر الا اذا اضطر اليه كما نحو فيه انتهى كلامه فانظر في
كلام الفاضل الكلام واستنباط الغريب ونقض هذا الجهل
بما ذكره من الامثلة هل يرد عليه شيء من ذلك قوله يعني فاعل
حاشا ضمير الله تعالى وفي كلام ابن مالك ان حاشا اسم منتصب
انتصاب المصدر الواقع بدلا من فعله ولفظه مبني لشبهه بحاشا
الحرفية وحاشا لله بالتنوين مثل قولهم رعيا لزيد وحاشا الله بالاضافة
مثل سبحان الله كذا في شرح الخبيصي قوله فالاظهر هذيان
لا يلتفت اليه قوله لا فائدة في هذا الاستثناء مما لا يلتفت اليه

اليه ايضا اذ مقامات الكلام تتفاوت بتفاوت الاغراض فيجوز
ان لا يكون تعيين شيء من المستثنى منه والمستثنى مرادا للمتكلم والمخاطب
اصلا لجواز ان يكون المخاطب مترقبا للحكم من المتكلم بانه هل يتردد
اليه الناس ام لا واذا كان هل يكون المخالفة من بعضهم ام لا
فيقول المتكلم ما جاءني رجال الا واحد فتدبر قوله اذا كان مراد
المحشي الى اخر القول من قبيل توضيح الواضحات بلا فائدة معتد
بها كما لا يخفى قوله فان قلت ما ذكره الى اخره من قبيل توضيح
الواضح ايضا مع ما فيه من الخلط والغلط كما يظهر بالتأمل في حاشية
المولى عبد الغفور وفيما ذكرنا آنفا في كلمة التوحيد قوله
فلا وجه الى اخره هذا كلام لا معنى له فعليك بما في الشرح
قوله فيه انه اخذ الخبر الى اخره وهم باطل لا يخفى على اهل البصيرة
وتفصيل ذلك لا يسعني لما يقتضيه من اطالة الكلام مع ظهور
المرام قوله فلا يرد الى اخر القول تفصيله في حاشية المولى عبد
الغفور فان شككت في شيء فانظره قوله اشارة الى اخره
هذيان لا طائل تحته مع ظهور المراد قوله لا يخفى الى اخره هذيان
باطل ايضا قوله ومنه اطلبوا العلم ولو بالصين ليس هذا من
قبيل الحذف للتفسير كما لا يخفى قال الشيخ الرضي يحذف كان
مع اسمها بعد لو وان ان كان اسمها ضميرا ما علم من غايب
او حاضر نحو اطلبوا العلم ولو بالصين اي لو كان العلم بالصين

خبر كان

وبعد اخوانها نحو رأيتك لدن قائما اى لدن كنت قائما هذا كلام

تدبر قوله قيل هذا منقوض قال المولى عبد الغفور فلا بد مع ذلك

من جواز تقدير في عمد ونحو ذلك مع كان المحذوفة والآن فيعين

النصب نحو اسير كما سار له راكبا فانا راكب وان كنت راجلا فانا

راجل هذا كلامه فاحفظه كي تخلص عن خطيئات المحشى قوله

فاندفع به ما قال الشيخ الرضي رحمه الله منه وحوا ان كلام الرضي

في ضعف الوجوه المذكورة وقوتها من حيث اللفظ والمعنى

ومعلوم انه ذلك لا يندفع بما ذكره بل يحتاج الى الدفع اصلا كما

لا يخفى قوله ابا خراشة اما انت ذا نفر فان قومي لم تاكلهم الضبع البيت لعباس بن مرداس السلمي الصحابي وابو خراشة

بضم الخاء المعجمة الصحابي كنيت له واسمه خفاف بضم الخاء

المعجمة وتخفيف الفاء ابن ندبة بضم النون وسكون الدال وبالباء

الموحدة ندبة اسم امه والمراد بالضبع السنة المجدبة فيكون فيه

استعارة مصرحة وتبعية حيث شبه السنة المقحطة بالضبع

واهلاكها اياهم بالاكل وقيل هو الحيوان المعروف لان الانسان

اذا ضعف من الجوع يأكله الضبع فالشاعر يعرض بابا خراشة

ويقول يا ابا خراشة لا تفتخر علي لان كنت ذا نفر فاني

مثلك في ذلك لان قومي احياء اقوياء لم يهلكوا من الجوع والقحط

بل هم على ما هم عليه من القوة والقدرة والشوكة والحرة وقيل

١٣٥

وقيل بعده اى يا ابا خراشة جزاك الله تعالى عنا خيرا فان الضبع

لم تبتدر في زمن القحط على اكل قومي لاجل نفرك واعوانك وانصارك

وعلى هذا يكون اول البيت متعلقا بآخره ويكون الفاء ابرة بين

المتعلق والمتعلق اشعارا بسببية ما قبلها لما بعدها فان لام

التعليل اذا كان مقدما على متعلقه قد يدخل الفاء في متعلقه لذلك

فتدبر قوله وفيه بحث ليس بشيء اذ لا يلزم من عدم عد هذا الموضع

من مواضع الزيادة ان لا يكون زائدة هنا لعدم الحصر في تلك

المواضع قوله وانكر الشيخ الرضي وهم لا اصل له قوله لا يخفى الى

آخره هذا بيان مستغنى عنه كما لا يخفى قوله في كون المفعول به

وفيه وله كذلك نظر محل فكر وتأمل قوله من ان خبر المنصوب

كان لفظ خبر سهو من قلم الناسخ تدبر قوله فاندفع ما قيل قال المولى

عبد الغفور قوله لما عرفت من معنى البعدية اوالدخول ولا يخفى

انه لا حاجة في اخراج عن تعريف المنصوب بلا الى هذا لانه يخرج

بقوله يليها نعم انما الحاجة اليه في تعريف اسم لا ولعله قال ذلك

ليصح قوله وهذا القدر كاف في حد اسمها وقيل في اخراج المراد

الذي اسند اليه خبرها ويرد عليه ما ذكرناه مع حذف مفعول

ما لم يسم فاعله واستدرك قوله بعد دخولها انتهى كلامه

رحمه الله يعني ان التعريف المذكور منقوض بمثل ابوه في لا غلام

رجل ابوه قائم فانه يصدق عليه انه مسند اليه بعد دخول كلمة لا

مطلب اسم لا التي لنفي الجنس

مع انه ليس في افراد المعرف فاخرجه الشارح بما مر من معنى البعدية
او الدخول والفاضل الهندي بان المراد بكونه مسندا اليه اسناد
الخبر اليه فيخرج عن التعريف منه لانه ليس بمسند اليه بهذا المعنى
وقال المولى عبد الغفور لا حاجة الى شيء من ذلك لانه يخرج بقوله
يليها اذ لا ولي فيه وان كان مسندا اليه بعد دخولها نعم يحتاج الى
اخراج مثله في تعريف مطلق اسم لا وليس الكلام فيه بل في المنصوب
منه وهو غير محتاج الى التقييد كما لا يخفى والمحشي لما لم يفهم اصل
المراد وقال لا يصح ان يخرج منه بقوله يليها فضل فاضل **قوله**
ليس مما ينصب به الكسر بلا تنوين وهم منه يدل عليه اخر كلامه فتدبر
قوله اي الاضافة الى المفرد وقال المولى عبد الغفور اي الاضافة
الى الاسم الصريح ترجح جانب الاسمية فان المضاف الى الاسم الصريح
لا يكون مبنيا الا نادرا نحو خمسة عشر ونحوه وهذا كلامه واحترز
بالاسم الصريح عن الاسم المأول اذ هو غير مانع عن البناء كالظرف
المضافة الى الجمل كقوله يوم ينفع الصادقين صدقهم وحينئذ
ويومئذ فان الظروف المضافة الى الماضي يجوز فيه الامران
بالاتفاق الاعراب والبناء والى المضارع او الاسمية كذلك
عند الكوفيين وبعض البصريين والمحشي لما لم يفهم مراده قال
ما قال **قوله** ولا ينتقض به الى اخر كلامه لغو لا معنى له يظهر
بالتأمل في اول الباب من الشرح **قوله** وعلى التعريف بانه غير جامع

جامع وهم منه وجهه يظهر بادنى تامل **قوله** من قبيل رجل عدل فيه نظر
اذ الفيصل صفة مشبهة بمعنى الفاصل والحاكم وقيل يكون بمعنى القضا
ايضا فتدبر **قوله** كما في انشا تفصيل الوجوه تستفيد قال المولى عبد
الغفور رحمه الله لانك اذا فتحتها يحتمل ان يكون لا في الموضعين لنفي
الجنس وان تكون في الاول لنفي الجنس وفي الثاني زائدة واذا رفعتهما
يحتمل اربعة اوجه احدها ان لا في الموضعين لنفي الجنس ملغاة عن العمل
وثانيها ان يكون في الموضعين بمعنى ليس وثالثها ان تكون الاولى بمعنى
ليس والثاني زائدة ورابعها ان تكون الاولى للتبرئة والثانية زائدة
واذا فتحت الاول ورفعت الثاني يحتمل ان يكون الرفع محمولا على موضع
اسم التبرئة ولا زائدة وان تكون بمعنى ليس وقعه على انه اسمه وان تكون
للتبرئة ملغاة وان رفعنا الاول وفتح الثاني يحتمل انه ان تكون
الاولى بمعنى ليس وان تكون للتبرئة فهذه احد عشر وجها حاصلة
من الاحتمالات الاربعة المذكورة فاحفظها فانها معتبرة جدا ومعنى
التبرئة النفي ولا التبرئة هي لا النافية للجنس مضافة الى التبرئة اضافة
اللفظ الى المعنى والمعيد الى المفاد اي لا المفيدة للتبرئة فتدبر **قوله**
لانه جاز البناء مع لا الزائدة وهم منه فان لا اذا كانت زائدة في الثاني
يتعين النصب او الرفع في الاسم الذي بعدها ولا سبيل الى البناء
اصلا كما لا يخفى **قوله** فاعترض عليه قال المولى عبد الغفور غفر الله
تعالى اي لا حول ولا قوة موجود الا ظاهر موجود ان هذا كلامه وهو

كما قال رحمه الله تعالى وانما قال لم يقل موجود له كما هو الظاهر اشارة
الى اتحادهما معنى فكانهما شيء واحد كما قال المحشي رحمه الله فتدبر **قوله**
يستفاد منه يعني يستفاد من كلام هذا انه خبر الجملة الجملة الثانية
مذكور وهو الجار والمجرور وقد سبق آنفا ان الخبر محذوف وهو موجود
فبين كلاميه تباين وتنافر فالاولى ان يقول فيما سبق ايضا خبرها
الجار والمجرور او يقدر هنا موجودا ايضا لينتظم كلامه وجوابه انه
قوله الا بالله استثناء مفرغ يجوز ان يكون قائما مقام الخبر
وان لا يكون فعلى الاول ظرف مستقر وعلى الثاني ظرف لغو فاشار
اليهما في الموضعين والتقدير لا حول ولا قوة موجود له بشيء
من الاشياء الا بالله تعالى اي لا تحول ولا انصراف عن معصية الله
تعالى بواسطة شيء الا بالله تعالى ولا طاقة على طاعته تعالى
بمعاونة شيء الا به تعالى هذا هو المفهوم من كلام بعض الاكابر وقد
قيل ان الاسم المستثنى بالا في لا اله الا الله وغيره لا يصح ان يكون
خبرا بل هو بدل عن محل لا اله والخبر محذوف اي لا اله موجود لنا
الا الله تعالى وذلك لانه معرفة ولا هو لا تعمل في المعارف ولانه
لا يخبر عن العام بالخاص ولانه مستثنى والاستثناء يدل على المغايرة
والخبر على عدمها لانه صفة قائمة بالمخبر عنه فلا يصح جعله خبرا عنه
هذا ظاهر انه ما نحن فيه ليس منه فتدبر **قوله** ولا وجه ضعف
اي لتضعيف ما ذكره المص وجه آخر غير ما ذكره الرضي **قوله** مع

مع العرض والتمني العرض استعلام ما في ضمير المخاطب والاستفهام
استعلام ما في ضمير المتكلم والتمني ارادة الشيء على سبيل المحبة
سواء كان ممكنا او لا والترجي ارادة الشيء الممكن على سبيل المحبة
فاذا قلت الا تنزل فتصيب خيرا فالهمزة فيه للاستفهام دخلت
على الفعل المنفي وامتنع حملها على حقيقة الاستفهام لان المخاطب
يعرف عدم النزول فالاستفهام عنه تحصيل الحاصل فيتولد منه
بقرينة المقام عرض النزول على المخاطب وطلبه منه فاحفظ فانه
نفيس جدا **قوله** وقد مر آنفا عرفت فيما مر ذكره **قوله** اذا بطل
النفي في كلمة لا بطل عملها وهم منه وتحير لانه ذلك مخصوص بلا
التي بمعنى ليس كما سيجيء عن قريب ان شاء الله تعالى وكانه توهم بطلان
النفي بالكلية بدخول الهمزة على كلمة لا وهو وليس كذلك والا يبطل
عملها بل يتولد عند دخولها عليها هذه المعاني المشتملة على النفي
والاثبات من معاني الكلام التي هي الخبر والاستخبار والامر
والنهي والنداء والقسم والطلب والعرض والتمني والتعجب
فتدبر **قوله** وفيه وهم كما ذكرنا **قوله** وقد يجيء بلا مال
بالبناء على الفتح وهم ايضا وقع فيه كلام المولى عبد الغفور وقع
في بعض عبارات شرح الرضي حيث قال في شعر جرير **قوله** ما بال
جهلك بعد الحلم والدين • وقد علاك مشيب حين لا حين • فالاولى
ان لا فيه زائدة اي في وقت وقت الشيب وقال ابو علي غير زائدة

على تاويل وقت لا وقت للهو هذا فتوهم من البناء على الفتح مع كون لا
زائدة وليس بثبت كما لا يخفى **قوله** الا رجلا جزاه الله خيرا
يدل على محصلة نبيت المحصلة بكسر الصاد المهملة المرأة التي تحصل
تراب المعدن وتستخرج من الفضة والذهب ونبيت بالثاء المثلثة
من الابانة وهي تحت التراب المعدني واخراجه اى تحت تراب
المعدن وتخرجه وكان الشاعر عشق هذه المرأة فسأل عنها ليراها
او لمصلحة عندها فيتمنى رجلا يدله عليها كذا ذكره الكازروني
فاحفظ ولا تغتر بما في الحواشي فانه غلط لانهم توهموا ان
نبيت بالتاء المثناة من البيتوتة والمعنى نبيت نفس كذلك
بل هو كما ذكرنا **قوله** لا ماء ماء باردا يجوز في الثاني البناء
على الفتح على انه بدل من الاول لان البدل في حكم المبدل منه اعرابا
وبناء في نية تكرير العامل نحو يا زيد يا زيد والاعراب رفعا
ونصبا على انه تأكيد لفظي له هذا هو المفهوم من شرح اللباب
للسيد عبد الله وعزمي والذي ظهر لي ان الثاني حال موطئة من
الضمير المستتر في الخبر اى لا ماء موجود ماء باردا على حد قوله
تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا وعلى هذا يكون منصوبا منونا
فقط **قوله** لا وجه قلت وجهه ابراز المعنى الواحد في الصورتين
والباسه بلباسين تفننا في العبارة كما هو صنيع البلغاء
وهذا اولى واحسن وافيد مما ذكره كما لا يخفى **قوله** الاولى

الاولى وجه الاولوية غير ظاهر لانه ان كان استفادة الوجوب
فهو مستفاد من كلام الشارح ايضا اذ المفهوم من قوله فحكمه الاعراب
لا غير وجوب الاعراب كما لا يخفى وان كان غير ذلك فلا بد من بيانه
تدبر **قوله** والصواب اطلاق المتن وابقاؤه على حاله وليس بشيء
بل الصواب ما ذكره الشارح رحمه الله تعالى المراد به **قوله** بل يكفي في
منع البناء كلامه يدل على انه ما فهم من كلام الشارح شيئا فتدبر
قوله فيه قال المولى عبد الغفور لا يخفى ان ذلك يقتضي
وجوب البناء في البدل اذا كان معرفا نكرة والمفهوم من كلام
الشيخ الرضي جواز البناء والتأكيد اللفظي يجب بناؤه واما المعنوي
فلا يكون في المنكر وعطف البيان حكمه حكم البدل عند الشيخ
الرضي انتهى كلامه رحمه الله تعالى **قوله** طوى الى آخره ليس بشيء لظهور
بنائه على السؤال المقدر ولهذا طوى الشارح ذكره **قوله** لا فرق
بين التوجيهين في المآل قال المولى عبد الغفور قوله اى مشاركة اسم
لا حين يضاف يعني ان صورة هذا التركيب صورة الاضافة باللام
وهو حال اعتبار الاضافة بوجود اللام مشارك للمضاف المقدر فيه
اللام هذا هو المعنى الاول واما المعنى الثاني فلم يعتبر فيه انه في صورة
المضاف وانه بهذا الاعتبار مشارك له انتهى كلامه فيكون حاصل المعنى
الاول على هذا جواز التركيب الاول لمشابهته باسم لا المضاف لمشاركتهما
في افادة اصل المعنى المذكور وهو الاختصاص وحاصل المعنى الثاني

جواز التركيب الاول لمشابهته بالتركيب الثانى فى افادة المعنى الذى
هو الاختصاص اعم من التعريف والتخصيص فان الاسم المضاف له معنيان
الاول النسبة الى المضاف اليه وهو الاضافة والثانى حصول الا
ختصاص والمعنى الثانى اصل بالنسبة الى الاول لان المقصود الاصلى
من الاضافة ومشاركتهما انما هو فى الثانى دون الاول ولهذا قال
فى اصل معناه فقول الشارح اى معنى المضاف تفسير للضمير المجرور
وبيان لمرجعه وقوله من حيث هو مضاف اشارة الى ان مشاركتهما
فى اصل معنى المضاف من جهة الاضافة لا من جهة اخرى وان اضافة
المعنى الى ضمير المضاف انما هى بهذا الاعتبار والجهة لا غير فحيث
حصل الاضافة باللام لفظا او تقديرا حصل الاختصاص وحيث
حصل الاختصاص حصل المشاركة حصل المشابهة وحيث حصل
المشابهة حصل الجواز وقوله يعنى الاضافة تفسير للمعنى وقوله
وهو الاختصاص تفسير للاصل هذا هو تحقيق المقام على وجه المرام
ومن ظهر ان كلام المحشى فاسد من اوله الى آخره واطالته باطل دائما فتدبر
قوله فيه الى آخره كلام فاسد ناش من عدم فهم مراد المتن والشارح
اذ علة عدم الجواز فقدان الاختصاص الذى هو مدار القاعدة فحيث
فقد فيه الاختصاص لم يجز وخرج عنه عن القاعدة فعلة عدم الجواز
والخروج عن القاعدة هى عدم الاختصاص فيه لا غير فتدبر **قوله**
فيه بحث وهم وجهوده منه فان سيبويه شيخ النحويين البصريين

البصريين فلا شك ان المعرف فيما بينهم تخصيصه بالذكر لذلك والخليل
بن احمد البصرى استاد سيبويه وان كان على كمبايسنه لكنه لم يشتهر
اشتهاره فيما بينهم ولهذا لا يذكر فى الخلافيات الا قليلا **قوله**
ولك ان تجعل الى آخره هذيان لا يعبأ به كما لا يخفى **قوله** جعل
الاشتمال الى آخره هذيان غريب جدا حيث جعل الامور المتباينة
امرا واحدا مع عدم معرفة ان الكلام فى اى شئ فتدبر **قوله**
فلا يتوهم الدور توهم الدور فى اشتمال تعريف المجرور على الجر لان علامة
المضاف اليه بمعنى الجر فكانه قال المجرور ما اشتمل على الجر وجوابه
ظاهر وهو ان العلامة المذكورة اعم من الجر مفهوما وان كان فى
الواقع عينه فلا يلزم الدور هذا هو المفهوم من كلام المولى عبد الغفور
واما كلام المحشى فليس بشئ فتامل **قوله** ولم يقل او محلا لانه غير
مشترك بين الجميع ليس بشئ بل لم يقل ذلك لان الكلام فى
اقسام المعرب لا المبنى كما لا يخفى **قوله** ولو جعل المضاف مصدرا
مبنيا الى آخر القول وهم باطل لا يكاد يصح شئ منه فتدبر **قوله**
اشار بقوله الى آخر القول ايضا هذيان باطل لا طائل تحته اصلا
مع ظهور المراد من كلام الشارح فتدبر **قوله** والاولى الارادة
شرطها ليس بشئ لان الارادة لم يسبق ذكرها صراحة **قوله** يتبادر
منه الى آخر القول لا حاصل له سوى ما ذكره الشارح فتدبر والمشهور
العام فى مثله تقديره ذو ولا يخفى سخافة هذا الكلام على من له

مجرور

ادنى مناسبة بالعين قوله لا حاجة الى هذا الشرط عدم الحاجة اليه
فى مقام البيان كما لا يخفى قوله انه اريد المساواة التى هى قسم اقسام
النسب اقول مجيبا على ما عرض على الجدل لعدم اراده بالمساواة هذا
المعنى والتمثيل لبيت اسد محمول على المسامحة اذ لا مناقشة فى المثال
او اراد المعنى الثانى الشامل للمرادفة والمقابلة للامور المذكورة
حاصلة فى الجملة وهى كافية فى هذا الفن فتدبر قوله وفيه نظر
ليس بشىء لانهم اختلفوا فى اضافة العدد الى المعدود فقيل
لامية وقيل مبنية واختار ابن مالك الثانى فتدبر قوله الانسب
لو اكتفى فى الاضافة البيانية بمجرد صحة البيان والحمل من غير
ان يكون المضاف اليه اعم من المضاف لجاز اضافة الشىء الى
نفسه وانه لا يفيد الاضافة المعنوية تعريفا ولا تخصيصا وذلك
باطل ولذا اشترطوا اعمية المضاف اليه فى البيانية ولما لم يوجد
الاعمية فى الامثلة المذكورة جعلوها بمعنى اللام لان العام
ثابت للخاص ومتعلق به وهذا هو الداعى لما قالوه فتدبر قوله
والتحقيق وهم وجهل مركب منه لانا نعلم قطعا انه اضافة
الحدث الى الظرف لا يتوقف على تنزيله منزلة الفاعل واسناد
الحدث اليه فقوله معنى ضرب اليوم كمعنى ضرب زيد باطل ايضا
لظهور انه مصدر ضرب زيد عمروا فى اليوم فاضيف الى الظرف
بعد حذف الفاعل والمفعول من غير اعتبار الاسناد اليه اصلا

وضع اللام وسببه

اصلا كما لا يخفى فكيف يكون مثل ضرب زيد بل انما اضيف اليه لما بين
الظرف والمظروف من الملابسة والاتصال والاختصاص كما ذكره
الشارح قوله ولعدم الامر على التسليم من الاول وهم من بل هو من
الثانى لان اللام فيه للعهد الذهنى دون الحقيقة كما هو المشهور
قال علماء البلاغة اللام موضوع على سبيل الاشتراك بين
معهودية الفرد ومعلومية الجنس او موضوع للمعلومية مطلقا سواء
كانت معلومية الفرد او معلومية الجنس فان المعرف باللام قد
يكون لنفس الجنس وهو الاصل عندهم وقد يكون لجميع الافراد التى
تحت ذلك الجنس وهو الاستغراق وقد يكون لبعض الافراد
اما معينا وهو العهد الخارجى او غير معين وهو العهد الذهنى
وذلك بحسب القرائن كذا ذكره المولى عبد الغفور رحمه الله
تعالى قوله مع انه الاستعمال فرق بينهما ما رأيت احدا غير
قائل بهذا الفرق وما هو الا تصرف فيه من عند نفسه وهو يحتاج
الى شاهد قوى ولا شاهد له سوى القياس على المعرف باللام
وهو لا يفيد ولو سلم فتعريف وصف المضاف فى الاضافة
الغير المعينة مبنى على غالب حاله اذ غالب حال المضاف فى الاضافة
المعنوية التعريف كما انه غالب حال لفظ الغير فى الاضافة
التنكير ولهذا وقع صفة للنكرة فى قوله تعالى نعمل صالحا غير الذى
كنا نعمل مع كونه مضافة الى المعرفة الواحد فتدبر قوله ولا يذهب

عليك وهم منه بل يصير العلم بهذا التأويل نكرة محضة ثم يتعرف
بالاضافة هذا هو المشهور بين الجمهور وقال الشيخ الرضي رحمه الله
عندي انه يجوز اضافة العلم مع بقاء تعريفه اذ لا منع من اجتماع
التعريفين اذا اختلفا كما ذكرنا في باب النداء وذلك اذا اضيف
العلم الى وصف معنى نحو زيد الشجاعة وزيد الحرب فانه يجوز وان
لم يكن في الدنيا الا زيد واحد قوله استعمل التخصيص في المعرفة
وهم ايضا بل التخصيص هنا في معناه لكنه على طريق الغرض قوله
لا يخفى وهم ايضا اذ النتيجة كثيرا ما يتفرع على القياس سواء
ذكر القياس بتمامها اولا قوله ولا يخفى انه غير وارد واصل
السؤال والجواب للفاضل الهندي وتبعه الشارح واورد عليه
المولى عبد الغفور ان المعرفة في الامثلة المذكورة هي الاسم وحده
لا المركب والعلم هو المجموع المركب فلم يكن المعرفة علما والجواب
ان المعرفة لما امتزج مع ما اتصل به امتزاجا قويا بحيث يكتسب احدهما
التعريف من الاخر نزلا منزلة كلمة واحدة فكان المعرفة وهو
العلم فتدبر فان ما ذكره المحشي عن آخره لغو لا طائل تحته
كما لا يخفى قوله اذ لا فائدة وهم منه بل فيه فائدة لتفاوت
مراتب التعريف فالتعريف العلمي اتم من التعريف الحاصل باللام
فاورد والترقي من الادنى الى الاعلى ومن الانقص الى الاكمل
كما لا يخفى قوله والاحضر الاوضح وهم وجوده منه كما لا يخفى

لا يخفى قوله جمع الاثفية بضم الهمزة وتشديد الياء على وزن
الاضحية والجمع اثافي بتشديد الياء خففه الشاعر والرمة
لاجل الوزن واسم الشاعر غيلان وكنيته ابو الحارث ولقبه ذو
الرمة وهو في الاصل لقب امرأة تجري عليه والرمة بتشديد الميم
القطعة البالية من الحبل وقولهم هذا الشيء لك برمته اي بجملته
وجملته واصله ان رجلا دفع بعيرا الى رجل بحبل في عنقه فقيل
ذلك في دفع الشيء بجملته كذا في الصحاح قوله فيكون
التركيب من قبيل جرد قطيفة قال الكوفيون ان المضاف
في العدد من حيث المعنى هو المضاف اليه والمضاف اليه هو المقصود
بالنسبة تعرف المضاف تعريفا يحسب ذاته تعريفا مستفادا
من المضاف اليه ثم اضيف بعد التعريف ليعلم انه من اي نوع
من انواع المعدود فيكون مثل جرد قطيفة في افادة المضاف
فتدبر قوله قلت لا يعمل اسم الفاعل بدون الاعتماد لا يخفى
ما في كلامه من الخلط المنبئ عن الجهل بحقيقة الحال اذ عمل اسم
الفاعل والمفعول والصفة المشبهة في المرفوع والمصدر
والجار والمجرور جائز سواء كانت بمعنى الماضي او الحال او الا
ستقبال او الاستمرار لكن الاعتماد لازم في الكل عند
جمهور البصريين فكيف يكون المراد فيما لم يعتمد من الامثلة بل
نحو مصارع مصر وكريم العصر وفريد الدهر ووحيد الزمان

وحاكم البلد وعامل السلطان ونائب القاضي وكاتب كلها من قبيل
اضافة الشيء الى ملابسه دون معموله وان كان بعضها يمكن ان يكون
معمولا للصفة في الواقع فيكون الاضافة بهذا الاعتبار معنوية
كما لا يخفى **قوله** وايضا شرط وجوب عمل اسم الفاعل حقيقة
الحال ما تلونا عليك وباقي تفصيله في حاشية المولى عبد الغفور
لكن ينبغي ان يعلم هنا ان الاضافة اللفظية اضافة اسم
الفاعل المتعدي الى مفعوله واسم المفعول الى ما قام مقام الفاعل
والصفة المشبهة الى فاعلها وكذا اسم الفاعل اللازم والمنسوب
والاستعارة نحو زيد ضارب عمرو ومضروب الغلام وحسن
الوجه وقائم الاب وهاشمي النسب واسد الاخ وان اضافة
الصفة المشبهة وما بعدها الى فاعلها لفظية ابدا لجواز العمل
فيه بخلاف اضافة اسم الفاعل المتعدي والمفعول فانهما انما تكون
لفظية اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال واما اذا كانت
بمعنى الماضي او الاستمرار فاضافتهما معنوية مفيدة للتعريف
وان اضافة اسم الفاعل المتعدي اذا كانت لفظية فهي الى
مفعوله ولا يجوز اضافته الى فاعله لانه نفسه والشيء لا يضاف
الى نفسه لان الاصل في الاضافة مغايرة المضاف للمضاف اليه
بخلاف الصفة وما بعدها فانها انما تضاف الى الفاعل
السببي بعد ان شبهوه بالمفعول ونقل الضمير منه اليه ولا

مطلب اضافة اسم الفاعل الى معموله

مطلب الاسرار الغريبة من الاضافة اللفظية

يلزم منه اضافة الشيء الى نفسه لان المضاف اعم من المضاف
اليه واما اضافتها الى غير السببي نحو مررت برجل قائم عمرو في
داره فلا يجوز لانه ضمير في غير السببي لينتقل منه الى الصفة
فيبقى الصفة بلا مرفوع وهو لا يجوز لقوة شبهه بالفعل
فاحفظ فانه من اسرار اللغة **قوله** اعلم انه يجوز يعني التصريح
بالنفي بعد ما كان ورد الا المسبوقة بالنفي على ما تقرر في علم
المعاني لكن امثال ذلك كثيرا ما يقع في كلام المصنفين فلا
بأس به كما مر في صدر الكتاب **قوله** وفيه بحث ان حاصل البحث
ضبط وخلط وغلط لا طائل تحته فتدبر فان الفاضل الهندي
قال فائدة ذكر اللفظ الاشارة الى وجه التسمية او التنبيه
التقابل صراحة **قوله** لا يخفى عليك ان هذا بيان لا يحتاج الى البيان
قوله قيل قال المولى عبد الغفور لا يخفى ان المجموع المركب
من اشياء يجوز ان يكون مستلزما لامر ولم يكن لكل واحد من تلك
الاشياء في ذلك الاستلزام لكن هذه العبارة وامثالها
انما تقال لبناء لا هو على سابق واستدلال بالا هو على التابع
ولا يخفى ان ذلك منتف بالقياس الى انتفاء التخصص
فيجب ان يجعل قوله من ثم اشارة الى التخفيف وانتفاء التعريف
فقط او يرتكب مجاز كما يقال فلان قتيل تلك القبيلة مع انه
ليس الا قتيل بعضهم انتهى كلامه ولا يخفى ما فيه من الدقة واللطافة

والفئة الكاملة عما ذكره المحشي من المنهج والمروج قوله الاولى ان يقال
وهم ناشئ من عدم ملاحظة كلام الشارح بتمامه فتدبر قوله ويبادره
قال المولى عبد الغفور انما كان هذا انسب لانه اصل مذكور صريحا بخلاف
اصل الفرع غيره تابعيته فانه مذكور ضمنا هذا كلامه وهو في غاية
الحسن واللطافة وما ذكره المحشي من تقدم النفي على الاثبات وهم منه
اما اولا فلان الاصل في ترتيب الاحكام ان يكون على ترتيب العلل
وجودا او عدما واما ثانيا فلان المدعى صراحة افادة التخفيف واما
ثالثا فلان الوجودي اشرف من العدمي وان كان العدمي اصلا بالقياس
الى الوجودي قوله وحينئذ لا يتوجه المصادرة قال السيد الشريف
في التعريفات المصادرة على المطلوب على اربعة اوجه الاول ان يكون
المدعى عين الدليل والثاني ان يكون جزء الدليل والثالث ان يكون
موقوفا على صحة الدليل والرابع على صحة جزء الدليل وكلها باطلة
لاستلزامها الدور هذا كلامه قدس سره ولا شك ان ما نحن فيه
من المصادرة لا ينطبق على وجه من هذه الوجوه الاربعة فاثبات
المصادرة ههنا وهم من الشارح رحمه الله تعالى بل قوله وضعف الوهب
المائية المهجاة وعندها ينبغي ان يكون جوابا عن سؤال المقدر
فانه لما حكم بامتناع الضارب زيد لعدم التخفيف فيه كان سائل
قال ما تقول في قول الاعشى فانه مثل الضارب زيد بواسطة العطف
اذ هو في قوة الواهب عبدها فاجاب بانه ضعيف لا يوثق به حتى

حتى يرد نقضا على ما ثبت امتناعه هذا قال المولى عبد الغفور في بيان
المصادرة ان اثبات المطلوب يتوقف على ابطال دليل الخصم وابطاله
يتوقف على اثبات المطلوب هذا كلامه وعلى هذا يكون قوله وضعف
الى آخره جوابا عن دليل الفراء وفي هذا البيان نظر اذ ليس هذا
في شيء من المصادرة كما ذكرنا اذ دليل امتناع الضارب زيد عدم
التخفيف لا ابطال دليل الخصم نعم امتناعه يتوقف على ابطال
دليله لكن لا يسمى هذا مصادرة كما عرفت ولهذا قال الشارح
فيه شوب مصادرة فتدبر واذا عرفت هذا فاعلم ان قول المحشي
وح لا يتوجه المصادرة لا اصل له بل المصادرة على تقدير وجودها
باقية سواء كان الفعل في الثلاثي او المزيد كما لا يخفى قوله
وح لا شوب للمصادرة وهم منه كالاول بل المصادرة على تقدير
وجودها باقية فتدبر قوله اشار الى ضعفه وذلك لان
المتبادر الى الفهم ضعفه من جهة التركيب لا من جهة الاستدلال
فان قلت كيف يرتفع شبه المصادرة بضعف الاستدلال
قلت وجهه ان المص اثبت مدعاه بدليله لكن عارضه دليل
الخصم فبقي اثباته موقوفا على ابطال دليله وهو المراد بشبه المصادرة
هنا ولما ظهر ضعف دليله ارتفعت المعارضة فارتفعت المصادرة
فتدبر قوله من تتمة الاستدلال يعني انه من جملة التعريفات
الداخلة تحت قوله من ثمة ح الحكم بضعفه دون بطلانه فلانه يغتفر

في التوابع مالا يغتفر في المتبوعات كما ذكره الشارح قوله لا يكفي طائل
فذكره كما لا يخفى قوله كذا قيل قال المولى عبد الغفور اما الرفع فقبيح
لخلو الصفة عن الضمير واما النصب ففيه تمحل حيث جعل الفاعل
مشبها بالمفعول فنصب هذا كلامه فاحفظه فان ما ذكره المحشي
من النظر هذيان باطل لا طائل تحته قوله حين نقدر المضاف فهذيان
بارد مع ظهور المراد قوله والاظهر انه اشارة كلام لغو لا اصل له كما
لا يخفى قوله كانه غفل قلت لا غفلة فيه بل اخره الى هنا ليكون بيانا
لهما كما لا يخفى قوله ويحتمل هنا ان يكون مفعولا لفال جهل
وغباوة منه يظهر بالتأمل قوله وكان منشأ هذا الاشتباه
الى آخر كلامه هذيان باطل يظهر بالتأمل في الشرح وحاشية المولى
عبد الغفور متعلق بقوله ثم حملا لا بقوله مضافا وهم منه وجهل
لانه ليس بمتعلق بشيء منهما هو صفة بعد صفة اي كان كل منهما
اسما فاعلا مضافا الى مضمر متصل ملابسا بعدم اعتبار حذف
التنوين فتدبر قوله فيه بحث وهم منه لان المعنى في اضافة الصفة
الى المعمول على ما كان عليه قبل الاضافة كما صرحوا به على انه يلزم من صحة
قيام هذا قيام صحة ذلك قوله ومما يقضي منه العجب قال المولى
عبد الغفور حاصله ان اضافة المسجد الى الجامع من قبيل اضافة العام
الى الخاص وكذا قياس سائر الامثلة فيكون تلك الاضافة كاضافة
طور سينا وصلوة الوتر وبقعة الكزبرة وجانب اليمين هذا

هذا كلامه رحمه الله تعالى وهو في غاية المتانة وذم المحشي اياه جهل
منه كما لا يخفى على اهل البصيرة قوله وبالمماثلة في الخصوص ان يكون
مدلولا مما شخصا واحدا مثل سعيد كرز وزيد بطة وقيل قفة
وغير ذلك مما اضيف فيه الاسم الى اللقب ومنه ذا صباح وذا مساء
وذات يوم وذات ليلة وصاحب هذا الاسم وليس منه نحو قنبر علي
وسالم زيد وغانم بكر وزيدما وزيدكم وزيد هذا وزيد الذي
جاءنا وزيد الرجل بل هو من قبيل اضافة العام الى الخاص لان العلم
فيها مأول بالمسمى بهذا الاسم اذ العلم لا يضاف ولا يثنى ولا يجمع
مع بقاء العلمية قوله الجنة شخص الاشخاص منه وهو بين
جنة هو شيء ذاته وعينه على ما في الصحاح والقاموس قوله
يزيل الخفاء صحة عين اللاشيء ونفس اللاشيء يعني ان العين
والنفس يطلق على الموجود والمعدوم فيقال عين الشيء ونفسه
وعين الكرسي ونفسه فيكون اعم من الشيء لانه انما يطلق على الموجود
فقط فلا خفاء في صحة هذا التركيب مطلقا سواء كان اللام للعهد
اولا وقال المولى عبد الغفور الشيء بمعنى الموجود الخارجي عند جماعة
والعين بمعنى الذات مطلقا فيكون اعم منه وبمعنى الموجود المطلق
الشامل للذهني والخارجي عند جماعة اخرى وعلى هذا لا يكون اعم
منه لكن يراد نفس مفهومه مع قطع النظر عن تحققه في الذهن هذا مفهوم
كلامه رحمه الله والمشهور المعقول الذي عليه الجمهور ان الشيء والعين

والنفس والذات عبارة عن الموجود الخارجي ولا تنفع على المعدوم حقيقة
وانما نسب اطلاقه عليه الى المعتزلة في كتب الكلامية وعلى هذا لا بد
لصحة هذا التركيب من جعل اللام للعهد كما ذكره الشارح رح فتدبر
قوله فالعين اعم منه هذا على تقدير صدقه على الموجود والمعدوم
وعدم صدق الشيء الا على الموجود واما اذا جعل الشيء شاملا لهما
او جعل العين خاصا بالموجود فهما متساويان في العموم والخصوص
فلا يجوز الاضافة لما مر من عدم الفائدة قوله بخلاف الطبيعة
فانها لا تصدق على نفسها هكذا العبارة في النسخ التي رأيناها
وكانها سهو من قلم الناسخ والاصل الا على نفسها فتدبر قوله
العادة لا يخص هذا الحكم هذيان غريب ولعل آخره الى هنا
ليكون جوابا عنهما كما لا يخفى قوله يتبادر منه الى آخره هذيان
يظهر بالتأمل قوله وكون اللقب اوضح انما يظهر اذا لم يكن
مشتركا وهم منه او سهو اذ المراد كون اللقب اشهر بالنسبة الى الاسم
سواء كان مشتركا او غير مشترك كما لا يخفى قوله لكن قوله وهم
باطل كما لا يخفى قوله لانها لا استقلال لها قال المولى عبد الغفور قوله
لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة فيما اذا كانت في صدر الكلام
وقوله حكما فيما اذا لم تكن في الصدر فانها لا استقلال لها في حكم الابتداء
بها هذا كلامه قوله فينبغي ان يقول وصار مسلمين بالعطف كانه
الشارح اراد بناؤه على مقدر اي فانه صار مسلمين فتدبر قوله فتبقى

فتبقى الضمة افتراء على الرضي فانه ما قال تبقى الضمة بل قال لانه
ادى الى اللبس فان مخبر في قلبها كسرة وابقائها نحو لُيٍّ في
جمع الوى اذ يشتبه فمن نقص هذا كلامه رح وفي القاموس
وقرنه الوى معوج والجمع لُيّ بالضمة والقياس الكسرة فتدبر
قوله وانا افضي من العجب وانت خبير انه قضاء العجب من امثال
هذه اللطائف جنون وغرور وانفعال باطل اما في الجهل او من خفة
العقل ولم يذكر كلامه بتمامه ستر العيب فانه قال قدم الاخ على الاب
ليوافق قوله تعالى يوم يفر المرء من اخيه وامه وابيه واما تقديم
الاخ على الاب في الاية فرعاية اسلوب الترقي هذا كلامه بتمامه
فتدبر قوله ويقال ترتيب اللغات هذا من جهة ضبطها حيث
ذكر اللغات وترك محلها فينبغي ذكرها قال المولى عبد الغفور لم
يراع المص في الذكر وجهي فصاحة اللغات في الحم والا فالحق انه
يقول كدلو وعصا ويد وخبء وفيه لغة سادسة ادنى الكل وهي انه
تكون كوشاء هذا كلامه رح قوله فلما افاد الاسمية وهو بيان
عدم اضافة ذو الى المضمر فكان المناسب اداء حق الشمول
وهو عدم اختصاص شيء من تلك الاحكام اذ الاختصاص فرع
الثبوت قوله يعني في ضرب ضرب زيد لا في زيد ضرب ضرب
كانه يشير الى ان زيد ضرب ضرب جملتان فلا يكون تأكيدا بخلاف
الاول فانه مفرد فيكون من باب التأكيد وذلك وهم منه فان الثاني

التوابع

ايضا منزه لخلوه عن الضمير كالاول فيكون تأكيدا ولو سلم فكونه
جملة لا ينافي التأكيد ضمنا فكلاهما من باب التأكيد كما لا يخفى **قوله**
واري يعني لو اريد التعميم في باب التوابع بحيث يكون شاملا للاسماء
والجمل فتعميم الاقسام اولى من تعميم المقسم لكونها اظهر في الشمول
لما اريد شموله لها وان لا يخفى انه هذا يستلزم تعميم المقسم ايضا
والا لكان قسم الشيء اعم منه فتدبر **قوله** واول كلامه اي كلام المص
ناظر الى الدفع الاول وهو ما ذكره من دخول التابع الثاني والثالث
فصاعدا في التعريف وآخره وهو بالعد قوله كل ثان ناظر الى الدفع الثاني
وهو اخراج ما عدا المحدود عن الحد يعني اول كلامه يدل على الادخال
وآخره على الاخراج كما ذكره الشارح ولا يخفى ما في كلامه من الخشونة
والبعد عن الفهم **قوله** ونحن نقول المراد الثاني في اعراب سابقه
انت خبير انه لا معنى لهذا المراد لانه ظاهر كلامه يدل على ان كلمة
في متعلقة بالثاني وذلك لا يمكن الا بتضمينه معنى الاشتراك
او الدخول اي التابع هو الثاني المشترك في اعراب سابقه وانه
لفظ الثاني بمعناه الاصلي اي الواقع في المرتبة الثانية من المتبوع
وح لا يشمل من التوابع غير الاول كما لا يخفى وانه جعلته بمعنى
المتأخر فيرجع الى ما ذكره الشارح ولا حاصل لجعل اليا بمعنى في فتدبر
قوله لا يخفى الى قوله واورد عليه نقضا باطل لا طائل في ذكره كما
لا يخفى وقوله واورد عليه قال المولى عبد الغفور قوله بحيث يكون اعرابه

اعرابه من جنس اعراب سابقه مع انهما متغايران شخصا بحسب القصد
فلا يرد النقض بنحو قرأت الكتاب جزءا جزءا لان اعرابهما واحد
بحسب القصد ظ في موضعه هذا كلامه يعني انه اعراب
التابع وان كان من جنس اعراب المتبوع ومثله لكنهما متغايران
بالشخص في قصد المتكلم لان قصده الى التابع غير قصده الى
المتبوع بخلاف قرأت الكتاب جزءا جزءا فان اعرابهما واحد بالقصد
وان كان في محلين في التلفظ والكتابة لانهما في حكم لفظ واحد
معنى اي قرأت الكتاب مرتبا فلا مغايرة فيه بهذا الاعتبار فلا يرد
نقضا على التعريف بان يقال يصدق على الجزء الاخير انه تابع
ملابس باعراب سابقه من جهة واحدة مع انه ليس من افراد المعرف لانه
حال والحال ليس من التوابع الخمسة المذكورة هنا هذا مراد المص
المعظم عبد الغفور والمحشي لما لم يفهم مراده وقع في خلط لا يكاد
ينتهي الى يوم القيمة وقد بقي ههنا دقيقة لا بد من ذكرها لتطمئن
الطالب مهارة وحذاقة في الفن وهي ان المفهوم من كلام الشارح
انه مثل قولهم قرأت الكتاب جزءا جزءا وكتبته حرفا حرفا وطا
لعته بابا بابا وغير ذلك مما يمكن ان يعبر عن المعطيين بلفظ
واحد لا يخرج عن التعريف بقوله من جهة واحدة لاتحاد الجهة فيهما
اذ المراد بالجهة الواحدة اقتضاء العامل والظاهر انه اقتضاء
الجزء الثاني في هذه الامثلة عين اقتضائه الجزء الاول لما مر

من اتحادهما معنى بل لا بد من اعتبار المغايرة بحسب القصد حتى
يخرج عنه كما ذكرنا ولهذا ذكر بعد قوله باعراب سابقه دون قوله
من جهة واحدة والمفهوم من كلام الفاضل الهندي والشارح وغيرهما
خروج ذلك كله بقوله من جهة واحدة لانه حال بعد حال واقتضاء
العامل لكل واحد منهما غير اقتضائه للاخر لاختلاف جهتهما
في قصد المتكلم وتعلق العامل والارادة والحق انه جعلوها لا
واحدا عدم الخروج الا بالقصد كما ذكروا وذلك لانه قوله كل
ثان جنس للتعريف شامل للتوابع وغيرها من المفاعيل بالنسبة
الى فواعلها وبنسبة بعضها الى بعض والمبتدأ المتكررة والا
خبار مطلقة سواء كانت من النواسخ او بدونها والمستثنيات
والاحوال والتمييز مكررة اولا وبقوله باعراب سابقه خرج
ما عدا المكررات وخبر المبتدأ مما ليس باعراب سابقه وبقوله
من جهة واحدة خرجت المكررات وخبر المبتدأ لاختلاف جهتها
اذ المراد بوحدة الجهة هنا الوحدة الفردية الشخصية لا النوعية
والوحدة في هذه الاشياء نوعية لا شخصية فاعراب الثاني
في هذه الامور غير اعراب الاول بهذا الاعتبار فخرج الجميع واطبق
الحد على المحدود هذا غاية ما ظهر لي في ايضاح هذا المقام بعون
الملك العلام فتأمل فيه فان الفرق بين هذه المكررات
وبين المعطوف عليها خفي يحتاج الى التأمل قوله الاحسن

الاحسن ليس باحسن لانه نحو جاءني هؤلاء الرجال غير مذكور اصلا فيلزم اهماله
فلا بد من التعميم المذكور قوله وايضا لا يصدق على تابع انه كل ثان وهم
باطل منه لان كلمة كل اذا دخلت على النكرة تكون لاحاطة الافراد فيكون
الحكم على كل واحد منها واذا دخلت المعرفة تكون لاحاطة الاجزاء ولهذا
حكموا بامتناع كل رغيف مأكول وجواز كل الرغيف مأكول فتدبر
قوله فمن استدرك على الشارح قال المولى عبد الغفور قوله ثم انه
لفظ التوابع لان التعريف للجنس ويمكن ان يقال انه صيغة الجمع
ولفظة الكل مجتمعان ذهب ابان الجمع والمنع هذا كلامه وهو حاصله
الكلام والاستدراك فيه اصلا كما لا يخفى قوله هذا التكلف
يعني ما ذكره الشارح رحمه الله من انحصار المحدود في افراد الحد النوعية
التي هي النعت والعطف والتأكيد والبيان والبدل تكلف مستغنى
عنه بما ذكره اولا من صدق المحدود على كل واحد من افراد الحد لان
ذلك يستلزم الانحصار المذكور لانه من لوازم الحد ان يكون
مطردا ومنعكسا اي كل ما صدق عليه الحد صدق عليه المحدود وكل ما
لا يصدق عليه الحد لا يصدق عليه المحدود فلا حاجة الى ما ذكره من
الانحصار. واعلم ان الشارح النحرير عامله الله تعالى بلطفه الخطير
قد اضاف افادة صدق المحدود على افراد الحد الى لفظ كل وكانه
اخذ ذلك من صنيع المص في تعريفات التوابع حيث قال النعت
تابع والعطف تابع الى غير ذلك وجعل الحد منطبقا بسببه على كل ذلك

ان الطرد والعكس والجمع والمنع لازم لذات الحد سواء ذكر فيه لفظ
الكل اولا فاضافة الافادة اليه وجعله مانعا باعتباره وهم منه
رح بل فائدة لفظ الكل فى امثال هذه المقامات هى الاشارة الى
كثرة افراد المحدود كما هو المشهور فتدبر **قوله** والحوان يقال
الى آخر القول راجع الى ما ذكره الشارح بعينه فتدبر **قوله** لا يذهب
عليك الى آخر القول ايضا وهم لا اصل له يظهر بالتأمل **قوله**
ذلك فى عجبنى الموم كلهم باطل وهم ظاهر لا اصل له **قوله** كما
توهم قال المولى عبد الغفور ذكر الفائدة ليس من وظيفة النحو
وكانه اراد بالفائدة الغرض والبحث عن الاغراض ليس فى وظائف
هذا الفن لان المتكفل ببيانها علم المعانى الباحث عن اغراض
المتكلم ومزايا الكلام وخواص التراكيب ونكاته وحمل المحشى
على العرف المذكور وح يكون من وظائف الفن لرجوعه الى اصل
المعنى كما لا يخفى **قوله** يعنى فى التركيب الى آخر القول هذيان
باطل تحت شىء منه كما لا يخفى على البصيرة وكشف فى حاشية
المولى عبد الغفور فانظر **قوله** يرد عليه ليس بشىء لان المراد عدم
لزوم الوصفية له سواء كان هناك موصوف اولا **قوله**
اى دلالة مقصودة اى فى المواضع الاخر التى لا يقصد بدلالته
هذا المعنى لا يدل عليه دلالة مقصودة وان كان من شانه
ذلك فتدبر **قوله** وفيه نظر الى آخر القول وهم باطل هنا شىء منه

من الجهل المركب فان صفة المعرفة معرفة وصفة النكرة نكرة
فكيف يكون الجملة الواقعة صفة معرفة يتعلق علم المخاطب
وما قبل الاوصاف قبل العلم بها اخبار بعد العلم بها صفات
لا يدل على ذلك اصلا كما لا يخفى **قوله** قيد التأويل بالبعيد
الى آخره هذا من قبيل توضيح الواضحات مع ما فيه من الخلط تدبر
قوله فان قلت الى آخره لا حاصل له اذ يجرى فى قولك هل زيد
اضربه تأويلات عديدة كمقول فى حقه اضربه او مطلوب
ضربه او مأمور بضربه الى غير ذلك ولا مزية لبعضها على بعض
كما لا يخفى **قوله** وقد صرح بعض الحواشى بتخصيصه بالطلبية المحكية
جهل منه وعناد اذ لم يقل احد بتخصيص هذا التأويل بالطلبية
المحكية بالقول المقدر وما وقع فيه الا كلام المولى عبد الغفور
حيث قال فيه الا ان التأويل بعيد وذلك فى الطلبية المحكية
بالقول المحذوف كقول الشاعر • حتى اذا جاء الظلام واختلط
جاؤا بمذق هل رأيت الذئب قط • اى بمذق مقول عنده هذا
القول وهكذا فى الحال والمفعول الثانى فى باب علمت مثل قوله
عليه السلام وجدت الناس اخبر تقله هذا كلامه فتدبره
هل فيه شىء يدل على الاختصاص المذكور قوله اخبر كانظر امر
حاضر من الخبرة وهو العلم بالشىء وقوله تقله فعل مضارع
مخاطب من القلى وهو البغض مجزوم فى جواب الامر والجملة

مفعول ثان له لو جدت الناس منقولا في فهمهم هذا القول فافهم
قوله ظاهر انه تأويل للمقول المحذوف وليس بشيء لما ذكرنا
مع ما فيه من الخلط والخبط قوله فحينئذ قوله يتبعه التنكير
يحتاج الى التأويل بما لا معنى له كما لا يخفى على اهل البصيرة قوله
يلزم ح ان لا يكون النعت بالرفع اسم يكون وخبره الجملة
فافهم قوله جوز الكوفيون قال الشيخ عبد الغفور اجاز
الكوفيون وصف النكرة بالمعرفة فيما فيه مدح او ذم استشهادا
بقوله تعالى ويل لكل همزة الذي جمع مالا والجمهور على انه بدل
بدل او نعت مقطوع بالرفع او بالنصب واجاز الاخفش
وصف النكرة الموصوفة بالمعرفة هذا كلامه ح وقيل يجوز
وصف المعرفة بالنكرة المفردة مطلقا وبالجملة اذا كانت
مختصة بموصوفها كقولهم هذا علي قاتل العنتر ومنه
قولهم قال الله تعالى وقال الله عز وجل ورضي الله تعالى
تعالى عنكم فاحفظ فانه ينفعك كثيرا قوله وما في الشرح
في هذا المقام سهو بينه وقع من زلة الاقلام كانه يشير
الى ما ذكره من بعض الزيادات التي ليست في الشرح وذلك
جهل منه وسهو فانه استيفاء جميع الاقسام غير مراد بل المراد
ذكر ما هو انسب بالمقام والا فما ذكره سهو ايضا لعدم
استيفاء الاقسام كما لا يخفى قوله فيه بحث الى آخر القول

القول ليس بشيء ايضا وذلك لان المحشي لو قال فالاول يتبع الموصوف
في عشرة امور ويوجد في كل تركيب اربعة منها وفي البواقي كالفعل كما
قاله في القسم الثاني كان كلاما عبثا لان معنى قوله كالفعل انه يجب
موافقته لموصوفه في البواقي ايضا كموافقة الفعل لفاعله الضمير وقد
اغنى عنه قوله يتبعه في عشرة امور بخلاف الثاني فان معنى قوله
كالفعل فيه فانه لا يجب موافقته لموصوفه في هذه الامور الخمسة الباقية
التي هي الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث كما لا يجب موافقة
الفعل لفاعله الظاهر فيها ولا شك ان هذا مفيد دون الاول
على انه قوله وفي البواقي كالفعل لا يستقيم في القسم الاول اصلا لان
البواقي ستة امور من جملتها وجهان من الاعراب والتعريف والتنكير
فلو قال ذلك لزم منه وجود الاعراب والتعريف او التنكير في الفعل
اعرف المعارف
او انتفاؤها من الاسم الموصوف فتأمل قوله فيه انه اعرف المعارف
الذي فوقه الجميع ضمير المتكلم الواحد قول باطل اذ لم يقل احد بالفرق
بين ضمير المتكلم فكيف يكون ضمير المتكلم وحده اعرف المعارف
ويحمل عليه الباقي فان اعرف المعارف عند سيبويه وجمهور النحاة المضمر
ثم العلم ثم اسم الاشارة والمعرف باللام والموصول سيان والمضاف
في حكم المضاف اليه وعند الكوفيين الاعرف العلم ثم المضمر ثم المبهم
ثم ذو اللام وعند ابن كيسان الاعرف المضمر ثم العلم ثم اسم الاشارة
ثم ذو اللام ثم الموصول وعند ابن السراج الاعرف اسم الاشارة ثم المضمر

ثم العلم ثم ذو اللام وعند ابن مالك الاعرف ضمير المتكلم ثم العلم الغير المشترك والمخاطب سيان عنده ثم ضمير الغائب الذي لا يشتبه مفسره ثم الغائب لنص في مفسره اشتباه ثم المنادى ثم الموصول ثم ذو اللام والمضاف بحسب المضاف اليه كذا في شرح الرضي وبه ظهر فساد تصرفه وبطلان كلامه باسره فتدبر **قوله** ويمكن ان يقال هو من اسمائنا هذا خلط كلام منه اذ كون هو علما او جاريا مجراه اصطلاح المشايخ الصوفية خاصة قدس الله ارواحهم والنظم الشريف وارد على نهج اللغة واسلوبه فكيف يكون هو علما فيه **قوله** اورد عليه قال المولى عبد الغفور الضمير راجع الى اسم الفاعل او المفعول دال على معنى الوصفية كمرجعه ويمكن ان يدفع بان ذلك المعنى اذا كان في قالب الضمير لا يقصد به التوصيف والاولى ان يقال في التعليل ان الموصوف يجب ان يكون اعرف او مساويا والضمير اعرف المعارف فلا يصح الوصف به فنقول الموصوف اخص او مساو واشارة الى هذا التعليل ولهذا اقرنه به او اكتفى به فوقع الدليل موقع المدلول كما في نسخة الشارح الرضي انتهى كلامه رحمه الله وبه ظهر بطلان كلام المحشي من آخره كما لا يخفى على اهل البصيرة اذ هو من قبيل ترك العلم والتمسك بالجهل نعوذ بالله تعالى من الجهل واهله **قوله** اما ان يراد بمثله مثله في درجة التعريف مما لا يعتد به لقلة جدواه فلا فائدة في ذكره سوى تطويل الكلام كما لا يخفى

لا يخفى **قوله** لا حاجة اليه ليس بشيء كالاول **قوله** من قال انه انقص منه الى آخره مما طال بحثه في ذكره كالاول وتبعه فتدبر **قوله** والاظهر الى آخره كانه يشير الى قصد تغيير الشارح وذلك جهل منه اذ لا يمكن ارادة المخصوص من لفظ هذا بعد اضافة الباب اليه لانها تفيد النوعية فتامل **قوله** فيشكل التعريف بجاءني زيد العالم والعاقل سهو منه لانه لا يشكل به هذا التعريف سواء جعل وصفا او معطوفا وانما يشكل به التعريف الذي ذكره الشارح وهو تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة هـ والتحقيق انه لا يشكل به ايضا اذ محصل هذا التعريف انه تابع بواسطة الحرف ولا شك ان الوصف المذكور وان كان مصدرا بالحرف لكن تبعيته لموصوفه ليست بواسطة الحرف بل بالاستقلال والحرف انما جيء به لتاكيد تلك التبعية المستقلة فلا يرد نقضا عليه ايضا فتدبر وقس عليه سائر التوابع الذي يتخلل بينه وبين شيء من الحروف المذكورة **قوله** ويشكل بالمعطوف في قوله وانواعه رفع ونصب وجر ومن البيت سقف وجدار والسكنجبين ماء وخل وعسل والمعجون دقيق وماء وملح الى غير ذلك مما لا يمكن ان يخبر عنه الا بمجموع الاجزاء من المركبات الحسية وليس من الكلمة اسم وفعل وحرف والعنصر تراب وماء وهواء ونار والكلي جنس ونوع وفصل وخاصة وعرض عام الى غير ذلك مما يجوز ان يخبر عنه بكل واحد من

الافراد لصدقه عليه لكونه كليا مشتركا بين تلك الافراد بخلاف
الاول فانه لا يصدق فيه على البعض عليه لكونه كلا مركبا من الاجزاء
عبارة عن المجموع بل لابد اولا من جمع تلك الاجزاء بالعطف ثم
حملها عليه فيكون الربط بعد العطف ولهذا يشكل التعريف به لعدم
النسبة في المتبوع الا بعد تمامه بالعطف فلا يصدق عليه انه تابع
مقصود بالنسبة مع متبوعه اللهم الا ان يقال ان المتبوع اذا كان
مقصودا بالنسبة بعد تمامه بالتابع كان التابع ايضا مقصودا با
لنسبة ضمنا فان النسبة المذكورة في التعريف اعم من ان يكون
صريحا او ضمنا وان تكون حالا او مآلا وهذا معنى قوله النسبة
المقصودة في هذا المقام نسبة البعضية فتدبر **قوله** توضيحه الى
آخره وهم باطل لا اصل له لكنه لهو معذور فيه لانه مما يحير الناس فيه
فقيل اشارة الى ان لفظ المقصود المذكور في التعريف ليس من اعداد
الاسماء حتى لا يصح التعلق به لكونه جامدا بل متعلق به لبقائه
على الوصفية وتضمنه للحدث وقيل اشارة انه بمعنى الماضي فلا
يصح التعلق به بل بالقصد المقدر بقرينته • وقيل اشارة الى نفس التابع
مع النسبة الى غير ذلك من الاوهام الفاسدة والجواب اشارة
الى ان التعلق به انما هو باعتبار ما تضمنه من الحدث لا باعتبار
الذات الذي قام به الحدث ومثل هذه العبارة وقع في بعض المواضع
من المطول وعليه مشينا في بعض المواضع من شرح قصيدة البردة

البردة **قوله** لانها الضمير راجع الى التوابع المفهومة من قوله غير البدل
وقوله فان ذلك القصد وهم باطل كما ذكرنا **قوله** فهم هذا المعنى
الى آخره وهم منه اوقعه فيه بعض كلمات المولى عبد الغفور وقوله
لا فرق في قولنا جاءني زيد حماره وجاءني زيد بل حماره باطل بل الفرق
بينهما ظاهر بما ذكره في الشرح فتدبر **قوله** واما ما ذكره هذا
بعيد من ظاهر الكلام لظهور ان مرادهم به النعت النحوي وانه
توسط بينه وبين متبوعه الحرف كمن التحقيق فيه ما ذكرناه في القول
السادس فانظره **قوله** يتجه عليه وهم باطل لان المراد ذات الحرف
سواء كان بمعناه الآتي اولا وما وقع في الشرح من قوله تعالى
وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم فالواو فيه للحال عند
صاحب المفتاح وانما جاز الحال من النكرة بدون التقديم عليها
لكونها في حكم الموصوفة وما قيل انها مستغرقة كالمبتدأ في قوله ما رجل
الا قائم راجع الى هذا وعند صاحب الكشاف لتأكيد لصوق
الصفة بالموصوف فيكون الواوات المتخللة في الكلام اربعة
العاطفة والحالية والاعتراضية والمؤكدة للصوق الصفة
بالموصوف لكنه لم يعهد في العربية صفة مصدرة بالواو ولم يقل
احد غيره ولم يعضده حجة كذا في بعض الشروح **قوله** فانه قلت
الى آخره لقول هذيان باطل لا طائل تحته لجواز ان يكون اداة
العطف على ذلك المتصل من دواعي التأكيد وضعفا منه اذ لا انحصار

لمقاماة التأكيد في مناسبات المعنوية المذكورة في موضعها فليكن
من جملة نكات التأكيد ان المتكلم اذا اراد العطف على الضمير المتصل
لغرض من الاغراض اكده بالمنفصل ثم عطف عليه فالعدول الى الجملة
معلوم كما لا يخفى **قوله** هكذا في النسخ امثال ذلك سهو من
الناسخين وفي بعض النسخ بوجود النقص كما هو الصواب **قوله**
فيه انه طول الكلام حاصل الى اخره مما لا طائل تحته كما لا يخفى **قوله**
ينتقض بقوله تعالى فبما رحمة الظاهر انه مراده بعدم انفكاك
المجرور عن جاره عدم انفصاله عنه بالاستقلال كما ينفصل المرفوع
المتصل بالمنفصل لا عدم الانفكاك مطلقا ولو بواسطة شيء فتدبر
قوله فيه اشعار بضعف استدلالهم انت خبير ان هذا لا يدل
على ضعف الاستدلال بل يدل على قوته كما يفيده صيغة الجمع على انه
ما ذكره الشارح من الاستدلال والقياس على مذهب البصريين
مجرد مناسبة عقلية لا يجدي نفعا حيث ثبت في الاشعار
الموثوق بها ايضا اذ مبنى اللغات على النقل لا على العقل فتدبر
قوله واجب الجر قوله والارحام فيما قراءة حمزة قوله تعالى
والارحام بالجر عطفا على الضمير المجرور من غير اعادة الجار واجيب
بان الحرف مقدر اي تساءلون به وبالارحام ورد بان الحرف
المقدر لا يعمل في الاختيار الا في انه لا فعلن وبانه معطوف على
على مقدر تقديره وبالابوين والارحام ورد بانه لا دليل عليه

عليه وبان الواو للقسم ورد بانه قسم سؤال لا يكون الا بالباء
وبان حمزة كوفي والكوفيون يجوزون ترك الجار في العطف
على الضمير المجرور في السعة ورد بان هذا انما يصح اذا لم يكن
القراءات السبع متواترة هذا وقرأ الباقون بالنصب عطفا
على محل الجار والمجرور كقولك مررت بزيد وعمرا او على لفظة
الله اي واتقوا الله الذي تساءلون به والارحام من ان تتركوها
ولا تصلوها او على انه مفعول معه وقرئ بالرفع على انه مبتدأ محذوف
الخبر اي والارحام كذلك مما يتساءل به **قوله** فيه انه لا اشكال
في جوازها ولعل كلامهم هذا مجرد تمثيل على سبيل المسامحة فلا
مناقشة فيه كما لا يخفى قوله الاولى ليس باولى وما ذكره من المثال
لا يكاد يصح لما فيه من التناقض بينه فتدبر وقوله اعلم الى اعلم
الثاني بل الى اخر القول هذا بيان لا طائل تحته كما هو الظاهر في بادي
الرأي للمتأمل **قوله** الاعراب من الاحوال العارضة نظرا الى العامل
واما خصوص الاعراب من كونه بالحركة والحرف فهو من الاحوال العارضة
بالنظر الى نفس الكلام باطل والحق ما ذكره المولى عبد الغفور
قوله لعدم قصد التعيين بالاضافة بناء على ان الاضافة للعهد
الذهني كلام التعريف في قولهم ادخل السوق قال المولى عبد الغفور
اعلم انهم جعلوا الحمل على نكارة الضمير جوابا والشذوذ جوابا
اخر واعترض عليه بان الضمير انما يكون نكرة لو مرجع كضمير ربه

رجلو ويمكن ان يجاب عنه بان ذلك مبني على ذهاب الشيخ
الرضي رحمه الله الضماير راجعة الى النكرات اذا لم يكن تلك النكرات
مخصصة بحكم او صفة كانت نكرات هذا كلامه فاحفظه كي يخلص عن
مغلطات المحشي واطالة كلامه الذي لا طائل تحته ولا اعتماد على
شيء منه كما لا يخفى **قوله** ولقائل ان يقول قال المولى عبد الغفور
انما لم يذكر هذا الاحتمال لانه في قوة الفعلية فيصير بمنزلة عطف
الفعلية على الاسمية هذا كلامه فتدبره **قوله** ويحتمل ان يكون
قول المص امر باطل لا يخفى بطلانه **قوله** ولا يخفى عليك قال المولى
عبد الغفور نقلا عن الشيخ الرضي ان جملة التي يلزمها الضمير
كالصلة والصفة وخبر المبتداء اذا عطف عليها جملة اخرى
متعلقة بها بان كان مضمونها بعد مضمون الاولى متراخيا
اولا جاز تجرد احديهما عن الضمير اكتفاء بالفاء لان ذلك
التعلق يجعل المجموع واحدا فتقول الذي جاء فغربت الشمس زيد
لان المعنى الذي يعقب مجيئه غروب الشمس زيد وكذا الحال
في ثم واما الواو فلما كان للجمع المطلق لم يجز ذلك فيه الا اذا
ساعده القرينة على التعقيب كان تقول الذي قام وقعدت
هند في تلك الحالة زيد هذا كلامه وهو ماخذ كلام المحشي **قوله**
ولا يخفى انه بعيد جدا وما قال بعض شارحي اللباب ابعد منه والحق
مع اكثر الشارحين توهم انه اختلافهم في تقدير اوقع وعدمه فيكون

فيكون في تلك مذاهب الاول مذهب الشارح وهو ان يكون عطف
بمعنى اوقع العطف بان يكون منقولا عن مصدر العطف المذكور كقولهم
حيل بينه وبينه مرة اي حيل الحيلولة اي اوقع الحيلولة بينهما و
والثاني مذهب بعض شارحي اللباب وهو ان يكون عطف بمعنى
امثل والثالث مذهب الجمهور وهو ان يكون عطف باقيا على معناه
الاصطلاحي مع عدم حاجة الى تقدير شيء وليس الامر كما توهم اذ المعنى
على وقع العطف عند الكل والخلاف بين ذلك البعض وبين
الجمهور انما هو في ان المراد بلفظ العطف بل هو معناه اللغوي
والتقدير اذا اوقع الامالة على نحو العاطفين وانه لا يحتاج الى
تقدير المضاف او المعنى الاصطلاحي ويحتاج الى تقديره كما
قرره الشارح رحمه الله **قوله** ما ذكره في توجيه مخالفيه الى اخر القول
هذيان باطل وجهل مركب لا صحة لشيء منه اصلا بارك الله فيه
فانه قد افسد العلم على الناس **قوله** دفع لما ذكره الفاضل الهندي
الى اخر القول جهل باطل ايضا اذ كلام الفاضل في شيء وكلام
الشارح في شيء اخر فانظر في شرحهما وحاشية المولى عبد الغفور
تجد الجواب بينا **قوله** ورد لما يتجه على المص الى اخر القول اطالة
باطل ايضا ومراد الشارح بذلك تصوير الاستثناء فقط لا غير
وانما لم يؤخر المص ظرف اللغو عن الاستثناء ليكون محل احدهما
الخلاف فيه في جنب ما يخالفه من الايجاب والسلب فكانه قال اذا عطف

على معمول عاملين مختلفين لم يجز عند الجمهور في بعض الصور خلافاً
للفراء ويجوز في بعض الصور عندهم هذا فا سيبويه **قوله** جا با
الهمزة والواو يعني التأكيد عبارتان التوكيد والتأكيد بالهمزة
المبدلة من الواو اولى من وكدت الشيء اذا قويته واحكمته ونظيره
التوجيه والتأجيه **قوله** كتركيب وقوعها في التركيب قيل اذا اجتمع
التوابع في تركيب من التراكيب العربية فالاولى تقديم النعت ثم
عطف البيان ثم التأكيد ثم البدل ثم عطف النسق **قوله** تنبه
بذلك الى اخره تفرقت باطل لا شك فيه كما يظهر بالتأمل في الشرح
قوله اذا اريد تعيين العدد تفصيله في حاشية المولى عبد الغفور
ينبغي ان ينظر فيه **قوله** وكذا المعنوي مختص بالمعارف قال المولى
عبد الغفور لا يجوز ان يؤكد النكرة بالتأكيد اللفظي الا اذا كانت
تلك النكرة محكوما بها ولا يؤكد بالمعنوي مطلقا عند البصريين
واما الكوفيون فيجوزون التأكيد بكل واجمع دون نفس وعين
اذا كانت النكرة معلومة المقدار كدرهم ويوم وشهر قال الشيخ
الرضي ذلك ليس ببعيد انتهى كلامه رحمه الله فاحفظ التخلص
عن خلطيات المحشي التي هي من اثار غضب الله تعالى فانه دأبه
دائما ان يأخذ كلام الناس ويحرف الكلم عن مواضعه حتى يكون
هذيانا ثم يكتبه ولا شك ان ارتكاب امثال هذه الامور اهانة
بالعلم واهله بل بالدين المبين والمسلمين اجمعين نعوذ بالله تعالى

غلط
بحث التأكيد

تعالى من ذلك فانه من اثار الخذلان والخسران **قوله** ومنهم من لم
يتنبه لغرضه تفصيله في حاشية المولى عبد الغفور **قوله** اعلم الى
اخره من كلام المولى عبد الغفور وتفصيله في حاشيته فانظر
فيه ترى العجائب والغرائب **قوله** وعلى هذا لا وجه لذكرها بين
الفاظ التأكيد اعلم ان هذا القول الى اخره فقط كلام ناشئ
عن الجهل وعدم المعرفة باوضاع العربية كما لا يخفى على اهل البصيرة
لكن لا بد لنا ان نشير الى بعض مواضع الغلط ليكون وسيلة
الى ذكر بعض الفوائد للطلبة فنقول قوله لا وجه لذكرها بين الفاظ
التأكيد لان التأكيد من الاسماء المعربة وهي هذه الالفاظ
مهملات كلام فاسد اذ لا يلزم من عدم الدلالة على المعنى حال
الانفراد الاهمال لجواز ان يكون ذكر اجمع قبل هذه الالفاظ •
وانضمامها اليه شرطا في دلالتها على معنى الجمعية على ان هذه الا
لفاظ لها معان مذكورة في كتب اللغة غير معنى الجمعية فكيف تكون
مهملة بل هذا القيل باطل قطعا بما ذكر المصنف في اخر الباب
من ان هذه الالفاظ قد تستعمل منفردة على سبيل الضعف فلا
تكون كلمة مهملة كما لا يخفى ولهذا لم يذكر المصنف حتى بل
في التأكيد اعلم ان التأكيد اما لفظي ومعنوي وكل منهما اما
اصطلاحي او غير اصطلاحي فاللفظي الاصطلاحي من الاسماء
تكرير اللفظ الاول حقيقة نحو جاءني زيد زيد او حكما نحو ضربت

انت واضرب انا وضربتك اياك وحسن بسن وجايع نايع وخبيث
نبيث وليث واسد وهنيئاً مريئاً الى غير ذلك من الاسماء والتابعة
للاول بالاتباع او الترادف واما نحو قرأت الكتاب باباً باباً وحفظت
القرآن سورة سورة وبينت الحساب شيئاً شيئاً وجاء القوم ثلثة
ثلثة ودكت الارض دكاً دكاً وجاء ربك والملك صفاً صفاً فليس
من باب التأكيد اللفظي ولا من التوابع بل المجموع في تأويل لفظ واحد
اى مفصلا واعرب في موضعه احترازاً عن الترجيح بلا مرجح واللفظي
الغير الاصطلاحي في الافعال والحروف والجمل والمركبات المتكررة
لاجل التأكيد فانها تأكيدات لغوية لا اصطلاحية لان المراد
بالتوابع هنا توابع الاسماء المعربة فقط وغيرها يعرف بالمقايسة
عليها والمعنوي الاصطلاحي ما ذكره المص من الالفاظ الثمانية
وغير الاصطلاحي مثل انّ ولام الابتداء ونون التأكيد وغيرها
فاحفظه فانه من اسرار هذا الفن ومن هنا ظهر لك فساد تصرف
المحشي فتدبر **قوله** واستفيد مما ذكره وهم منه يظهر بالتأمل فيما
ذكرنا **قوله** ويمكن ان يقال ان المص جعل صفة كاشفة بمعنى
النبيث في قوله فلان خبيث نبيث اى شرير كذا في القاموس فقيل
انه اريد بالتأكيد اللفظي تكرير اللفظ الاول بعينه لا يندرج فيه مثل
ضربت انت وغيره وانه ان لم يطلق التكرير ولو حكما دخل فيه اكتعون
وابتعون وابصعون قيل المراد الاخير وكون هذه الالفاظ الثلثة

الثلثة في حكم الاول الذي هو اجمعون ممنوع لكن يقوى انه الموافق بعينه
اكتع وابتع وابصع وبين خبيث ونبيث شكل التهم الا انه يجعل
النبيث صفة ثانية لموصوف الصفة الاولى لا تأكيداً لها فتدبر
قوله وهذا اصرح في حكم مضاف الى ضمير التثنية وهم منه وجهل بالاصل
بل الاصل انه اذا اضيف الى المثنى مطلقاً ولو بطريق العطف
يجوز في المضاف ثلثة اوجه الافراد والتثنية والجمع يقال اكلت
رأس الكبشين ورأسا الكبشين ورؤس الكبشين او رأسها
ورأساهما ورؤسهما وجعل اسم الفاعل والمفعول واسما الفاعل
والمفعول هذا **قوله** فقد افسد من اصلح قول المص يريد به الفاضل
الهندي فانه الذي اصلح ذلك حيث قال اى ذو امور متعددة
فيتناول الافراد والاجزاء اذ الكلية والجمعية لا يتحققان الا فيه
هذا كلامه ورده الشارح بقوله ولا حاجة الى ذكر الافراد لان الكلي
ما لم يلحظ افراده مجتمعة ولم تعتبر اجزاء لا يصح تأكيده بكل واجمع
وتبعه المحشي حتى جعل ذلك التأويل فاسداً وذلك جهل منه اذ
يجوز ان يلحظ افراد الكلي مجتمعة ولو كان الحكم على كل واحد واحد
من افراده كالدرهم البيض والدينار الصفر كما جاز عكسه ايضاً
وهو توهم الحكم على كل فرد مع ان المحكوم عليه هو المجموع كقولك زيد
انسان وكل انسان اى مجموعه حيوان فزيد حيوان كذا ذكره المحقق الطوسي
وحيث جاز اعتبار اجتماع افراد الكلي جاز تأكيده بكل واجمع نحو

الا فان كلهم جاؤني وجمعت الدرهم والدينار كلها لكن يكون
الكلي كلا والافراد اجزاء كما ذكره الشارح لكن هذا لا ينافي التعميم
المذكور فتدبر فانه دقيق **قوله** فيه لا يكفي الافتراق الحسي بدون
الافتراق الحكمي قال المولى عبد الغفور الظاهر انه لا يكفي الافتراق
الحسي بدون الافتراق الحكمي حتى لو كان ذو اجزاء يصح افتراقها
حسا ولم يصح افتراقها حكما وحالها لم يصح تأكيده بكل واجمع
فالمعيار الافتراق الحكمي هذا كلامه مثلا زيد ذو اجزاء لم يصح
افتراقها حسا مع انه لا يصح تأكيده لعدم افتراق اجزائه حكما
اي ليس من شانه وحاله ذلك فلم يجز تأكيده في جاء زيد كله بخلاف
اشتريت العبد كله فلا يفيد صحة الافتراق الحسي بدون الحكمي
بخلاف العكس فتدبر فان المحشي ما فهم معنى هذا الكلام كما يدل
عليه ظاهر كلامه **قوله** ومنه اختصم الزيدان كلاهما يعني في
عدم الجواز قال المولى عبد الغفور القياس على جاء زيد كله يقتضي
ان لا يصح اختصم الزيدان كلاهما اصلا فالمجوز فانه جوزه وهو
خلاف القياس واستماع هذا كلامه فتدبر فان من منع اكتفاء
الافتراق الحسي بدون الحكمي منع جواز اختصم الزيدان كلاهما
ومن لا فلا **قوله** ولا يخفى انه لا وهم منه اذ دأب المص في هذا
الكتاب ان يذكر اولا الاحكام الكلية ثم يتبعها ببعض الجزئيات
على ترتيب الكليات تفريعا لها وتتميما فيكون الكل منهما وجه

وجه وجيه كما لا يخفى **قوله** وكيفية ترتيبه ان تقول جائني زيد نفسه
او عينه وجائني الزيدان انفسهما كلاهما وجائني الزيدون انفسهم
كلهم اجمعون اكتعون ابصعون وجائتني هند هند نفسها او عينها
وجائتني الهندان انفسهما كلتاهما وجائتني الهندات انفسهن
كلهن جمع كتع بصع او جمعاء كتعاء بصعاء بتاويل الجماعة
واجاز الكوفيون ان يقال جائني الزيدان اجمعان اكتعان ابتعان
ابصعان وجائتني الهندان جمعا وان تبعا وان بصعاوان
في تثنية المذكر والمؤنث فاحفظ **قوله** يخرج من التعريف البدل
من المنسوب وهم وقع فيه المولى عبد الغفور حيث قال يفهم منه ان
البدل لا يكون من المنسوب هذا كلامه وقال الكازروني ايضا يخرج
من هذا التعريف ما كان المبدل منه مسندا فانه لم ينسب اليه شيء
بل هو منسوب الى الشيء فالصواب ان يجعل كلمة ما مصدرية اي
هو تابع مقصود بالذات اي بالنسبة المتعلقة بمتبوعه سواء كان
مسندا او مسندا اليه وسواء كانت تلك النسبة اسنادية او ايقاعية
او غير ذلك والباء في قوله بما نسب مثل الباء في قولك المقصود
بالاحترام والتعظيم هو هذا العالم لا مثل الباء في قولك قصد
بهذا اللفظ ذلك المعنى والمراد ان هذه النسبة مصروفة الى
التابع وان كانت بحسب الظاهر الى المتبوع الى هنا كلامه رحمه الله
ولا يخفى على الفطين ان جميع ذلك وهم وغلط اذ المراد بالنسبة

مطلب بحث البدل

ههنا انما هي بجزم التعلق والمعنى المراد البدل تابع مقصود بحكم
تعلق ذلك الحكم بالمتبوع اي متبوع كان مسندا او مسندا اليه هذا
هو المفهوم من كلام الفاضل الهندي رحمه الله تعالى ومنه ظهر ان
تغيير الشارح وتقديره النسبة بين الجار والمجرور غلط ايضا
لان التقدير ح البدل تابع مقصود بنسبة شيء منسوب الى
المتبوع ولا شك في بطلانه لخروج البدل من المنسوب عنه كما مر
فتأمل حق التأمل فان هذا المقام من مزالق الاقدام **قوله** لما كان
الى اخر القول هذيان باطل لا معنى له مع كونه مبنيا على الباطل المذكور
فتدبر **قوله** وقد غفل قال المولى عبد الغفور دون ظرف
لنسب او حال في المستتر فيه او متجاوزا عن المتبوع هذا كلامه
رحمه الله تعالى يعني البدل تابع مقصود بحكم منسوب الى المتبوع
متجاوزا ذلك الحكم عن المتبوع الى التابع اي مصروفا عنه اليه
حيث لم يكن المتبوع مقصودا بالنسبة لا ابتداء ولا انتهاء ولا
شك ان هذا اولى من جعله حالا من ضمير المقصود الراجع الى
البدل المتجاوز في الحقيقة هو النسبة لا ذات البدل كما لا يخفى
وما ذكره المحشي من الخلطيات ليس بشيء لكنه الفاضل الهندي
قال دون ظرف او حال اي متجاوزا عن المتبوع هذا كلامه
قدس سره فاطلق قدس سره بجواز الوجهين فتدبر **قوله** يقال
الظاهر ان يقول الى اخر القول غلط لا طائل تحته وامثال

وامثال هذه الاباطيل لا يلزم احدا اصلاحها وهل يصلح العطار
ما افسد الدهر **قوله** لا يخفى الى اخر القول هذيان لا طائل تحته
ايضا اولم ينقل بعلمية هذه المركبات احد اصلا قال المولى
عبد الغفور غفر الله تعالى له اعترض بان الاضافة في الاوليين
بيانية وفي الاخيرين لامية فكيف يصح عطف الاخيرين
على الاوليين وقد وجب ان يكون اعراب التابع والمتبوع من جهة
واحدة شخصية ويمكن ان يقال لو قرئ الاشتمال والغلط
بالرفع بحذف المضاف معطوفا على قوله بدل الكل لم يتجه ذلك
وكذا ان جعل الاضافة في الاوليين بمعنى اللام او فرق بين من
المذكورة والمقدرة النائب منابها المضاف او قرئ بالجر بتقدير
المضاف انتهى كلامه يعني ان اتحاد المضاف مع تعدد المضاف اليه
في هذه المعطوفات يدل على ان هذه الاضافات على وتيرة
واحدة وليس كذلك والجواب انه يقدر لكل واحد منها مضاف
على حدة بقرينة المذكور فتدبر **قوله** يخرج عنه جائني زيد
حمار الى اخر كلامه هذيان والمثال من باب بدل الغلط دون
الاشتمال اذ من شرط بدل الاشتمال ان يكون السامع متشوقا
عند ذكر المبدل منه الى ذكر البدل وليس المذكور كذلك كما لا يخفى
قوله جعل الغلط مصدرا الى اخر القول هذيان باطل ايضا
لانه اطالة بلا فائدة يعتد بها ولم ينقل احد فيكون تكدير للخاطر

وتشويشا بالبيان وايقاعا للمبتدي في تيه الضلال وتركا للعلم
واخذا بالجهل والقيل والقال كما لا يخفى على اهل الحال والمقال
قوله وفي مثل هذا المقام يؤتى بالظاهر اظهارا للمغايرة
ليس الغرض من ترك الاضمار اظهار المغايرة بل دفع الالتباس
اللازم للاضمار كما لا يخفى قوله لانه لا يلزم اتحاد مفهوميهما
الى آخره وهو باطل ونحو زيد ضربته اياه من باب التأكيد اللفظ
دون البدل كما لا يخفى قوله لا بد من زيادة قيد في عبارة
المصنف لاخراج بدل الغلط مأخوذ من شرح الفاضل الهندي
حيث قال اعلم انه في اطلاق الملابسة يدخل بعض افراد بدل الغلط
نحو ضربت زيدا غلامه او حماره فينبغي ان يقيد الملابسة لاخراجه
اي ملابسة بحيث توجب النسبة الى المتبوع النسبة الى التابع
اجمالا نحو اعجبني زيد علمه حيث يعلم ابتداءً ان كون زيد
معجبا باعتبار صفاته لا باعتبار ذاته فيتضمن نسبة الاعجاب
الى زيد نسبة الى صفة من صفاته اجمالا وكذا في سلب زيد
ثوبه بخلاف ضربت زيدا حماره وضربت زيدا غلامه لان
نسبة الضرب الى زيد تامة ولا يلزم في صحتها اعتبار غير
زيد فيكون من باب بدل الغلط انتهى كلامه وح والشارح
الفاضل الشيخ عبد الرحمن الجامي قدس سره اخذ الملابسة معتبرة
بهذا القيد ابتداء فخرج به ما ذكر من بدل الغلط ابتداء ايضا

ايضا فلم يحتج الى التقييد ولا شك ان هذا احسن من صنيع الفاضل
الهندي كما لا يخفى وبه ظهر خطأ المحشي حيث حمل كلام الشارح
على التقييد فتدبر قوله الاولى ولا وضح ترك الملابسة
وهو ظاهر لا اصل له كما يدل عليه ركاكة اللفظ والمعنى سواء
كان مضافا اولا بل المعنى على اباء اي ملابسة كائنة بجهة
غير جهة الكلية والجزئية فتدبر قوله قلت الى آخره فنقط
لا يصلح ان يكون جوابا بل الجواب انه لما كان بين الجزء والكل
ملابسة شديدة بحيث يكون احدهما مذكرا للآخر صح انه توجب
النسبة الى المبدل منه النسبة الى البدل فيكون بدل الاشتمال
لا محالة وقال الكازروني يسمى هذا بدل الكل من البعض
مثل نظرت الى القمر فلكه ومثل قوله نضر الله اعظما دفنوها
بسجستان طلحة الطلحات فان طلحة بدل من اعظما وهي جزء
من طلحة وفي اعراب الفاتحة انه بدل الاشتمال هذا كلامه
رحمه الله فعلى الاول يكون الابدال خمسة اقسام وقيل هذا
بدل البعض من الكل فان البعض يطلق على النصف وعلى
الثلثين وعلى الثلث نحو اكلت الرغيف نصفه او ثلثه وزاد
ابن هشام الانصاري بدل السهو وبدل الاضراب وفرق
بين بدل الغلط والسهو بالتدارك والقلب نحو تصدقت بدرهم
دينار فان الدينار بدل الغلط من الدرهم ان كان بجرم سبق

الارشاد ودون وقوع السهو في الغلط وبدل السهو ان كان وقوعه
بهما وبدل الاضراب ما يقع بعد بل نحو تصدقت بدرهم بل دينار
ذكره في شرح قطر الندى فتدبر **قوله** نحو قوله تعالى بالواد المقدس طوى
اى مقدس مرتين فعلى هذا يكون لفظ طوى منونا اما مفعول مطلق
لناداه او للمقدس اى ناداه مرتين او قدس مرتين ولا يكون بدلا
وقيل علم الوادى وعلى هذا يكون غير منون للعلمية والتانيث بتاويل
البادية او البقعة فيكون بدلا من الوادى لكن لا بد لمح على التكرار
لاستغناء الوصفية بالعلمية اللهم الا ان يدل عليه ايماء وتلويحا
باعتبار الاصل فتدبر **قوله** كما قصد المصنف انه جعل قوله لئلا
يكون المقصود انقص من غير المقصود وجها لتوصيف بدل الكل
وقال في وجه توصيف بدل البعض والاشتمال انه لا بد فيهما من ضمير
يرجع الى المتبوع ليعلم انه بعضه او ملابسه فلو كان متصلا لكان
معرفة ولو كان منفصلا لكان موصوفا به فهذا هو مقصود المحشي
بكلامه فانظر هل يساعده عبارته **قوله** ومن لم يعرفه يعني به الملا
عبد الغفور ولا يرد عليه ما ذكره من النقل لجواز ان يكون ذلك
باعتبار التضمين ايضا كما هو الظاهر **قوله** فهذا مما يتجه او ورد
على التعريف انه تعريف للشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة او بما
اخفى منه لان معرفة مبني الاصل موقوفة على معرفة المبني والاصل
ضرورة توقف معرفة الكل على معرفة الجزء واجيب بان المراد

مطلب عطف البيان

مطلب بحث المبني

المراد بمبني الاصل امر المخاطب والفعل الماضي والحرف فيكون
حاصل التعريف المبني ما ناسب امر المخاطب والفعل الماضي والحرف
فيكون اجلى منه فيصح ومنه ظهر انه لا حاصل لما قاله المحشي حيث قال
لانه يمكن معرفته بما بينته فيما بعد ولا بيان له فيما بعد سوى انه
قال في الماضي انه مبني على الفتح وذلك لا يصح بيانا لهذا كما لا
يخفى ولا لكلام الشارح حيث قال بهذا الحد لا يصح الا لمن يعرف
ماهية المبني على الاطلاق فانه وان كان منه شرح الرضي لجرفه
لكنه لا معنى له اذ معرفة ماهية الاسم المبني انما يتوقف على معرفة
المبني والاصل لا على معرفة المبني المطلق كما لا يخفى واعلم ان المراد
بالاسم المبني هنا المبني اللازم وهي ثمانية ابواب بالاستقراء
كما ذكره المحشي دون العارض وهو خمسة ابواب بالاستقراء ايضا
المنادى واسم لا التبرئة والمركب العددي مثل خمسة عشر والمضاف
الى ياء المتكلم والغايات المنقطعة عن الاضافة مثل قبل وبعد
والمراد بالمناسبة هنا المناسبة المعتبرة على ما فصله صاحب المفصل
فلا يرد المناسبات الغير المعتبرة كمناسبة غير المنصرف الفعل
الماضي في الفرعيتين ولفظ اي الحرف مع لزوم الاضافة المانعة
عن البناء ولا يتجه ما قيل انه لا يجوز ان يراد مطلق المناسبة لظهور
بطلانه ولا مناسبة مؤثرة للبناء لاستلزامه الدور ولا مناسبة
قوية لاستلزام التعريف بالمجهول لتفاوت مراتب القوة ولا معنى

شامل بجميع تلك المراتب فاحفظه لتكون على بصيرة في هذا المقام
قوله وفيه نظر قد فهم وجهه مما ذكرناه قوله ليس الا تعريفا للخاص
بالعام ليس بشيء بل هو تعريف بالمساوي كما مر قوله الاولى هو
المناسبة وهم منه اذ لا وجه للعهد هنا كما لا يخفى قوله ويمكن جعلها
مانعة الجمع ايضا الى اخره غلط محض لا اصل بشيء منه اصلا اما الكلمات
الموجبة للبناء فلما يلزم من الدور لاخذ البناء فيه واما هولا فلا
جتماع التشبيه في المناسبة وعدم التركيب وقال المولى عبد الغفور
كلمة او هنا لمنع الخلو لا شك فلو ينافي التعريف فاد قيل في اي
شيء يدخل غاق في قولهم غاق صوت الغراب اجيب عنه بانه
غير مركب حكما باعتبار قصد المشاكلة للمحكي الواقع غير مركب وهو
ما يتكلم به الصياد لا ما يرمى به الغراب من صوته فانه ليس كلمة فلا يكون
معربا ولا مبنيا انتهى كلامه ره هو في ما يكون فانظر فيمن يحرف
الكلم عن مواضعه بجهله ويفتري على الناس ويتكلم بكل رطب
ويابس فكيف لا يستحق اللعنة والشتيمة لا بارك الله في سعيه
قوله حقه ان يؤخر عن تقسيم المبني الى اخر القول وهم باطل
لا طائل تحته كما لا يخفى على اهل البصيرة النافذة قوله لكنه
ينبغي ان يقيد بعض المركبات وهم منه لان الجزء الاول من بعلبك
مبني والثاني معرب على ما سيجيء تفصيله فلا يمكن الحكم عليه بالا
عراب او البناء بخصوصه بدون التفصيل الذي سيأتي ذكره

ذكره فاهمله لاجل ذلك التفصيل قوله يعني ان يشكل حصر المبني
في ذلك لان هذه الاقسام داخلة في الموصوف بالمشاكلة الصورية
وكذا غيرها ولا يخفى ركاكة كلامه وقوله لا يشكل ايضا بخمسة وبعل
في خمسة عشر وبعلبك فانه مبني ولا يدخل في الاقسام الظاهرة
وهم باطل كما لا يخفى قوله والمشهور عند النحاة اقول دعوى
الشهرة فيه عند النحاة باطلة بل هو قول بعض الناس وتبعهم
الرضي والتفتازاني والجمهور على انه موضوع للجزئيات المعينة
بهذه المفهومات الكلية التي هي آلة الوضع كما بين في موضعه قوله
وبهذا استغنيت لم يذكر شيئا يستغنى به عما ذكره الشارح كما
لا يخفى قوله وبهذا ايضا يندفع لفظ المتكلم والمخاطب لانهما
موضوعان لذات من يتكلم ويخاطب دون المفهوم بخلاف الضمير
قوله اي بتقييد الوضع الى اخر القول خبط وخلط باطل لا طائل
تحته كما لا يخفى على اهل البصيرة فان انتفعت منه بشيء فيها
ونعمت فالمراد بهذا القيد قيد الحيثية اوقوله يتكلم به كما هو الظاهر
فتدبر قوله نعم يتجه وهم منه فتدبر قوله اراد بالذكر من حيث
اللفظ وهم وتحيّر منه ايضا فتدبر قوله اي كان لفظ العدد وهم
ايضا فتدبر قوله الظاهر وهم لا يخفى قوله لا يصح الحصر الى
اخر القول ينبغي ان يحكم بكونه هذيانا باطلا ايضا لعدم جد
واه فتأمل قوله الاخصر الاوضح ليس بشيء لانه الاخر ايضا

اخصر وا وضح فتدبر قوله يقال الاول القائل هو الفاضل
الهندي واجاب عنه في الحاشية بان غرضه التنبيه على ان هذه الضمائر
بهذه الصورة لا تتصل الا بالماضي المبني للفاعل والمبني للمفعول
واما غيرها من المضارع والصفات فلا تتصل بها بهذه الصورة
لانها لا تتصل بها الضمير اصلا انتهى كلامه واجاب عنه المحقق عبد
الغفور بان المراد بضربت صيغة المتكلم المعروف ماضيا كان
او مستقبلا وبان المقصود بالنظر الى استيفاء الاقسام ولما
ما ذكر المجهول فلئلا يتوهم ان اختلاف الصيغة يستلزم اختلاف
الضمير ودفع التوهم الفاسد اولى من بيان المبتداء هذا مفهوم
كلامه رحمه الله تعالى فاحفظ فان جواب المحشي لا حاصل له كما
لا يخفى قوله واشار به الفاضل الهندي رحمه الله تعالى فان قبل
الى هذه لمد الحكم لا للاسقاط فيلزم انه لا يدخل ما بعدها في الحكم فمن
معناه الاول ضربت ومادون ذلك الى ضربه وضربه فيكون
الى للاسقاط فيدخل ما بعدها فيما قبلها ولنا انه نقول ان الى بمعنى
مع او حتى انتهى كلامه فتدبره وحل به كلام المحشي قوله لا حاجة
الى هذا القيد وهم منه بل القيد محتاج اليه كما لا يخفى قوله كانه سه
مه قلم الناسخ الى اخره نقول هذا باطل لا صحة شيء منه كما
لا يخفى على اهل البصيرة قوله ليس حالا من الصفة قال المولى عبد
الغفور قوله مطلقا اي زمانا مطلقا او استنادا مطلقا والظاهر

والظاهر ما قال الشارح من انه بيان للمتكلم وكذا قال في قوله هو
في الصفة مطلقا انتهى كلامه رحمه الله ذكره في الاوسط وكانه يشير
بقوله لبيان للمتكلم الى انه يجوز ان يكون حالا منه ايضا واذا
عرفت هذا فقد ظهر لك انه كلام على اخره فقط مستغنى عنه
كما لا يخفى قوله الصواب لما تغيرت وهم منه اذ جواب لو قد يكون
فعلا مضارعا نص عليه بعض الافاضل لا سيما في كلام المصنف به
قوله الظاهر حرفا التثنية والجمع يجوز في مثله ثلثة اوجه كما
مر وفي التاكيد قوله نبه على ان اللام فيه للتعليل لا للتوقيت
وهم منه بل هو تنبيه على تقدير المستثنى منه وذكره ثانيا اشارة
الى التعليل كما لا يخفى وقد جوز الفاضل الهندي والمولى عبد الغفور
الوجهين قوله قبل قال المولى عبد الغفور لا ينحصر صور
الانفصال مما ذكر لان الصفة الواقعة بعد حرف النفي وحرف
الاستفهام اذا كانت عاملة في ضمير الفاعل يجب انفصاله نحو اقايم
انتم وذلك لانه فاعله احد جزئي الجملة فاعتني بابرازه وكذا
فاعل المصدر نحو اعجبني ان تضرب انت زيدا واعجبني ضرب اللص
هو او انت والمحشي حكم باندراج الاول في الفصل لغرض وبعدم
الوقوع في الثاني فيكون الحصر تاما فتدبر قوله لا حاجة
الى تقدير العامل للظرف لا يخفى ان تعلق الظرف ببعض العوامل
يكون انسب من البعض الاخر لزيادة مناسبة واقتضائه اياه

فتدبر الشارح من هذا القبيل فتدبر **قوله** لا يقال هذيان بارد
ولا يكاد ينفعهم لبطلانه **قوله** المراد بالجريان الى آخره هذيان
بارد لا يكاد ينفعهم لبطلانه **قوله** المراد بالجريان الى آخره هذيان
وغلط باطل اذ لا يتأتى انفصال الضمير في الحال والصفة
فلا يكون مما نحن فيه وايضا لا فرق بين قوله صفة جرت على غير من هي له
وقوله صفة لم يجر على من هي له لاستلزام كل واحد منهما الآخر
وكذا العكس لعرض لا يشمل ما ذكر كما لا يخفى وقوله انما قال
صفة الى آخره امر ظاهر غير محتاج الى البيان **قوله** الاولى الى آخره
هذيان او قريب منه كما لا يخفى على اهل البصيرة **قوله** لا خفاء
الى آخره ليس بشيء وجه ما ذكره الشارح كما لا يخفى **قوله** لازمة
حال هذا مسلم ولا يتقيد بها النسبة التي في الجملة قبلها والا
لا يصح الحمل لكون الظاهر انها خبر والظرف حال من المبتدأ وقوله
وانت مع النون الى آخره جمل معطوفات على الحال فاسد لانها
لا تكون قيود النسبة المذكورة وذلك لا يصح بل هي جمل مستقلة
مستأنفة بالواو موردة لبيان احكام النون في تلك الالفاظ
يدل عليه اختلاف اساليبها فتدبر **قوله** لا تخيير فلبث ولعل
هذيان باطل اوقعه فيه بعض كلمات المولى عبد الغفور الظاهر انه يقول
ويقع بين المبتدأ والخبر ففيه تحرير ويحتمل ان يكون بين للتأكيد
وانما احتيج الى التأكيد لانه هو المبتدأ والخبر انه لا يقع بينهما

بينهما فصل انتهى كلامه رحمه الله تعالى ويجوز ان يكون يتوسط بمعنى
يدخل فاحفظ لتتخلص عن تعنيفات المحشي المفصلة المجملة المخلة
باللفظ والمعنى **قوله** لكنه يصح التعبير عنهما بالمبتدأ والخبر حقيقة
اصل السؤال والجواب على ما ذكره الفاضل المهندي ان المبتدأ والخبر
اذا دخلت عليهما العوامل لم يبقيا مبتدأ وخبرا فلا يصح قوله
ويتوسط بين المبتدأ والخبر قبل العوامل وبعدها لما فيه من الجمع
بين الحقيقة والمجاز واجيب عنه بجوازه عند البعض وبارادة عموم
المجاز بان يراد بالمبتدأ الجزء الاول من الاسمية وبالخبر الجزء
الثاني منها وبان ذكر المبتدأ والخبر على حقيقتهما لانه من قبيل
رأيت هذا الشاب في حال شبابه وصباه فيكون حقيقة هذا
مفهوم كلامه قدس سره وقال المولى عبد الغفور فيه نظر لان الوصف
في الحاضر لغو وفي الغائب معتبر ولهذا بنى الفقهاء على ذلك
مسائل وما نحن فيه ليس من قبيل الوصف بالحاضر بل من قبيل الوصف
بالغائب فلا يكون قوله رأيت هذا الشاب في حال شبابه
وصباه نظيرا له بل نظيره رأيت شابا في شبابه وصباه نظيرا
له بل نظيره رأيت شابا في شبابه وصباه هذا كلامه وليس بشيء
لان الوصف انما الغا في الحاضر كان المعنى رأيت هذا الشخص
في حال شبابه وزمان صباه على حكاية حال الماضية فيكون
من قبيل الوصف بالغائب ويكون نظيرا له كما لا يخفى على انه في كونه

ما ذكره نظرا له تعرف تأمل وإذا تقرر هذا التحقيق فظهر لك
بطلان كلام المحشي من أخره فتدبر **قوله** وفيه أنه قوله صيغة
مرفوع قال الفاضل الهندي إنما لم يقل ضمير مرفوع لمكان الاختلاف
في كونه ضميرا ولا يمكن الاختلاف في كونه صيغة مرفوع هذا كلامه
رحمه الله وكان المحشي يريد الرد عليه بأنه المتبادر من قوله صيغة
مرفوع أنه ليس بضمير مرفوع فلا يكون لفظ الصيغة مشتركا
بين الضمير المرفوع وغير الضمير ولا أمرا متفقا عليه أنه مشترك
بينهما شامل لهما لكونه ظاهرا في غير الضمير واختاره المص
لمجانبة ذلك الغير عنه ولا يخفى عليك بطلانه وجهله
أن كون الصيغة المرفوعة مشتركا بين الضمير المرفوع وغيره
أمر لا يشك فيه أحد غيره كما لا يخفى ولا يصح أنه يجمع مطابقا
للخبر قال المولى عبد الغفور يكون ضمير الفصل مطابقا للمبتدأ
للمشاكلة وقد يجمع مطابقا للخبر كما قيل إن تذكير الضمير
في قوله المرفوعات هو ما اشتمل باعتبار الخبر هذا كلامه وهو
المشهور في تذكير الضمير في بعض الأماكن والفصل ضمير
لا محالة فيجوز فيه ما يجوز في الضمير من التذكير والتأنيث
بكل واحد من الاعتبارين فالمناسب هو لا محالة لا غيره فتدبر
قوله عند الزجاج كأنه سهو من قلم الناسخ والصواب
عند المازني كما في سائر الكتب وقوله على السند الأخص أي

أي كل واحد من الردين كلام على السند الأخص وهو قوله تعالى
ومكر أولئك هو يبور وذلك غير مقبول عند الجمهور **قوله** أقول
انفرات خبرية لا معنى لهذا الكلام تدبر **قوله** لو كان معنى
الجمل لا حاصل له أيضا تدبر **قوله** أو الفعلية أيضا قال المولى
عبد الغفور تلك الجملة الخبرية اسمية البتة إلا إذا دخلت
عليها نواسخ المبتدأ فإنه يجوز أن يكون فعلية كقوله تعالى
فإنها لا تعمى الأبصار ولكن تعمى القلوب التي في الصدور **قوله**
يقتضي صيغة التقديم إلى آخر القول فهذا كلام لا أصل له فعليك
بما ذكره الشارح قدس سره **قوله** جعل الجملة للجنس هذيان
لا حاصل له لم يقل به أحد فينبغي أن يحكم ببطلانه أيضا كيلا يكون
مضحكة للناس **قوله** وفيه بحث حاصل البحث أن المذكور هنا
في المتن قاعدتان فقوله ويتقدم قبل الجملة ضمير غائب
يسمى ضمير الشأن والقصة قاعدة لبيان وجه استعمال هذا
الضمير وكيفيته وقوله يفسر بالجملة بعده قاعدة أخرى لبيان
طريق تفسيره فلا استدراك في الكلام أقول يمكن دفع
الاستدراك بغير هذا بأن يقال مراد المص بيان القاعدة
المذكورة للمبتدي ولا نسلم أن بيان تسمية الضمير بالشأن
يستلزم التفسير بالجملة بالنسبة إليه ولو سلم فالتصريح
بما علم ضمنا والتزاما لا يكون استدراكا لاحتمال الذهول

عن الخفاء ولو سلم فليكن تأكيدا الاهتمام ببيان التفسير لا
ستبعاد الفهم اياه لكونه خلاف المعنى المتعارف فيه فافهم قوله
اعلم انه يجوز ذكر الضمير من غير سبق مرجع ان خبره ان هذا
مبني على جواز الاضمار قبل الذكر وقد مر في صدر الكتاب
انه لا يجوز عند الجمهور وان اجازه البعض كالاخفش وابن جني
وان ضمير الشان ليس من باب الاضمار قبل الذكر فانهم لم يجعلوه
منه لمخالفته اياه في الاسم والمرجع والشرط فلا وجه لجعله منه
وان جاء به الى الشان المعين بحسب المقام فتدبر لكي تقف المرام
قوله ووجه الانتفاخ انه لا يجب تفسير هذا الضمير بالجملة
بل يصح بالمفرد بان يقال الشان هو قيام زيد ليس هذا وجه
الانتفاخ بل وجهه رجوع الضمير الى ما بعده ذكره على ما
هو الاصل في الضمير الغائب ومثله لا يسمى ضمير الشان
وان صدق عليه تعريفه لان من شرطه عدم سبق المرجع ورجوعه
الى ما هو ملحوظ في الذهن من الشان والقصة لكون الشان هي
الاحدوثة الدنيا والشان والقصة لا يكونان مفردين حتى
فلا يجوز تفسيره بالمفرد خلافا للفراء فانه جوز تفسيره با
لمفرد المأول بالجملة نحو كان قائما الزيدان كذا ذكره الفاضل
الهندي رحمه الله تعالى قوله فالاولى ليس باولى مما ذكر فتدبر
قوله فعله لم يأت بحوه التفصيل وهم منه كالاول قوله يريد

224

بريد عمرو لا دليل عليها هذا يوهم جواز حذف ضمير الشان المرفوع
اذا دل دليل على حذفه وليس كذلك اذ لا يجوز حذفه اصلا ولو دل
عليه الف دليل فافهم قوله فيه بحث لا وجه لبحثه لان المراد بالفعل
الفعل الماضي لا غير فافهم قوله فيه انه اذ ليس خبر بل الخبر هو المجموع
وهم منه اذ هو الخبر لفظا ومعنى اذ جزء الخبر خبر ايضا وتفصيله
في حاشية المولى عبد الغفور قوله فالالف والياء وهم ظاهر
قوله من الاشباع او من ابدال الالف بالهاء والياء معا قال المولى
عبد الغفور قوله محصولها من الاشباع او مجموع العوض منه هذا كلامه
رحمه الله وهو مراد المحشي ايضا لكنه انظر كيف يحرف الكلم عن مواضعه
ويجعل الكلام من قبيل الالفاظ المهملة حتى يكون سببا للعنة ودافع
الرحمة نعوذ بالله تعالى من شرور انفسنا وسيئات اعمالنا
قوله اي لا يورد على صورة المثنى قال المولى عبد الغفور لم يرد
التثنية المتعارفة لان المعرفة لا يثنى الا اذا نكر ولا ينكر اسم
الاشارة هذا كلامه رحمه الله تعالى قوله فيه قال المولى عبد الغفور
ضمير افعل ونفعل وتفعل وافعل ولا تفعل مما يمتنع وقوع
الظاهر موقعه ومع انه اسم فالاولى ان يقال لان معناها غير
مستقل بالمفهومية الا يرى انك تقول في ترجمة ذلك انيت
وفي ترجمة ذلك انت هذا كلامه رحمه الله تعالى فاحفظ فانه
كلام المحشي باسره خبط وخلط باطل لا يخفى على اهل البصيرة

بطل اسماء الاشارة

قوله ونحن نقول امر ونهى لا حقيقة له كما لا يخفى والحق ما ذكره
الشارح رحمه الله تعالى قوله بنى تفسير الكلام الى آخر القول
خلط كلام بكلام مع عدم مناسبته بالمقام فان اشتغلت منه
بشىء فتم المرام وتحقيقه فى حاشية المولى عبد الغفور فانظر تجده
السرور قوله فقد سهى سهوا بينا اظن ان الشاهد هو نفس
لا غرم وذلك لانك اذا قلت من تضربه اضربه فمن اسم شرط
مبتدأ والجملة الشرطية خبره وكونه مبتدأ لا يصح الا باعتبار
ملاحظة الجملتين معا لكونه رابطا الثانى بالاول لانه يجعل الاول
سببا والثانى مسببا فلا بد من ملاحظتهما معا وكذلك اذا قلت
من تضرب اضرب فانه مفعول به لفعل الشرط والجزاء ولا يصح
ذلك الا باعتبار الملاحظة المذكورة لما ذكرنا واذا جعلته
مفعولا لاحدهما فلا بد من تقدير الضمير المرفوع العائد الى من
الشرطية فى الآخر لكونه متعديا او يصدق عليه تعريف
الموصول اذا اريد بالصلة معناها اللغوى او يصدق عليه انه
اسم لا يصح ان يكون جزأ من الكلام الا بصلة وعائد بخلاف
ما اذا كان المراد بالصلة معناها الاصطلاحى فان المراد ح الاسم
المعهود المشتمل على العائد الذى يتم به الموصولات لا غير فلا يشمل
اسم الشرط المذكور كما هو مراد المولى عبد الغفور هذا لكن بقى
ههنا شىء وهو ان المفهوم من تقرير الشارح رحمه الفاضلين

مطلب الموصولات

الفاضلين جواز الوجهين فى الصلة وعدم الانتقاض باسم الشرط
المذكور فكانه نظرهما الى جانب اللفظ دون المعنى فان الاسم المذكور
تام من حيث اللفظ غير محتاج الى شىء آخر ولهذا يعد تاما من جهة
الاعراب لا ناقصا واما السببية المذكورة فهو امر معنوى فلا يعتبر
باستقلاله فى الاحكام اللفظية كما هو الظاهر هذا ما ظهر لى من التوجيه
فى المقال والله اعلم بحقيقة الحال قوله لا يخفى انه تكلف وهم منه كما
لا يخفى قوله لا حاجة الى هذا التأويل وهم ايضا قوله فالحق
يؤيد ما قيل ان العائد قد يكون اسما ظاهرا فى موضع الضمير على سبيل
الندرة ولهذا لم يلتفت اليه المصنف والشارح قوله يعنى التقييد
بالمفعول لاخراج الفاعل تفصيله فى حاشية المولى عبد الغفور فانظره
قوله يشعر الى آخره وهم لا اصل والحق ما قاله الشارح كما لا يخفى
قوله هذا يشعر الظاهر وجوب التقديم فى هذا الباب وعدم
ذكرهم اياه فى موضعه تعويل منهم على هذا الموضع فتدبر قوله والظاهر
اعتباره وهم لا اصل له فتدبر قوله فيه بحث لا وجه لبحثه لان مراد
الشارح ان الاخبار بالذى عن الاسم الواقع فى هذه الجمل لم يوجد
فى كلامهم وما ذكره من المناسبة تعليل بعد الوقوع فلا يرد عليه
شىء مما ذكره كما لا يخفى قوله فيه كلام باطل والاخبار المذكور
صحيح تدبر قوله هذا عند التفصيل امر انه وهم ظاهر تدبر قوله
قبل الانتفاع قال المولى عبد الغفور لو قال فى الضمير المبهم ليشمل مثل

ضمير نعم رجلا و ربه رجلا لكان اعم فايدة هذا كلامه رحمه الله تعالى
وفيه نظر اذ لا مانع من الاخبار هنا لجواز ان يقال الذى نعم
رجلا او ربه رجلا هو اى رجل من الرجال الكرام كما يقال فى ضمير
اضرب زيد الذى قد ضربته اضرب زيدا انت فكما جاز هنا الاخبار
بالذى بالواسطة لكون الكلام انشاء غير صالح للصلة فليجز هنا كذلك
ايضا فتدبر **قوله** الاختصار لا وفى العامل بدون المعمول ليشمل الصفة
العاملة وانما جاز الاخبار عن قايم وحده فى زيد قايم اذا لم يجعل
فى الضمير المستكن نظرا الى كونه اسما مستغنيا عن الفاعل فى الاصل
كذا ذكره المولى عبد الغفور رحمه الله **قوله** وقوله فرجة جملة حالية
يعنى من الامر وقال المولى عبد الغفور هى صفة الامر لانه اللام فيه
للعهد الذهنى كقوله • ولقد امر على اللئيم يسبنى • ولقد رأيت اول
البيت هكذا لا تضيقن بالامور فقد تكشف غماؤها بغير احتيال
• اصبر النفس عند كل ملم • ان فى الصبر حيلة المحتال • ربما تكره
النفوس من الامر له فرجة كحل العقال • النعماء بالضم والمد النعم
والمهم والملم الامر النازل والمحتال صاحب الحيلة والعقال
بالكسر الحبل الذى يشد به رجل البعير **قوله** كما زعم البعض قال
المولى عبد الغفور اختلف فى ما التى تلى النكرة لافادة الابهام
فقال بعضهم حرف وقال بعضهم اسم وفايدتها اما التحقير او التعظيم
او التنويع نحو اعطيته عطية ما اى عطية لا تعرف من حقارتها

من حقارتها والامر ما جئت اى لامر لا يعرف من عظمه واضربه ضربا ما
اى ضربا مجهولا عن صفته هذا كلامه رحمه الله تعالى فتدبر **قوله**
وقد صيغ الشارح وهم لا يخفى **قوله** وكانت مضافة قال المولى
عبد الغفور فان كانت صلتها فعلية فلا يبنى معها وان كانت
اسمية وحذف صدرها اعنى المبتدأ او بشرط ان يكون
ذلك الصدر ضميرا راجعا الى اى فان كان مضافا فلا غرب
واجاز بعضهم البناء قياسا لا سماعا هذا كلامه رحمه الله فاحفظ
حتى تخلص عن هذيانات المحشى والفاظ المهملة فى الحقيقة
قوله فان قلت بنى السؤال والجواب على جواز الوجهين فى
ما ضعفت لكن ينبغى ان يحكم هذيان امثاله كما لا يخفى **قوله**
واعلم ان قوله الى اخره خلط لا اصل له فعليك بظاهر كلام الشارح
قوله يرد عليه وهم منه كما لا يخفى **قوله** فلا يحتاج الى ما قيل قال
المولى عبد الغفور غفر الله تعالى له قوله علما للاعيان حال من مفهوم
قوله مبنى فى الحجاز معرب فى تميم اى اختلف فيه حال كونه علما للاعيان
وانما قلنا ذلك لانه ان تعلق بكل من قوله مبنى ومعرب لزم
توارد العاملين على المعمول واحد وان تعلق باحدهما لزم خلو
الاخر عن المتعلق بهذا الحال اللهم الا ان يقدر للاخر كما فى كتب
الشارح انتهى كلامه رحمه الله وقد فهمت قول المحشى فيه والذى
ظهر لى انه حال من المبتدأ المقدر والعامل فيه معنى الابتداء اذ وقوع

مطلب أسماء الأفعال

مطلب الاصوات

الحال من المبتدأ اكثر من ان يحصى خصوصا فى كلام المصنفين فلا حاجة
الى شىء من التكلفات المذكورة تدبر **قوله** ينتقض بذهاب وهم منه
ان قوله مؤنثا اذا كان صفة لقوله علما يخرج به العلم المذكر كذهاب
ونحوها مطلقا فكيف ينتقض به بناء فعال ولا يصدق عليه انه
علم مؤنث للاعيان نعم لو كان وصفا للاعيان ورد الانتقاض
به وليس كذلك اذ الاعيان اعم من المذكر والمؤنث كما لا يخفى
قوله وفى الوجه الاول نظر قال الفاضل الهندى لم يقل المص
اسماء الاصوات لان المطلوب بيان الاصوات مما يصوت به الانسان
للبهيمة كنخ عند اناخة البعير او شبه به غيره كالتشبيه بصوت
الغراب ونحوه لا بيان الاسماء الدالة على الاصوات كنخ صوت
الاناخة وغاق صوت الغراب والاصوات ليست باسماء
لعدم كونها دالة بالوضع وانما ذكرها فى باب الاسماء لاجرائها
مجريها واخذها حكمها ونبنت لجريها مجرى ما لا تركيب فيه من
الاسماء وهى كل لفظ حكى به صوت بان يشبه الشىء صوته بصوت
غيره من الحيوانات مثلا كما يفعله بعض الصيادين عند الصيد
لئلا ينفر عنه وليس المراد به حكاية الصوت نحو غاق صوت الغراب
لانه اسم لا صوت ولا استواء القسمين فيه حيث يقال غاق
صوت الغراب ونخ صوت الاناخة البعير فيصير القسمان قسما
واحدا او صوت به للبهائم اى لزجرها او دعائها او لغير ذلك

ذلك هذا كلامه رحمه الله مع بعض اختصار وتغيير للتسهيل للفهم
وقال الكازرونى فى الحاشية اعلم ان الاصوات التى يحكى قسمان
الاول صوت مجرد من غير حرف وهو انواع كاصوات الجمادات
كصوت حجر وقع على آخر فيحكى عنه بقولهم طق وعدم كون هذا
القسم من الكلمة كنار على علم والقسم الثانى صوت فيه حرف
وهو نوعان الاول ما يعجب به او يتندم او يتوجع نحو وى واوه
والثانى ما يزجر به الحيوان او يدعى او يسكن قاع لزجر الغنم وهاهاء
لدعائه او اسكانه وهذا القسم ايضا ليس من الكلمة وان كان فيه
حرف واما النوع الاول فلان دلالته طبعية ودلالة الكلمة وضعية
واما النوع الثانى فلانه لا معنى له هذا اذا لم يكن لهم فعل واما
اذا كان فهو كلمة عندهم فظهر بما ذكرنا ان تلك الاصوات ليست
من المبنيات الاسماء تلك الاصوات انتهى كلامه اقول ما ذكره
الكازرونى ظاهر ويؤيده تعبير بعضهم باسماء الاصوات كما
فى الباب ونحوه ويدافعه قول المص كل لفظ حكى به صوت لكن يجاب عنه
قوله او صوت به للبهائم وهذا الذى بعث الشارح رحمه الفاضلين
على القول بان المراد بالاصوات نفس الصوت لا الحكاية حتى اخرج
القسم الاول عن ظاهره واوله بنفس الصوت مع كونه نصا
فى الحكاية توفيقا بين القسمين ولم يؤول القسم الثانى بالاول
بان يقال الاصوات كل لفظ حكى به صوت او اسم كل لفظ صوت به

للبهايم لتعسره وصعوبته اذ لا دليل على هذا التقدير ولو ترك
المص هذا الشق من التعريف لكان اولى واحرى لكون الاول
تعريفا تاما جامعا مانعا موافقا للغرض اذ الغرض بيان احكام
اسماء الاصوات لكونه محتاجا اليه في الاستعمال دون الاصوات
انفسها اذ لا يتعلق ببيانها غرض حتى يجعل اسماء حكما ويحكم
عليها بالبناء مع عدم كونها من اقسام الكلمة وكانه اشار بهذا
البيان الى قسمي الاسم والمسمى كما لا يخفى وقد اطنبنا الكلام
في هذا المقام لكونه من مجازم الافهام ومزالق الاقدام وبه ظهر جهل
المحشي وعدم ادراكه المقصود من كلام الفاضل فافهم **قوله** بل
يجعل التعليل للتمثيل وهم ظاهر لا اصل له فاراد بالتعليل اللام و
بالقسم الاول ما ذكره الشارح اولا من قول المتقدم وبالتكلف
الزاهد الحمل على التمثيل وبالغير الداخل في هذا القسم الطيور
فانظر في هذه الهذيانات والبليات **قوله** وكانه اراد المتعلقة
بالغير الى اخر القول ينبغي ان يكون هذيانا فان كلام الشارح
واضح غني عن البيان فافهم **قوله** تشعر عبارته هذه الى
اخره ينبغي ان يكون هذيانا ايضا لوضوح الكلام واظن انه فيما
بعد فلما يأتي بشيء يعول عليه لانه كان يبحث ما يأتي به فيما
قبل في كلام المص عن القصور وقد خلص كلامه رحمه الله عن الاصوات
فيتبع بعده في كمال الخلط والخبط والله تعالى اعلم **قوله** صرح بجنس

مطلب تعريف اسماء الاصوات

مطلب الكنايات

بجنس المركب الى اخره لا طائل في ذكره كما لا يخفى على اهل البصيرة **قوله**
كما بيانه الرضي وهم ظاهر يتدبر **قوله** اراد بنحو خمسة عشر
وبيت بيت اي بينه ملاصقو بيني **قوله** يرد عليه الى اخر القول
كلام لا حاصل له فعليك بما ذكره الشارح قدس سره **قوله**
لم يجعل مدار البناء الى اخره لا خبر فيه **قوله** والاولى الى اخره مع
ما ذكره الرضي غلط لا اصل له كما لا يخفى فعليك بما ذكره الشارح
رحمه الله تعالى **قوله** فيه مسامحة فانظر هل تجد فيه مسامحة **قوله**
لا فرق بينه وبين كل ما يكنى به الفرق بينهما ظاهر اذ المراد بكل ما
يكنى به وبكل بعض كل جماعة من جماعات ما يكنى به ولا شك
ان الحكم على كل فرد يباين الحكم على كل جماعة فعلم ان السهو المذكور
في مقالته لا يجتنب احد فالله **قوله** بقي انه ما وجه الاصطلاح في
الكنايات دون الظروف فاقول لعل الوجه قلة هذه وكثرة تلك
تدبر **قوله** تقول كم رجل كريم اتاه رجل مبتدأ وكريم صفته
واتاه خبره وكم اما منصوب على الظرفية او على المصدرية اي كم
مرة او اتيان رجل كريم اتاه اتاه رجل كريم زمانا كثيرا او
اتيانا كثيرا فافهم **قوله** فتأمل يريد ان اصل الاستفهامية
ما الاستفهامية واصل الخبرية ما الخبرية المبنية **قوله** لا يخفى
يجوز ان يكون من القسم الثاني لمشابهة الاصل لوقوعه موقع الجملة
التي هي من مبني الاصل عند البعض **قوله** فلا حاجة الى ما ذكره

مطلب الكنايات

بحث كم الخبرية والانشائية

الفاضل الهندي والرضي في اخراجه عن التحكم هذا وهم منه والا لما
ذكره اليس لاخراجه عن ذلك بل هو وجه آخر لكونه تمييز كم الاستفهامية
منه كما لا يخفى قوله وينبغي ان يعلم قال الفاضل الهندي ولا
يشكل الاجتماع بين معنى الاخبار والانشاء في كم الخبرية لاختلاف
الجهة فنحو كم رجل ضربت اخبار بالضرب انشاء للاستكثار
فاختلف الجهتان هذا كلامه رحمه الله تعالى ويفهم من كلام المحشي
انه شاء الله تعالى قوله اعترض الرضي على قوله كل ما بعده فعل
مشتغل عنه بضميره كان منصوبا بانه منقوض بقولك
كم جاءك فانه جاءك فعل غير مشتغل عنه بضميره لان معنى
الاشتغال عنه بضميره انه ينصبه لو لم ينصب ضميره وجاء
كم ينصب هذا ضمير كم فهو غير مشتغل بضميره مع انه غير منصوب
بل مرفوع المحل بالابتداء والجملة خبره فاجاب عنه المحشي
بانه لابد في الفعل الواقع بعد كم من صلوحية الاشتغال عنه
وجاء في المثال المذكور ليس كذلك فلا نقض وقال الفاضل
الهندي فعل ما بعده فعل ناصب فقدر الوصف لاخراج
مثله ولم يلتفت اليه الشارح ولكنني حفظا هو عبارة المص
لخروجه بها من غير حاجة الى تقدير شيء اصلا كما لا يخفى
والمحشي لما لم يفهم من كلامهم شيئا وقع في الخلط والخبط
الباطل كما يدل عليه قوله نعم الاوضح الاخصر فانه كان معربه

بعده فعل مشتغل به دلالة ظاهرة قطعية والله اصلحنا كلامه
الجواب والله اعلم بالصواب قوله واجاز الفاضل الهندي
فانظر فيما في كلامه من التناقض والخلط الذي نسبه الى
هذا الفاضل وهو بريء منه وتفصيله في شرحه قوله فانه
يتعين كم هناك للخبرية والخبرية نكرة والنكرة المحضة لا
تكون مبتدأ بالاتفاق للمعرفة فيما عدا الاسم المتضمن
للاستفهام او افعل التفضيل الواقع صفة للنكرة كقولك
ابوك ومررت برجل افضل منه ابوه كما مر في باب المبتدأ
والخبر هذا مفهوم كلامه والاتفاق المذكور ذكره السيد عبد الله
في شرح اللباب في كم الخبرية ولم يلتفت اليه المص ولا شارح
كتابه فهو محل نظر وتامل كما لا يخفى قوله وهو غير مرضي هذا
من قبيل المسامحات المشهورة فلا وجه لعدم الرضي به
قوله وجعل غيره اداة الفاضل الهندي وقوله لا يخفى الى
آخره لا طائل فيه كما لا يخفى قوله ففي هذا التوجيه وهو
اعتبار الوجوه الثلثة في المميز مع التمحل فيه بحمله على ما هو
المميز في بعض الوجوه فوت حسن الترتيب وهو تقديم هذا
المثال على الحذف هذا مراده وقوله فالاولى الى آخر القول
خلط لا باس به لتذكيره بعض الامور للطلبة قوله ولكن
انه تبقيه كلام لا اصل له كما لا يخفى قوله دون ما هو مصنوعه

بحث الظرف

الاول يريد به العلو والسفل قال الرضى اذا بنى علو ساكنة العين
وجب فتح فائها وكان مع الاعراب يجوز فيها الضم والكسر تقول
علو الدار كما تقول سفلها بالوجهين فافهم قوله من باب علم
وفتح والمصدر فيهما الغصص بالتحريك وهو بقاء اللقمة في
الحلق يقال غصّ بالطعام وشرق بالماء وبالريق وشجي
بالعظم وغيرهم هذا هو الاستعمال في هذه الكلمات وسماد
الغصص للشرق فاحفظ قوله ولا عجب لا وجه للتعجب لانه اعتبار
لطيف كما لا يخفى قوله وليت شعري اى ليت علمي حاصل بهذا الامر
قال بعض النحاة لابهام في حسب وانما لم يتعرف عند الاضافة
لانه بمعنى محسبك فيكون في حكم الاضافة اللفظية فافهم
قوله بخلاف متى لقائل ان يقول لا فرق بينه اذا ومتى فيما
ذكره شاهدا على البناء من عدم التنوين فلم كان الاول
استدلالا بلا شاهد دون الثاني بل الفرق بينهما الحكم
كما لا يخفى قوله الاولى وهم لا اعتداد به كما لا يخفى قوله
هذا بعيد وهم ايضا وقد قيل ابعد منه تدبر قوله مكانيتها
في اذا المفاجأة ثلثة اقوال الاول انها حرف معناها
المفاجأة وعلى هذا لابد للمبتدأ الذي بعدها من خبر والثاني
انها ظرف زمان ولابد من خبر ايضا والثالث انها ظرف
مكان فيكون خبرا واما الفاء التي قبلها فقيل جواب شرط

شرط مقدر وقيل زائدة وقيل عاطفة والفرق بينه اذا المفاجأة
والشرطية ان اذا المفاجأة تدخل على الاسم والشرطية تدخل
على الفعل فاحفظ قوله وقيل اى اضيف الى اوان بمعنى حينه
فحذفت منه الهمزة مع الياء الاخيرة فبقي اوان فادغم بعد القلب
فصار ايان كذا في الرضى قوله يعني مذ ومنذ اول المدة اى
عبارتان عن اول مدة زمان عدم وقوع الفعل المذكور قبلهما
فاذا قلت ما رأيته مذ يوم الجمعة فكانك قلت اول مدة زمان الفعل
يوم الجمعة فاللام في المدة عوض عن المضاف او للعهد كما لا يخفى
وبه ظهر فساد تعرف المحشي قطعا تدبر قوله الضمير كضمير
رأيته وليس فاعلا فاسدا ايضا بل يجوز فيه الوجهان كما لا يخفى
قوله لو اريد بالمفرد ما يقابل المثنى والمجموع الى آخره تعرف
فاسد يظهر فساده بادنى تأمل في الشرح من تقييد الضمير راجع
الى الرضى قوله قلت المراد بالعدد اسم العدد فيكون المعنى
على هذا فيليهما الزمان المقصود المدلول عليه بالاسم الدال
على العدد وعلى الاول يليهما الاسم الدال على الزمان المقصود فلا
ذلك الزمان بالعدد فعلى هذا يكون الاولى معتبرا في اللفظ على ما
ذكره المحشي في المعنى والاول اظهر فتدبر قوله الاولى والجملة
وهم منه لان اضافة الزمان المقدر الى الجملة غير متعينة كما مر في يوم
ينفع الصادقين صدقهم ولانه يلزم التكرار في لفظ الجملة فيحتاج

الى الوصف في هذه منها فيطول الكلام المورد على سبيل الايجاز مع
عدم الاحتياج اليه **قوله** اقول الكتابة باستعمالها في لازم
معناها اراد بالكتابة الشكل المعين المذكور في الكتاب وبالمعنى
اللفظ لان الكتابة تدل على اللفظ ويلازم المعنى قوله ما يكتب على
هذه الصورة ولا يخفى ان صورة الكتابة اعني الشكل المعين
غير لازم للفظ لا في الذهني ولا في الخارج اذ الكتابة ليست من
ضروريات التلفظ بالشيء كانه اراد اللزوم الوجودي الاتفاقي
يعني اذا وجد اللفظ في الكتابة يكون على هذا الشكل هذا كاف في
بيان المراد وقوله ولا يخفى انه يوجب ان يقرأ ما كتب على هذه الصورة
هذيان لا طائل تحته وقوله فالحق ما قيل يعني ما ذكره الفاضل الهندي
هذا وقول الشارح اي ما كتب على هذه الصورة من قبيل ذكر
المقيد وارادة المطلق كما لا يخفى **قوله** يحكم الى اخره مما لا يعبأ
به لظهور فساده قوله فلا وجه للحكم بينا انها ماخوذ من قول الرضي
واما لدى فهو بمعنى عند ولا دليل على بنائه وتردد فيه الفاضل
الهندي وجزم المحشي والشارح ببناء الكل ويؤيده ما نقل الجاربردي
عن شرح اللباب الشهير بالنقرة كاراته لدى اصل الباب وما عداه
متفرع عليه **قوله** ولدى بمعنى عند بل الكل بمعنى عند ومن خارج
عن مدلوله كما هو الظاهر تدبر **قوله** وانما ذكره في لدى وهو اصل
الباب فاذا ثبت فيه ذلك فقد ثبت في غيره من لغاته **قوله** هذا

هذا اذا كان نصب غدوة قبل الحذف كلام ضايع لا حاصل له السحر
الاعلى يعني الفجر الصادق والسحر ما بين الى الصباح والغدوة
ما بين طلوع الفجر الى صلوة الغداة قال صدر الافاضل في ضرام
السقط اول اليوم الفجر ثم الصباح ثم الغداة ثم البكرة ثم الضحى
ثم الضحوة ثم الهجير ثم الظهر ثم الرواح ثم المساء ثم العصر ثم
الاصيل ثم العشاء الاول ثم العشاء الاخير وذلك عند مغيب
الشفق **قوله** هذا يقتضي وهم لا اصل له **قوله** والدليل غير محكم
الى اخره وهم لا اصل له ايضا تدبر والله اعلم واكبر **قوله** وهذا انما
يتم لو جاء العين بمعنى الذات المتعينة اقول استعمال العين
بمعنى المعين شايع ذايع في العرف العام والخاص ومنه التعين
والمتعين قال في القاموس العين ذات شيء ثم قال بعد كلام
ونفس الشيء اراد بالاول المطلق وبالثاني المعين كما لا يخفى
وقال الجاربردي في قوله المعرفة ما وضع لشيء بعينه اي بمعنى مع
اي ما وضع لشيء مع تعيينه اي هي موضوعة لهذا المجموع والنكرة ما
وضع لشيء لا مع تعيينه بل لنفس ذلك المعين فقط وانما قلنا ذلك
لئلا يرد على تعريف المعرفة انه ان اريد بالتعيين التعين الشخصي
يخرج منه المعرف بلام الجنس وعلم الجنس والعائد اليه وان اريد
اعم من الشخصي والنوعي يدخل النكرة فيه الى هنا كلامه رحمه الله
وبما ذكرنا ذلك تبين فساد تعريف المحشي بأسره قطعا قوله ولذا

مطلب المعرفة والنكرة

يقال حقيقة التعريف الاشارة الى ما يعرفه المخاطب هذا هو المشهور
والتحقيق انه ذلك بحسب دلالة اللفظ ولا عبرة بحال الاطلاق
والوضع ولا بحال المتكلم والمخاطب فالمعتبر في التعيين وعدم الدلالة
على التعيين وعدمها كذا ذكره التفتازاني في التلويح **قوله** ولا يبعد
انه يقال وهم منه اذ العلم الذي نكر بالتأويل حكمه حكم المأول به ما دام
مأولا كما هو الظاهر فلا وجه للتجوز فيه تدبر **قوله** ويلتبس بذلك وهم
ايضا فلا تترك ما قاله الشارح لاجله **قوله** لان التحقيق ان الموضوع له
جزئي اضافي وهم منه والا فالمصرح به في الرسالة الوضعية للقاضي
عضد الدين انه جزئي حقيقي كيف والوضع في ضمير عام فلو كان
الموضوع له جزئيا اضافيا كما زعمه لكان فيه كل من الوضع والموضوع له عاما
كالنكرة فلا يصح عده من قسم الخاص وقد عده منه كما بينه في موضعه
قوله مما فاز به بعض محققي المتأخرين يعني القاضي عضد الدين
وقوله والقدماء لم يعثروا عليه وهم منه ايضا بل عثروا عليه لكن
لم يثبتوه هربا من لزوم الجمع بين الحقيقة والمجاز او الاشتراك في
اكثر الالفاظ كما هرب المتأخرون من وجود المجاز بدون الحقيقة في تلك
الالفاظ على ما بينه في موضعه وقوله بجنس معنى قوله شيء بعينه لانه
شيء بعينه يعني المصنف ليس كذلك بزعمه فقال في شرحه فانه والنحاة
كلهم على ان ما سوى العلم موضوع لمفهوم كلي كسائر النكرات الا ان
هذه المعارف امتازت عنها بان الواضع لم يضعها لافادة الموضوع له

الموضوع له بل لافادة واحد من افراده بعينه وانما وضع
للمفهوم الكلي دون قصد افادته من الافراد لعدم علمه حين الوضع
بخصوص الموضوع له حتى يتمكن من الوضع له لكونها بحيث يتعذر
استحضارها في زمان الوضع فوضع للمفهوم الكلي وشرط ان لا يستعمل
الا في فرد من بخصوصه هذا كلامه ولا شك ان نسبة هذا المذهب
المرجوح الى المصنف وسائر النحاة ضلال واضلال بل هو مذهب بعض
منهم غير معتبر وتبعهم الرضي والتفتازاني ولهذا اكثر ما ينسب
هذا المذهب اليهما لعدم المعرفة بغيرهما والمصنف ليس منهم قطعا كما يدل
عليه ظاهر كلامه في المتن فتحريف كلامه من ظاهره واخراجه عن حقيقته
جهل من المحشي كما لا يخفى على اهل البصيرة **قوله** ويشكل اي يشكل
وضع العلم الشخصي بلفظ الجلالة حيث يتوقف الوضع فيه على
تصور الموضوع له بكنهه وكنه ذاته تعالى غير معلوم لنا وبوضع الغائب
العلم لابنه في غيبته وبوضع العلم للشخص مع تغيره وتبدله آنا فآنا
فلم يمكن تصوره فيمتنع علم شخصي اصلا واجيب عن الاول بانه
التصور بالكنه غير لازم في وضع العلم بل التصور بوجه ما وللمحقق
في الواقع كاف في ذلك وعن الاخير بانه لا شك في ذلك المتغير امرا
ثابتا مستمرا ما دام اسمه صادقا عليه فاللفظ موضوع للذات
مع ملاحظة ذلك الامر ولو باعتبار العرف فلا اشكال اصلا **قوله**
فيه ان اللام وهم منه كما مر مرارا **قوله** فحينئذ يسقط ما ذكره والجواب

ان هذا التصنيع من الشارح قدس سره مبني على الاعتبارين فاعتبر
الميم هناك لغة مستقلة حميرية غير داخلة تحت اللام واعتبرها هنا
كونه من فروع اللام داخلا تحته لابدالها منه فلا يسقط به ما ذكره هناك
وقوله لانه علة لمحذوف بقرينة المقام لا للسقوط تقديره سقط
ما ذكره ولا يفيده التعبير بحرف التعريف لانه اذا لم يكن حرف تعريف
بل بدلا منه لا يشمله حرف التعريف كما لا يشمل الحروف المبدلة من
اللام في قولك الرحمن الرحيم الصمد الذار النار النجم الشمس
الى غير ذلك من اللامات المدغمة فيما بعدها بقلبها اياه هذا مراده
وهو وهم منه اذ حرف التعريف شامل لجميع ذلك فضلا عن الميم لكونه
معرفا لمدخوله في جميع ذلك والا لكان مدخوله نكرة لا معرفة وذلك
باطل كما لا يخفى **قوله** وكان اصله ولم يذكره المتقدمون هكذا عبارة
الشرح في النسخ التي رأيناها وقوله ومن لم يعده الى آخره عبارة
الرضي **قوله** ولا يخفى انه تكلف جدا وهم منه بل صنيع الشارح رحمه الله
من غير ولا تكلف فيه اصلا لظهوره في بادي الرأي كما لا يخفى **قوله**
والشرطية خبر انه انت خبير انه هذا لا يستقيم الا اذا كان اذا مجردا
عن معنى الوقت والا فالخبر هو الجزاء فتدبر **قوله** فله معان ثلثة بحسب
الاصطلاح الاول هو المقابل للفعل والحرف وهو المذكور في صدر الكتاب
والثاني هو المقابل للصفة وهو المذكور في تعريف المبتدأ والثالث
هو المقابل للكنية واللقب وهو المذكور هنا وانما قلنا بحسب الاصطلاح

الاصطلاح لان الاسم بحسب اللغة قد يطلق ويراد به ما دل على معنى
من المعاني فيشمل الفعل والحرف كما في قوله تعالى وعلم آدم الاسماء
كلها اي اسماء المسميات وقد مر بيان ذلك كله **قوله** ابو العتاهية
قوله انما جعله لقبا لا كنية مع كونه مصدرا بالاب لكونه مشعرا
بالذم لان العتاهية والعتاهة طغاة الناس وضلالهم على ما في
القاموس فكان شرط الكنية عنده ان يكون مصدرا بالاب او الام
وان لا يكون مشعرا بشيء من المدح والذم والظاهر ان هذا ليس
بشرط عند غيره كما هو المفهوم من كلامهم **قوله** لو قال عبارة الكافية
سيح ضلال وماء ذلال والنفرهص لامثاله منه جهل وعمه وضلال
واضلال كما لا يخفى **قوله** لانا نقول وهم لا اصل له بل الاعلام المشتركة
خارجة بالقيد الاول وداخلة بالثاني كما يظهر بادنى تأمل **قوله**
يشعر بانه الى آخره شيء مستغنى عنه كما لا يخفى **قوله** ليس كون المضمر
المخاطب اعرف من المنادى وهم ظاهر لا اصل له كما لا يخفى على من تأمل
في قولك انت ويا رجل وانما انبه على امثال هذه الامور الظاهرة
البطلان خوفا على الطلبة من ان يقع فيها بعضهم والا فامثالها
غنية عن البيان كما لا يخفى على اهل العرفان **قوله** فلا اشكال هذا راجع
الى ما ذكره الشارح بعينه تدبر **قوله** وهو العدد المعين اي الكمية
بتشديد الميم واليا اي هي المعنى المصدري القائم بكم الذي هو العدد
المعين العارض للعدد ومن اعتبار الاجتماع والافتراق فيه فمعنى زيد

اسما العدد

واحد انه معدود او انه معدود بهذا العدد ومعنى زيد وعمرو وبكر ثلثة

انهم معدودون او انهم معدودون بهذا العدد ومعنى جاءني ثلثة

رجال جاءني رجال معدودون او معدودون بهذا العدد هكذا ذكره

بعض المحققين **قوله** وفي قولهم كم سؤالا عن العدد المعين يجيب

لصحة الجواب بألوفٍ او مأتٍ عن قولك كم رجلا عندك والجواب

عنه بعد تسليم صحة ذلك انه محمول على الحذف والتقدير خمسة الوف

رجل خمسمائة رجل مثلا فحذف للعلم به **قوله** من التباس الكم الحكمي

بالكم اللغوي فان الكم اللغوي عبارة عن العدد وعن الخط والسطح

والجسم التعليمي والزمان فالعدد الكم المنفصل وما عداه الكم

المتصل لكن الثلثة الاول قار الذات والرابع وهو الزمان غير

قار الذات على ما عرف في موضعه **قوله** ويكفي ان يقول لكمية الاشياء

ولو قال كذلك لدخل فيه جميع اسماء المقادير من الرطل والكيل والذراع

والميل والفرسخ والخط والسطح والجسم التعليمي وغيرها كما قيل

فكيف يكون ذكره لغوا بل ذكره احتراز عن هذه الاشياء كما لا يخفى

على اهل البصيرة **قوله** واسم العدد موضوع لكمية وحدات الاشياء

انت خبير انه لا معنى لهذا الكلام لانه يلزم منه ان يكون اسم العدد

موضوعا للمقدار القائم بالوحدات لا للمقدار القائم بالاشياء ولفظ

كم سؤال عن المقدار القائم بالاشياء وهو العدد لا عن المقدار القائم

بالعرض القائم بالاشياء ولا يلزم ان يكون العدد دائما عرضا قائما

قائما بعرض آخر وليس كذلك **قوله** لان العدد نصف مجموع حاشيته

اي طرفيه قريبا او بعيدا بمرتبة او بمراتب فالاربعة نصف مجموع

الخمسة والثلثة ونصف مجموع الستة والاثنين ونصف مجموع

السبعة والواحد وقس عليه غيره وقيل كثرة مركبة من آحاد فلا يكون

الواحد عددا عندهم بل هو مبدأ العدد وركنه وقيل لا اثنان

عليه لكونه زوجا اول فيكون مبدأ الازواج كما ان الواحد مبدأ الافراد

قوله لكن الصواب او نقضينا وهم منه فان اطلاق المرضي على ..عشر

كثير شايع **قوله** سمي الوحدة واحدا اقول الواحد والواحدة قد

يكون صفة للعدد ومعناه العدد الفرد الذي لم يشفع بغيره

والاول من سلسلة العدد الذي وقع في المرتبة الاولى منه وقد يكون

صفة للمعدود بهذين المعنيين ومن ظهر المراد مما ذكره الشيخ

اكمل الدين البابرتي في شرح المشارق من انه وحده في قوله عليه

الصلوة والسلام لا اله الا الله وحده يجوز ان يكون حالا مؤكدة

ومنتقلة وقد تحير في حله العلما بان الوحدة صفة ثابتة لله تعالى

فكيف يتصور فيها الانتقال وبيان ذلك ان الله تبارك وتعالى

قديم بالذات اذلى منفرد عن الغير غير مشفوع بغيره لا لحصاد نوعه

في شخصه فالوحدة على هذا صفة ثابتة له وحال مؤكدة منه وباعتبار

انه تعالى مبدأ سلسلة الممكنات وغاية الغايات فالوحدة

صفة له منتقلة عنه بانتقال الكائنات من الوجود الى العدم بحكم

مطلب في بحث الذات والصفات

قوله تعالى كل شيء هالك الا وجهه فيكون هالكا مستغرقا بهذا الاعتبار
والحكم لله الواحد القهار فاحفظ هذه بالفهم والعرفان فانه
من اسرار الكلمة التي ترقص لها ارواح في قوالب الابدان ولله الحمد
على نعمه الظاهرة والباطنة **قوله** فيكون تمثيلا لعطف الاقل على الاكثر
كانه تحريف من قلم الناسخ والصواب لعطف الاكثر على الاقل كما هو
الظاهر **قوله** والقياس مآت لاعز وهم منه اذ الاسم الثلاثي
المنقوص المحذوف اللام المعوض عنه التاء يجيء منه الجمعان قياسا
مطردا استهات وماآت ومئين وثبة وثبات وثبين وقلة
وقلات وقلين الى غير ذلك **قوله** لكنهم كرهوا اي كرهوا ان يلي
الثلث التمييز المجموع بالالف والتاء بعد اعتبار المجيء بعده ما
هو في صورة الجمع بالواو والنون نحو ثلثة وعشرون فاقتصروا
على المفرد مع كونه اخصر ففاعل يلي ضمير الثلث والتمييز مفعوله
وقوله بعد ما تعود المجيء بعده اي بعد الثلث ما فيه مصدرية والمجيء
فاعل تعود وهو في تاويل المصدر بها وقوله ماهو في صورة المجموع
فاعل المجيء سواء كان ماهو موصولة او موصوفة والتقدير انهم
كرهوا ولي الثلث التمييز المجموع بالالف والتاء بعد اعتبار المجيء
بعده الاسم الذي هو في صورة المجموع بالواو والنون وان كان
ذلك المجيء بطريق العطف فاقتصروا على المفرد هذا هو الاعرب
الاسهل الصحيح وفيه وجوه آخر يطول شرحها وقد جرد العلماء

العلماء فاقتصرنا على هذا الوجه الصحيح المضبوط وانما ذكرنا مع عدم
كونه من وظيفتنا شفقة على الطلبة لتحيرهم فيه دايما **قوله** الظاهر
قليلة الفعيل فعيل والفعيل والفعول يستوي فيهما المذكر
والمؤنث كثيرا مطلقا قال الله تعالى والملائكة بعد ذلك ظهير
اذ يتلقى المتلقيان عن اليمين وعن الشمال قعيد انا رسول رب
العالمين الى غير ذلك **قوله** كوماث رجل كان هذا الاستعمال
غريبا عند المص ولذا قال وجهه بافراد الضمير وهكذا في اللباب
وعزم تدبر **قوله** ذكر الرضي ايضا ما يوجب تخصيصه وهو ظاهر
تدبر **قوله** اورد عليه لا وجه للايراد لانه ذكر امثال الامور المنفردة
بالا وآخرا ولي لئلا يكون فاصلا بين الابحاث المرتبطة كما لا يخفى
قوله الاولى ليس باولى كما يظهر بادنى تامل **قوله** وينتقض
قال السيرافي انه كثير من النحاة يمنعون من الاشتقاق فيما
جاوز العشرة وهذا هو القياس ومنهم من يجيزه ويشتقه
من لفظ النيف فيقول هذا ثاني احد عشر وثالث اثني عشر ونحوه
وقال المبرد هذا لا يجوز لانه الباب جار مجرى الفاعل المأخوذ
من الفعل ونحن لا نقول ربعت ثلثة عشر ولا اعلم احدا حكاه
ذلك وقال الرضي مما لم يجز الاشتقاق فيما فوق العشرة
بمعنى المصير وجاز بمعنى احد نحو ثالث ثلثة عشر لانه ماهو
بمعنى الاحد في صورة اسم الفاعل وليس بمعنى كحائط وكاهل

مطلب المذكر والمؤنث

فلا باس ان يبنى من اول جزئى المركب اذ لا يحتاج فيه الى مصدر ولا
فعل واما المصير فهو اسم الفاعل لا بد له من فعل ومصدر ولم يثبت
فعل ومصدر مبنيان من العددى الذى فوق العشرة كذا ذكره
العلامة فى حاشيته **قوله** فلا يحسن مقابلته بالحال اقول المراد
بالحال هنا تركه على حاله من غير زيادة معنى زايد عليه وبالتصيير
اخراجه عن اصله بزيادة معنى زايد منه وهو معنى التصيير فالمقابلة
صحيحة تدبر **قوله** الاولى الى اخره كلام مخلوط لا يخفى خلطه
وقد ذكرنا تفصيله آنفا **قوله** يجوز زيادة المبدأ والمنتهى وهو
ظاهر اذ مراد الشارح بعد تقرر المبدأ والمنتهى لا يجوز زيادة
المبدأ وذلك ظاهر **قوله** يخرج من تعريف المؤنث المؤنثات
الصيغة وهم منه اذ المؤنثات الصيغة داخلة فى القسم اللفظى
الحكمى قال الجاربردى فى علامة التانيث ثمانية التاء لفظا
او حكما او تقديرا ٭ والالف المقصورة ٭ والهمزة الممدودة ٭
ووضع اللفظ للمؤنث كرجل اذا سمى به امرأة ٭ والياء ٭ وكون
الصيغة للمؤنث ولك ان تجعله داخلا فى الحكمى ولو لم يجعل
ذلك علامة يلزم ان يكون تعريف المؤنث جامعا هذا كلامه
والمفهوم من شرح الفاضل الهندى ان التعريف للمؤنث بالعلامة
وان المؤنثات الصيغة خارجة عنه فتأمل **قوله** فانها تأتى
لاربعة عشر معنى الاول الفرق بين المذكر والمؤنث اما فى الصفات

مطلب التاء

فى الصفات كضارب وضاربة او فى الجوامد كانسان وانسانة والثانى
للفرق بين الواحد والجنس كتمر وتمرة والثالث للدلالة على الجمع فى الصفات
التى لا تستعمل موصوفاتها نحو شاربة وخارجة والرابع لتوكيد الصفة
نحو علامة وراوية والخامس للتعريب كبالجة والسادس للنسبة نحو
اشاعرة والسابع للتعويض عن الياء المحذوفة فى الجمع الاقصى نحو فرازنة
والثامن لتاكيد تانيث الجمع نحو حجارة والتاسع لتاكيد معنى التانيث
كما فى ناقة ونعجة والعاشر لتكثير الابنية لا لمعنى من المعانى كما
فى غرفة وظلمة والحادى عشر للتعويض عن فاء الكلمة كالعدة والثانى
عشر للنقل من الوصفية الى الاسمية كالذبيحة والنطيحة والثالث
عشر للتعويض عن ياء الاضافة نحو يا ابت ويا امت والرابع عشر
ان يكون عوضا عن الف التانيث نحو حبيرة فى تصغير حبارى
قاله ابو عمرو وقال غيره التاء لا تكون عوضا عن الالف بل تصغير حبارى
حبير كما يجئ فى باب التصغير فاحفظه **قوله** وان اختلف فى انها
منقلبة عن الالف المقصورة او اصلية كتب فى شرحه الهمزة هى الالف
المقصورة قلبت همزة لكونها بعد الف زائدة عند سيبويه وعند الاخفش
غير منقلبة عن شئ بل هى اصلية واطلاق الالف عليها اما لانها فى
الاصل الف كما هو مذهب سيبويه واما لان الالف اسم للمتحرك
والساكن هذا كلامه **قوله** ينتقض بهمزات دفئ وكساء اقول
لا نقض اصلا لان المراد بعلامة التانيث العلامات التى تلحق اسم المؤنث

ويعرف بها المؤنث من المذكر لا مطلق التا والالف حتى يرد النقض
بالامثلة المذكورة وما ذكره من استلزام الدور غير مسلم فانا نعلم اولا
بالسماع من العرب الاسم المؤنث ثم العلامة ثم نعرف كل واحد منهما
بالاضافة الى الاخر للمبتدى من غير توقف احدهما على الاخر بالنسبة
الينا ولا بالنسبة الى المبتدى لكن يكون التعريف ح لمجرد التنبيه لا للتحصيل
وتصوير الماهية ويقرب من هذا ما قيل ان هذا التعريف لفظى يراد به
التفهيم فلا دور تامل **قوله** وبهذا يتم الاستدلال الامام الاعظم
روى ان قتادة دخل الكوفة فاجتمع اليه الناس فقال سلونى عما
شئتم وكان الامام ابو حنيفة رحمه الله تعالى حاضرا وهو غلام حدث
السن فقال سلوه عن نملة سليمان اكانت ذكرا ام انثى فسألوه
فافحم فقال ابو حنيفة كانت انثى فقيل له كيف عرفت ذلك فقال
من قوله تعالى قالت نملة ولو كانت ذكرا لقيل قال لان النملة مثل الحمامة
والشاة فى وقوعها على الذكر والانثى وانما يعرف ذكورته وانوثته بفعله
او بضميره او بالاشارة عليه واعترض عليه ابن الحاجب بانه يجوز ان
يكون النملة فى الاية مذكرا ومجى التانيث فى فعله كمجيئه فى نحو جاءت
طلحة اى لرعاية ظاهر العلامة لكن بيان هذا يتوقف على نوع بسط
فى الكلام وهو ان الاسم الملتبس بالتاء اذا جعل علما لمذكر فان كانت
التاء لفظا لا يسرى التانيث الى غيره الا عند بعض الكوفية وان كان
تقديرا لا يسرى عند الكل واما ذو التاء الذى ليس بعلم ويقع على

مطلب اعتراض ابن الحاجب لابى حنيفة

على الذكر والانثى كالنملة والحمامة والشاة اذا اريد به المذكر فالاكثر
على ان تانيثه يسرى الى الغير وله حكم المؤنث اللفظى وقال ابن
السكيت انه مثل النملة اذا اريد به المذكر الحقيقى لا يسرى تانيثه
الى شئ اصلا تقول هذا حمامة وهذا شاة اذا اردت مذكرا وهذه
حمامة وهذه شاة اذا اردت مؤنثا وذلك ان هذه الالفاظ تقع
على الذكر والانثى من جنس فلا بد من قرينة تعينها لاحد المفهومين
وهى اما بالصفة نحو حمامة ذكر وحمامة انثى او بالحاق علامة التانيث
بالفعل نحو قال نملة وقالت نملة او بجعلها خبرا عن الضمير او اسم
الاشارة نحو هو حمامة وهذا حمامة وهى حمامة وهذه حمامة وايضا
لو كان له حكم التانيث اللفظى لوجب تانيث الضمير العائد اليه كقوله تعالى
يا مريم ان الله يبشرك بكلمة منه اسمه المسيح وحيث لم يجب علم انه
لا فرق بينه وبين طلحة علما لمذكر وبه يتم الاستدلال الامام رحمه الله
فاحفظ فانه من النفائس النحوية **قوله** عن المؤنث الحقيقى بحمل
المذكر بتقدير اشارة المؤنث بعد لفظ الغير او فى عبارة المتن فى
الركاكة كما لا يخفى فالاولى تقديره قبل لان المعنى عليه **قوله** لا يخفى
انه يصدق على مسموع ومشتمل كان وهم منه او سهو والا فالمذكور
بعد التقدير لا يصدق على شئ منهما كما لا يخفى **قوله** فلم يكن مسلما
البلد تثنية وهم ايضا اذ ذلك المحذوف ملحوظ بلا شك فيكون تثنية
كما لا يخفى **قوله** وما ذكره على تقدير التسليم فى غاية السخافة وهم منه

مطلب [illegible] ذكرها وانثاها

ايضا ناش من سخافة العقل والا فما ذكره الشارح في غاية القوة

والمتانة تدبر قوله فيشكل بمثل الاسدين وهم منه ايضا لان ما ذكره

الشارح رحمه الله شامل للجميع ذلك بل هو عين المدعى كما لا يخفى قوله

وبهذا ظهر ضعف احتمال المماثلة في اللفظ اقول المماثلة في اللفظ

ظاهر بل متعين والمماثلة في الوصف فقط او في الوصف والجنس

محتمل احتمالا بعيدا كما اعترف به فكيف يكون ضعيفا وكانه ما تفكر

في معنى المماثلة هنا تدبر قوله اي عن آخر مفرد المثنى لا حاجة الى هذا

التقييد اصلا تدبر قوله ولو اجرى الاحاد لا داعي الى ذكر امثال هذه

التصرفات الفاسدة كما لا يخفى قوله فليس بشيء جهل منه اذ هو

المشهور في تقدير المجموع التي لا واحد لها من لفظها كما لا يخفى قوله

فالتعريف دوري وهم لا اصل له لامكان ان يراد بالمفرد هنا ما ليس الجمع

بمركب تدبر قوله فيخرج بقوله ما دل اسماء الاجناس محل نظر فتأمل

قوله لا بد من تقييد التعريف بقولنا على الاصح وهم لا اصل له اذ لو قيده

به لزم الاعتداد بمقابله وهو غير معتد به كما لا يخفى فالاظهر وهم ظاهر

تدبر قوله فانه يصدق على رجلين ومسلمات هكذا قاله في تعريف المثنى

ايضا ولا اعرف كيف يصدق عليه قوله ولم يكن لهذا الكلام معنى

الى آخر كلامه هذيان مستغنى عنه بما ذكره الفاضل الهندي من الوجوه

اللطيفة وتبعه الشارح وتلقاه بالقبول فلا التفات بعد ذلك

الى اعتراض الرضي واطالته كما لا يخفى قوله ولا يخفى ان الجواب ضعيف

ضعيف جهل منه وحمق كما لا يخفى قوله لا فائدة في قوله غير علم فائدته ظاهرة

وهي اخراج ما كان علما من الصفات كحسن واكرم فانه باعتبار اصله يطلق

عليه الصفة في الجملة فيتوهم دخوله فيه لو لم يقيده بقوله غير علم قوله

يغني عنه اشتراط التذكير وعدم المساواة انت خبير انه لا يغني عنه

شيء منهما اما التذكير فظاهر لانه علامة تستعمل في المذكر واما عدم

المساواة فلقلة استعمال هذه الصيغة في المؤنث فكانها غير مستعملة

قوله كما في قوله اي قول الشاعر الحافظو عورة العشيرة لا يأتيهم

من ورائهم نَطَفٌ قوله هذا البيت من ابيات الكتاب والعبرة

والنطف بالفتح والسكون التلطخ بالعيب ويروى وَكَفٌ مكانه

نطف وهو العيب يقال ليس عليك في هذا الامر وَكَفٌ اي عيب ومنقصة

وتركيبه ظاهر قوله نحو دعاني اي قول الشاعر دعاني من نجدٍ

فان سنينهُ قوله لعبن بنا شيبًا وشيبننا مردًا يخاطب

صاحبه ومن عادتهم انهم يخاطبون الواحد خطاب الاثنين ويقول

اتركاني من ذكر نجد واهله اي لا تذكراه عندي فاني ملول منه لانه

سنينه لعبن بنا حال كوننا شيبا وشيبننا حال كوننا مردا فالفاء

للتعقيب وشيبا بكسر الشين المعجمة جمع اشيب مثل بيض وابيض حال

من الضمير ومردا جمع امرد وهو حال ايضا من ضمير المتكلم كما اشرنا اليه

قوله لا وجه لهذا التقييد وهم منه بل له فائدة عظيمة وهي اشتراط

وجود التاء لهذا الجمع على تقدير وجود المذكر الغير المجموع بالواو والنون

وعلى تقدير عدمه تدبر **قوله** يعني انه تغير نحو افراس ايضا باعتبار
الامور اللاحقة توهم ان المراد بقول الشارح من حيث نفسه والامور
الداخلة فيه جميعا نفس الكلمة مع الحركات والسكنات ولا مدخل
للامور الخارجة فيها وليس كذلك بل مراده ان التغيير الحاصل في الجمع
المكسر انما هو باعتبار نفسه الامور الداخلة عليه جميعا بخلاف جمع السلامة
فان التغيير المعتبر فيه انما هو من جهة الامور الداخلة عليه فقط وهذا
هو الفرق بينهما وقوله ثم نقول راجع الى هذا الفرق بعينه تدبر **قوله**
ليس المعنى القائم بالغير حدثا مطلقا يعني لا يلزم ان يكون كل ما قام (مطلب المصدر)
بالغير حدثا فان الالوان والاشكال والسطوح والخطوط والنقط
كلها امور قائمة بالغير مع ان اشياء منها ليس بحدث بل هي اعراض
قائمة بالاجسام **قوله** ان اراد جواز وقوعهما فلا اختصاص له بهما
اقول اراد كثرة وقوعهما مفعولا مطلقا ولهذا اخصهما بالذكر
بخلاف الاولين فان وقوعهما مفعولا مطلقا نادر بل لا وجود في
الاستعمال كما لا يخفى على المتتبع **قوله** لم يرد انه بار النسبة محذوفة (مطلب اسم الفاعل)
وهم منه بل اراد ذلك كما هو الظاهر كما ظن الظن هو الراجح المشهور
عند الجمهور فتصريح الرضي لا يجدي نفعا كما لا يخفى **قوله** اما
ان يريد بالحدث الى اخر القول من قبيل التصرفات الفاسدة اذ المراد
بالاشتقاق من الحدث الاشتقاق من اللفظ الدال على الحدث
فاللفظ والمعنى كلاهما منظور فيه في الاشتقاق وانما فسر الفعل

الفعل بالحدث الذي هو المعنى فقط لكونه مقصودا اصليا من الا
شتقاق فكان الاشتقاق انما هو من المعنى واللفظ آلة له تدبر
قوله هذا يكفي ويغني عن قوله اي الفعل لغة لا يكفي ولا يغني عنه
لان الاول تفسير للفاعل والثاني بيان لحاصل المعنى كما لا يخفى
قوله وينبغي ان يعلم وهم لا اصل له اذ المعهود بينهم قيام الفعل
اي الحدث فقط بالفاعل دون الفعل لان المراد بالفعل ان كان
الفعل اللغوي فهو عين الحدث وان كان الفعل الاصطلاحي
بتمامه فهو لا يقوم بشيء وان كان جزء مدلوله الذي هو الحدث
فهو المراد بعينه وان كان لفظ اسم الفاعل بمعنى صحة الاطلاق
عليه فهو من لوازم الاول الذي هو قيام الحدث به فلا وجه
لاعتبار قيام الفعل ايضا **قوله** ويمكن دفعه بان معنى المضارب
ليس المتصف بضربين اقول معنى المضارب والمجتمع والمفترق
وغيرها من الاعراض النسبية شخصان قام بهما الفعل ولهذا صح
اطلاقه عليهما وخرج عن التعريف في الظاهر لان المفهوم من قوله
من قام به الفعل شخص واحد لا شخصان وليس معنى المضارب
مثلا المتصف بالضربين كما توهمه المحشي اذ لو كان معناه ذلك
لم يكن من الاعراض النسبية في شيء بل معناه شخصان قام بهما الضرب
وبه ظهر فساد كلامه من آخره وعدم فهمه معنى اعتراض الرضي والجواب
عن الاعتراض ما قال الفاضل الهندي من ان قيام المذكور في التعريف

اعم من الحقيقي والاعتباري فيشمل هذه الاحداث لان قيامها با
لمنتسبين امر اعتباري لا حقيقي ولكن ان يجعل من شاملا للواحد
والاثنين والجماعة ليشمل الاضافي وغيره من المفرد والمثنى والمجموع
جميعا واظن ان هذا هو مراد المص تأمل **قوله** وفيه نظر ليس بشيء
اذ لو دل في الوزن معنى التعدية واللزوم لم يصح التسمية بشيء منهما
فافهم **قوله** ونحن نقول ليس بشيء ايضا والحق ما قال الرضي كما
لا يخفى **قوله** وكان انه اطلاق اسم محل امثال هذه الامور من قبيل
المسامحات الشائعة فلا يقال انها محلة او غير محلة تنبه **قوله** واما
على ما ذكره المص وهم ظاهر يظهر بادنى تأمل ما ذكره **قوله** يشكل
بخروج مضروب وهم لا اصل له اذ الكلام في اسم المفعول كما عرفته
هو نفسه لا في اسم المفعول مطلقا ومضروب في قولنا يوم الجمعة مضروب
فيه وامثاله ليس مما يصدق عليه اسم المفعول المعرف هنا فلا باس
بخروجه كما لا يخفى **قوله** كان الظاهر وهم منه ايضا اذ الصفة
المشبهة يجيء من المتعدي الثابت ايضا كالعليم والحكيم والرحيم
وغيرها الا انهم قالوا بتنزيلها منزلة اللازم او بالنقل الى هذا
الباب فافهم **قوله** اي المقابل للحدوث قال البهشتي ليس معنى
حسن في الوضع الا ذو حسن سواء كان في جميع الازمنة او في بعضها
ولا دليل في اللفظ على احد القيدين كما في اسم الفاعل وهو غلبة
استعمال صيغته في الحدوث وبهذا الاعتبار يخرج عن الصفة ويدخل

مطلب اسم المفعول

مطلب الصفة المشبهة

ويدخل في اسم الفاعل نحو ضامر وكاين بمعنى الثبوت فالصفة كما انها
ليست بموضوعة للحدوث ليست بموضوعة للاستمرار فجعلها حقيقة
في احدهما دون الاخر تحكم فالاولى ان يقال انها موضوعة للقدر المشترك
بين الحدوث والاستمرار لكن لما كان وضعها على الاطلاق ولم يكن
بعض الازمنة اولى من بعض كان الظاهر ثبوته في جميع الازمنة الا
ان يقوم دليل على الاختصاص نحو كان هذا حسنا وهو الان حسن
او سيصير حسنا وهذا هو الذي جرّهم على القول بانها بمعنى الثبوت
كذا ذكره الكازروني رحمه الله فاحفظه فانه مفيد جدا **قوله** ويرد
على التوجيه الاول قد صرح المص في شرحه والامالي ان المراد بالمخالفة
كون صيغ اسم الفاعل قياسية يمكن ضبطها بقاعدة كلية وكون الصفة
سماعية مختلفة الصيغ على حسب السماع بحيث لا يمكن ضبطها بقاعدة
اصلا لا عدم مجيئها على وزن اسم الفاعل قطعا كما زعمه الشارح
رحمه الله تعالى كيف وقد جاء كافر وضامر وطالق صفة مشبهة كما قيل
وكذا مؤمن ومحسن من المزيد خصوصا صفات الله تعالى كالخالق والباري
والمؤمن والمهيمن والمصور وغيرها فالتفسير المذكور للمخالفة باطل
قطعا تأمل حق التأمل **قوله** لا يخفى اختلاف عبارة المتن لا اعرف
ما مراده بالاختلاف هنا فان كان تغييره بقيد الاطلاق فهو مقتضى
العبارة لعدم تقييد عمل الصفة بالزمان وان كان ترك ذكر الاعتماد
فهو معلوم مما قبله وكانه توهم شمول الاطلاق لكل واحد منهما

وليس كذلك كما لا يخفى **قوله** وفيه بحث اقول الظاهر من كلامهم انه
لا خلاف في الفرائب حيث لم يتعرضوا له اصلا ولا يلزم من خلافهم في
الضارب زيد خلافهم في الصفة الممتنعة لجواز ابتناء امتناعه عندهم
على علة اخرى غير العلة الاولى وان امكن اجراء الاولى فيه ايضا ويمكن
ان يكون عدم التعرض لكونه معلوما مما سبق وذكر الاتفاق لعدم
الاعتداد به لضعفه تدبر **قوله** فينبغي قبح هذا جائز عند البصريين
مطلقا لكن مع القبح لما يأتي بخلاف حسن وجهه تدبر **قوله** فالقياس
ان ينقص الحسن بزيادة الضمير هكذا في النسخ الموجودة والظ
انه لا ينقص بل يزداد ومع ذلك ما ذكره امر لا اعتداد به كما لا يخفى
قوله فيه انه لم يقبح نعم الرجل زيد وهو عبث لا طائل في ذكره اذ الرجل
هنا لم يجر على موصوف حتى يحتاج الى الرابط به بخلاف زيد الحسن
الوجه فالفرق ظاهر **قوله** فيه بحث البحث انما يرد على مذهب
ابي علي الفارسي فانه الذي جوز الفاعلية والبدلية لا غير **قوله**
جمع مؤنث على صيغة الخطاب محل تأمل **قوله** نحو شمس الوجه اي
زيد شمس الوجه بالوجوه الثلثة وهو من قبيل اضافة المشبه به
الى المشبه اي زيد وجهه كالشمس ومثله زيد اسد الاب بالوجوه
الثلثة تدبر **قوله** ولا يخفى انه المتبادر من الموصوف بالشيء ما قام
به ذلك الشيء وهو لا اعتداد به **قوله** ولا فائدة في ادراج لفظ
الاصل فائدته ظاهرة للمتأمل **قوله** لا حاجة في الاخراج الى اخرج

اسم التفضيل

آخر لا حاجة اليه اذ كلام الشارح تام لا غبار عليه كما لا يخفى الاولى
حذف المضاف نعم لو كان مفهوما من الضمير **قوله** لا وجه للاقتصار
بل له وجه وجيه وهو كون الاقتصار مطلوبا مع كون المثنى والمجموع
معلومين بالمقايسة **قوله** ما ابتس بكلمة بئس يبئس بئسا وبئسة
بالضم تكلم فاسرع وتحرك واكثر ما يستعمل في النفي وهو ابتس
الوجه عابس والنُّبُس بضمتين الناطقون والمسرعون كذا في
القاموس **قوله** محل نظر لا وجه لهذا النظر فان الكون مما يقبل
الزيادة والنقصان والشدة والضعف والتقدم والتأخر
كما لا يخفى **قوله** قد شنع الشارح كلام الفاضل حقا فاضل الكلام
ولا يليق به التشنيع لما فيه من الامور البديع كيف وكل موضوع خالفه
فيه فهو خطاء او قريب منه كما لا يخفى على اهل البصيرة ولا شك
انه شرح رحمه الله تعالى احسن الشروح واضبطها وافيدها
لولا ما فيه من الرموز المعقدة وقد تركه الناس لاجلها فمن طالعه
بالفهم يبلغ مبلغ الاجتهاد والتعرف والتدبر بعون الملك
القدير **قوله** للخطة العظيمة بالضم الامر العظيم **قوله** واستشكل
هل القصد صدر الفاضل الهندي هذا السؤال والجواب رحمه الله تعالى
قوله وكانه جعل انه يقصد فانظر في هذه السخافة والخلط
ولم يفهم ان ما ذكره الشارح رحمه الله مقتضى عبارة المتن بعينه
اذ مفهوم احدهما قصد زيادة موصوف اسم التفضيل على ما اضيف

البه لان اللام في الزيادة عوض عن المضاف اليه والقصد صفة الز
يادة معنى لقيامه به لكونه مصدرا مجهولا فقدم الزيادة مع متعلقها
واخر القصد صفة لها كما هو مقتضى الظاهر تصحيحا للتركيب واظهارا
للمراد تدبر قوله لا يفيد وجه التزام الاضافة ليس المراد مجرد
التزام الاضافة بل كثرة هذا القسم من الاضافة اي انما كثر هذا
القسم استعمالا لانه وضع افعل لتفضيل الشيء على غيره وذلك
يقتضي ذكر المفضل والمفضل عليه بحيث كان ظاهرا في هذا الوجه
كانه على اصل وضعه فكثر استعماله لذلك فافهم فانه كلام المحشي
لعنوقطها قوله وفيه بحث لا شك في بطلان هذا البحث كما
يظهر بادنى تامل في مراد الشارح قوله فلا حاجة الى التخصيص
بالفاعل وهم باطل كالاول يظهر بالتامل في الاستثناء قوله
فيقال انا اضرب منك لزيد واعرف منك بعمرو قال الشيخ ر
يتعدى الى اول مفعولي باب كسوت وعلمت باللام ويبقى ثانيهما
في البابين منصوبا نحو انا اكسى منك لزيد الثياب واعلم منك
بعمرو منطلقا قوله ما ذكره من الدليل هذيان مرتبط القولين
السابقين تدبر قوله الاولى وهم لا اصل له ونحن نقول
المسبب كتب الشارح في الحاشية المشهور في اصطلاحهم انه
يطلق على المتعلق اسم السبب دون المسبب ولا مناقشة فيه ولعله
سماه سببا لان الكحل في هذا المثال مسبب عن حلول عين زيد

زيد وعنهما سبب له باعتبار قيامه بهما فهو مسبب عنهما هذا كلامه
رحمه الله وهو مراد المص بالمسبب هنا تامل قوله على ما هو قول المص
وهم ظاهر لا اصل له اذ ما جعله خارجا هو عين المدعى تدبر قوله هذا البيان
الى اخر القول وهم لا معنى له كما لا يخفى قوله لا يخفى وهم ايضا اذ الكلام
لكونه منفيا لا يظهر فيه معنى من التفضيلية فاذا جرد عن الزيادة كان
لفظ من لمجرد الارتباط والتعلق كصلات سائر الافعال قوله هكذا
ذكره الفاضل الهندي الى اخره هرج ومرج لا طائل في ذكره فعليك
بما ذكره الشارح قوله رد على تقدير ذكره الرضي قال الشيخ الرضي
قول المص من عين زيد بتقدير المضاف اي من كحل عين زيد لانه
المقصود وتفضيل الكحل على الكحل لا تفضيل الكحل على العين
وتبعه الفاضل الهندي في ذلك وقال الشيخ ركن الدين
العلوي قد يكون المعنى كما كان عليه قبل التغيير وتبعه الشارح
رحمه الله والجواب ان هذه الصورة انه كانت من فروع الاولى كما هو
ظاهر كلامهم فقول السيد ركن الدين وان كانت صورة مستقلة فقول
الرضي ويمكن التوفيق بينهما بان يكون مراد الرضي من تقدير الكحل
بيان مرجع الضمير ودفع الركاكة في اللفظ مع ملاحظة باقي
التقدير لا تقدير المضاف على الحقيقة والا لم يكن هذه الصورة
من فروع الاولى كما لا يخفى قوله ويتجه عليه الى اخره كلام فاسد
لا معنى له قوله اشار بهذا الكلام الى القول المفهوم من كلام الشارح

قدس سره انه كل واحد من صور في التقديم والتاخير له اصل وفرع
الا انه اصل التاخير وفرعه كلاهما مستعملان كما مر بخلاف اصل
التقديم وهو قوله ما رأيت عينا احسن فيها الكحل منه في عين زيد فانه
غير مستعمل اكتفاء منه لفرعه وهو ما رأيت كعين زيد احسن فيها الكحل
وتمامه ما رأيت عينا مكحولا مثل عين زيد احسن فيها الكحل منه في غيرها
واذا لاحظت هذا التقدير فقد استغنيت عما ذكره الشراح
هنا من القيل والقال والله اعلم بحقيقة الحال واليك اعرب هذا
المقال **قوله** ولا زائرة عليها عطف على ما قبله اي ما رأيت عينا
مثل عين زيد في الكحل ولا زائرة عليها فيه وكذا قوله ولا مثلها
هذا كله كلام الرضي الى قوله فالشارح **قوله** الا انه لم يرض بكونه
اسما لكلام فاسد بل جعله اسما كما لا يخفى وقوله لانه التناقض
اشارة الى قوله وكيف يكون مثل الشيء زائدا عليه فافهم **قوله** وكان
اللزوم على ابلغ وجه على التقدير الثاني انما جاء من زيادة الحسن
مع مساواتهما في الاحسنية تدبر **قوله** ومما يدل على انه بصدد ذلك
اقول ما يدل على ان المص بصدد بيان الاقسام الثلثة من غير
اقتصار على بيان قسم واحد منها او التقسيم تعريفه اولا للكلمة
الشاملة لها ثم تقسيمه الى الاقسام الثلثة ثم ذكره لوجه الحصر
فيها ثم ابتداؤه بتعريف القسم الاول بحيث يكون مقابلا لاخويه
وقسيما لهما فهذا الصنيع منه في اول الكتاب نص قاطع على انه

مطلب الفعل

انه بصدد بيان الاقسام الثلثة باسرها على الترتيب السابق واما
ذكر الخواص وغيرهم فلا دلالة له على ذلك كما لا يخفى **قوله** والتحقيق يريد به
ما ذكره في صدر الحاشية وقدمنا ماله وما عليه هناك فانظره اختلف
في معنى الفعل قال ابو حيان في تذكرته اختلفوا في دلالة الفعل على ثلثة
مذاهب احدها انه يدل على الحدث بلفظه وعلى الزمان بصيغته اي بكونه
على شكل مخصوص ولذلك يختلف لدلالة على الزمان باختلاف
الصيغ ولا يختلف الدلالة على الحدث باختلافها وثانيها انه يدل
على الحدث بالصيغة واختلافها من كونه دافعا وغيره واقع وينجر مع ذلك
الزمان فيدل عليه الفعل باللزوم كدلالة السقف على الحائط وثالثها
عكسه وهو انه يدل على الزمان بذاته لان صيغته تدل على الزمان
الماضي والمستقبل بالذات ودلالته على الحدث بالانجرار واللزوم
انتهى كلامه رحمه الله فاحفظ وتأمل فيه فانه مما لا يوجد في الكتب
وتنبه من ان اختلاف بينهم انما هو في الحدث والزمان ولم يجعلوا
الفاعل من مدلولات الفعل لانه من لوازم الحدث وتوابعه وعلى هذه المعاني
الثلثة يكون المدلول المطابقي للفعل مستقلا بالمفهومية اياما كان
وكان ما ذكره الشارح معنى اخر له اخترعه المتأخرون وهو المشهور
الان بينهم لكنهم قالوا انما يكون النسبة الى الفاعل معنى حرفيا اذا كان
الفاعل ماخوذا من مدلول الفعل فاعلا معينا واما اذا كان فاعلا ما
فلا يكون معنى حرفيا بل معنى مستقلا بالمفهومية لامكان تعقله اجمالا

مطلب غريب

في ضمن الحدوث كما ذكره المحشي كان الشارح رحمه الله اراد بفاعل ما فاعلا
من الفواعل المعينة لا ما هو المقابل للمعية فتدبر **قوله** والاولى ان
يفسر محل نظر وتأمل **قوله** التقدم بين اجزاء الزمان زمانية وهم
منه اوقعه فيه تفسير الفاضل الهندي رحمه الله هنا للمتن وهو ان الماضي
فعل دل على زمان حاصل قبل زمانك ولا ضير في وقوع الزمان
في الزمان لمكان العموم والخصوص او الكلية والبعضية كما يقال الزمان
يوجد في الازمنة الثلثة ووقت الظهر يوم الجمعة والاضافة في زمانك
لادنى الملابسة اي زمان انت فيه والخطاب لغير معين هذا كلامه فاجاز
رحمه الله ان يكون الازمنة المختلفة بعضها ظرفا للبعض ولا يلزم منه
ظرفية الشيء لنفسه وحمل عبارة المتن على ظاهره وهو حصول الزمان
في الزمان وحمل الشارح رحمه الله القبلية على المقبلية الذاتية على ما هو
اصطلاح المتكلمين في اقسام السبق والتقدم فان اقسامه خمسة عند
الحكماء وستة عند المتكلمين الاول السبق بالعلية وهو سبق
المؤثر الموجب على معلوله كسبق حركة الاصبع على حركة الخاتم والثاني
السبق بالطبع وهو ان يكون الشيء بحيث يحتاج اليه شيء آخر ولا يكون
مؤثرا فيه كسبق الواحد على الاثنين والثالث السبق بالزمان وهو ان
يكون السابق قبل المتأخر قبلية لا يجامع القبل فيها مع البعد كسبق
الاب على الابن والرابع السبق بالرتبة وهو ان يكون الرتبة معتبرة
فيه والرتبة اما ان تكون حسية كسبق الامام على المأموم او عقلية

كسبق الجنس على النوع اذا ابتدئ من طرف الاعلى والخامس
السبق بالشرف كسبق العالم على المتعلم فهذه هي اقسام السبق عند
الحكماء والحصر استقرائي والمتكلمون اعتبروا قسما آخر وهو سبق
بعض اجزاء الزمان على البعض ويسمونه بالسبق بالذات فهذا الاخير
هو مراد الشارح ولما لم يعلم المحشي منشأ ما ذكره وقع في الخبط
الباطل كما لا يخفى على اهل البصيرة وقد ذكرنا اقسام السبق بعيد
المرفوعات عند قوله والاصل ان يلي فعله على حسب اقتضاء المقام
فانظره **قوله** لا يخفى ان الماضي ايضا يكون مشتركا بين الحال
والاستقبال بالقرائن الدالة عليهما بحسب اقتضاء المقام نحو
ضرب زيد الآن وغدا في معنى اضرب الآن او غدا عبر عنه بالماضي
مجازا بناء على التحقق ووقوعه من ان الماضي كثيرا ما يستعمل في موضع
المضارع لغرض من الاغراض فيكون مضارعا بالاسم ايضا هذا مراده
وهو فاسد لان المراد بالاشتراك المذكور الوضعي والاشتراك
العارضي للماضي مجازي لا وضعي فلا يرد عليه ايضا الحاصل بهذا
الاشتراك وجه التسمية ولا يلزم من حصوله وجه التسمية التسمية
كما لا يخفى وقوله ولو جعل مستغنى عنه لان ما ذكره المحشي شامل له
ولغيره فافهم **قوله** يجب ترك المفرد لان المتكلم لا يكون الا واحدا وهم
ظاهر اذ المتكلم باحدهما قد يكون جماعة على ان التقييد بالمفرد ليس
لهذا بل لتصحيح مرجع الضمير وربط ما بعده به تدبر **قوله** بكونه جمع غيبة

مصدرا حينيا بتقدير المضاف اى حين غيبة او وقته وقوله ولو قال
المص حين قراءته كما لا يخفى **قوله** دفع لما يتجه على عبارة المتن
الى اخر القول وهم منه وخبط وخلط لا اصل له كما يظهر بالتأمل
فتبلت بما ذكره الشارح قدس سره **قوله** لا بمعنى علم الفاعلية يعني
اعراب المضارع ليس للدلالة على المعاني كما في الاسم اذ المعاني
المقتضية للاعراب مقصودة فيه بل هو لمشابهة الاسم فقط **قوله**
والاشبه وهم ظاهر تدبر **قوله** لا حاجة الى ذكر هذه القيود وهم منه
ايضا اذ ذكر هذه القيود لبيان الواقع والايضاح للمبتدى لا للاحتراز
فافهم **قوله** فيه كان ذكر المؤنث هنا بطريق الاستطراد والا فلو
حاجة اليه لكون الكلام في المعرب **قوله** ولو مثل المص لوجه للتمثيل
هنا كما لا يخفى **قوله** لانه يحتاج الى التقييد في المبتدا دون المضارع
كلام بارد لا نحوي له كما لا يخفى **قوله** هذا يشعر وهم منه فان استعمال
العلم في المعنى العام الشامل للظن كثير شايع وكذا التقييد المذكور
فان لا اخراج الظن من العلم ليصح التقابل بينهما فان الامور المذكورة
راجعة اليهما فافهم **قوله** فيه بحث وهم لا اصل له تدبر **قوله** الاولى
سواء كان وهم لا يعرف له وجه تدبر **قوله** لا فائدة اقول بل له فوائد جمة
كالبيان والكشف والتذكير والتأكيد ودفع احتمال المجاز وغيرها
من التعميم والتنبيه والتحسين تدبر وقس عليه نظائره **قوله** لا يحتمل
الاستقبال كما لا يخفى فيكون مستقبلا او يكون كلاهما حاصلين حال

التكلم فيكون حالا او ماضيين فيكون ماضيا **قوله** ذكر امس
وهم ظاهر لا اعتداد به اصلا يظهر ذلك بالتأمل في قول المص فان
اردت الحال تحقيقا او حكاية فان هذه الامثلة نص في الحالية بخلاف
الامثلة المذكورة قبل فانها محتملة لها ولغيرها كما لا يخفى **قوله** جعل
حكاية الحال بمعنى حكاية العقد وهم باطل كما لا يخفى على اهل البصيرة
قوله وهو لا ينافي الحال خلط كلام باطل وزيغ واضلال لا بارك
في سعيه **قوله** فيه نظر وهم باطل كالاول تدبر **قوله** لا يخفى وهم باطل
ايضا ونقض لاوضاع العلوم بالجهل كما لا يخفى **قوله** جعل خبر الفاء
اشار قدس سره اولا الى كون اللام للعهد وثانيا الى تصحيح هذا التركيب
فقصر عن الاول وجعل الكلام جملتين اظهارا للمقصود كانه قال
والفاء الذي ينصب المضارع بعده بتقدير ان هذا واذا عرفت
هذا فتقديران بعده لانتصاب المضارع مشروط بشرطين
وهذا امر بديع لا شك فيه ولما لم يفهمه المحشي وقع في الخلط كما
لا يخفى **قوله** يتجه عليه انه يشكل مع الرفع هذا وهم عرض له وقد
تحير فيه كما يدل عليه ظاهر كلامه وهو سهل فانه اذا لم يقصد السببية
في هذه المواضع فلم تدخل الفاء بينهما فيرجع الكلام الى صورة تقديرانه
الشرطية الآتي ذكرها عن قريب في اخر الجوازم فان قصد السببية
جزم المضارع والا فهو اما صفة او حال او استيناف كما سيأتي تفصيله
قوله لا يخفى انه بعيد هذيان لا اصل له **قوله** قيد الاسم بالصريح

الى اخره هذا بان باطل فعليك بالتأمل التام فيما ذكره من الامثلة **قوله** اضاف اللام ولم يضف لا الاضافة فيهما جائزة وان يضفها كلام الامر ولا النهي لكن الغالب في لام الامر الاضافة وفي لا الوصف كلا الناهية ولا النافية وان يكون معرفة اما بالعلمية واما بالحضور كما مر في صدر الحاشية قوله اى بعضها لا حاجة اليه تدبر **قوله** فيه بحث وهم لا اصل له تدبر **قوله** ينبغي ان يقيد بغير المجزوم بلام الامر هذا غير محتاج اليه لخروجه عنه اذ لا يطلق المضارع على امر الغائب كما لا يخفى ومما ينبغي ان يعلم انه يلزم ان يكون فعل الشرط اخباريا غير انشائي وان يكون منصرفا غير جامد فان كان مضارعا فشرطه ان يكون غير مقارن بالسين وسوف ولن وان كان ماضيا فشرطه ان يكون غير منفي بلا والجزاء اما جملة فعلية او اسمية فان كان جملة اسمية فهو واجب الفاء وان كان جملة فعلية فلا يخلو اما ان يكون اخباريا او انشائيا فهو واجب الفاء وان كان اخباريا فان كان ماضيا بغير قد لفظا ومعنى فهو بلا فاء وان كان مضارعا مثبتا او منفيا بلا فالوجهان جائزان وان كان منفيا بلم او لن او ما فالفاء واجب وكذا اذا كان فعلا جامدا مثل ليس وعسى فهو واجب الفاء ايضا فاحفظ فانه من التحقيقات المذكورة في المعتبرات **قوله** بناء على ان الفاء واذا لا يجتمعان فالجزاء اذا كان مقارنا بالفاء او اذا فالجزم مقدر في محل الجملة وان لم يكن مقارنا بشيء منهما فهو مقدر في الفعل وهو تنبيه له **قوله** والاظهرات

ان الصيغة بمنزلة الجنس فقيود التعريفات تختلف بالاعتبارات في الجمع والمنع والادخال والاخراج لا سيما في التعريفات الاسمية فافهم **قوله** مما لا حاجة اليه وهم منه وقوله ومع ذلك قاصر وهم آخر اذ مراد المص بيان المفرد الصحيح من الامر وترك ما عداه الى المقايسة بناء على شهرته كما لا يخفى **قوله** فيه نظر لان الرباعي لا يخص المزيد فيه وهم ظاهر اولم يدع احد اختصاص الرباعي بالمزيد فيه وانما الكلام في المراد منه هنا بحسب اقتضاء المقام وكذا قوله لا يتم فافهم **قوله** بكسر الهمزة الى آخره وهم منه مع ظهور المراد فافهم **قوله** الصواب وهم كالاول **قوله** لا يخفى الى اخره تحير منه مع وضوح المراد كما لا يخفى **قوله** الاولى كانه ما فهم مراد الشارح فان مراده جعلها بمعنى الشيء عبارة عن الفعل ليكون الاضافة بيانية لا جعله بمعنى الفعل ابتداء حتى لا يصح الاضافة كما زعم **قوله** فالاولى ان يقول المص هذا بان منه بلا فائدة اذ المص بمنزلة الواضع فلا ينبغي التغيير في كلامه من غير ضرورة داعية اليه خصوصا عبارة الكافية فان معجز فكيف يقال في امثال هذه الترهات **قوله** ويمكن ان يقال محل نظر وتأمل **قوله** فان المتعدي اعم من الفعل وشبهه الى اخره خلط كلام لا اعتداد به لخروجه عن القاعدة اذ المراد من المتعدي وغير المتعدي هنا هو الفعل لا غير وكذا النسبة التعلقية غير داخلة في مفهوم الفعل وشبهه والمصدر مطلقا لا يتوقف فهمه على ذكر الفاعل والمفعول به فما الفائدة في هذا الخلط **قوله** فلا وجه

لترك المفعول في هذا المقام وهم واصل له اذ لو ذكر هيئة المفعول هنا
لا ينتقل الذهن الى المفعول به دون غيره لانه صار كالعلم له بكثرة الا
ستعمال فيكون ذكره مفيدا وهذا الكلام كما هو دأبه فلا وجه لذكره
كما لا يخفى **قوله** وهذا الكلام انت خبير ان هذا الكلام لا يقتضي
ذلك وانما هو وهم منه كما هو دأبه فان مراد المص ان هذه الافعال
تدخل على الجمل الاسمية لبيان حال مضمونها في الواقع عند المتكلم على ما
هي عبارة عنه فتدل على وقوع مضمون الجملة متصفا بصفة هي
العلم او الظن من جهته فكيف لا تدل على فائدة يحسن السكوت عليها
كما زعمه **قوله** ونحوه لم نجده في كتب اللغة وهم منه اذ الغرز بالكسر مصدر
من باب المفاعلة بمعنى الجمع وهو يستلزم الاغراء والحث فاستعمله
في لازم معناه قال في القاموس غارى بين الشيئين والى بينهما
اى جمعهما ولفظ بينهم في امثاله دائرة كما قيل تدبر **قوله** هذا لا يوجب
وهم ايضا اذ جميع ما ذكره من الامثلة دائر على القرينة كما لا يخفى **قوله**
ثم لا يظهر فائدة وهم ظاهر لا اصل له **قوله** فيه بحث لا وجه لبحثه كما لا يخفى
قوله فيه بحث لا وجه لبحثه ايضا وما توهم من الاستدراك غير مسلم
لامكان ان يكون تأكيدا او تنبيها لكون الجواز من اللوازم الغير البينة
للالغاء وكذا قوله الالغاء واجب في المصدر المتصل لعدم الالغاء الا
صطلاحي في ذلك المصدر لعدم وجود المعمول فيها فالالغاء المصطلح
ليس الا في صورتي التقديم والتأخير وذلك جائز كما ذكره الشارح

الشارح رحمه الله تعالى **قوله** ولكون ارى بمعنى العلم ساغ ويجوز
تضمينه معنى الجعل ليتعدى الى المفعول به **قوله** فيجب حمله على البدل ولك
ان تجعله بمعنى الخبر فيكون صفة او حالا **قوله** فالمراد بالمعاني ما فوق
الواحد وهم منه تدبر **قوله** وهو الذي في شعر رأسه شقرة وقال الكازروني
هو الذي في شعر رأسه حمرة صافية وبشرته مائلة الى البياض والحال
الكبر **قوله** وفيه نظر قد مر مرارا انه لا يلزم التسمية من وجه التسمية
فلا يرد ما ذكره **قوله** وفيه ما فيه من الخلل والركاكة لا نتعاطه بما ذكره من
افعال المدح والذم مثلا على زعمه **قوله** اعلم انه مدلول كان نسبة الصفة
الى الفاعل والزمان لا يخفى ما في هذا الكلام من الخلط والصواب
ان يقول مدلول كان نسبة الفاعل الى الصفة في الزمان الماضي
كما يقتضيه تعريف المص لكنه اراد المخالفة فجعل الصفة منسوبة الى
الفاعل ليتأتى له قوله والنسبة هي ثبوت الصفة للفاعل وما بعده
وجعل هذه الافعال موضوعة للدلالة على ثبوت الصفة التي هي الخبر
للفاعل واول ما ذكره المص من التقرير اليه وجعله مسامحة منه هو
واستبعده في مقام التعريف وكانه لم يفهم مراد المص فانه لم يرد بالـ
تقرير مجرد الدلالة على ثبوت الصفة للفاعل الكائنة في الواقع بل اراد
الدلالة على تحقق تلك الصفة الكائنة في الواقع للفاعل واتصافه
بها وانتقاله اليها وتقررها عليها بعد ما لم تكن تثبت له تأمل فانه
دقيق **قوله** لكان الزمان عمرة ايضا لا يخفى عليك ان الزمان

من الهمزة في هذه الافعال لا سيما عند من يقول بعدم دلالتها على
الحدث وكانه توهم من عدم تعرض المصنف انه ليس بهمزة فيها ولبس الامر
على ما زعم وانما لم يتعرض له المصنف لكونه مفهوما من تعريف الفعل المطلق
الذي مر ذكره او لظهوره منها كما لا يخفى قوله اشار الى تصحيح
الحد وهم بارد كما لا يخفى قوله جعل التقرير بمعنى النسبة الى آخر
القول وهم منه كما تقدم آنفا قوله والعقل كانه غفلة عنه والا
فالغرارة بالكسر جوالق التبن والجمع الغرائر هذا هو المفهوم من
الصحاح والقاموس والمراد بها هنا التمثيل لما عن جاءت بمعنى انه
فاعل جاءت يرجع الى شيء مؤنث قبله كالغرارة والعقلة والحاجة
ونحوها ومعنى ما جاءت حاجتك ما كانت هذه الامنية حاجتك
اي امر يقتضي حاجتك فافهم قوله حدث من الخوارج وهم قوم من زهاد
الكوفة نحوا ربعة الاف نفر بعثوا علي بن ابي طالب كرم الله وجه
وخرجوا عن اطاعة واجتمعوا بنهروان فخرج اليهم علي رضي الله تعالى
عنه بالعسكر المنصورة وقتلهم جميعهم الا تسعة نفر منهم فانهم
هربوا منه وخلصوا وقتل من عداهم وما قتل من عسكره الا تسعة
نفر فانظر الى فتنة الدنيا خلصنا الله تعالى منها بالسلامة
وحفظنا من موجبات الندامة يوم القيمة قوله بل يحتمل ان يكون
في الجميع ناقصة وهم لا اصل له اذ لا يجوز حذف خبر كان وهو
لا التباس بالغاية بل يجوز مع كان كما مر من قولهم الناس مجزيون

مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر في صورة الرفع فافهم
قوله استغاثة من اجل تحول النعمي بالضم وهم لا اصل له اذ لا معنى
للاستغاثة هنا بل النداء للتعجب والتاسف على ما فات من النعمة مع
كثرتها ووفرتها من هذه المخاطبة فالغناء ابتدائية انه لم يكن مرتبطة
بما قبلها والمنادى مقدرة بقرينة النداء وكذا الموصول بقرينة النداء
وكذا الموصول مقدر بقرينة البيان والنعمى اسم جنس بمعنى النعمة
واسم الجنس قد يجرى مجرى الجمع لما فيه من الكثرة والشمول باعتبار
صدقه على كثيرين ولو على سبيل البدل ولهذا اعاد اليه ضمير الجمع
من يحولن والابؤس جمع البأس بمعنى الشدة والمراد به هنا النقم
والتقدير يا قوم انظروا الى ما لهذه المخاطبة من انواع النعمة المتكاثرة
كيف تحولن فقرا وشدة وبلاء ومحنة فتعجبوا منه وتأسفوا
عليه فتدبر وقس عليه نظايره قوله قد فات هذه القائل هذا التنبيه
في محله لا شك في لطافة هذا التنبيه وانه تأخر عن محله وقد ارتضاه
الشارح بالقبول وبعد ذلك فلا حاجة الى ما ذكره المحشي من
الخلط كما لا يخفى قوله جعله خارجا عن الوضع كانه ما فهم مراد الشارح
قدس سره اذ مراده ان الافعال موضوعة لاستمرار الخبر للفاعل
من وقت القبول ولا شك انها لا تدل على تعيين ذلك الوقت
بالوضع فلزم تعيينه عقلا باعتبار العادة والاستعمال وهو كذلك
كما لا يخفى قوله ولك مندوحة عنه ان خبرا انه لا حاصل لكلامه

هذا والمنذ وحة الغنى **قوله** يمكن ان يختار هذا الشق كلام لا حاصل له
كما لا يخفى على اهل البصيرة فعليك بما ذكره الشارح فان ما آل كلام
المحشي اليه **قوله** الظاهر ان هذا بمعزل عما هو فيه اى مكان بعيد
عن المقصد لكن يحصل به المقصود كما لا يخفى فلا بأس به **قوله** وحاصل
الكلام الى آخره خلط لا يلتفت اليه كما لا يخفى على اهل البصيرة **قوله**
فيخرج عن تعريف افعال المقاربة الى آخره وهم باطل كما لا يخفى
على اهل البصيرة **قوله** لينبغي ان يجوز عسى ان يخرج زيد هذا جائز
ايضا فاسل **قوله** فالاولى ان يقول المص وهم من اذ مراد المص انه
يبيّن ان جواز هذا الاستعمال انما هو بمشابهة كاد ولهذا اخره
اليه فافهم **قوله** لا يظهر ذلك في قوله تعالى وما كادوا يفعلون
وقوله لم يكد رسيس الهوى اقول بل فيه اظهر اذ معنى الآية فعلوا
فعل الذبح الآن والحال ما كادوا يفعلون وذلك لعدم وجدانهم
اياها في الزمان الاول مع طلبهم ذلك والطلب سبب الحصول
فدل على قرب الحصول بقرينة النفي وكذا قول الشاعر فان معناه
لا يبرح اصل الهوى من البراح والزوال فدل النفي على قربه اليه ولو
وهما فان النفي مسبوق بالاثبات دائما فتدبر **قوله** لا يخفى الى آخره
خلط كلام بلا فائدة كما لا يخفى **قوله** وفيه كلام عن سبقهم مع ظهور
المراد فافهم **قوله** وينجه عليه وهو ظاهر **قوله** وذلك انه تقول
يشير به الى اصطلاح قول الشارح وجمع بالنظر الى كثرة افراده

249

افراده وهو منحصر في فرد يه فمن ايه كثرة الافراد فوجه بانه اراد با
لافراد اعم من الموجودة والمفروضة فكان الجمع باعتبارها وذلك
كما يقال شمس وشموس وقمر واقمار باعتبارها مع ان الجنس
منحصر في الواقع في فرد واحد ولك ان تقول ايضا اراد بالكثرة
الكثرة في التركيب والاستعمالات او الجمع هنا على حد التثنية او
للتعظيم والتفخيم وفي الشمس والقمر انه باعتبار كثرة ظهورها وتكرر
هما على صفحات الايام والليالي وتعددها بحسب المرائي في البقاع
والبلدان تدبر **قوله** والمراد بالعشر العقد بكون الشيمة لانه جار
على المؤنث وهو الاصابع مضافا الى الضمير الراجع **قوله** الاطلاف
خير من التقييد ليس بشيء والحق ما ذكره الشارح تدبر **قوله**
لا يخفى على الفطن هذا بان من وجهين كما لا يخفى على الفطن **قوله**
فيلزم استثناء الشيء من نفسه وهم من وجهين لظهور المغايرة بينهما
مع ان التقدير ما احسن زيد الا شيء عظيم والشيء المستثنى منه اعم
منه كما لا يخفى فمن اين يلزم استثناء الشيء من نفسه **قوله** اراد با
للقب النبز والنبز بالتحريك اللقب والمراد به المعنى الجنسي لا العلمي
وهذا امر ظاهر غير محتاج الى البيان وقوله والاظهر يدل على انه
ما فهم مراد الشارح رحمه الله تعالى وهو تعبيره هذه الافعال لا يخرج عنه
مثل مدحته وذممته مما لم يوضع لانشاء المدح والذم بل للاخبار عنهما
ولهذا قال لا داعي الى هذا فافهم **قوله** وانما اتى بالنفس رد المذهب

ابي علي وسيبويه هذا عرضا هو الراس قوله ولا يخفى انه اذا كان زيد مبتدا
يبعد ان يكون اللام للعهد الذهني اعلم انه يبعد كون المخصوص مبتدا
وكون اللام للعهد الذهني منافاة ظاهرة كما ذكره المحشي اذ المبتدا
يقتضي ان يكون اللام للعهد الخارجي وكون الذهني يستلزم سبق مرجعه
كالضمير وكون اللام للعهد الذهني يقتضي عدم كون المخصوص
مبتدا ليكون راجعا الى فرد منتشر مبهم غير معين ليحصل الاجمال
والتفصيل كما ذكره الشارح وكان قوله رحمه الله وهي لواحد غير معين
ابتداء ويكون معينا بذكر المخصوص بعده اشارة الى توجيه هذا الاشكال
وذهب المص رحمه الله الى ان اللام فيه للجنس ورد بفوات الابهام
الذي هو مقتضى هذا الباب ويجوز تثنية الفاعل وجمعه واجيب عنه
بان المراد بالجنس هو الجنس ادعاء لا حقيقة فالابهام فيه موجود ايضا
واما نحو نعم الرجلان والرجال فالمراد به جنس المثنى والمجموع لانه ثنى
وجمع اولا ثم ادخل عليه اللام وفي الحمل على الجنس زيادة مبالغة تناسب
المقام كما لا يخفى وعلى هذا فالضمير في نعم رجلا زيد راجع الى الجنس
المضمر في النفس المفسر بزيد ونحوه ايضا وقال ابو علي اللام فيه
للاستغراق تامل قوله وظني انه الملتبس بالفاعل بتعين للفاعل
لا التباس هنا كما لا يخفى قوله فيه مصادرة لا شك ان هذا وهم
منه اذ لو سلمت العينية فالمذكور ليس دليلا على المدعى بل هو تفريع
عليه على كل حال تدبر قوله فرقا بين المعدود مسامحة والمعدود حقيقة

حقيقة المسامحة والتسامح استعمال اللفظ في غير الحقيقة بلا قصد
علاقة مقبولة ونصب قرينة دالة عليه اعتمادا على ظهور الفهم من
المقام كذا قيل فاحفظ قوله فيه انه يلزم ان يختص من الابتدائية
بالافعال الاختيارية كما هو مافهم كلام الشارح فانه قال المراد بالغاية
الغرضي والمراد بالغرض الفعل فالمراد بالغاية الفعل مطلقا سواء
كان اختياريا كالسير او اضطراريا كغليان القدر فانه يصلح غرضا
للفاعل ايضا بنحو ان تغشى يده من الصباح الى المسا فانه لا يصلح
غرضا للفاعل فلزم ان يختص الفعل بالاختياري لكونه عمدة ويعرف
غيره بالمقايسة عليه او يجعل كونه غرضا للفاعل من باب التغليب
ليشمل الكل فافهم قوله ولا تشتغل في ابتداء لا نهاية له يرد عليه
النقض بصفات الباري تبارك وتعالى نحو هو تعالى حي قيوم
عالم بالاشياء من الازل الى الابد الى غير ذلك قوله فيوجب ذلك
ان يكون استعماله في الزمان مجازا وقد قيل ذلك ان صدقا وان كذبا
قوله فيه بحث لا حاصل له كما لا يخفى قوله وذكر بعض المتاخرين
ان معنى الاختصاص مجرد المناسبة لا الحصر وعلى هذا يكون للاختصاص
ثلثة معان اختصاص بمعنى الحصر واختصاص بمعنى التخصيص
بالذكر واختصاص بمعنى المناسبة وقد قال الائمة ان الاختصاص
المعدود من جملة معاني اللام ليس بمعنى الحصر الذي هو اثبات
الحكم للمذكور ونفيه عما عداه او نفي الحكم عن المذكور واثباته لما عداه

اختصاص

لانه ذلك يتوقف على وجود الادوات والشروط كما هو المعروف في
علم المعاني نعم لا يبعد ان يكون له مدخل في ذلك والاختصاص الذكري
غير مراد ايضا فتحقيقه ان يكون بمعنى المناسبة كما ذكره ذلك البعض
تدبر قوله اي مجلو تفسير للصيقل وهو فعيل بمعنى مفعول
والبيت بتمامه كما هو مذكور في الكتب وتماضربه بسيف صيقل
قوله اضربه بين بصرى وطعنة نجلاء وهذا هكذا رب ضربة
وطعنة واسعة اضربه واطعنه بسيف صقيل ورمح طويل بين
اجزاء الموضع المسمى ببصرى على وزن حبلى اسم بلد بالشام وناحية
ببغداد فالضمير في اضربه للضربة باعتبار الفعل او لعدم الاعتداد
بتانيث المصدر لانه غير جاد المذكر وقوله وطعنة بالجر عطف ضربة
وحذف الاول منه بقرينة الاول وقوله نجلاء بضم النون والمد صفة
طعنة بمعنى واسعة فافهم قوله كل جزء من الارض مستحجر المتحجر
المجتمع من الحوز بمعنى الجمع والعامر الخراب ضد العامر والخشف الصوت
والحركة على ما في القاموس قوله وفيه نظر لا وجه له اذ المراد كثرة الا
ستعمال في نوعه المختص به بالنسبة الى الباء وهو كذلك قوله لكن
يرد انه لو قال الباء اعم من الواو يكفي لانه الاعم من الاعم لكن اعم
منهما لاحتمال الذهول عن القضية المذكورة فيتوهم الاعمية من احدهما
دون الاخر هذا وقوله فلا يرد تقرير السؤال على ذكره الفاضل
الهندي رحمه الله ان يقال ان قول المص والباء اعم منهما في الجميع

الجميع يفيد ان الباء يكون مختصا بالامور المذكورة وغير مختص بها
وذلك لا معنى له لمكان التنافي وتقرير الجواب ان المراد بالاعمية من
الجميع عدم الاختصاص بشيء من ذلك لا الاختصاص وعدمه حتى يرد
انه لا يصح ان يقال الباء يوجد مع الاختصاص وعدمه لما فيه من التنافي
تدبر قوله والاظهر هذا وما قبله خلط للكلام مع ظهور المرام اذ معنى
التلقي الملاقاة والمصادفة اي يلاقي القسم جزاءه ويصادفه وما صدقه
على حسب اقتضاء المقام والاصطلاح الجواب ولهذا فسره الشارح
به والمحشي لما لم يفهم ذلك وقع في الخلط وكانه يريد به التطبيق للمعنى
اللغوي تدبر قوله وفيه بحث وهو ان نفي مثل المثل لا يستلزم نفي
المثل الخاص بحثه الخلط حيث لم يوافق دليله مدعاه كما لا يخفى والمراد
نفي المماثلة بين الله تعالى وبين الاشياء بواسطة نفيها بين
الاشياء وبين المثل يستلزم منه نفي المثل لا نفي المثل عنه تعالى ابتداء
حتى يقال ان نفي مثل المثل لا يستلزم نفي المثل كما توهم بل وجود المثل
فرضي لمصلحة الكناية المذكورة فينتفي بعدها فهو من قبيل نفي الشيء
عن اللازم وارادة نفيه عن الملزوم كما يقال مثلك لا يبخل وغيرك
لا يجود اي انت لا تبخل وانت تجود هذا هو المفهوم من كلامهم وفيه
مسامحة كما لا يخفى على المتامل قوله فان قلت خلط لا صحة له فافهم
قوله والمراد كسر هذه المادة اراد به الهمزة فانها هي التي تحتمل الكسر
والفتح من هذه المادة فلا يلزم تخصيص الخاص لاحتمالها فيراد بالكسر

الفتح وبالفتح الكسر **قوله** وحينئذ يتجه عليه كأنه ما فهم كلام
الرضي اصلا فانه قال قوله فكسرت ابتداء اي مبتدأ بها سواء كان في اول
كلام المتكلم نحو انّ زيدا قائم او في وسط كلامه اذا كان ابتداء كلام آخر
نحو اكرم زيدا انه فاضل فقولك انه فاضل كلام مستأنف وقع علة
لما تقدمه ومنه قوله تعالى ولا يحزنك قولهم انّ العزة لله جميعا انتهى
كلامه فانظر هل يتجه عليه ما ذكره **قوله** منها كونها في اول جملة وقعت
خبرا نحو زيد انه قائم او حالا نحو جاء زيد انه راكب او جوابا لقسم نحو والله
انّ زيدا لقائم والمشهور انها تكسر في احد عشر موضعا في ابتداء الكلام
وبعد القول والموصول والنداء والقسم والامر والنهي والدعاء
وبعد كلمة كلا وثم وقبل لام الابتداء وعليك بالامثلة فانها ظاهرة
والقياس ان يستثنى من المضاف اليه ما اضيف اليه حيث قال الامام
ركن الدين العلوي في الوافية ولا يشكل ذلك بما اذا كان المضاف اليه
جملة مثل اكتب حيث انّك جالس لان الاصل في المضاف اليه ان يكون
مفردا فاعتبر الاصل في حيث وفتحت بعدها هذا كلامه رحمه الله فافهم
قوله رد على المخالف محل نظر **قوله** وقد بعد الشيخ الرضي وهم منه تدبر
قوله صوابه لو انّك قمت وهم ايضا الصحيح قولنا انت قائم وانه قائم
وهو قائم **قوله** وكان الرضي لم يلتفت اليه لاستلزامه الحذف قبل الحاجة
ليس بشيء بل لم يلتفت اليه لظهور رده كما لا يخفى وقوله لكنه في كونه
مبتدأ بحث الى آخره وهم لا اصل له تدبر **قوله** قال الله تعالى لا جرم

لا جرم

لا جرم انّ لهم النار قال بعض الافاضل لا جرم مركب من لا وجرم
عند الخليل وسيبويه ولا رد للقول السابق او زائدة وجرم فعل ماض
بمعنى حق وما بعده مرفوع على الفاعلية وقال الكسائي معناه لا منع
وقال الفراء لا قطع وقيل لا شك فيكون جرم اسم لا مبنيا على الفتح
وما بعده خبره مثل لا بد له من كذا اي حق ان لهم النار اي حق كون
النار لهم وحصولها او لا منع ولا انقطاع ولا شك انّ لهم النار
اي من ان لهم النار اي من كونهم مستحقين لها هذا ما يقتضي الفتح
في انّ واما ما يقتضي الكسر فيها فهو ان يكون لا جرم بمجموعه جاريا
مجرى القسم نحو لا جرم انّك قائم اي والله انّك قائم هذا وجه الفتح
والكسر بعد هذه الكلمة واما وجههما بعد قولهم اول ما اقول انّي
احمد الله فراجع الى معرفة القول والمقول باعتبار ما يقتضيه كلمة ما قال
الازهري في شرح التوضيح الشرط في انّ هذه ان تقع خبرا عن قول
ومخبرا عنها بقول والقائل واحد نحو قولي انّي احمد الله بفتح الف
وكسرها فان فتحت فالقول على حقيقته من المصدرية اي قولي
حمد الله وان كسرت فهو بمعنى المقول اي مقولي انّي احمد الله فالخبر
على الاول مفرد وعلى الثاني جملة وهي مستغنية عن العائد لانها نفس
المبتدأ في المعنى ولو انتفى القول الاول فتحت وجوبا نحو عملي انّي احمد الله
لكونها مبتدأة ولو انتفى القول الثاني واختلف القائل كسرت
وجوبا نحو قولي انّي مؤمن وقولي انّه ذهب يحمد الله لكون القول بمعنى

المعقول هذا كلامه رحمه الله فاحفظه فانه نفيس جدا قوله ورد بتدبير
الى مضافة ذكره الشيخ الرضى ولم يلتفت غيره من الشارحين لعدم
الاعتداد به فافهم قوله والفراء حاكم بين الفريقين يعني قال سيبويه
في جواز العطف على اسم ان المكسورة بالرفع باشتراط مضي الخبر
لفظا وتقديرا مطلقا وقال الكسائي بعدم اشتراط مطلقا وقال
الفراء بالتفصيل فجوزه حين خفي اعراب الاسم بكونه مبنيا او تقديريا
نحو انك وزيد قائمان وان الفتى وعمرو ذاهبان والا فلا ولا
يختص هذا العطف بان المكسورة بل تعميم الكل هذا هو المشهور
في الكتب واما الذي ذكره المصنف من الخلاف فكانه رواية اخرى كما لا يخفى
والمحققون على ان ارتفاع هذا الاسم بالابتداء او بالعطف على
ضمير الخبر عند البعض لا بالعطف على الاسم لان معنى الابتداء قد
زال عنه بدخول الناسخ عليه ذكره ابن هشام في توضيح الالفية
والله تعالى اعلم قوله فلا يجيء مقابلة مطرد الباب وهو منه اذ لا مقابل
لطرد الباب كما لا يخفى قوله فتامل كان وجهه ان مؤدى العبارتين
واحد مع كون عبارة المصنف اخصر واقيد اذ الدخول على الافعال مطلقا
جائز لا واجب فلا حاجة الى ذكر الوجوب كما هو الظاهر قوله اعلم
ان الكوفيين انكروا ان المخففة يعني غير الكسائي فانه اثبتها في
الاسماء دون الافعال بل جعلها نافية فيها موافقة لهم قوله وتيرا
اي انه مثل هفيا ان وهو كذلك ذكره الكازروني وتيرا اي فعل

عطف على اسم ان

نص مضارع من الرادية من باب التفاعل يكتب بالفيه ساكنين بينهما
همزة والالف الاخير في صورة الياء قوله لكنه لا يوافق ما في الصحاح
انه لم يوافقه ما في الصحاح فالبوافقه ما في القاموس حيث قال استدرك
الشيء بالشيء حاولت تداركه به قوله فخالفه ما في القاموس مما لا يلتفت
اليها وهم باطل لا اصل له فان صاحب القاموس الشيخ مجد الدين
الفيروزآبادي اعلى كعبا واسنى رتبة من ان يعتبر به امثال هذه الاوهام
الباطلة بل قوله يثبت به بعد النفي من باب الاكتفاء باحد المتقابلين
بناء على شهرته وكثرة استعماله كقوله تعالى سرابيل تقيكم الحر
اي الحر والبرد وليس نفيا لمقابلة الاخر كما توهم كيف وهو امر
لا يخفى على من له ادنى مسكة بالعربية قوله الجزم بوجود الجر لبعد
هذا التاويل وهم باطل لا خير فيه بل الجزم بالجر به لكونه اصلا في كلامهم
في الجملة بحيث فيه والتاويل لبعد هذا الاصل بالنسبة الى سائر الاصول
عن مظانه الاستعمال لمخالفته اياه فاول ليرجع اليها ولا ينقضها
كما لا يخفى قوله اما انهم بعض اخر فلم يعثر عليه وهم فاسد اذ المراد
بالبعض الاول صاحب المفتاح كما صرح هو به فتعين ان يكون
البعض الثاني بعضا آخر غير الاول بالضرورة كما لا يخفى قوله
فالمعنى لافادة الجمع لا انه موضوعها الجمع وهم باطل ايضا بل موضوعها
الجمع الاعم كما ذكره الشارح رحمه الله تعالى وكانه ذهل عن قوله اعم
من ان يكون مطلقا او مع ترتيب الى آخره فافهم قوله مبتداء

لا خبر له يمكن ان يكون قوله اي حصل خبر له من حيث المعنى اي قولك
اي جاءني زيد وعمرو ومعناه حصول الفعل منهما او تفسيرا سادّ مسدّه
لاغنائه عنه فافهم قوله فان قلت الى اخر القول كله باطل يظهر با
لتأمل الصادق قوله محل نظر لا شك ان كلام الفاضل الهندي
قوي غاية القوة وتحقيق الشيخ الرضي محل نظر لظهور دخول
حتى على المجاور ايضا في العطف نحو جاءني زيد حتى عمرو ورأيت
زيدا حتى عمروا ومررت بزيد حتى عمرو وما المانع من ان
يكون حتى في قولهم نمت البارحة حتى الصباح للعطف فتأمل
قوله اما او للتفصيل في التقسيمات واو للابهام فهو للتعميم
عند المتكلم يمكن ان يقال استعماله في التفصيل والابهام والا
باحة والتخيير والاضراب وغير ذلك مما ذكروه مجاز والحقيقة
ان يكون لاحد الشيئين غير معين عند المتكلم كما هو المشهور ولا
يروج شيء مما ذكره المحشي اصلا كما لا يخفى قوله وكون اللازم
بمعنى جائز المفارقة انما هو في اللازم الميزاني لا يخفى ان اللازم
الميزاني غير جائز المفارقة بل هو مقابل لجائز المفارقة عندهم
كما لا يخفى قوله ولا يخفى انه تكلف وهم منه وجهل اذ لا احتمال له
غيره فكيف يكون تكلفا على ان التسوية مقابلة للتعيين على
ذكره الرضي فكيف ينتقض بها التعيين تأمل قوله اما اعتراض
على الحصر وهم لا اصل له اذ كل واحد من الحصر والتنبيه غير مراد به بل

بل مراده اتمام الكلام وايفاء المرام فان قواعد العربية اغلبية فلا
تنتقض بامثال هذه الامور النادرة كما عرفته قوله وهو مما اجمعوا على
عدم صحته ليس بشيء اذ قد اجازه بعضهم مطلقا وقد ذكرنا التفصيل
في ديباجة الكتاب عند قوله وهو حسبي ونعم الوكيل واجاب
الهندي فقال معنى قوله انها لابل ام شاة بل اهي شاة والاستفهام
مستأنف فلا يلزم عطف الانشاء على الاخبار او العطف بالتأويل
لانه لما اضرب عن الاول وشك في الثاني كانه قال بعد قوله انها
لابل ليست كذلك وشك فيها فقال ام شاة اي اهي غير شاة
ام شاة فتأول على هذا الوجه للمتصلة من حيث المعنى هذا
كلامه رحمه الله فاحفظه فانه كلام تام وليس فيه شيء مما ذكره
من الخبط كما لا يخفى بل هو مغن عن جميع ما ذكره من القيل والقال
فافهم قوله هذا من مخترعات الشارح هذيان لا يكاد يتفهم مع
ظهور المرام قوله بل المعطوف نفيا فقط كلام لا يعرف له فائدة
كما لا يخفى يا ليت شعري ما الداعي الى مثل هذه الخبطات
قوله الظاهر ان هذه الحروف ليست حروف المعاني وهم باطل
لا اعتداد به لان التنبيه والايقاظ معنى من المعاني المقصودة
كالاستفهام والعرض والتأكيد وغيرها فلا بد له من لفظ يدل
عليه ايضا فوضع هذه الحروف لها لا محالة قوله يا الله ذا اي والله
هذا ما تطلب قوله تعالى ابتداء كلام وهو مصراع من بيت

ذكره الرضي في شرحه والبيت بتمامه تعلمن ها لعمر الله ذا قسما
فاقدر بذرعك وانظر اين تنسلك قوله وكذا اي بهمزة بعدها
ياء ساكنة قال الرضي وقد تنوب وا مقام يا في النداء والمشهور استعمالها
في الندبة وقد جاء آ بهمزة بعدها الف وآي بهمزة بعدها الف
بعدها ياء ساكنة هذا كلامه والواو في وآي ليس من الكلمة كما
توهمه المحشي بل هو للعطف وهو ظاهر لا سترة فيه قوله وهي كنانة
اي لغة بني كنانة بالكسر وهي قبيلة من قبائل العرب وفي اكثر
نسخ الحاشية وهي كناية وهو غلط كما لا يخفى قوله في حديث
الخثعمية روي ان الخثعمية قالت يا رسول الله ان فريضة
الحج ادركت ابي شيخا كبيرا لا يستطيع ان يستمسك على الراحلة
فيجزيني ان احج عنه فقال عليه السلام ارأيت لو كان على
ابيك دين فقضيته اكان يقبل منك قالت نعم فقال عليه الصلوة
والسلام الله احق ان يقبل قوله فقال الحور جمع حائر قال
الكاذروني الحور الهلاك او اسم جمع لحائر بمعنى هالك وقيل
اسم بيوت يسكنها الجن والمراد به المهلكة هذا كلامه ومنه
فهم انه ما قاله الشارح صواب ايضا اذ الجمع واسم الجمع شيء واحد
والفرق بينهما اعتباري فاعتبره جمعا للتسهيل على المبتدي هذا
والظاهر انه لا حور مجموعه اسم لذلك المحل مضاف للبئر المذكورة
والاضافة للملابسة ولا استبعاد فيه والبيت للعجاج يقول

يقول في بئر لا حور سرى وما شعر بافكه حتى اذا الصبح جشر قوله
سرى اي سار ليلا وما شعر به والافك الكذب جشر الصبح يجشر جشرا
اي انفلق كانه يصف عاشقا او فاسقا او كافرا بانه سرى بافكه
وكذبه وباطله في محل الهلاك وما علم به لفرط جهله وغفلته حتى انفلق
الصبح واضاء النهار فاطلع على معايبه لكنه لا ينفعه الاطلاع
حينئذ لفوات وقته كذا قيل في معناه وقد رأيت في هامش بعض
الكتب ابياتا تتضمن هذا البيت وتومي اليه وهي هذه يا ايها
الراكبان قولوا اما الخمر عما سبى قلبي وادمى اذ هجرها لي كما قد قيل
عمر عمر في بئر لا حور سرى وما شعر والمعنى ظاهر والله اعلم
قوله ونحن نقول حاصل كلامه ان مدار الزيادة وعدمها ليس
التأثير اللفظي والمعنوي كما زعمه الشيخ الرضي بل هو اختلال المعنى
وعدمه كما قالوا الزائد ما لو اسقط لم يختل به المعنى فما لم يختل
باسقاطه اختلال المعنى فهو زائد وما اختل به ذلك فليس بزائد
فافهم قوله اشارة الى توجيه ظرفية المعنى للفظ وهم منه بل اشارة
الى ظرفية المعنى للمعنى فجنس القول لعمومه وشموله ظرفا فالمعنى
سائر الافعال فقال لفظا ان مخصص بفعل ثابت منفرد في معنى
القول بمعنى يكون تفسير الفعل يتضمنه القول بشموله اياه هذا مراد
الشارح رحمه الله ولما كان عكس المقصود المفهوم من المقام لم يعتبر
الفاضل الهندي وقال الظرفية اعتبارية او على القلب تقديره

انها مختصة في التفسير بمعنى قول حاصل في فعل او شبهه هذا كلامه

وكلا التوجيهين صحيح لحصول الشمول من الجانبين فتدبر قوله

الا انه جعل الشيخ الرضي ما في معنى القول الغير مصرح ما وجدت

في كلامه يدل على ذلك اصلا قوله لكن قال الرضي ما وجدت في كلامهم ايضا

قوله وينبغي ان يجعل من حروف التفسير الفاء وهم لا اصل له اذا

الكلام في الحروف الموضوعة للتفسير لا فيما يستعمل في التفسير

والا فقد يستعمل في التفسير غير ذلك من الحروف والافعال والاسماء

كالواو العاطفة عطف التفسير والباء التصويرية وفعل اعني

وعطف البيان وغيرها كما لا يخفى قوله ذهب المحقق التفتازاني

الى انه لو موضوعة لذلك اظنه وهما فان التفتازاني قد صرح في

شرح التلخيص في اول بحث لو بما ذكره الشارح هنا فلا مخالفة

بين كلاميهما اصلا كما لا يخفى على المتأمل قوله انه التقدير لا ينافي

الوجود وهم ايضا فانه ما ذكره الشارح هو المذكور في شرح الرضي

والمطول وغيرهما فكيف يعم المقدر في الماضي الموجود والمعدوم

ولا يكون وجوده منتفيا قطعا وكانه ما فهم معنى المقدر في

الماضي حتى جعله عاما للوجود والعدم فان من التقدير في الماضي

الغرض فيه فاذا كان الشرط مفروض الوجود في الماضي فلا شك

انه يكون منتفيا فيه فينتفي بانتفائه ما علق به كما لا يخفى قوله

هذا اذا استلزم فساد مبني على الوهم السابق تدبر قوله في بحث

256

بحث مبناه ما سبق من الوهم فافهم قوله ووافقه الرضي في الدعوى

دون الدليل واستدل على الدعوى بانه لو موضوعة ليكون جزاؤها

مقدر الوجود في الماضي والمقدر وجوده في الماضي يكون ممتنعا

فيه فيمتنع الشرط الذي هو ملزوم لاجل امتناع لازمه اي الجزاء

لان الملزوم ينتفي بانتفاء لازمه هذا كلامه بعبارته وقد تركه المحشي

لئلا يكذبه فيما ذكره وهذا بحث طويل الذيل ممتد السبيل ورده

المص على قولهم لو لامتناع الثاني لامتناع الاول ووافقه المحققون

سوى سعد الدين التفتازاني فانه خالفه وبحث فيه في مطوله بحثا

طويلا فانظره قوله دفع لاعتراض الهندي قال الفاضل الهندي

في شرحه اول الكلام ظرف تقدم بتضمينه الدخول اي اذا تقدم القسم

على الشرط داخلا اول الكلام والافصح تركه في عدم كونه زمانا

ولا مشتملا عليهما هذا كلامه وقال الشارح المعنى في اول زمان التكلم

بالكلام فيصح تركه في لكونه ظرف زمان باعتبار المضاف اليه وقال

المحشي في شرحه انه اول مرفوع على انه صفة للقسم ولا يخفى انه جميع

ذلك تحكم وعدم ابتداء بوجه الصواب وهو انه اولا هنا بمعنى قبل

منصوب على الظرفية ولا وصفية له اصلا وانه كان وصفا في الاصل

لكونه افعل التفضيل بدليل الاولى والاوائل كالفضلى والافاضل

ولهذا نون وصرف قال في الصحاح واذا جعلته صفة تقول

لقيته عاما اول واذا جعلته ظرفا بمعنى قبل صرفته وقلت لقيته عاما

او لا معناه في الاول من هذا العام وفي الثاني قبل العام فالمعنى اذا
تقدم القسم قبل الكلام ونظيره ما تقدم من قوله ويتقدم قبل الجملة
ضمير ولا حاجة الى شيء من التكلفات البعيدة كما لا يخفى وقد ذكرت
ذلك في مصر بمحضر الافاضل فاستحسنوه ودعوا لي بالخير فقرأت
لهم قول الشاعر لا زلت من شكري في حلة لابسها ذو سلب فاخر
يقول من تقرع سماعه كم ترك الاول للآخر فانبسطوا غاية
الانبساط وشكروا سعيي ذكرهم الله بالخير والسعادة في الدارين
قوله وفيه بحث ليس بشيء لانه ضيع الشارح وهو جعل قوله اول
الكلام احترازا عن توسط القسم بغير الشرط وقوله على الشرط
احترازا عن توسطه به لطيف جدا كما لا يخفى قوله لئلا يتوهم عود
الضمير الى ما عاد اليه ضمير لزمه اذ لو ضمير لزمه يحتمل الوجهين كما هو
الظاهر فلو قال بعده وكان الجواب له لكان محتملا ايضا وذلك
مغاير للغرض فترك الاضمار ليكون نصا على المقصود فافهم
فيه انه اذا كان الشرط ماضيا يلزم جزم الجزاء سهو منه لان الجزاء
محكوم عليه بالجزم محلا اما الفعل وحده ان لم يكن مقترنا بالفاء
او الجملة ان كان مقترنا به كما قالوا قوله فيه بحث وهو ظاهر اذ مجموع
القسم وجوابه مع تقدم القسم لا يمكن ان يكون جواب الشرط المتوسط
لانه حينئذ يلزم اعتبار تقدم القسم وتأخره معا وذلك باطل لكونه محالا
عقلا تأمل قوله لكن في قوله اعلم ان في عبارة الشرح هنا خبطا وسقطا

وسقطا كانه من النساخ فالعبارة الصحيحة في الاول ان يقال
فيكون باعتبار التقديم والجواز كليهما نشرا على غير ترتيب اللف وفي
الثاني ان يقال فيكون النشر باعتبار التقديم على غير ترتيب اللف
وباعتبار الشرط على ترتيبه كما هو المسطور في النسخ المصححة تدبر
قوله والاولى والانسب هذيانه ظاهر لا اعتداد به قوله وانما
جاز اعمال المستقبل في الظرف الماضي فاذا جعل الظرف هنا ماضيا
يكون المستقبل حكاية للحال الماضية والا فلا وجه له سواه لكن الظاهر
جعله للمستقبل بقرينة الجزاء كما لا يخفى واما ما ذكره المحشي من
الغرض فلا معنى له اصلا تدبر قوله اطلاق محل الاخلال انما هو
في الادراك لا في المدرك اذ المراد بالاطلاق ان الاسم الواقع
بعدها جزء من حيز الجواب سواء كان مرفوعا او منصوبا وسواء
كان بعد الفاء او ما يمنع التقديم او لم يكن كما ذكره ركن الدين العلوي
وغيره لانه جزء من اجزاء الجزاء بعوض مطلقا اي جزء كان كما توهم
فالاطلاق راجع الى صفة الجزء لا الى ذاته بل ذاته مقيد بالجواز فافهم
قوله قال الرضي وتبعه الهندي هذا مذهب المبرد هذا هو المشهور
المسطور في الكتب وعزي الى سيبويه ايضا كما اختاره شارح اللباب
سيد عبد الله وتبعه الشارح قوله وتقديره ظرفا وضح اي حينا مطلقا
او زمانا مطلقا كما قدره الفاضل الهندي قوله والشارح اختار
تقديره بالكون واعلم ان الشيخ الرضي رحمه الله قدر المذهب الثاني

بتقدير الذكر وردّه بانه يستلزم جواز النصب والرفع في الاسم الواقع
بعدها اما بتقدير فعل الذكر وذلك لا يجوز وتبعه الفاضل الهندي
على ذلك وقرّره شارح اللباب سيّد عبد الله قدّس سرّه بتقدير الكون
والحصول وقبله فتوهم منه الشارح قدّس سرّه انه يجوز بتقدير الكون
ولا يجوز بتقدير الذكر لعدم ظهوره لكونه فعلا خاصا غير مفهوم من
الظرف الذي هو بمقام الابهام المذكور بخلاف الكون فانه مفهوم منه
لكونه من الافعال العامة الدال عليها الظرف لتضمنه اياها وانت
خبير ان مرادهما مطلق الرد والقبول سواء كان التقدير بفعل
الذكر او الكون كما يدل عليه ظاهر كلامهما فتجويز تقدير احدهما دون
دون الاخر تحكم مع انه يرد عليه ما ذكره المحشي من جواز الرفع بتقدير
الكون في مهما يكن يوم الجمعة فزيد منطلق مع عدم جوازه كما ذكره
فاحفظ فانه مما يرفع الحيرة عن الافهام بعون الملك العلام **قوله**
اعلم ان مهما يكون بمعنى ما لا يعقل سوى الزمان على ما صرح به في — مطلب مهما
المغني ذكر في المغني لمهما ثلاثة معان الاول ما لا يعقل سوى الزمان
مع تضمن معنى الشرط ومنه الاية والثاني الزمان والشرط فيكون
ظرفا لفعل الشرط ومنه ما نحن فيه من الامثلة على تقدير المذهب
الثاني والثالث الاستفهام نحو مهما لي الوصول الى المأمول اي معنى
لي الوصول اليه واذا عرفت ذلك فاعلم ان جميع الامثلة صحيح بتقدير
ضمير واحد في جانب الجزاء فقط لا حاجة اليه في جانب الشرط بل لا يصح

لا يصح الّا ان يحمل على التأكيد او البدل من مهما فمعنى مهما يكن
يوم الجمعة فزيد منطلق انه وجد يوم الجمعة في وقت فزيد منطلق فيه
ولا يجوز ان يقال مهما وجد يوم الجمعة فيه فزيد منطلق فيه الا ان
يحمل على ما ذكرنا من التأكيد او البدل ومعنى مهما يكن زيد فهو
منطلق انه وجد زيد في وقت فهو منطلق فيه وقس عليه غيرهما من
الامثلة ولا تغتر بما ذكره المحشي فانه بعيد عن ادراك امثال هذه
الدقائق وانما نطول الكلام في امثال هذه المقامات خوفا على
الطلبة ان يقعوا في الغلط **قوله** وقد انكر كون مهما بمعنى
الوقت الزمخشري وقد ذكرها في القاموس بمعانيها الثلاثة والذي
حفظ على من لم يحفظ **قوله** عدم الجواز بتقدير يذكر بدون
العائد والا فقد صرح الرضي بالجواز بتقدير العائد ايضا مع البعد
فيه اي مهما يذكر يوم الجمعة فزيد منطلق فيه هذا واعلم انه يجوز ان
لا يكون ذلك الجزاء معمولا للشرط المحذوف ولا للجزاء بل يكون
متعلقا باما اذا كان ظرفا فان سيبويه والمازني والزجاج جوّزوا
تعليق الجار والمجرور والظرف بها لنيابتها عن الفعل نحو اما
يوم الجمعة فاني ضارب ذكره في شرح اللباب لكن ينبغي ان يكون
هذا مذهبا رابعا عن المذاهب الثلاثة المذكورة كما لا يخفى **قوله**
مما ينظر فيه المنع بان يقال لا نسلم ان المتحركة لتأنيث النفس
الاسم بل هي ايضا لتأنيث المسند اليه كما هو الظاهر **قوله** وانما

لم يعد تاء التأنيث المتحركة ولا علامة التثنية والجمع من الحروف
هذا وهم منه والا لخرج ذلك عن عدد من الحروف وهو مصرح به في المطولات
قوله والاولى جعله اسم مكان والمعنى ح ذلك الاسم المسند اليه
محل الحياد ولا يخفى جموده وبرودته **قوله** بهذا لا يندفع كونه مستغنى
عنه كلام غير محتاج اليه لكونه ما ذكره الشارح كافيا فيه كما لا يخفى
قوله يعني الضعف هو الاسناد الى الظاهر لا مطلقا وهو ظاهر
لا خير فيه كما لا يخفى **قوله** اطلاق التوكيد ليس على ما ينبغي قد مر مرارا
انه امثاله من قبيل المسامحات الشائعة فالتعرض لامثاله من قلة
البضاعة **قوله** لا يقال لزيد مضروب انه ما به ضرب زيد هذا مما
يستدل به على قلة البضاعة في الصناعة لانه ناش من عدم الفرق
بين الفاعل والمفعول والفعل وما به الفعل كما لا يخفى **قوله**
انه اراد بالساكن اقول اراد بالساكن بذاتها ما كان وضعه على
السكون في لغتهم حال الاستعمال ما لم يعرضه موجب السكون
كالوقف تدبر **قوله** الظاهر فلا تعرض بل لا يعرضها اي لا يعرض تعريفها
بخروج بعض افرادها منه اولا يعرضها في التعريف تدبر **قوله**
يمنع ذلك الشمول وهم منه اذ الشمول بالنظر الى مدلول لفظ الجنس
لا بالنظر الى مصدق المعرَّف والمعرِّف في الواقع على افراده والا فلا
يرد نقض على شيء من التعريفات اصلا فاحفظ فانه ينفعك كثيرا
قوله فان الضاد ليس اخر الكلمة حقيقة ولا حكما وهو ظاهر لان هو

هو اخرها حكما كما لا يخفى فعاد على كلامه بالنقض بقوله بل المراد
بالاخر آخر ما ينتهي اليه التكلم وكان عليه ان يجعل هذا علة التعميم
المذكور تدبر **قوله** فيه بحث بحثه خلط لا اصل له كما لا يخفى **قوله** لو قال
بدل قوله قال ذلك لا احتاج الى عد جميع اقسام التنوين كما لا يفيد
كلامه انحصار القسم المذكور ح يطول عليه الكلام مع عدم انتهاء
التقسيم كما لا يخفى **قوله** ودفعه بما ذكره يوجب اخراج نون حركة
الاخر نون للتأكيد ايضا وهو باطل لا يفيد به كما لا يخفى على المتأمل
فقوله تبع كفرح مصدر تبع يتبع كفرح يفرح مضاف الى مفعوله وقوله
نون فاعله يعني تفسير التبعية بما ذكره يخرج نون التأكيد ايضا
فلا حاجة الى قوله لتأكيد الفعل لاخراجه في زعمه الباطل **قوله** فلا محالة
مسلمات عما ينصرف قد مر تفصيله في صدر الكتاب الحاشية فانظر
قوله ومن لم يتنبه لما ذكره قال سمي به لانه فيه ترك الترنم القايل
بذلك الشيخ الرضي وابن مالك على ما حكاه في شرحه عنهما وذلك
لانه حروف الاطلاق تناسب الترديد والترنم لما فيها من مد الصوت
والترجيع وفي حذفها والاتيان بالتنوين ترك الترنم وحبس النفس
عن الجريان لما فيه من القبض وعدم امتداد الصوت بسبب السكون
ترك الترنم لا حصول الترنم كما لا يخفى فنسبة هؤلاء الاجلة
الى عدم التنبه لهذا الامر الجزئي مما لا ينبغي للعاقل ان يجري عليه
لما فيه من سوء الادب المخل بالمروءة **قوله** لا وجه لتخصيص المرة بالاشباع

جهل وحوصلة فان المعرّف في المعتبرات اللغوية ذلك فكيف لا يكون
دونه قوله والخفق حركة السراب قال الكازروني الخفق بفتح الخاء
وكسر الفاء السراب وهو المناسب هنا فافهم والمخترق مهب الرياح
قال الكازروني المخترق بفتح الراء الطرف وهو المناسب هنا ايضا
قوله وجعل التنوين دالا على حذف المضاف اليه خبط كلام منه بلا
فائدة فان تنوين العوض دلّ على كونه عوضا عن المضاف اليه لا على
حذفه واذا كان دالا على كونه عوضا بكونه موضوعا له لان الاصل في
دلالات الالفاظ الوضع كما لا يخفى فرتب عليه غرم فلا وجه للنظر والتأمل
فيها فافهم قوله وما بين ادبار الحدب الى آه وهم لا اصل له اذ لم
يقل ذلك في شيء من المعتبرات فضلا عن الشهرة كما لا يخفى على اهل
البصيرة قوله وطامر بن طامر بابكم فيهما والهاء غلط وهي
بن بيّ بفتح اولهما وتشديد آخرها ويقال هيان بن بيان
ايضا وضلّ بن ضلّ بالضاد المعجمة دون الظاهر كلها كناية عمن
الجمهور الذي لا يعرف قوله فبأي في هذا الاستثناء نظر اذ حكم
الا به مطلقا سواء فيحذف الهمزة وغيرها كما هو المفهوم من اطلاق
الشروح وقد صرّح به في علم الخط فلا يكون الاستثناء المذكور
الا سهوا فافهم قوله الاولى الاكتفاء بالتفسير وهم لا اصل له
ومن جوّز رجوعه قال الفاضل الهندي يختص نون التأكيد او كل
واحد منهما بالفعل المستقبل والجملة مستأنفة لهذا كلامه رحمه الله

رحمه الله وهو حسن الكلام كما لا يخفى على المتأمل قوله وينافي الا
ختصاص بما ذكر وهم منه كما يظهر بادنى تأمل قوله وزاد الرضي
التخصيص كان المصنف تركه لرجوعه الى الامر قوله كما افاده الشارح
كأنه ما فهم مراد الشارح والا فلا فرق بين كلاميهما كما لا يخفى قال
الفاضل الهندي ولزمت نون التأكيد في مثبت جواب القسم
نحو والله لافعلن حذرا للكوفيين والاضافة من باب جرد
قطيفة وانما لزم ذلك لان القسم محل التأكيد فكرهوا ان يؤكدوا
الفعل بامر منفصل عنه وهو القسم من غير ان يؤكد بما يختصه ويتصل به
وهو النون بعد صلاحه له هذا كلامه رحمه الله تدبر وقد قيل بناء
على هذه القاعدة انه لو قال زيد والله اصوم غدا ولم يصم في
الغد لم يحنث بل لو صام حنث وذلك لان المضارع المثبت الواقع
جوابا للقسم لا بد فيه من نون التأكيد كقوله تعالى تالله لاكيدن
اصنامكم فالمضارع الذي وقع جوابا للقسم هنا ليس بمثبت
بل هو منفي وحرف النفي محذوف منه والتقدير لا اصوم كما في قوله
تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف واذا كان كذلك فلا يحنث في
هذه المسئلة بل اذا صام حنث فاحفظ فانه مما يلغز به قوله
ونقض اللزوم قال الشيخ الرضي ثم ان النون انما يلزم المضارع
المثبت اذا لم يتعلق به جار سابق كقوله تعالى ولئن متم او قتلتم
لالى الله تحشرون وقوله ليعلم ذي انه يبني ودع شاذ عند

بلغ في التصحيح

البصرية هذا كلامه رحمه الله فاللام الاولى موطئة للقسم والثانية جواب قوله سواء كان التأكيد لازما وهم باطل لان الكلام في اما خاصة فافهم قوله دفي لاتخشونّ ليطردن لا يخفى انه مما يحتاج الى هذا في كلام الشارح الجامي رحمه الله تعـ واما في غيره من الشارحين فلا لانهم اطلقوا التقاء الساكنين من غير تخصيص فيشمل مثل تخشونّ وتخشينّ كما لا يخفى ونعم ما فعلوه قوله وصيغتا المتكلم ايضا بمنزلة الاستثناء سهو ظاهر قوله لكن غرضه لا يقتصر عليه الى آخر كلامه غلط مستغنى عنه بما ذكره الشارح رحمه الله تعـ كما لا يخفى وقوله مما ذكره الرضى كلام الرضى هنا غلط لا طائل تحته ايضا مع ظهور المراد ولهذا لم يلتفت اليه الشارح فانه اعترض على المص اولا بان قوله كالمتصل لا يصح على اطلاقه لشموله واو الجمع وياء المخاطبة كما يشمل الف التثنية مع ان حكم النونين معهما ليس كالمتصل ولم يرد انه المراد به الف التثنية فقط كما ذكره الشارح وثانيا بان التعليل الذي ذكره في شرحه وهو قوله لما كان النون بعد الضمير البارز صار كالكلمة المنفصلة لان الضمير فاصل ولما لم يكن الضمير البارز كان النون كالضمير المتصل ناقص اذ يحتاج الى التعليل فيما قاس النون عليه من المنفصل والمتصل ايضا ولم يرد ان النون مقيس على عرف حاله من ضمير التثنية والجمع فان ضمير التثنية كالمنفصل ولهذا لا يحذف معه لام المضارع لئلا يلتبس بالمفرد بخلاف ضمير الجمع فانه ليس

كذلك ولهذا يحذف معه اللامات من المعتلات قوله لا يخفى انه لا ينحصر في الضمير وهم ناشئ من عدم معرفة وجه تخصيص الضمير بالذكر وهو بيان جواز الاعتبارين من الانفصال والاتصال بخلاف الاسم الظاهر فافهم قوله يعني لمراعات ترتيب تقديرها اللام متعلق بقوله فاتت وضميرها راجع الى الامثلة وضميرها الى الكافية اى فاتت الترتيب النحوي في هذه الامثلة الممثل بها لاجل مراعات الترتيب الصرفي في هذا الكتاب قوله ولان التنوين لازم اى في الوصل بخلاف النون المخففة فانها غير لازمة فيه كما سيأتي عن قريب ان شاء الله تعـ قوله الا انه يجعل الرد اعم من الرد في الكتابة والرد في التلفظ وح يكون متفرعا عليهما فالرد في الكتابة عند الحذف لالتقاء الساكنين والرد في التلفظ عند الحذف للوقف قوله بناء الكتابة مبتدأ قوله يوجب خبره وما بينهما اعتراض قوله فكتابتها على خلاف القياس اذ الاصل في كل كلمة ان تكتب بصورة لفظها بتقدير الابتداء بها والوقف عليها والنون المخففة تتبع حركة ما قبلها في الابتداء لسكونها وعدم امكان التلفظ بالساكن وتحذف عند الوقف في الجمع المذكر والمفرد المؤنث المخاطب اكتفاء بحركة ما قبلها وتقلب الفا في المفرد المذكر والمؤنث ونفس المتكلم لانفتاح ما قبلها قياسا على التنوين فكان قياسها ان تكتب بالالف في هذه المواضع الثلاثة عند الوصل ايضا

لكنها كتبت بصورة النون على خلاف القياس الخطي العرفي بخلاف
التنوين فانها تحذف عند الوقف في حالتي الرفع والجر وتنقلب الفا
في حالة النصب وتكتب بالالف هذه الحالة على القياس المذكور فاذا
قلت جاءني زيد ومررت بزيد ورأيت زيدا يكتب في آخر زيد الف
في النصب وان كان التنوين لا صورة لها في الكتابة اصلا بل يشار اليها
بحركتين في الاخر فهذه الالف المكتوب في اخر زيد منقلب عن النون
الساكن الكائن في اخر زيد الموجود في التلفظ عند الوقف فكتب
لفظ زيد بالالف على صورة الوقف رعاية للاصل المذكور هذا فان قلت
لم كتب الالف في حالة النصب ولم يكتب الواو والياء في حالتي الرفع
والجر قلنا لان التنوين عبارة عن النون الساكنة وهي تنقلب الفا
اذا انفتح ما قبلها الخفيفة كقوله تعالى لنسفعا فانه اصله لنسفعن
بالنون فقلبت الفا لفتحة ما قبلها وخفة الالف ولا تنقلب واوا
وياء اذا انضم وانكسر ما قبلها فان قلت لم لم تنقلب الفا مثل
نعمة ورحمة ايضا قلنا لان التاء فيه للتانيث وهي تنقلب هاء
عند الوقف فلو انقلب التنوين الفا عنده لمنع قلبها هاء لان
الالف اذا قرن بها تركت على حالها فان قلت لم قلبت التاء فيه هاء
ولم يقلب التنوين الفا مع خفتها قلنا قلب التاء هاء مع اسقاط
الحركة والتنوين اخف واسهل واحصر ولكن هذا اخر التحشية للكافية
العصامية التي اشتهرت اشتهار الشمس في الافاق **قوله** وتطاولت

وتطاولت اليها من الاصاغر والاكابر الايدي والاعناق لكنهم لم
يصلوا اليها لما فيها من كثرة الخلط والخبط والغلط والرموز والا
غلاق وزعم من مصنفها انها علم وفضل واعماق ولم يدر انها في
الحقيقة تشويش وتزوير وايهام جزاه الله تعالى عما يستوجبه
خيرا ولم يرد به ضيرا فانه اهل خير وان لم يكن اهل خبر وقد اقتدى
في ذلك الصنيع اثر المولى الشهير بابي القاسم السمرقندي
الليثي فانه من مصنفاته قد توغل في خلط الكلام كثيرا واقتفاه
المحشي في هذه الحاشية وغيرها من مصنفاته فجاء كلامه عسيرا
وقد افسدا بذلك العلم على الناس من حيث لا يعلمون والامر الى
الله تعالى واني لما رأيت انكباب الناس على هذه الحاشية وميلهم
اليها ودرسها فيهم عليها كتبت هذه الحواشي عليها وبينت فيها المواضع
المشكلة والمحذوفة منها اجمالا وتفصيلا رجاء الدعاء عن
الاخوان والخلان فاني قد ذكرت فيها مع ذلك امورا نفيسة
يليق بها ان تكتب في السطور لحسنها كما يراعى كالدر في الصدور
ثم المرجو منهم ان وجدوا فيها شيئا من الخلل والزلل ان يعذروني
في ذلك اذ قد كنت مشغولا بغير ذلك مع بالي من الكلال
والملال وضيق البال من الصروف والفتن والبلايا والمحن
الكائنة بالمسلمين اصلح الله شانهم وجعلهم في كنفه وحفظ امنهم
بحرمة محمد واله اجمعين وحسبي الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة

الا بالله العلي العظيم تمت

هذه رسالة لامتحان الاذكياء والحذاق

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على جميع الانبياء والمرسلين وبعد يقول العبد الفقير الى رحمة ربه القدير منلا زاده الكردي هذه هي المواضع التي وقع فيها الغلط والمسامحة من استاذ الفاضل عبد الرحمن الجامي قدس سره في شرحه للكافية فاستخرجتها وكتبتها في هذه الورقة لينظر فيها الافاضل والطلبة ويكونوا على بصيرة في اثناء الدرس والمطالعة منها قوله في صدر الكتاب الوضع تجرده عن المعنى وذلك لكونه امرا اضافيا حاصلا بين الشيئين لا يجوز اصلا ولهذا لم يقل به احد من الشارحين غيره ومنها قوله حروف التهجي موضوعة لغرض التركيب فانه اذا اعتبر فيها الوضع لذلك لا تخرج عن تعريف الكلمة فقطعا النعوم المعنى كما اعترف به بل التحقيق انه لا وضع لها اصلا ومنها قوله في العدل الا انهم تنبهوا للعدل فيما عدا عمر والصواب لانهم ومنها اخراج الجملة من تعريف الخبر والاولى ادرجها فيه لئلا يحتاج الى التكلف فيما بعد ومنها قوله هذا الاختصاص بالنظر الى الام والعم في يحي المنادى ردا على صاحب المتوسط فانه اعتبر الاختصاص بالنظر الى المضاف والمضاف اليه جميعا وهو الحق ومنها التحذير تبعا الشيخ الرضي لا يقال اتقيت زيدا مع انه لا اتقاء لم يجئ في

فى الغزالية الا متعديا ومنها قوله شهدت يوم الجمعة فى المفعول فيه
فانه توهم انه لا يخرج منه فاعتبر قيد الحيثية لاخراجه مع عدم الاحتياج
اليه ومنها قوله فى نسبة الدخول الى الدار ليست كنسبة سائر الافعال
الى اماكنها ومنها قوله فى الحال وبعد الا نقضا للنفى لان الكلام
فى ذى الحال لا فى الحال ومنها قوله بعيد ذلك انه غالبا قيد لاشتراط
كون صاحبها معرفة وهو وهم منه رحمه الله لفساد المعنى بل قوله وصا
حبها معرفة مبتدأ وخبر لا غير كما نص عليه السيد الشريف وارتضاه
الفاضل الهندى بالقبول ومنها قوله فى التمييز وههنا بحث فانه
وهم ايضا لاختلاف نسبة الملأ والامتلاء فلا بد من التأويل المذكور
لصحة الفاعلية كما يظهر بالتأمل ومنها قوله فى اضافة اللفظية
ولا يخفى ان فيه شوب مصادرة اذ لا مصادرة فى كلام المص كما لا يخفى
اللهم الا ان يقال المصادرة فيه بالنسبة الى مدعى الغزالى ومنها قوله
بعيد ذلك ولقائل ان يقول اصل ضاربك ضارب اياك لعدم
الاحتياج الى هذا الاصل ومنها قوله بعيده لكن هذا التأويل
لا يمشى فى جانب الغزالى وهو وهم ظاهر لجواز اطلاق المكان
على كل قطعة من الارض واعتبار الجانب فيه ومنها قوله والنعت
فانه قيد الاول فى الجملة الباقية كالنعت ايضا اذ لا وجه لهذا
السؤال والجواب مع ظهور التبعية فى الامور العشرة ومنها قوله
فى البدل بقصد النسبة اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع فتقدير لفظ



لفظ النسبة بين الجار والمجرور غلط يظهر بالتأمل ومنها قوله فى
تعريف المبنى هذا الحد لا يصح الا لمن يعرف ماهية المبنى على
الاطلاق والصحيح انه يقال الا لمن يعرف مبنى الاصل لان التعريف
به لا بالمطلق ومنها قوله فى الموصولات والذين كالشين والصواب
كاللاثين ومنها قوله فى التثنية القراء بضم القاف وتشديد الراء
الجيد القراءة والمتنسك وهو غلط والصواب انه بالفتح الجيد
القراءة وبالضم المتنسك ومنها قوله فى الصفة المشبهة انه
لا يجيء صيغة من صيغها على هذا الوزن قطعا وهو غلط اذ كثير
من صيغها من الثلاثى والمزيد يجيء على وزن اسم الفاعل كما ذكروا
ومنها ابن هبنقة فى اسم التفضيل فلفظ الابن غلط ومنها قوله
فى الامر فانه اذا قيل فى افتل الى آخره فانه تحريف ظاهر ومنها قوله
فيما لم يسم فاعله لزيادة غموض واختلاف فى المبنى للفاعل
منه والصواب فى المبنى للمفعول منه ومنها لفظ اول فى قوله واذا
تقدم القسم اول الكلام فى اخر الكافية فانه مما تحير فيه الشراح
لعدم اهتدائهم الى وجهه وان كان امرا جزئيا وقد بيناه فى
الحاشية ومنها قوله بعيد ذلك فيكون باعتبار التقديم والجواز كليهما
نشرا على ترتيب اللف وهو تحريف ظاهر ايضا وقد ذكرناه
فى الحاشية ومنها قوله فى بحث اما واما تقدير بمهما يذكر وقد
ذكرته فى الحاشية ومنها قوله فى آخر بحث التنوين وهكم الابنة

كحكم الابن في جميع ما ذكر الآن في حذف همزتها وقد ذكرناه
في الحاشية ايضا فينبغي للمعلم والمتعلم التأمل
والتأني في هذه المواضع والله اعلم بالصواب
واليه المرجع والمآب
وعنه ام الكتاب
تمت
م م

۲۵۴
ورقه